



مركز البحوث

الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية الفرص - التحديات

تأليف

د. خليل عليان عبدالرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم



الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية: الفرص - التحديات

تأليف

د. خليل عليان عبدالرحيم

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

بطاقة الفهرسة

ح) معهد الإدارة العامة، ١٤٣٠هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

عبدالرحيم، خليل عليان

الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة

العالمية / خليل عليان عبدالرحيم - الرياض،

١٤٣٠هـ

٢٨٠ ص: ١٧ × ٢٤ سم.

ردمك: ٩-١٧٤-١٤-٩٩٦٠-٩٧٨

١- الاقتصاد الدولي ٢- السعودية - الأحوال

الاقتصادية ٣- الجات أ- العنوان

ديوي ٣٣٧ ١٤٣٠/٨١

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٨١

ردمك: ٩-١٧٤-١٤-٩٩٦٠-٩٧٨

الإهداء

أهدى هذا العمل العلمى المتواضع
إلى والدىّ الكريمين، وإلى أفراد أسرتى الأعزاء

المؤلف

قائمة المحتويات

| رقم الصفحة | الموضوع |
|---------------|---|
| ٣ | الإهداء |
| ٥ | قائمة المحتويات |
| ١٠ | قائمة الأشكال |
| ١٠ | قائمة الجداول |
| ١١ | قائمة المصطلحات |
| ١٣ | مقدمة |
| ١٧ | الفصل الأول: نظريات التجارة الخارجية |
| ١٧ | ١-١ تمهيد |
| ١٩ | ٢-١ نظرية التخصيص وتقسيم العمل والميزة المطلقة |
| ٢٠ | ٣-١ نظرية الميزة النسبية أو التكلفة المطلقة |
| ٢٢ | ٤-١ النظرية الحديثة للتجارة الدولية (نموذج هيكشر وأوهلين) |
| ٢٣ | ٥-١ التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية |
| ٣١ | ٦-١ شروط التجارة الدولية |
| ٣٣ | ٧-١ حرية التجارة والحماية |
| ٣٩ | ٨-١ ملخص |
| ٤١ | الفصل الثاني: المنظور التاريخي لتطور منظمة التجارة العالمية |
| ٤١ | ١-٢ تمهيد |
| ٤٣ | ٢-٢ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) |
| ٤٥ | ٣-٢ جولات مفاوضات الجات (١٩٤٧-١٩٩٤م) |
| ٥٠ | ٤-٢ بروتوكول مراكش لتأسيس منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤م |
| ٥٢ | ٥-٢ أهداف ومبادئ ووظائف وأهمية عمل منظمة التجارة العالمية |
| ٥٦ | ٦-٢ الهيكل التنظيمي وآليات عمل منظمة التجارة العالمية |
| ٥٩ | ٧-٢ الملخص |

| | |
|----|---|
| | الفصل الثالث: خصائص الاقتصاديات النامية (وتعيين اقتصاد المملكة العربية السعودية مثلاً لذلك) |
| ٦٣ | ١-٣ تمهيد |
| ٦٣ | ٢-٣ خصائص القوى العاملة |
| ٦٨ | ٣-٣ خصائص الصناعة |
| ٧٣ | ٤-٣ خصائص الزراعة |
| ٧٩ | ٥-٣ خصائص التجارة |
| ٨٢ | ٦-٣ خصائص الخدمات |
| ٨٧ | ٧-٣ ملخص |

| | |
|-----|--|
| | الفصل الرابع: وضع اقتصاديات الدول النامية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية |
| ٩٧ | ١-٤ تمهيد |
| ٩٧ | ٢-٤ وضع اقتصاديات الدول النامية في الاتفاقيات العامة للتجارة في السلع (الجات ١٩٩٤) |
| ١٠٣ | ٣-٤ اتفاقية التجارة في السلع الزراعية |
| ١٠٣ | ٤-٤ اتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية |
| ١٠٥ | ٥-٤ اتفاقية المنسوجات والملابس |
| ١٠٩ | ٦-٤ اتفاقية التقييم الجمركي |
| ١٠٩ | ٧-٤ وضع اقتصاديات الدول النامية في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (جاتس) |
| ١١٠ | ٨-٤ وضع اقتصاديات الدول النامية في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة |
| ١١٧ | ٩-٤ وضع اقتصاديات الدول النامية في اتفاقيات مكافحة الإغراق |
| ١٢٣ | ١٠-٤ وضع اقتصاديات الدول النامية في اتفاقية المشتريات الحكومية |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|--|------------|
| ١١-٤ وضع الدول النامية فى اتفاقيات فرعية أخرى | ١٢٥ |
| ١٢-٤ ملخص | ١٣٠ |
| الفصل الخامس: متطلبات انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية | |
| ١-٥ تمهيد | ١٣٥ |
| ٢-٥ تقديم طلب انضمام مكتوب إلى المجلس العمومى لمنظمة التجارة العالمية | ١٣٦ |
| ٣-٥ تشكيل فريق عمل الانضمام من قبل منظمة التجارة العالمية | ١٣٧ |
| ٤-٥ تقديم مذكرة النظام التجارى والقانونى للبلد | ١٣٧ |
| ٥-٥ بدء المفاوضات الثنائية | ١٣٧ |
| ٦-٥ صياغة شروط الانضمام من قبل فريق العمل بناء على مفاوضات متعددة مع الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية | ١٣٨ |
| ٧-٥ رفع تقرير فريق العمل وبروتوكول الانضمام إلى المجلس العمومى .. | ١٣٩ |
| ٨-٥ توقيع بروتوكول الانضمام وتصديق مجلس الشورى على اتفاق الانضمام | ١٤١ |
| ٩-٥ ملخص | ١٤٦ |
| الفصل السادس: حقوق والتزامات الدول النامية تجاه منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية | |
| ١-٦ تمهيد | ١٤٩ |
| ٢-٦ حقوق الدول النامية تجاه منظمة التجارة العالمية | ١٥٠ |
| ٣-٦ التزامات الدول النامية تجاه منظمة التجارة العالمية | ١٥١ |
| ٤-٦ ملخص | ١٦٢ |

| | |
|-----|--|
| | الفصل السابع: الآثار الاقتصادية المتوقعة من انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية |
| ١٦٧ | ١-٧ تمهيد |
| ١٦٧ | ٢-٧ أثر انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على صادراتها |
| ١٦٨ | ٣-٧ أثر انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على المستوردات |
| ١٧١ | ٤-٧ أثر انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على موازين مدفوعاتها |
| ١٧٣ | ٥-٧ أثر انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على جذب الاستثمارات الأجنبية |
| ١٧٤ | ٦-٧ أثر انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على إيراداتها |
| ١٧٨ | من الرسوم الجمركية |
| ١٧٨ | ٧-٧ أثر انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على المستهلك المحلي |
| ١٨٠ | ٨-٧ ملخص |
| ١٨٢ | الفصل الثامن: الفرص والتحديات الناجمة عن انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية |
| ١٨٧ | ١-٨ تمهيد |
| ١٨٧ | ٢-٨ فرص وتحديات القطاع الزراعي في ظل منظمة التجارة العالمية |
| ١٨٩ | ٣-٨ فرص وتحديات القطاع الصناعي في ظل منظمة التجارة العالمية ... |
| ١٩١ | ٤-٨ فرص وتحديات القطاع التجاري في ظل منظمة التجارة العالمية |
| ١٩٥ | ٥-٨ فرص وتحديات قطاع الخدمات في ظل منظمة التجارة العالمية |
| ١٩٨ | ٦-٨ ملخص |
| ٢٠٣ | |
| | الفصل التاسع: مواقف الدول النامية في مفاوضات المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية |
| ٢٠٧ | ١-٩ تمهيد |
| ٢٠٧ | |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|------------|
| ٢-٩ مواقف الدول النامية فى المؤتمر الوزارى الأول لمنظمة التجارة العالمية فى سنغافورة عام ١٩٩٦ م | ٢١٠ |
| ٣-٩ مواقف الدول النامية فى المؤتمر الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية فى جنيف عام ١٩٩٨ م | ٢١٢ |
| ٤-٩ مواقف الدول النامية فى المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل عام ١٩٩٩ م | ٢١٤ |
| ٥-٩ مواقف الدول النامية فى المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية فى الدوحة عام ٢٠٠١ م | ٢١٩ |
| ٦-٩ مواقف الدول النامية فى المؤتمر الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية فى كانكون عام ٢٠٠٣ م | ٢٢٣ |
| ٧-٩ مواقف الدول النامية فى المؤتمر الوزارى السادس لمنظمة التجارة العالمية فى هونج كونج عام ٢٠٠٥ م | ٢٢٤ |
| ٨-٩ الملخص | ٢٢٧ |
| الملحق رقم (١) عضوية الدول والمراقبين فى منظمة التجارة العالمية فى نهاية عام ٢٠٠٥ م | ٢٣١ |
| الملحق رقم (٢) تسلسل زمنى لتطور الجات ومنظمة التجارة العالمية (١٩٤٧-٢٠٠٥ م) | ٢٣٨ |
| الملحق رقم (٣) اتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (تريس) نيسان (إبريل) ١٩٩٤ م | ٢٤٠ |

قائمة الأشكال والجداول

| رقم الصفحة | اسم الشكل |
|---------------|--|
| ٢٨ | شكل رقم (١-١) التكتلات الاقتصادية المتاحة للدول النامية |
| ٣٥ | شكل رقم (٢-١) فوائد التجارة الدولية |
| ٣٧ | شكل رقم (٣-١) آثار فرض التعريفات الجمركية |
| ٤٢ | شكل رقم (١-٢) مؤسسات بريتون وودز (Bretton Woods) |
| ٥٨ | شكل رقم (٢-٢) الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية |
| ١٠٢ | شكل رقم (١-٤) اتفاقيات منظمة التجارة العالمية |
| | شكل رقم (١-٥) متطلبات انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة |
| ١٤٥ | التجارة العالمية |
| ١٧٣ | شكل رقم (١-٧) شركاء المملكة العربية السعودية في التجارة الخارجية |
| | اسم الجدول |
| ١٩ | ١-١ الميزة المطلقة في التجارة |
| ٢١ | ٢-١ الميزة النسبية في التجارة |
| ٤٩ | ١-٢ جولات مفاوضات الجات (١٩٤٧-١٩٩٤م) |
| ٥٨ | ٢-٢ آلية اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية |
| ٧١ | ١-٣ العمالة الأجنبية في المملكة من واقع تعداد قوة العمل لعام ١٤٢٥هـ |
| | ٢-٣ أعداد العاملين في المملكة ونسبة السعودة حسب الأنشطة الرئيسية |
| ٧٢ | في المنشآت الأهلية عام ٢٠٠٣م |
| | ٣-٣ توزيع العمالة الأجنبية في المملكة حسب المستوى التعليمي والجنس |
| ٧٣ | ومتوسط الأجر |
| ٨٩ | ٤-٢ مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية |
| | ٥-٢ مستوى جاهزية القطاعات الاقتصادية في المملكة لدى الانضمام إلى |
| ٩٣ | منظمة التجارة العالمية |
| ٩٨ | ١-٤ الوثائق الختامية لجولة الأوروغواي |
| | ٢-٤ نسب التخفيض في للتعريفات الجمركية والإعانات المحلية ودعم |
| ١٠٤ | صادرات السلع الزراعية |
| ١٥٧ | ١-٦ قائمة التزامات المملكة في قطاع الخدمات |
| ١٧١ | ١-٧ الصادرات السعودية إلى الأسواق العالمية للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤م) |
| ١٧٧ | ٢-٧ حجم الاستثمار الأجنبي في المصانع المشتركة |
| ١٧٨ | ٣-٧ الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في السعودية لعام ٢٠٠٥م |
| ٢٠٨ | ١-٩ المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية (١٩٩٥-٢٠٠٥م) |

قائمة المصطلحات

| | |
|--|--|
| Antidumping (AD) | مكافحة الإغراق |
| Environmental & Labor Standards | معايير البيئة وانتقال العمالة |
| European Free Trade Association (EFTA) | الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة |
| European Union (EU) | الاتحاد الأوربي |
| Foreign Direct Investment (FDI) | الاستثمار الأجنبي المباشر |
| Free Trade Area (FTA) | منطقة التجارة الحرة |
| Generalized System of Preferences (GSP) | نظام التفضيلات المعمم |
| Grace Period | فترة السماح |
| General Agreement on Trade in Services (GATS) | الاتفاقية العامة في التجارة في الخدمات |
| General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) | الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة |
| Harmonized Commodity Description and Coding System (HIS) | النظام المنسق لترميز ووصف السلع |
| International Trade Organization (ITO) | منظمة التجارة الدولية |
| International Organization for Standardization (ISO) | المنظمة العالمية لمعايير الجودة |
| Least Developed Country (LDC) | الدولة الأقل نمواً |
| Multifibre Arrangement (MFA) | اتفاقية الخيوط المتعددة الألياف |
| Most-Favored -Nation (MFN) | الدولة الأولى بالرعاية |
| Middle East and North Africa (MENA) | منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا) |
| Multilateral Trade Negotiations (MTN) | المفاوضات التجارية المتعددة |
| Non-Governmental Organization (NGO) | المنظمة غير الحكومية |
| North Atlantic Treaty Organization (NAFTA) | منظمة اتفاقية شمالى الأطلسي (نافتا) |
| Pre-shipment Inspection (PSI) | الفحص قبل الشحن |
| Quantitative Restriction (QR) | القيود الكمية |
| Rules of Origin (ROO) | قواعد المنشأ |
| Subsidies and Countervailing Measures (SCM) | الدعم والإجراءات التعويضية |
| Sanitary and Phytosanitary (SPS) | الصحة والصحة النباتية |
| Special & Differential Treatment (S&D) | المعاملة الخاصة والتمييزية للدول النامية |

تابع: قائمة المصطلحات

| | |
|---|--|
| State Trading Enterprise (STE) | المؤسسة التجارية الحكومية التي تتعامل بالتجارة نيابة عن الدولة |
| Technical Barrier to Trade (TBT) | العوائق الفنية أمام التجارة |
| Trade-related Investment Measures (TRIMs) | إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة |
| Trade Related Intellectual Property Rights (TRIPS) | حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة |
| United Nations Conference on Trade & Development (UNCTAD) | مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية |
| World Customs Organization (WCO) | المنظمة الدولية للجمارك |
| World Intellectual Property Organization (WIPO) | المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو) |
| World Trade Organization (WTO) | منظمة التجارة العالمية |

المقدمة:

يأتى هذا الكتاب فى وقت تشهد فيه منظمة التجارة العالمية توسعاً كبيراً فى عضويتها وخاصة من قبل الدول النامية التى يزيد عددها على (١٠٠) دولة من أصل (١٥٠) دولة عضو فى منظمة التجارة العالمية من بينها ما يزيد على إحدى عشرة دولة عربية، بالإضافة إلى عضوية الدول المتقدمة جميعها ما عدا بعض الدول مثل روسيا. وتشكل الدول الأعضاء فى المنظمة ما يزيد على (٩٠٪) من التجارة العالمية، وكان من ضمن الدول ذات العضوية الحديثة فى منظمة التجارة العالمية المملكة العربية السعودية التى تحتل مرتبة متقدمة من بين أكبر الاقتصاديات العالمية.

كما يأتى هذا الكتاب فى وقت تحتاج فيه المكتبة العربية إلى إسهامات قيمة من الباحثين العرب فى مجال منظمة التجارة العالمية، وقد تعددت نشاطاتها فشملت التجارة فى السلع والخدمات، بالإضافة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية باعتبارها نشاطات رئيسة بجانب النشاطات الفرعية المستجدة المتعلقة بالتنمية المستدامة والبيئة وانتقال العمالة والتقنية بين بلدان العالم.

ويعتقد المؤلف أن هذا الكتاب يقدم خدمة للمواطنين فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية فى تسليط الضوء على وضع الاقتصاديات النامية، ومنها الاقتصاديات العربية لا سيما الاقتصاد السعودى؛ لما لهذا الاقتصاد من دور محورى فى التجارة العالمية وخدمات التمويل سواء على المستوى المحلى والإقليمى والدولى. كما يسهم هذا الكتاب فى إزالة الغموض الذى يكتنف اتفاقيات ومبادئ وآثار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التى تشكل بجانب البنك الدولى وصندوق النقد الدولى عصب الحياة الاقتصادية المعاصرة. كما يسهم الكتاب فى بث الوعي بين المهتمين ورجال الأعمال والمديرين فى القطاعين العام والخاص حول أنشطة هذه المنظمة العالمية ومتطلبات الانضمام إليها والالتزامات والحقوق المترتبة على الدول من عضويتها فى منظمة التجارة العالمية. كما يأمل المؤلف أن يسهم الكتاب فى تحسين جاهزية المؤسسات والشركات الصناعية والزراعية والخدمية فى التعامل مع معطيات هذه المنظمة، والاستفادة من الفرص التى يتيحها الانضمام إلى هذه الشركات والمؤسسات ومحاولة تذليل التحديات والعقبات المترتبة على هذا الانضمام.

وقد نبه اهتمام المؤلف بموضوع هذا الكتاب من مشاركته فى أعمال منظمة الأونكتاد والجات فى جنيف بسويسرا فى فترة الثمانينيات، وعمله ضمن فرق العمل التى أسهمت

فى انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية من خلال برنامج أمير لتطوير بيئة الأعمال. كما أسهم المؤلف فى عدد من البحوث والدراسات فى مجال حقوق الملكية الفكرية وانعكاساتها على قطاعى الأدوية والحاسوب فى الأردن. وكذلك إسهامه فى إصدار عدد خاص لدورية معهد الإدارة العامة فى الرياض عن منظمة التجارة العالمية بمناسبة انضمام المملكة العربية السعودية إلى عضوية هذه المنظمة الدولية.

يشتمل الكتاب على تسعة فصول، الفصل الأول يسلط الضوء على نظريات التجارة الخارجية منذ آدم سميث مروراً بديفيد ريكاردو ونموذج النظرية الحديثة لكل من هيكشر وأهلين إلى التكتلات الاقتصادية والاتحاد الجمركى وشروط التجارة الدولية وفوائد وأضرار حرية التجارة والحماية بأنواعها.

ثم ينتقل الباحث فى الفصل الثانى إلى استعراض المنظور التاريخى لتأسيس منظمة التجارة العالمية منذ الأربعينيات وحتى بداية التسعينيات من القرن الماضى مع التركيز على مبادئ ووظائف وآلية اتخاذ القرارات فى المنظمة الدولية.

والفصل الثالث من الكتاب يشرح خصائص الاقتصاديات النامية بشكل عام والاقتصاد السعودى بشكل خاص فيما يتعلق بالقوى العاملة والقطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمات.

كما يتطرق المؤلف فى الفصل الرابع إلى تحليل وضع اقتصاديات الدول النامية فى ظل الاتفاقيات المتعددة لمنظمة التجارة العالمية، وقد بلغ عددها زهاء (٢٨) اتفاقية وخاصة الاتفاقيات الرئيسية المتمثلة فى اتفاقية التجارة فى السلع (GATT 1994)، واتفاقية التجارة فى الخدمات (GATS)، واتفاقية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، حيث منحت هذه الاتفاقيات وضع الدولة الأولى بالرعاية ومنحت الدول النامية والأقل نمواً معاملة خاصة تمييزية ومنحتها فترة سماح تمكنها من تطبيق هذه الاتفاقيات تدريجياً؛ لتسمح بتكيف اقتصادياتها مع المعطيات الجديدة وقد انتهت معظمها فى نهاية عام ٢٠٠٥م.

كما تناول الكتاب فى الفصل الخامس بالشرح متطلبات انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية معطياً اهتماماً خاصاً بانضمام المملكة العربية السعودية؛ لما للاقتصاد السعودى من وضع فريد تتداخل فيه المعطيات النفطية والدينية والاجتماعية والثقافية، حيث تمكن الفريق المفاوض السعودى من الحصول على استثناءات مهمة تراعى هذه المعطيات.

ثم انتقل المؤلف فى الفصل السادس إلى تحليل حقوق والتزامات واستثناءات الدول النامية تجاه منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية بوصفها دولة نامية.

أما الفصل السابع من الكتاب فيتناول بحث الآثار الاقتصادية المتوقعة من انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية. وقد شمل التحليل الآثار المتوقعة على الصادرات والمستوردات وموازين المدفوعات والاستثمار وإيرادات الدولة من الضرائب والأثر على المستهلك.

ثم تناول المؤلف فى الفصل الثامن تحليل الفرص والتحديات التى تواجه الدول النامية عند انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية مع الإشارة الخاصة لحالة المملكة العربية السعودية، وقد شمل التحليل الفرص والتحديات فى القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية.

وفى الفصل الأخير من الكتاب تناول المؤلف بالشرح والتحليل مواقف الدول النامية من القضايا المطروحة للمفاوضات فى المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية ابتداء من المؤتمر الأول فى سنغافورة عام ١٩٩٦م، وانتهاء بالمؤتمر الوزارى السادس لمنظمة التجارة العالمية فى هونج كونج عام ٢٠٠٥م.

وفى الختام لا يسع المؤلف إلا تقديم العرفان والشكر للأستاذ الدكتور عبد الرحمن هيجان نائب المدير العام لمعهد الإدارة العامة للبحوث والمعلومات، وللدكتور طلال الأحمدى مدير عام مركز البحوث والدكتور مشيب القحطانى مدير إدارة البحوث ولأعضاء لجنة البحوث، وموظفى المكتبة وبقية الزملاء فى معهد الإدارة العامة لتشجيعهم المستمر لى وتمكينى من إتمام هذا العمل العلمى الذى أضعه بين أيدي القراء.

وأختتم هذه المقدمة بقوله تعالى: «وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ» (التوبة / ١٠٥).

الفصل الأول

نظريات التجارة الخارجية

١-١ تمهيد:

يشمل هذا الفصل شرحاً لمفاهيم التجارة الخارجية والفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ونظرية الميزة المطلقة المبنية على التخصص وتقسيم العمل التي نادى بها آدم سميث، ونظرية الميزة النسبية أو التكلفة النسبية التي نادى بها ديفيد ريكاردو، وكذلك النظرية الحديثة للتجارة الخارجية التي تبناها هيكتشر وأهلين، بالإضافة إلى مفاهيم الاتحاد الجمركي والتكتلات الاقتصادية وشروط التجارة الدولية، كما يتناول الفصل بالتحليل حرية التجارة ومكاسبها ومبررات الحماية. ويشمل الفصل كذلك دور التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية.

وتعرف التجارة الخارجية (Foreign Trade) بأنها تبادل السلع والخدمات بين الشعوب. وتتميز التجارة الدولية الحديثة عن مثيلاتها في العصور القديمة بازدياد حجمها بصورة هائلة وتنوع منتجاتها وكذلك اتساع نطاقها بحيث أصبحت تشمل العالم كله.

أما التجارة الداخلية (Internal Trade) فهي التجارة التي تتم داخل الدولة، حيث يقوم التجار بالترويج لسلعهم عن طريق الإعلان وتنظيم عرض السلع في المحلات والمعارض الدائمة والمؤقتة والتصفيات السنوية وإيفاد المندوبين المتجولين. وتقسم التجارة الداخلية إلى تجارة الجملة وتجارة التجزئة. وتجارة الجملة (Whole-sale Trade) تهتم ببيع السلع لتجار التجزئة أو للمنشآت التجارية والصناعية وكذلك العمل بالوكالة. وتساعد تجارة الجملة على عملية التوزيع على محلات التجزئة، كما أن قيام تاجر الجملة بنقل البضائع إلى مخازنه وإعدادها للبيع يحقق وفراً في مصاريف النقل فضلاً عن أن تاجر الجملة يساعد في تمويل التوزيع بالبيع للأجل لتاجر التجزئة. أما تجارة التجزئة (Retail Trade) فهي بيع السلع للمستهلك النهائي أي للذين يشترونها لاستعمالهم الشخصي أو المنزلي. ولا تحتاج تجارة التجزئة إلى رأسمال كبير؛ لذلك فإن هذا النوع من التجارة مفتوح أمام الراغبين في مزاومتها. ويستطيع المزاول لهذه المهنة أن يحصل على السلع بالأجل (أي على الحساب) من تاجر الجملة أو المنتج كما أن عنصر المخاطرة فيها ليس كبيراً.

وتختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية من ناحية أن الحكومات تضع عقبات فى طريق التجارة بين رعاياها ورعايا البلاد الأجنبية كالرقابة على الصرف والرسوم الجمركية وتحريم الإتجار فى سلع معينة أو مع بلاد معينة.

وتشتمل التجارة الخارجية على ثلاثة بنود. هى الواردات (Imports) والصادرات (Export) وإعادة التصدير (Re-export) للسلع وهى تشكل الميزان التجارى، أما ميزان الخدمات فيعكس التجارة فى الخدمات، وهذه البنود تدخل فى ميزان المدفوعات.

والواردات تعنى السلع والخدمات التى يشتريها البلد من العالم الخارجى، وقد تكون واردات منظورة (Visible) وهى السلع المادية التى تعبر الحدود والواردات غير المنظورة (Invisible) كنفقات السياح فى الخارج. وغالباً ما يتم دفع قيمة واردات بلد ما بالعملات الأجنبية التى تحصل عليها البلد من صادراته.

أما الصادرات فتعنى السلع والخدمات التى تباع للبلاد الأجنبية. وتشمل الصادرات المنظورة وهى السلع المادية التى تعبر الحدود كالسيارات والمنسوجات وما شابهه. والصادرات غير المنظورة هى الخدمات التى يؤديها الأفراد والمؤسسات للأجانب ومن أمثلتها خدمات المطاعم والفنادق التى تقدم للسياح الأجانب أو خدمات البنوك الوطنية لعمالها المقيمين فى الخارج. وللصادرات المنظورة من السلع وغير المنظورة من الخدمات أهمية كبرى؛ لأنها تمكن البلد من الحصول على العملات الأجنبية وبناء الاحتياطات النقدية وهى لازمة لشراء المستوردات من السلع والخدمات التى يحتاج إليها من البلاد الأجنبية.

وتحتاج التجارة الخارجية سواء للتصدير أو الاستيراد إلى توحيد المقاييس أو ما يسمى بالتميط أو المعايرة (Standardization). أى وضع المعايير والمقاييس المحددة لوحدة إنتاج ما تكون نموذجاً لباقي الوحدات التى يتم إنتاجها، ويهدف التوحيد القياسى إلى وضع المواصفات القياسية للسلع والمنتجات وإلى رفع جودتها، وتحقيق المعايرة أو التتميط وفراً فى التخصص سواء فى العمل أو الآلات أو فى العمليات الإنتاجية: إذ المعايرة أو تتميط العمليات الإنتاجية يخدم تحقيق اقتصاديات الحجم التى تحقق التوفير فى تكاليف الإنتاج.

كما تحتاج التجارة الخارجية إلى ما يعرف بشهادة المنشأ (Certificate of Origin) وتعتبر من الوثائق التى يلتزم البائع بتقديمها إلى المشتري بناء على طلبه وعلى نفقته. وتعتبر شهادة المنشأ قرينة مبدئية لجودة البضاعة ونوعها وتعين البلد المنتج لها وتحدد مواصفات السلع المباعة وكمياتها (حداد، ١٩٩٣: ٨٢).

٢-١ نظرية التخصص وتقسيم العمل والميزة المطلقة:

يساعد التخصص وتقسيم العمل في التبادل التجاري المحلي والخارجي، وقد كان أول من أشار إلى ذلك عالم الاقتصاد الإنجليزي الشهير آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠م) في كتابه ثروة الأمم (Wealth of Nations) الذي نشر في عام ١٧٧٦م، ودافع فيه عن منافع التجارة الدولية، كما بين أن كل بلد سيحقق منافع من التجارة الدولية.

وقد اعتقد آدم سميث أن اختلاف الميزة المطلقة بين بلدين في إنتاج سلعة معينة يؤدي إلى التجارة الخارجية بينهما. وطبقاً لهذه النظرية فإن الاختلاف في التكاليف المطلقة لإنتاج سلعة معينة في بلد عن البلد الآخر يؤدي إلى تحقيق المنافع لكلا البلدين إذا دخلا في التبادل التجاري. فعلى سبيل المثال إذا كان عدد وحدات إنتاج القمح في اليوم لكل عامل تبلغ (٢٠) في الولايات المتحدة فإنها تبلغ (١٠) وحدات قمح لكل عامل في بريطانيا. وكذلك الأمر في تجارة الملابس بين بريطانيا والولايات المتحدة، فبينما يبلغ عدد وحدات إنتاج الملابس في الولايات المتحدة ١٥ وحدة لكل عامل فهي في بريطانيا (٣٠) وحدة لكل عامل كما هو مبين في الجدول (١-١).

جدول (١-١): الميزة المطلقة في التجارة

| البلد | عدد وحدات القمح لكل عامل | عدد وحدات الملابس لكل عامل |
|----------------------------|--------------------------|----------------------------|
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٢٠ | ١٥ |
| بريطانيا | ١٠ | ٣٠ |

المصدر: . Noor. Mohamoud & Al-Nami, Adnan (2003) Financial & Banking Studies. Dar Al-Maseerah For Publishing. amman.P.142

يظهر لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تتفوق في إنتاج القمح على بريطانيا، حيث تبلغ إنتاجية العامل الأمريكي في القمح ضعف إنتاجية العامل البريطاني، في حين تتفوق بريطانيا في إنتاج الملابس على الولايات المتحدة؛ إذ إن إنتاجية العامل الأمريكي نصف إنتاجية العامل البريطاني. لذلك فإن الولايات المتحدة تخصص في إنتاج القمح وتصدره إلى بريطانيا في حين تقوم باستيراد الملابس من بريطانيا. ولهذا فإن التجارة العالمية تقوم طبقاً لوجهة نظر آدم سميث على الاختلاف في التكاليف المطلقة للسلع.

ولمزيد من التوضيح يمكن إعطاء مثال آخر: إذا كان صنع بطارية سائلة يكلف فى السعودية خمس ساعات عمل ويكلف مصر عشر ساعات عمل، وفى المقابل صناعة البدلة الواحدة فى السعودية تكلف عشر ساعات عمل وتكلف مصر خمس ساعات عمل: فإن كلاً من السعودية ومصر ستستفيدان من الإتجار فى هاتين السلعتين بحيث تصدر السعودية البطاريات السائلة إلى مصر وتستورد منها البدلات: لأن السعودية ستوفر على نفسها خمس ساعات عمل مقابل كل بدلة وتوفر مصر خمس ساعات مقابل كل بطارية تستوردها.

وقد استند آدم سميث إلى حجة الميزة المطلقة فى التجارة الدولية للقول بأن التجارة الخارجية تحقق المنافع للبلدان، كما دعا إلى عدم التدخل الحكومى فى سير التبادل التجارى بين البلدان.

٣-١ نظرية الميزة النسبية أو التكلفة النسبية:

تعرف نظرية الكلفة المقارنة أو النسبية بالنظرية الكلاسيكية للتجارة العالمية، وقد كان ديفيد ريكاردو (David Ricardo) الاقتصادى الإنجليزى (١٧٧٢-١٨٢٣) أول من وضع أساسها فى كتابه مبادئ الاقتصاد السياسى والضريبة (Principles of Economy & Taxation) والمنشور عام ١٨١٧م. ثم قام جون ستيوارت مل بإدخال تعديلات عليها .

وتتص نظرية الميزة النسبية على أن كل بلد يقوم بإنتاج السلع التى يملك فيها ميزة نسبية، أى ينتج بتكلفة أقل نسبة إلى الدول الأخرى نتيجة لتمتع هذا البلد بالموارد الطبيعية أو المهارات العمالية أو الأدوات الرأسمالية .. إلخ. لهذا فإن بلداً ما سيركز على إنتاج السلع والخدمات التى يتمتع فيها بميزة نسبية فى تكلفة الإنتاج ويقوم بتبادل هذه السلعة أو الخدمة مع سلع أخرى فى بلد آخر نتيجة لعدم تمتع البلد الأول بميزة نسبية فى تلك السلع أو الخدمات كما هى فى الدولة الأخرى.

ويعتمد مفهوم الميزة النسبية أو التكلفة النسبية على الافتراضات التالية:

- ١- العمل هو العنصر الرئيس فى تكاليف الإنتاج.
- ٢- حرية حركة الأيدى العاملة داخل الدولة، فى حين لا يسمح لهم بالانتقال بين البلدان.
- ٣- تجانس عنصر العمل (Homogeneous).

- ٤- حرية التجارة العالمية من جميع القيود .
 - ٥- لا يوجد تكلفة نقل .
 - ٦- تشغيل كامل بدون بطالة .
 - ٧- سيادة المنافسة الكاملة .
 - ٨- الإنتاج يعمل فى ظل قانون العوائد الثابتة .
 - ٩- هناك بلدان وسلعتان فى التجارة الخارجية .
- وقد استخدم ريكاردو مثال الميزة النسبية فى سلعتين فى بلدين كما هو مبين فى الجدول (١-٢)

جدول (١-٢): الميزة النسبية فى التجارة

| البلد | عدد وحدات العمل لكل وحدة قمح | عدد وحدات العمل لكل وحدة ملابس | معدل التبادل |
|----------------------------|---------------------------------|-----------------------------------|--------------------|
| بريطانيا | ١٢٠ | ١٠٠ | ١ ملابس = ١,٢ قمح |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٨٠ | ٩٠ | ١ ملابس = ٠,٨٨ قمح |

المصدر: .: Noor, Mohamoud & Al-Nami, Adnan (2003) Financial & Banking Studies
Dar Al-Maseerah For Publishing. amman.P.144

ومن المثال السابق يمكن الاستنتاج أن الولايات المتحدة لديها ميزة مطلقة على بريطانيا فى كل من سلعتى القمح والملابس، ولكن لدى الولايات المتحدة ميزة نسبية فى إنتاج القمح أكثر من الميزة النسبية فى إنتاج الملابس؛ لهذا فإن الولايات المتحدة تخصص فى إنتاج القمح وتستورد الملابس من بريطانيا، والعكس صحيح بالنسبة لبريطانيا حيث تخصص فى إنتاج الملابس نظراً لميزتها النسبية فى هذه السلعة مقارنة بسلعة القمح. وبهذه الطريقة سوف تتحقق منافع من التبادل التجارى بينهما .

فى المثال السابق لا يكون لنظرية الميزة النسبية أى معنى إلا إذا كان هناك سلعتان على الأقل، وبالتالي لا نستطيع تحديد الميزة النسبية لسلعة واحدة إلا إذا تم مقارنتها بسلعة أخرى. وفى العلاقة التجارية بين بلدين ليست العبرة بالميزة المطلقة، وإنما فى الميزة النسبية. أى أن النظرية النسبية تقول إن كل بلد يتخصص فى إنتاج السلعة التى ينتجها بأقل التكاليف مقارنة بتكاليف إنتاج غيرها من السلع وليس بالمقارنة بتكاليف إنتاج هذه السلعة فى البلدان الأخرى؛ لذلك فإن العبرة ليست بمستوى التكاليف

الحقيقية المطلقة في كل سلعة على انفراد وإنما تكون العبرة بالميزة النسبية أو في الكلفة النسبية (المالكي، ٢٠٠٥: ٤٢).

وطبقاً لنظرية الميزة النسبية للتكلفة فإن التجارة الحرة بين البلدان تشجع التخصص على نطاق واسع، بالإضافة إلى الفائدتين التاليتين:

- ١- تحقيق درجة عالية من تكافؤ الأسعار بين البلدان نتيجة للتبادل التجاري بينها.
- ٢- تحقيق أقصى درجة من تخصيص الموارد في العالم، وهذا من شأنه تحقيق أقصى إنتاج ممكن.

٤-١ النظرية الحديثة للتجارة الدولية (نموذج هيكشر - أوهلين):

رفض الاقتصاديون المعاصرون نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو لتفسير التبادل التجاري بين البلدان: لأنها مبنية حسب وجهة نظر هؤلاء على اختلاف التكلفة النسبية لعنصر العمل فقط، لذلك أطلق أوهلين بالتعاون مع زميله هيكشر النظرية الحديثة للتجارة الدولية عام ١٩٢٥م، حيث تستند هذه النظرية إلى أن الاختلاف في التكاليف النسبية لإنتاج سلعة معينة بين بلدين هو ناتج بالدرجة الأولى عن الاختلاف في مدى توافر عناصر الإنتاج وليس للاختلاف في التكاليف النسبية لعنصر العمل حسب نظرية ريكاردو، وتخلص النظرية الحديثة إلى أن التجارة الحرة ستقود إلى الإحلال الأمثل لعناصر الإنتاج بين البلدان .

وبيرتل أوهلين فائز بجائزة نوبل على كتابه (Interregional & International Trade) بالتعاون مع زميله السويدي أيلي هيكشر. وكان ثمرة هذا التعاون التوصل إلى نموذج للتبادل التجاري بين البلدان أسماه (Trade Heckscher-Ohlin Approach to International Trade) ويقوم النموذج على حقيقة أن تحقيق المنافع والفوائد من التجارة الدولية مبنى على قاعدة اختلاف معدل الأسعار بين البلدان وقد بنى أوهلين وهيكشر نظريتهما للتجارة الدولية على الفرضيات التالية: (Noor & Al-Nami, 2003:145):

- ١- هناك منطقتان يتم التبادل التجاري فيما بينهما.
- ٢- عوامل الإنتاج لها الحرية الكاملة للانتقال داخل المنطقة الواحدة ولكن ليس لها حرية الانتقال بين المنطقتين.

- ٢- ليس هناك قيود على انتقال السلع بين المناطق.
- ٤- ليس هناك تكاليف نقل.
- ٥- التبادل الجيد للسلع هو الذى يعول عليه.
- ٦- ليس هناك فروق فى نوعية عناصر الإنتاج بين المنطقتين
- ٧- يفترض أن هناك منطقة يتوافر لها التفوق فى غزارة رأس المال والأخرى تتفوق فى غزارة العمل.
- ٨- كل منطقة لها عملتها الورقية المستقلة.

ومن الجدير بالذكر أن أوهلين حاول تطبيق نظرية التوازن العام والاعتماد المتبادل للدول من أجل تفسير التجارة الدولية، وهى نظرية مبنية على نظرية القيمة، حيث يرى أوهلين أن البلدان تختلف فى امتلاك عناصر الإنتاج وخاصة الموارد الطبيعية، فهناك دول تمتلك الأرض الخصبة المناسبة لزراعة القمح، وهناك دول تمتلك التكنولوجيا المناسبة لإنتاج سلع صناعية، ويؤدى الاختلاف فى الموارد الطبيعية والاقتصادية بين البلدان إلى اختلاف التكلفة النسبية وإلى اختلاف سعر وقيمة السلع بين بلد وآخر؛ لذلك من المفيد لهذه البلدان تبادل السلع فيما بينها.

ويمكننا القول إن النظرية الحديثة للتجارة الدولية التى تستند إلى نموذج أوهلين وهيكشر تعتمد بالدرجة الأولى على مفهوم الاختلاف فى أسعار عوامل الإنتاج بين بلدين: مما يؤثر على الطلب الخارجى لسلع معينة أى أن بلداً معيناً يقوم بالتصدير لسلعة معينة عندما يتمتع بأسعار رخيصة لعوامل الإنتاج، فى حين يقوم هذا البلد باستيراد سلعة معينة عندما تكون أسعار عوامل الإنتاج لسلعة معينة مرتفعة.

١-٥ التكامل الاقتصادى والتكتلات الاقتصادية:

أصبح النظام الاقتصادى العالمى الجديد لا يعرف إلا التكتلات الاقتصادية الإقليمية سواء على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية، وأصبحت تلك التكتلات هى المكون الرئيسى لهذا النظام وأصبح نحو (٨٥٪) من تجارة العالم تتم بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية أو ضمنها، والتكامل الاقتصادى (Economic Integration) معناه تكاثف الجهود فى مجال الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة. ويمكن النظر إلى التكامل الاقتصادى على أنه يمثل مجموعة من الترتيبات فى شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التى تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها

عبر الزمن على أمل أن تتحول اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاديات متكاملة وليست متنافسة. ولعل من الملاحظ في هذا المجال أنه ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على مفهوم اقتصادى وحيد للتكامل، حيث تعددت التعاريف وتباعدت من حيث المنهجية والهدف والسياسات والمراحل وبالرغم من ذلك فإن هناك مفهوماً شمولياً للتكامل الاقتصادى يتلخص فى أن التكامل الاقتصادى ما هو إلا عمل إرادى بين دولتين أو أكثر يقوم على إزالة جميع الحواجز والقيود الجمركية والكمية على التجارة الدولية فى السلع وانتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التى تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء (عبد الحميد ٢٠٠٥: ٧٨)

وفقاً لنظرية التكامل الاقتصادى فى الفكر الاقتصادى فإن التكامل ينشأ عن طريق إزالة الحواجز والقيود، فتتمايز صور التكامل الاقتصادى بين منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركى والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادى، ويمثل الاندماج الاقتصادى الكامل مراحل متعاقبة من التجارة والتكامل عن طريق تحرير عناصر الإنتاج وتكامل الأسواق وتكامل السياسات والتكامل المؤسسى والتكامل النقدى، ويغلب على هذه الصور من التكامل الاقتصادى ما يسمى التكامل الإقليمى.

والتكامل الاقتصادى ليس هدفاً مجرداً بل هو وسيلة كذلك لتحقيق العديد من الأهداف، ومنها:

- أ- فتح الأسواق وتوسيع نطاقها.
 - ب- رفع مستوى رفاهية المواطنين.
 - ج- الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير.
 - د- تغيير وتحسين معدلات التبادل الدولى لصالح دول التكامل.
 - هـ- إيجاد مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية.
 - و- بناء اقتصاد قوى يقلل من اعتماد المنطقة على الخارج.
 - ز- الاستقرار الاقتصادى فى مستوى الإنتاج والتوظيف والأسعار.
- ومن أهم دوافع التكامل الاقتصادى استثناء المزايا الممنوحة بين الدول فى التكامل من مبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية (المادة ٢٤ من اتفاقية الجات والمادة ٥ من اتفاقية الجاتس).

مراحل التكامل الاقتصادي:

يمكن إيجاز مراحل التكامل الاقتصادي فيما يلي:

١- منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area):

في منطقة التجارة الحرة (FTA) تلغى القيود والتعريفات الجمركية وغير الجمركية بين بلدين أو عدة بلدان. ومن أمثلتها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، وقد تأسست في عام ١٩٩٧م بين (١٧) دولة عربية. والهدف هو تحويل المنطقة العربية إلى منطقة تجارة حرة وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية لتصل التعريفات الجمركية إلى صفر مع نهاية عام ٢٠٠٧م، ومن ثم تم تقريب المدة إلى ٢٠٠٥م. كما أن هناك عدداً من اتفاقيات مناطق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول من ضمنها الأردن.

٢- الاتحاد الجمركي (Custom Union):

يمكن تعريف الاتحاد الجمركي بأنه مجموعة من الدول التي تقوم بإلغاء القيود والتعريفات الجمركية فيما بينها، وتقوم باتباع سياسة تجارية موحدة تجاه بقية الدول خارج الاتحاد الجمركي، ويتضمن ذلك فرض تعريفات جمركية موحدة على واردات الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي من الدول الأخرى مع اختلاف التعريفات الجمركية حسب نوع السلعة المستوردة إلى دول الاتحاد الجمركي، على ألا تكون التعريفات الجديدة أكثر تقييداً وأشد وطأة بعد إنشاء الاتحاد الجمركي مما كانت عليه قبل إنشائه (المادة ٢٤ من اتفاقية الجات). وبمعنى آخر فإن العوائق أمام انتقال السلع تزال بين الدول الأعضاء في الاتحاد ويتم توحيد التعريفات الجمركية في مواجهة الدول خارج هذا الاتحاد (Pearce, 1992:95).

والإتحاد الجمركي وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي ودعم للتفاوض مع التجمعات الاقتصادية الدولية، وهو خطوة لقيام سوق مشتركة. وغالباً ما يقوم الاتحاد الجمركي بين دول تتشابه هيكلها الاقتصادية، وينظم الاتحاد الجمركي دخول السلع لدول الاتحاد ويفرض الاتحاد الجمركي حماية جمركية لمنتجات دول الاتحاد؛ وذلك بفرض رسوم جمركية على الواردات من خارج دول الاتحاد الجمركي ولا ضرورة لوجود قواعد المنشأ بين دول الاتحاد الجمركي. وعليه يمكن القول إن الاتحاد الجمركي بين عدد من البلدان يتعامل مع بقية دول العالم في صورة وحدة اقتصادية. وللإتحاد الجمركي آثار إيجابية من حيث زيادة التبادل التجاري بين دول الاتحاد لتسهيل حركة

السلع بينها، ويعمل على إعفاء السلع من الرسوم الجمركية بين دول الاتحاد. ويُعَدُّ الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي الذي أقر في بداية عام ٢٠٠٢ م مثلاً واضحاً على ذلك، إذ يضم هذا الاتحاد ست دول، هي السعودية وقطر والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. ويقضى هذا الاتحاد بفرض رسوم جمركية على البضائع الداخلة إلى أى دولة من دول الاتحاد قدرها (٥٪)، وهى نسبة تعتبر منخفضة. أما التجارة البينية بين دول الاتحاد فلا يوجد عليها رسوم جمركية إلا إذا كانت هنالك سلع محمية ذاتياً فى دولة من دول الاتحاد.

٣- السوق المشتركة (Common Market):

السوق المشتركة هى مفهوم متقدم من مفاهيم التكامل الاقتصادى، ويعبر ذلك المفهوم عن درجة متقدمة من درجات التقدم الاقتصادى الإقليمى بين مجموعة من الدول.

وفى السوق المشتركة تلغى التعريفات الجمركية وجميع العوائق أمام حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال، وهى تعد أحد أوجه التكامل الاقتصادى حيث الاهتمام بالتجارة البينية بين الأعضاء فيما يعرف بتكامل الأسواق، وهذا ينتج عن اتفاق بين الدول الأعضاء فى السوق على ترتيبات تنسيق السياسات الاقتصادية فيما يسمى بتكامل السياسات.

وتعبر السوق المشتركة عن درجة متقدمة من درجات التكامل الاقتصادى الإقليمى بين مجموعة من الدول التى استطاعت فى مراحل سابقة من أن تقيم منطقة تجارة حرة فيما بينها، ثم وصلت إلى إقامة اتحاد جمركى تجاه الدول غير الأعضاء، ولذلك تعتبر السوق المشتركة مرحلة من مراحل عملية التكامل الاقتصادى.

وقد تأسست السوق الأوروبية المشتركة (European Common Market) عام ١٩٥٧م بين ست دول، هى ألمانيا وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا؛ لتقوية العلاقات التجارية والاقتصادية بين دول المجموعة.

٤- الاتحاد الاقتصادى (Economic Union):

الاتحاد الاقتصادى هو ذلك النوع من التكتل الاقتصادى الذى ينطوى على خصائص السوق المشتركة، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وتلك هى المرحلة التى تعيشها دول الاتحاد الأوروبى بموجب اتفاقية ماستريخت (Maastricht) عام ١٩٩٣م، حيث تم تحويل السوق الأوروبية المشتركة إلى الاتحاد

الأوروبي (European Union) وهذا الاتحاد هو اتحاد اقتصادى تجارى وسياسى، وقد توسعت عضويته لتصل فى البداية إلى (١٥) دولة ثم ارتفع العدد ليصل إلى نحو (٢٧) دولة فى الآونة الأخيرة.

وبعد عام ١٩٩٣م تم إلغاء ما تبقى من رسوم غير جمركية بين دول الاتحاد، وقام الاتحاد الأوروبى باتخاذ خطوات نقدية وأسس عملة موحدة عرفت باسم اليورو (Euro) وأسس برلماناً أوروبياً موحداً (Goodman & Downes: 1998:184).

وسعى عدد من الدول العربية مثل المغرب وتونس ومصر والأردن إلى عقد اتفاقيات مشتركة (Association Agreements) مع دول الاتحاد الأوروبى ضمن ما يسمى بمشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية بهدف زيادة التجارة والاستثمارات.

٥- مرحلة الاندماج الاقتصادى (Economic Merging):

مرحلة الاندماج الاقتصادى هى مرحلة تتطلب إنشاء مؤسسات فوق قومية - Supra National، وتكون قراراتها ملزمة لكل الأطراف، وهذه المرحلة لم يصل إليها أى تكتل اقتصادى بعد حتى الاتحاد الأوروبى نفسه.

أما الآثار الناجمة عن التكامل الاقتصادى فتتمثل فى المنافع التى تحصل عليها دولتان أو أكثر، وهى ناتجة عن الأثر الساكن للتكتل الاقتصادى (Static Effect) الذى يهتم بخلق التجارة (Trade Creation)، والأثر الديناميكى يتمثل فى تحول التجارة (Trade Diversion)، والتكامل الاقتصادى (Economic Integration) يختلف عن التعاون الاقتصادى (Economic Cooperation): فالأخير يعنى إزالة بعض العقبات فى العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق اتفاقات تجارية وإجراءات تنسيقية بين الدول فى مجالات التنمية المختلفة والاستثمار فى مشروعات مشتركة وتفعيل دور المؤسسات المالية والتعاون بين أسواق الأوراق المالية وسوق العمل. أما التكامل الاقتصادى فيهتم بإنشاء سلطة فوقية قومية تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء. وعليه يمكن القول إن التكامل الاقتصادى يعتبر درجة أعلى من التعاون الاقتصادى، إلا أن التعاون الاقتصادى يخدم كثيراً التكامل الاقتصادى، ومن ثم فإنه ضرورى وحيوى لإتمام مراحل التكامل الاقتصادى.

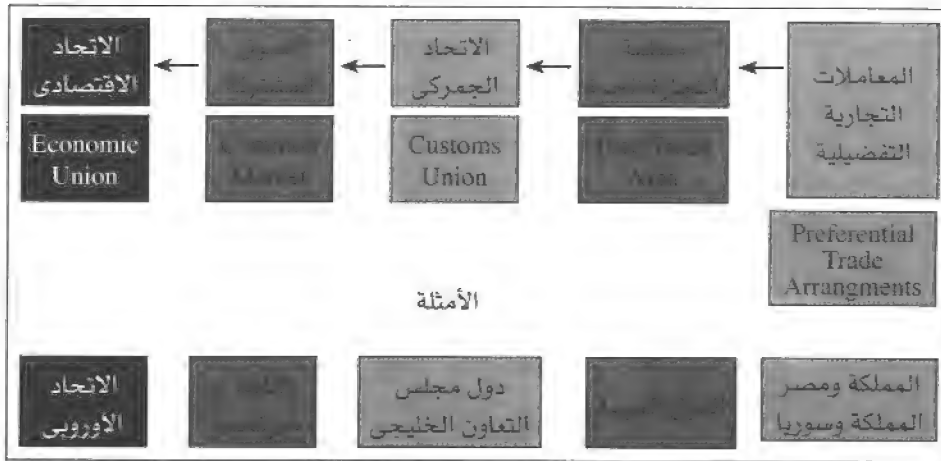
وقد أفردت اتفاقية الجات مادة خاصة - المادة (٢٤) - بالتجمعات التجارية الاقتصادية والإقليمية والتكامل الاقتصادى، ومن ذلك تشكيل مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية التى حددت لها فترة انتقالية مدتها عشر سنوات حداً أقصى

بشكل يضمن عدم وصول الرسوم الجمركية والإجراءات التجارية التي يفرضها الاتحاد الجمركي على التجارة مع غير الأعضاء فيه، إلى مستوى أعلى أو أكثر تقييداً للتجارة مما كان عليه قبل الاتحاد. وتناقش المادة (٥) من الاتفاقية التجارة في الخدمات ضمن التكتلات الاقتصادية.

وقد وضعت هاتان المادتان - (٥)، (٢٤) - شروطاً للسماح بتكوين التكتلات الاقتصادية والإقليمية، بحيث لا تشكل تحدياً لنظام التجارة المتعدد الأطراف. ومن أشهر التكتلات الاقتصادية التي واجهت منظمة التجارة العالمية ما يعرف بالاتحاد الأوروبي (EU) ومنظمة شمال أمريكا للتجارة الحرة (NAFTA)، وهي مكونة من كندا والمكسيك والولايات المتحدة، وكذلك تكتل الميركسور (MERCOSUR) والمكون من الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي وبراغواي وفنزويلا (Hoekman & Kostecki, 1995:346).

التكتلات الاقتصادية المتاحة للدول النامية يمثل بيانياً في الشكل (١-١)

الشكل (١-١): التكتلات الاقتصادية المتاحة للدول النامية



المراجع: العلمي، فواز عبد الستار (٢٠٠٥) نتائج انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية. رئيس الفريق الفني السعودي لمفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وزارة التجارة والصناعة. الرياض. ص ٨٥

المملكة العربية السعودية والتكتلات الاقتصادية:

فيما يلي لمحة موجزة عن عضوية المملكة العربية السعودية في التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية:

١- عضوية المملكة العربية السعودية في الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي:

المملكة العربية السعودية هي إحدى الدول المؤسسة لمجلس التعاون الخليجي حيث تعتبر الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم إقرارها في عام ١٩٨٢م من أهم إنجازات المجلس. وتهدف الاتفاقية إلى التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي في السياسات الاقتصادية والتجارية. وفي نهاية عام ١٤٢١ هـ تم تعديل بنود الاتفاقية بحيث تتماشى مع الالتزامات الناجمة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وقد هدفت هذه الاتفاقية إلى ما يلي:

- أ- التركيز على إجراءات توسعة حجم السوق المحلي.
- ب- تبني خطة إستراتيجية اقتصادية موحدة للدول الأعضاء لتعزيز التعاون بينها.
- ج- حث الخطى على إقامة اقتصاد خليجي موحد.
- د- تنسيق السياسات المالية والنقدية وتعزيز أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء تمهيداً للوصول إلى عملة موحدة وقيام الاتحاد النقدي.
- هـ- إعطاء الأولوية في المرحلة القادمة إلى الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة التقنية وخاصة تقنية المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية.
- و- النظر في تسريع برنامج قيام الاتحاد الجمركي وتوحيد التعريفات الجمركية بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- ز- تفعيل إقامة المشاريع الخليجية المشتركة.

والمملكة عضو مؤسس في الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي حيث يتم تبادل السلع بين دول المجلس بدون رسوم جمركية (ما عدا السلع المحمية ذاتياً في المملكة وعددها ٣٩٠ سلعة والسلع المحرمة شرعاً وعددها ٦٥ سلعة) كما يتم فرض رسم جمركي موحد على المستوردات من خارج دول الاتحاد.

٢- عضوية المملكة العربية السعودية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

المملكة العربية السعودية عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين سبع

عشرة دولة عربية بهدف إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية لتصل التعريفات الجمركية إلى صفر بعد ١٠ سنوات. ويشمل البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة العربية العناصر الرئيسية التالية: (البنك الأهلى المصرى، ٢٠٠٥: ٦٢-٧٨)

أ- تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول المشاركة فى المنطقة من الرسوم الجمركية بنسب سنوية متساوية قدرها (١٠٪) خلال عشر سنوات تبدأ ١/١/١٩٩٨ وتنتهى فى ٢١/١٢/٢٠٠٧م وقد تم تخفيض هذه الفترة الزمنية لتنتهى فى عام ٢٠٠٥م، ولكن تم رفع نسبة التخفيض الجمركى فى مطلع عامى ٢٠٠٤م و ٢٠٠٥م الى (٢٠٪) وإزالة جميع الرسوم الجمركية مع بداية عام ٢٠٠٥م بناء على توصية مؤتمر القمة العربية فى عمان عام ٢٠٠٠م.

ب- معاملة السلع التى تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية.

ج- عدم إخضاع السلع التى يتم تبادلها فى إطار البرنامج التنفيذى لأى قيود غير جمركية تحت أى مسمى.

د- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل فى الميزان التجارى.

هـ- منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نمواً والراغبة فى الانضمام إلى المنطقة الحرة.

و- تعتبر السلعة ذات منشأ عربى عندما تضيف إليها الدولة العربية قيمة مضافة بنسبة (٤٠٪) وتخفض إلى (٢٠٪) فى حالة السلع التجميعية.

ومن الجدير بالذكر أن التجارة فى الخدمات بين الدول العربية تشكل ما نسبته (٢٤٪) من إجمالى التجارة العربية، حيث بلغ إجمالى قيمة التجارة البينية العربية عام ٢٠٠٢م مبلغ (٥٠٢) مليار دولار وبلغت الصادرات (٢٠٢) مليار دولار، والواردات (١٩٨،٧) مليار دولار. (البنك الأهلى المصرى، ٢٠٠٥: ٦٢-٧٨).

٣- عضوية المملكة العربية السعودية فى منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC):

المملكة العربية السعودية عضو فى منظمة الدول المصدرة للبترول وهى منظمة تأسست عام ١٩٦٠م، وتهدف إلى تنسيق سياسات الإنتاج والتسويق للدول الأعضاء، وتضم كلاً من المملكة العربية السعودية وإيران والعراق والكويت وليبيا وفنزويلا أعضاء مؤسسين شَم انضمت إليها فى وقت لاحق كل من إندونيسيا والجزائر والإكوادور

والغابون ونيجيريا وقطر والإمارات العربية المتحدة . ومقر المنظمة في فيينا وتعقد المنظمة مؤتمرها مرتين في العام، وكذلك تهدف المنظمة إلى المحافظة على حد أدنى من أسعار تصدير البترول وتنسيق كميات الإنتاج والتوصل إلى إستراتيجية موحدة لتسعير وإنتاج البترول للدول الأعضاء . وتنتهج المملكة سياسة معتدلة في تسعير وإنتاج البترول وهناك صندوق خاص للمنظمة لمساعدة الدول النامية في مجال تخفيف عجز موازين مدفوعاتها وتأسيس المشروعات التنموية فيها .

٤- عضوية المملكة العربية السعودية في المنظمة العربية المصدرة للبترول (OAPEC) :

المملكة العربية السعودية عضو في المنظمة العربية للدول المصدرة للبترول، وهي منظمة تأسست عام ١٩٦٨م، وتهدف إلى تنسيق سياسات الدول العربية لإنتاج وتصدير البترول، كما تهدف إلى تطوير المشاريع المشتركة للصناعات البترولية بين الدول العربية المنتجة للبترول . وأعضاء المنظمة الحاليون هم: السعودية والجزائر والبحرين ومصر والعراق وسوريا والإمارات العربية المتحدة.

٥- عضوية المملكة العربية السعودية في منظمة التجارة العالمية (WTO) :

انضمت المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في شهر ديسمبر عام ٢٠٠٥م لتصبح العضو (١٤٩) في المنظمة، وقد شاركت المملكة في اجتماع هونج كونج المنعقد في (١١-١٤) من ديسمبر عام ٢٠٠٥م فأصبحت عضواً كاملاً العضوية.

٦-١ شروط التجارة الدولية (Terms of Trade) :

شروط التجارة الدولية هي معدل التبادل بين سلعتين، وهو يقيس العلاقة بينهما، وتتحدد بمقارنة سعر سلعة بسعر سلعة أخرى، ويؤثر تغير سعر السلع على معدل التبادل الداخلي والخارجي ومن ثم تتأثر حركة الصادرات والواردات بالعلاقة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات . ولقياس شروط التجارة تستخدم بعض مؤشرات التبادل الدولي وأهم هذه المؤشرات ما يقيس التغير في أسعار الصادرات وأسعار الواردات وتستخدم الأرقام القياسية لأسعار الصادرات وأسعار الواردات للاستدلال على التغير في مستوى أسعارهما طبقاً للمعادلة التالية:

معدل التبادل التجاري = الرقم القياسي لأسعار الصادرات / الرقم القياسي لأسعار الواردات

وإذا ما كان خارج القسمة أكبر من واحد صحيح فى سنة ما كانت شروط التجارة فى صالح الدولة، وإذا كان خارج القسمة أقل من واحد صحيح فإن شروط التجارة تكون فى غير صالح الدولة، أما إذا كان خارج القسمة يساوى واحداً صحيحاً فإن هذا يعنى عدم تغير فى شروط التجارة. وتستخدم الأرقام القياسية لأسعار الصادرات ولأسعار الواردات لفترة طويلة من الزمن أى لعدد من السنوات لتعبر عن الاتجاه الذى تسير فيه تجارة الدولة الخارجية.

ولشروط التجارة بين الدول مظهران: عيى (حجم ونوع السلعة) ونقدى (أسعار السلع). وأى تغيير فىهما لا بد أن يؤثر على معدلات التبادل ومن ثم على المكسب والخسارة من التجارة الدولية.

تهتم الدول بشروط التجارة الدولية؛ لأن تحسين هذه الشروط معناه أن الصادرات يمكن تبادلها بواردات أكثر من الخارج ومن شأن ذلك تحسين مستوى المعيشة فى بلد معين. ولكن لا يعتبر دائماً أن زيادة أسعار الصادرات تقود إلى ارتفاع مستوى المعيشة إذا ما صاحب ارتفاع الأسعار انخفاض كمية الصادرات: لأن انخفاض أسعار الصادرات قد يقود إلى انخفاض مستوى المعيشة إذا ما كان الانخفاض فى سعر الصادرات ليس ناجماً عن تحسين الإنتاجية. لذلك تسعى معظم الدول إلى تحسين شروط التجارة لديها مقابل الدول الأخرى (Pearce, 1992: 425).

ويتحدد سعر السلعة المصدرة من جانب العرض بتكلفة إنتاجها أى مجموع قيمة الموارد وعوامل الإنتاج المستخدمة فى إنتاجها، وإذا أهملنا جانب الطلب مؤقتاً فإن تساوى تكلفة إنتاج سلعتين يعنى تساوى قيمة الموارد المستخدمة فى كل منهما، وإذا تساوت تكلفة سلعتين واختلف حجم الموارد المستخدمة فى كل منهما دل ذلك على اختلاف فى الإنتاجية، وهذا يعنى أن التكلفة الحقيقية تكون أقل بالنسبة للسلعة التى استخدم فى إنتاجها موارد ووحدات عوامل إنتاج أقل. وتعنى الكفاءة الإنتاجية بشكل عام انخفاض التكلفة الحقيقية والتى تتطوى على استخدام نفس القدر من الموارد ووحدات عوامل الإنتاج لإنتاج حجم أكبر من السلع أو استخدام موارد ووحدات عوامل إنتاج أقل لإنتاج نفس الحجم من السلع. ويمكن أن يضاف إلى الكفاءة الإنتاجية التحسن السنوى أو جودة السلع. ولارتفاع الكفاءة الإنتاجية (أى انخفاض التكلفة الحقيقية وتحسن الجودة) تأثير على الأسعار وبالتالي على معدلات التبادل وشروط التجارة (متولى، ١٩٨٠: ٢٠٢).

وإذا ما أدخلنا جانب الطلب الخارجى على الصادرات نجد أن الطلب الخارجى يؤدي إلى ارتفاع سعر سلعة مصدرة إلى الخارج مع بقاء نفس الكمية من الموارد ووحدات عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها، ويعنى ارتفاع سعر سلعة مصدرة إلى الخارج نتيجة زيادة الطلب عليها في الأسواق الخارجية وزيادة حصيلة واردات الدولة المصدرة لها، وبالعكس تخسر الدولة في حالة ارتفاع أسعار وارداتها.

٧-١ حرية التجارة والحماية (Free Trade & Protectionism):

١-٧-١ حرية التجارة:

ترتكز حرية التجارة على الفكر التقليدى (الكلاسيكى) الذى يقوم على فكرة أن الأنشطة الاقتصادية يجب أن تعمل في ظل حركة اقتصادية حتى تصل إلى أفضل وضع استغلال ممكن، ومن ثم يمكن زيادة الإنتاج بأقل تكلفة وحسب رغبات المستهلك، وطبقاً للاقتصاديين التقليديين فإن الدول التى تمارس حرية التجارة تجنى فوائد من التجارة فيما بينها ويمكن قياس هذه الفوائد من خلال قياس شروط التجارة. وحسب النظرية الكلاسيكية فإن الفوائد تتحقق في حالة الفروق النسبية في التكلفة، فالدولة تخصص في إنتاج السلعة ذات التكلفة النسبية الأقل وتبادلها بالسلعة ذات التكلفة النسبية الأكبر إذا ما قامت هي بإنتاجها.

حرية التجارة هي سياسة عدم تدخل الدولة في التبادل التجارى مع الدول الأخرى، حيث تقوم التجارة بين الدول طبقاً لمبدأ تقسيم العمل الدولى ونظرية الميزة النسبية وسياسة الحرية التجارية بين الدول وعدم تدخل الدولة عادة ما يقود إلى كفاءة تخصيص الموارد على المستوى العالمى وتحقيق أكبر قدر ممكن من الدخل (Pearce, 1992: 164). وفي ظل حرية التجارة والحرية الاقتصادية دون تدخل من الحكومة فإن كل بلد سيتخصص في إنتاج السلع التى تكون تكلفة إنتاجها فيها أقل من تكلفة إنتاج هذه السلع في أى دولة أخرى مضافاً إليها تكلفة النقل. وحيث تتبادل الدول السلع المنتجة في كل منها الفائضة عن حاجة الاستهلاك المحلى فإن نتيجة التخصص سيزيد الإنتاج على أساس التكلفة الأقل، ويعنى هذا أن الموارد المتاحة مستغلة أفضل استغلال، كما أن المستهلك في أى دولة سيحصل على سلع متنوعة ذات جودة أعلى وسعر أقل عنها في حالة عدم التخصص، وتقييد التجارة الدولية. وبناء عليه تزيد الرفاهية بمقدار ما تعطيه الموارد المتاحة من زيادة في الإنتاج نتيجة لتحسن الاستغلال الناجم عن التخصص، وكذلك فإن المستهلك يتمتع بسلع أوفر وتكلفة أقل مما يتيح له حرية اختيار أوسع.

وفى ظل حرية التجارة والحرية الاقتصادية تتوافر الحرية لانتقال عوامل الإنتاج، ومن ثم يكون انتقال العمال من المناطق المنخفضة الأجر إلى المناطق ذات الأجر العالي. ولكن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية قد تحول دون حرية الانتقال مما يؤدي إلى وجود بطالة فى بعض المناطق.

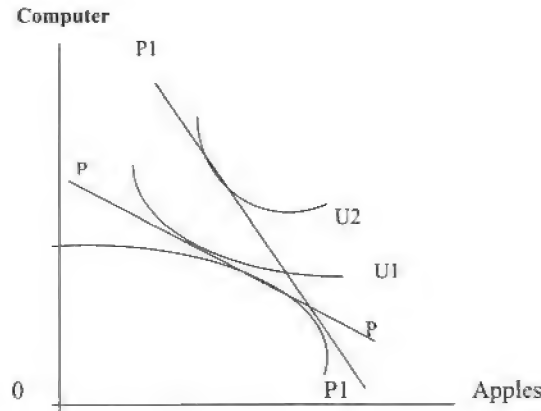
ويترتب على حرية التجارة التخصص فى الإنتاج وتحويل الموارد إلى مجموعة ما من السلع ووصول المنشآت الإنتاجية إلى حجمها الأمثل (Optimum Size) ويتحدد الحجم الأمثل بوصول التكلفة المتوسطة إلى أقل مستوى ممكن.

وهناك قبول مبدئى بسياسة حرية التجارة وما تضيفه من زيادة فى الإنتاج والرفاهية للمستهلك وحرية التجارة تنطلق من مذهب الحرية الاقتصادية، ويبدو أن الرغبة فى التمسك بحرية التجارة تستند إلى مستوى التقدم الاقتصادى للدول، فالدولة التى حققت مستوى متقدماً من النشاط الاقتصادى قد تروقه حرية التجارة حيث تكون الكفاءة الإنتاجية قد وصلت إلى مستوى مرتفع من توسع الهيكل الإنتاجى، ومن ثم يكون من صالحها أن تبادل فائض إنتاجها بسلع دول أخرى. أما الدول ذات المستوى الاقتصادى المنخفض فستكون رغبتها منصبة على تحقيق النمو، فتقوم بفرض سياج من الحماية حولها فى محاولة لتنويع إنتاجها وتوسيع هيكلها وما يرتبط ذلك من شعور قومى بعدم الاعتماد كثيراً على الخارج.

وتحقق التجارة العالمية فوائد جمة للأطراف المشتركة فى التبادل التجارى، لذلك تسعى البلدان إلى زيادة حصتها من التجارة الدولية، وتقوم بتشجيع الصادرات فيها بشتى الوسائل، ومن ضمن فوائد التجارة العالمية ما يلى:

- ١- التجارة العالمية تقود إلى زيادة الإنتاج من السلع والخدمات نتيجة لزيادة الطلب الخارجى.
 - ٢- تزيد التجارة العالمية من الاستغلال للطاقات والموارد الاقتصادية.
 - ٣- توسع التجارة العالمية من حجم السوق وتقود إلى تقسيم العمل وتحسين الجودة والإنتاجية.
 - ٤- تقود التجارة العالمية إلى المنافسة الاقتصادية وهذا ما يحسن من نوعية السلع ويزيد من الكفاءة الإنتاجية.
 - ٥- تزود التجارة العالمية المجتمع بسلع رخيصة نسبياً وذات تكلفة منخفضة.
- ويمكن تمثيل فوائد التجارة العالمية بالشكل رقم (٢/١)

شكل (٢-١): فوائد التجارة العالمية



المصدر: Hoekman&Kostecki (2001) The Political Economy of the World Trading System. 2nd Edition. Oxford University Press. London. P.489

يمثل المنحنى p_1p_1 تفضيل طلب المستهلك والنقاط التي عليه تمثل توليفة الإنتاج من السلعتين التفاح والكمبيوتر، ويمثل منحنى U_1 منفعة المستهلك في السوق المحلي. أما منحنى U_2 فيمثل مستوى أعلى من المنفعة يحصل عليها المستهلك نتيجة للتجارة. وبالتالي تمكن التجارة البلد من الحصول على مستوى من الرخاء وأن المنتفعين بإمكانهم تعويض المتضررين من التجارة والمتبقى يعد أرباحاً من التجارة الدولية.

٢-٧-١ سياسة الحماية (Protectionist Policy):

بالرغم من القبول المبدئي لمعظم دول العالم بحرية التجارة من الناحية النظرية إلا أن الممارسة الفعلية على أرض الواقع تقول بلجوء معظم الدول إلى شكل من أشكال الحماية، فالحكومات تقوم بالتدخل في التجارة الخارجية لأسباب اقتصادية وأسباب غير اقتصادية، فعلى سبيل المثال تسوق بعض الدول الحماية للصناعات الناشئة أو لأسباب دفاعية وأمنية أو لأسباب اجتماعية وأخرى تتعلق بشروط التجارة الدولية. لذا شهدت الفترة بعد الحرب العالمية الأولى موجة حماية أدت إلى تكوين احتكارات، فتم الإنتاج بأسعار وتكلفة أعلى، وأصبحت الدول تقوم بالتدخل في التجارة الخارجية من أجل خلق اقتصاد أقل اعتماداً على الخارج وتحقيق النمو الذاتي. وأخذ تقييد التجارة أو الحماية مظاهر مختلفة كفرض تعريف جمركية على الواردات مما يؤدي

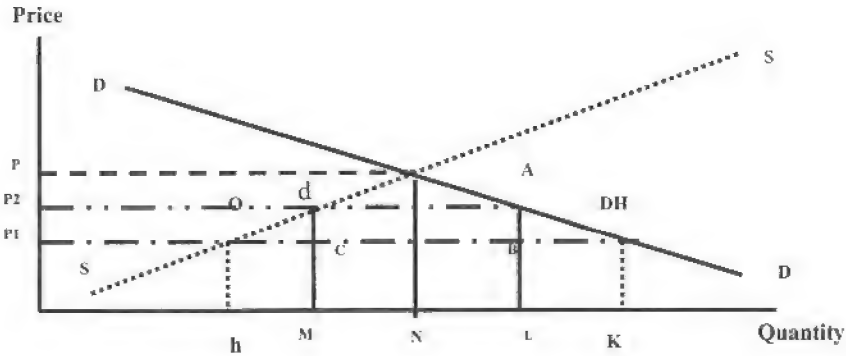
إلى غلاء أسعارها فى السوق المحلى والتقليل من منافستها للمنتجات المحلية المشابهة، وبالتالي يكون للرسوم الجمركية تأثير على تحويل الطلب أو جزء منه لصالح سلع تنتج محلياً.

وقد ترقى الحماية إلى درجة المنع (Prohibition)، ومن مظاهر تقييد التجارة القيود الكمية (Quantitative Restrictions) التى تستند إلى نظام التصاريح Licenses بمعنى أن كل مستورد لا بد له من الحصول على إذن أو تصريح بالكمية التى يرغب فى استيرادها من سلعة محددة. كما أن سياسة الإغراق (Dumping) تُعدّ سياسة تمييز، بمعنى بيع المنتج فى الخارج بسعر أقل من السعر فى الداخل، وكذلك تدخل الاتفاقيات التجارية الثنائية لتصبح أحد القيود على التجارة الدولية. كما أن استخدام إعانات التصدير تعتبر من سبل التدخل فى حرية التجارة والسياسات الحمائية غير مسموح بها إلا فى الحدود التى سمحت بها اتفاقية الجات لمنظمة التجارة العالمية.

وتقوم حجج أنصار الحماية على ما يلى (Pearce, 1992:95):

- ١- أن الحماية تعطى فرصة لتطور الصناعات الناشئة (Infant Industry Argument).
 - ٢- أن الحماية تكون لصالح تنوع الإنتاج وذلك بوضع جدار جمركى مرتفع من أجل تنويع الإنتاج.
 - ٣- الحصول على عائدات جمركية تسهم فى دعم الموازنة العامة.
 - ٤- فرض الرسوم الجمركية قد يساعد فى رأى أنصار الحماية على تحسين شروط التبادل التجاري.
 - ٥- تُستخدم التعريفات الجمركية لتصبح وسيلة للمساومة والدخول فى اتفاقيات تجارية ثنائية.
 - ٦- فرض الحماية يساعد فى التقليل من المستوردات التى تستهلك الجزء الأكبر من الدخل المحلى وبذلك يتم الاحتفاظ بالأموال فى الداخل.
- ويمكن توضيح آثار فرض التعريفات الجمركية فى الشكل رقم (٣/١)

الشكل (٣-١): آثار فرض التعريفية الجمركية



المصدر: متولى، أبو بكر (١٩٨٠) الاقتصاد الخارجى: نظرة تحليلية. مكتبة عين شمس. القاهرة. ص ١٤٢.

الشكل (٣/١) يوضح أن فى حالة عدم وجود تعامل مع العالم الخارجى فالسعر التوازنى (س) والكمية التوازنى (ن) هى نتيجة التقاء منحنى الطلب DD مع منحنى العرض SS. وعند استيراد سلعة (Y) من الخارج عند السعر P1 فالكمية المطلوبة هى (K) والكمية المعروضة محليا (H) فيكون ما تستورده الدولة من السلعة (Y) الكمية KH. وفى حالة فرض تعريفية جمركية مقدارها (P1-P2) يرتفع السعر إلى P2 وهذا يزيد من إنتاج السلعة من (H) إلى (M) والكمية التى تستوردها الدولة هى (LM) وحصيلة التعريفية باعتبارها مورداً للدولة تساوى (الكمية المستوردة مضروبة فى مقدار التعريفية)، وهى تساوى المستطيل (ABCD) أو ما يتحملة المستهلك لصالح المنتجين نتيجة رفع السعر، وهو ما يطلق عليه أثر إعادة التوزيع (أى التحويل من المستهلك للمنتج) هو (DWP1P2). فالتعريفية تقلل من فائض المستهلك؛ لأن تكاليف الإنتاج المحلى تكون أعلى من السعر العالمى.

وانطلاقاً من حجج الحماية التى تم بيانها يمكننا القول إن فرض الحماية الجمركية يترتب عليها الآثار التالية:

- ١- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الحادة للمنتجات الأجنبية.
- ٢- زيادة إيرادات الدولة من الجمارك.
- ٣- التأثير فى توزيع الدخل بين المنتجين والمستهلكين.

- ٤- التأثير في استهلاك كميات من السلعة أقل.
- ٥- التأثير في الأسعار من ناحية ارتفاع أسعار السلع المستوردة ليكون ذلك دافعاً ومدخلاً للإنتاج.
- ٦- إن تقييد التجارة يعطل ميكانيكية العرض والطلب في السوق ويشوه الأسعار.

دور التجارة الدولية في التنمية (Role of International Trade in Development):
طبقاً للنظرية الكلاسيكية، فإن التجارة الدولية تؤدي إلى فوائد عديدة ومكاسب ناتجة عن التخصص وتقسيم العمل طبقاً لأدم سميث، وكذا ناتجة عن التمتع بالميزة النسبية طبقاً لديفيد ريكاردو، إذ تقود الميزة النسبية والتخصص وتقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج وخفض التكلفة.

إن مبدأ حرية التجارة يسهم في خلق الرفاهية الاقتصادية لدى معظم المجتمعات، وهناك نظريات أخرى لعلاقة التجارة الدولية بالتنمية ومنها قاعدة التصدير (Export Base) التي تشير إلى أن نمو الصادرات يؤدي إلى نمو الروابط الأمامية والخلفية مع بقية القطاعات في الاقتصاد الوطني. والروابط الخلفية (Backward Linkages) تعنى أن منتجات صناعات أخرى تدخل بوصفها مدخلات في إنتاج الصادرات أما الروابط الأمامية (Forward Linkages) فتعنى أن المنتجات المصدرة تدخل بوصفها مدخلات في قطاعات أخرى وبناء عليه فإن زيادة التصدير معناه تنشيط القطاعات الأخرى المرتبطة بالصادرات (متولى، ١٩٨٠ : ٢٦٤).

كما تعتبر الصادرات مصدراً من مصادر التمويل الأساسى للواردات والصادرات، كذلك تعتبر مصدراً للعملاء الأجنبية التي تشكل احتياطي البلد من العملات الصعبة والضرورية للحصول على احتياجات البلد من السلع الرأسمالية والمواد الخام الضرورية للتنمية.

ويمكن بناء قاعدة الصادرات نتيجة لاكتشاف موارد طبيعية أو مواد خام جديدة أو التوصل إلى منتج جديد أو التغير في أذواق المستهلكين أو نتيجة اكتشاف طرق جديدة في الإنتاج تؤدي إلى تحسين نوعية المنتج وانخفاض التكاليف.

ولكى يكون قطاع التصدير مؤثراً في التنمية وقائداً في النمو في بلد ما؛ يجب أن تعتمد الصادرات على استخدام المواد الخام والعمالة والمدخلات المحلية بشكل كبير لكي تزيد القيمة المضافة وتوسع الناتج القومي الإجمالي.

والتجارة الخارجية، من خلال شقيها الصادرات والواردات، تسهم في خلق رفاهية المستهلك الاقتصادية من حيث توفير المواد المطلوبة بالأسعار المناسبة والنوعية الجيدة. ولكن ما يضعف دور الصادرات باعتبارها محركاً للنمو في الدول النامية هو كون الصادرات في الكثير من هذه البلدان تعتمد على تصدير المواد الأولية بدون تصنيع، ومن ثم تكون قيمتها المضافة للناتج المحلي الإجمالي ضعيفة ولا تلعب الدور المطلوب منها بوصفها قائداً في التنمية من خلال الروابط الأمامية والخلفية.

٩-١ ملخص:

إن الهدف الأساسي للفصل الأول هو التعرض بالشرح والتحليل إلى نظريات التجارة الخارجية؛ وذلك لبناء الخلفية النظرية للمبادئ الاقتصادية التي تقوم عليها التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية. كما هدف هذا الفصل إلى إبراز فوائد التجارة الدولية، وكذلك بين الفصل أسباب قيام الدول بالتدخل في التجارة الدولية وتقييدها والحجج والمبررات التي تلجأ إليها الدول لتبرير الحماية.

وقد شملت نظريات التجارة الخارجية النظرية التقليدية لأدم سميث حول الميزة المطلقة وآراء ديفيد ريكاردو في الميزة النسبية ونموذج أوهلين - هيكشر حول النظرية الحديثة للتجارة، كما بين الفصل شروط التجارة الدولية ومنافع التجارة الحرة.

وفي هذا الفصل تم بيان أثر التكتلات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي على التجارة العالمية. وكذلك تناول الفصل دور التجارة الدولية في التنمية في معظم البلدان، واستعرض الفصل دور الصادرات بوصفها قطاعاً رائداً في النمو من خلال الروابط الأمامية والخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية.

وبانتهاء هذا الفصل نكون قد وضعنا تمهيداً للانتقال إلى الفصل الثاني والذي يتناول المنظور التاريخي لتطور منظمة التجارة العالمية.

المراجع

أ- المراجع العربية:

- البنك الأهلي المصري (٢٠٠٥م) منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. النشرة الاقتصادية. العدد الأول المجلد ٥٨. القاهرة.
- المالكي، عبد الله (٢٠٠٥م) مفاهيم نظرية الميزة النسبية، الاقتصاد المعاصر العدد ٨٢، السنة الثامنة، نيسان ٢٠٠٥م.
- المرواني، عبد الله بن علي (١٩٩٦م) التخطيط التنموي: الإطار النظري والمنهج التطبيقي. مركز البحوث. معهد الإدارة العامة. الرياض.
- العلمي، فواز عبد الستار (٢٠٠٥م) نتائج انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية. رئيس الفريق الفني السعودي لمفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وزارة التجارة والصناعة. الرياض.
- حداد، سمير (١٩٩٣م) دراسات تطبيقية في اللغة التجارية. معهد الدراسات المصرفية. عمان.
- عبد الحميد عبد المطلب (٢٠٠٥م) السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة. مجموعة النيل العربية. القاهرة.
- متولى، أبو بكر (١٩٨٠م) الاقتصاد الخارجى: نظرة تحليلية. مكتبة عين شمس. القاهرة.

ب- المراجع الأجنبية:

- Goodman, Jordan & Downes, John (1998) **Dictionary of Finance and Investment Terms**. Barron Education Services Inc. New York.
- Hoekman, Bernard & Kostecki, Michel (2001) **The political economy of the world trading system**. Oxford University Press, London.
- Noor, Mohamoud & Al-Nami, Adnan (2003) **Financial & Banking Studies**. Dar Al-Maseerah For Publishing. Amman
- Pearce, David (1992) **Macmillan Dictionary of Modern Economics**. 4th Edition. The Macmillan Press. Ltd. London.

الفصل الثانى

المنظور التاريخى لتطور منظمة التجارة العالمية

١-٢ تمهيد:

يتناول هذا الفصل بالشرح عدداً من القضايا، منها مفهوم العولة والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والمعروفة باسم الجات General Agreement on Tariffs & Trade وجولات مفاوضات الجات خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٩٤م واتفاقية مراكش لتأسيس منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization)، كما يحتوى الفصل على الأهداف والمبادئ وآليات العمل بالمنظمة، وكذا الهيكل التنظيمى فيها بالإضافة إلى ملخص الفصل.

ضمن المتغيرات على الصعيد العالمى ظهر ما يسمى «العولة»، حيث نعيش اليوم شعبياً ودولاً عصر المنافسة الدولية والانفتاح الاقتصادى والسياسى والشركات المتعددة الجنسية، ومن سمات هذا العصر انتشار تقنية المعلومات، ومن ذلك الإنترنت وكذلك التطورات السريعة فى قطاع الاتصالات والأسواق المالية الدولية ويعتبر هذا العصر عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة كالاتحاد الأوروبى (EU) والنافتا (NAFTA) ونحوها.

والعولة فى إطارها الواسع، تشمل العولة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية. والعولة تقوم باختراق الحواجز الجغرافية بين البلدان وتقرب المسافات والأفكار بحيث أصبح ينظر إلى العالم وكأنه قرية صغيرة.

وقد بنيت العولة الاقتصادية منذ الأربعينيات على ثلاث مؤسسات عالمية عملاقة تسمى مؤسسات بريتون وودز (Bretton Woods) نسبة إلى المكان فى الولايات المتحدة الذى انعقدت فيه اتفاقيات إنشاء هذه المؤسسات، وهى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والجات، لتضم فى عضويتها معظم الدول المؤثرة فى مجرى الأحداث آنذاك بالإضافة إلى عدد من الدول النامية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م شعر المنتصرون والمنهزمون فى هذه الحرب الكونية المدمرة بضرورة إقرار مبدأ التعايش السلمى والبعد عن الحروب وإعطاء الأولوية للاقتصاد لكى تقود السياسة، فكان لا بد من إعادة بناء الاقتصاديات المدمرة ولا بد من توافر التبادل التجارى بين البلدان على أساس من حرية التجارة، وكذلك العمل على خلق الاستقرار النقدى والاقتصادى على المستوى العالمى.

ومن هنا بدأ التفكير جدياً في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد تديره هذه المؤسسات الدولية. فبتاريخ ٢٥ من ديسمبر ١٩٤٥م تم إنشاء صندوق النقد الدولي (IMF) ومقره في واشنطن ليصبح منظمة دولية مسئولة عن إدارة نظام النقد الدولي، وفي عام ١٩٤٦م أنشئ بنك الإنشاء والتعمير الدولي (IBRD) أو ما يعرف بالبنك الدولي ومقره في واشنطن بوصفها منظمة دولية مسئولة عن دفع عملية التنمية الدولية في العالم من خلال إدارته للنظام الاقتصادي الدولي. والبنك الدولي معنى بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء؛ لذا فإن هذا البنك يقوم بتقديم التمويل والشروط الميسرة إلى مشاريع التنمية في العديد من البلدان كما يقوم بتقديم الدعم لسياسات الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص ومنح القروض لمشاريع البنية التحتية وخاصة للدول الأكثر فقراً والدول النامية. والمنظمة الثالثة التي تم التفكير في إنشائها ضمن ما يعرف بمؤسسات بريتون وودز هي منظمة التجارة الدولية (International Trade organization) والتي لم يكتب لها النجاح وتم استبدالها بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات).

مؤسسات بريتون وودز (Bretton Woods) يمكن إيضاحها في الشكل (١-٢)

الشكل (١-٢) مؤسسات بريتون وودز (Bretton Woods)



المصدر: العلمي، فواز عبد الستار (٢٠٠٥م) نتائج انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية. عرض لنتائج الانضمام في ديسمبر ٢٠٠٥م. رئيس الفريق الفني للمفاوضات. وزارة التجارة والصناعة. الرياض. ص ٢

ويلاحظ أن كلاً من المؤسسات الثلاث تؤدي أدواراً مختلفة ولكنها مكملة، فالبنك الدولي يقوم بعمليات التمويل لمشاريع التنمية، في حين يقوم صندوق النقد الدولي بالاهتمام بأسعار الصرف وبموازن المدفوعات، أما منظمة التجارة العالمية فتقوم بتنظيم التجارة الدولية.

٢-٢ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT):

طُرحت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO) من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وقد تم عقد مؤتمر في عام ١٩٤٧م ثم اختتم في عام ١٩٤٨م حيث صدر ميثاق هافانا المعروف بميثاق التجارة الدولية، لتأسيس منظمة التجارة الدولية تكون على مستوى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولكن اختصاصها منصب على التوصل إلى اتفاقية للتجارة الدولية وقد وقع على اتفاقية هافانا (٥٦) دولة إلا أن الكونجرس الأمريكي لم يصدق على الميثاق لخشية الإدارة الأمريكية بفقد السيطرة على تجارتها الخارجية، بالإضافة إلى خلافاتها مع الدول الأوروبية حول قضايا التجارة العالمية.

وبدلاً من تأسيس هذه المنظمة الدولية تحت إشراف الأمم المتحدة تم استبدالها بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) في ٢٠ من أكتوبر ١٩٤٧م، وقد أصبحت سارية المفعول في أوائل ١٩٤٨م، وهذه الاتفاقية مجرد تنظيم دولي بين أطراف متعاقدة (Contracting Parties)، وهي ليست منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة ومقرها في جنيف في سويسرا وقد تم تشكيل سكرتارية للجان للإشراف على جولات المفاوضات التي تقرها الأطراف المتعاقدة.

وقد اشتملت الاتفاقية على أربعة أجزاء هي:

١- الجزء الأول: ويتلخص في الالتزامات الأساسية للدول الأعضاء وكذلك حقوق هذه الأعضاء وخاصة جداول التعريفات الجمركية.

٢- الجزء الثاني: طرق التعامل والقواعد الخاصة بالتجارة الدولية.

٣- الجزء الثالث: القواعد الخاصة بالانضمام والانسحاب من الاتفاقية.

٤- الجزء الرابع: يرتبط بتشجيع صادرات الدول النامية.

ومن مبادئ الجات الدعوة لحرية التجارة الدولية والمنافسة وإجراء تخفيض في

التعريف الجمركية، وعدم استخدام القيود الكمية على المستوردات إلا في الحالات الاستثنائية وفي أضيق الحدود وتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية والشفافية، وعدم التمييز بين الأطراف وسيتم شرح هذه المبادئ عند الحديث عن منظمة التجارة العالمية.

وقد أظهر العديد من الدول النامية عدم الرضا عن الأوضاع الخاصة بالتجارة الدولية تحت مظلة الجات؛ لأن الجات اقتصر على بعض السلع فقط، ولم تستفد منها الدول النامية مما دفع بهذه الدول إلى إنشاء مؤتمر للتجارة والتنمية تحت رعاية الأمم المتحدة يعرف باسم الأونكتاد (United Nations Conference for Trade and Development)، وقد أسس عام ١٩٦٤م لرعاية مصالح الدول النامية، وقد عقدت الأونكتاد عدداً من المؤتمرات الدولية في نيودلهي عام ١٩٦٨م وفي سنغافورة عام ١٩٧٢م وفي نيروبي بكينيا عام ١٩٧٦م، وهذه المؤتمرات تعقد كل أربع سنوات ومقر الأونكتاد جنيف بسويسرا، وقد اهتمت الأونكتاد بصادرات الدول النامية وتحسين شروط التجارة الدولية للدول النامية، وعقدت اتفاقيات سلعية (Commodity Agreements) متعددة تحت مظلة الأونكتاد بهدف تثبيت أسعار المواد الأولية، كما رعت الأونكتاد نظام الأفضليات المعمم (Generalized System of Preferences) أو (GSP)، حيث قامت بلدان مثل اليابان وعدد من الدول الأوروبية خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٢م بعض الإجراءات التمييزية ضد مصالح الدول النامية وتبعيتها الولايات المتحدة عام ١٩٧٣م. ولكن يؤخذ على نظام الأفضليات بأنه نظام محدد النطاق وتتحكم فيه الاتجاهات السياسية للدول المتقدمة إلى حد كبير (متولى، ١٩٨٠: ٢٨٢)

وقد تحددت وظائف الجات (GATT Functions) في المهام الرئيسية التالية:

- ١- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.
 - ٢- السعى في تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء.
 - ٣- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.
- وإلى جانب الوظائف هناك أهداف عامة للجات (GATT Objectives)، وهي:
- أ- تنشيط الطلب الفعال من خلال زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.
 - ب- رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.
 - ج- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.

- د- سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.
- هـ- خفض الحواجز الجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
- و- إقرار المفاوضات لتصبح أساساً لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

٢-٣ جولات مفاوضات الجات (١٩٤٧-١٩٩٤م):

لما كان الهدف الرئيسى من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) هو تحرير التجارة الدولية من القيود لفتح الطريق أمام تدفق التجارة الدولية بسهولة: لتحقيق هذا الهدف قيام الدول الأعضاء فى الجات بالتفاوض التدريجى فيما بينها لإزالة هذه العوائق وتخفيض التعريفات الجمركية على السلع المتبادلة، وذلك عن طريق القيام بالتنازلات الجمركية المتبادلة من خلال ثمانى جولات من المفاوضات خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٩٤م، وهذه الجولات مبينة على النحو التالى (عبد الحميد ٢٠٠٥: ٣٦).

الجولة الأولى: جولة جنيف عام ١٩٤٧م (Geneva Round):

عقدت هذه الجولة من المفاوضات فى جنيف بسويسرا عام ١٩٤٧م بحضور (٢٣) دولة، وتشمل دولاً عربية مثل سوريا ولبنان، وقد بلغت قيمة التجارة الدولية التى كانت مجالاً للتحرير نحو عشرة مليارات دولار، وكان الموضوع الأساسى لهذه الجولة هو إجراءات التخفيضات فى التعريفات الجمركية على السلع التى يتم تبادلها بين الأعضاء وقد وصل خفض التعريفات الجمركية إلى (٦٣٪) أما متوسط خفض التعريفات الجمركية فقد بلغ (٣٢٪) وتعتبر هذه الجولة أساسية من حيث إنها توصلت إلى إطار عام لاتفاقية الجات.

الجولة الثانية: جولة أنسى عام ١٩٤٩م (Annecy Round):

هذه الجولة من المفاوضات بين أعضاء الجات عقدت فى مدينة أنسى بفرنسا عام ١٩٤٩م، واشترك فيها (١٢) دولة فقط، وقد وأصل فيها المتفاوضون عمليات تخفيض التعريفات الجمركية على السلع المتبادلة بين أعضاء منظمة الجات.

الجولة الثالثة: جولة توركاى عام ١٩٥١م (Torquay Round):

هذه الجولة من المفاوضات بين أعضاء الجات عقدت فى مدينة توركاى فى إنجلترا عام ١٩٥١م، وقد ضمت (٣٨) دولة بشأن الرغبة فى تحرير التجارة الدولية وإزالة

العقبات الجمركية، وقد نوقش نحو (٨٧٠٠) بند من بنود التعريفات الجمركية التي انخفضت بواقع (٢٥٪) مقارنةً بالمدلات السائدة عام ١٩٤٨م.

الجولة الرابعة: جولة جنيف للفترة ١٩٥٢-١٩٥٦م (Geneva Round):

هذه الجولة من المفاوضات بين أعضاء الجات عُقدت في مدينة جنيف بسويسرا في الفترة ١٩٥٢-١٩٥٦م، وكانت قيمة التجارة الدولية التي شملها التحرير (٢,٥) مليار دولار وهو رقم متواضع نسبياً.

الجولة الخامسة: جولة ديلون للفترة ١٩٦٠-١٩٦١م (Dillon Round):

هذه الجولة من المفاوضات بين أعضاء الجات عُقدت في مدينة جنيف بسويسرا في الفترة ١٩٦٠-١٩٦١م وقد سميت الجولة باسم نائب وزير الخارجية الأمريكية دوجلاس ديلون الذي اقترح عقد الجلسة، وقد نتج عنها تخفيض (٤٤٠٠) بند من بنود التعريفات الجمركية، وبلغت قيمة التجارة الدولية المحررة (٤,٩) مليار دولار وانطوت على تنسيق أكثر مع الاتحاد الأوروبي في مجال التعريفات الجمركية.

الجولة السادسة: جولة كينيدي للفترة ١٩٦٢-١٩٦٧م (Kennedy Round):

هذه الجولة من المفاوضات بين أعضاء الجات عُقدت في مدينة جنيف بسويسرا في الفترة ١٩٦٢-١٩٦٧م، وقد نسبت هذه الجولة إلى الرئيس الأمريكي جون كينيدي الذي دعا إليها في ٢٥ من يناير ١٩٦٢م وشاركت في المفاوضات (٦٢) دولة تمثل (٧٥٪) من التجارة الخارجية. وبلغت قيمة التجارة المحررة (٤٠) مليار دولار والموضوعات الرئيسية للجولة كانت تخفيض التعريفات الجمركية والإجراءات المضادة للإغراق. وقد وصل خفض التعريفات إلى (٥٠٪) ومتوسط خفض التعريفات الجمركية إلى (٣٥٪)، وقد دعم الكونجرس الأمريكي قانون توسيع التجارة. وبرزت في هذه الجولة خلافات بين الولايات الأمريكية والجماعة الأوروبية خاصة في مجال السلع الزراعية وهذه الخلافات استمرت حتى المراحل الأخيرة من مفاوضات الأورغواي.

كما أسفرت جولة كينيدي عن اتفاقية مكافحة الإغراق، وهي الاتفاقية التي تطورت في جولة طوكيو، وقد تم التركيز في هذه الجولة على الاعتماد فقط على التعريفات الجمركية بوصفها أداة للحماية والابتعاد عن القيود الكمية، وقد تم التركيز على مبدأ الشفافية مع بعض الاستثناءات للدول التي تعاني عجزاً في ميزان المدفوعات والاستثناء للسلع الزراعية واستخدام حصص الاستيراد. ومن النتائج المهمة لهذه

الجولة مد العمل باتفاق المنسوجات القطنية لزيادة فرص التصدير أمام الدول النامية، ومنح بعض المزايا لتجارة الدول النامية وخاصة فى مجال فتح الأسواق، ومنح معاملة تفضيلية لمساعدة هذه الدول فى التنمية الاقتصادية، وزيادة معدل نموها من خلال التجارة الدولية.

الجولة السابعة: جولة طوكيو للفترة ١٩٧٣-١٩٧٩م (Tokyo Round):

أُطلق على هذه الجولة جولة طوكيو؛ لأن المؤتمر الوزارى أعلن عن بدايته فى طوكيو فى اليابان فى أيلول عام ١٩٧٣م، وتعد هذه الجولة من الجولات الكبيرة التى عقدت فى إطار الجات منذ إبرامها عام ١٩٤٧م، وبلغ عدد الدول المشاركة (١٠٢) دولة منها (٩٠) دولة عضو وباقى الدول مراقبون. وحقت الجولة إنجازات كبيرة فى مجال تحرير التجارة فبلغت التجارة الدولية المحررة (١٥٥) مليار دولار، واشتملت الجولة على العديد من الموضوعات، أهمها تخفيض القيود الجمركية، وقد وصل خفض التعريفات الجمركية إلى (٣٤٪)، وانخفض متوسط التعريفات الجمركية للدول الصناعية من (٧٪) إلى (٤,٧٪) مما زاد من التدفقات السلعية على المستوى الدولى فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضى، وبلغ خفض الجمركى (٢٠٠) مليار دولار. وتعد هذه المفاوضات تطبيقاً لفكر المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية الداعية إلى تحرير التجارة من القيود غير الجمركية والتخلص من آثار مذهب التجارين فى الاعتماد على الحماية. وأهم الاتفاقيات التى حققتها هذه الجولة ما يلى:

١- اتفاقية الدعم وتتضمن إجراءات مكافحة الدعم عن طريق فرض رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضية (Countervailing Measures)، وتلتزم الدول الأعضاء بضمان ألا يتسبب تقديم الدعم فى إلحاق الضرر فى تجارة الدول الأخرى الأعضاء.

٢- اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة (TBT)، وهى الاتفاقية المتعلقة بالإجراءات التى تتخذها الدول للأغراض الأمنية أو الصحية أو البيئية، وتلتزم الاتفاقية الدول الأعضاء بضمان ألا يؤدى مثل هذا الإجراء إلى وضع عراقيل غير ضرورية أمام تدفق تجارة الدول الأخرى إلى أسواقها.

٣- إجراءات تراخيص الاستيراد التى تضع الضوابط الكفيلة بضمان عدم استخدام تراخيص الاستيراد ليكون ذلك وسيلة للحد من الواردات.

٤- اتفاقية المشتريات الحكومية والخاصة بالقطاعات السلعية التى تحتكر الحكومة

التداول فيها عن طريق الاستيراد، وتتضمن الاتفاقية مجموعة القواعد التي تكفل مشاركة المنتجين والمصدرين الأجانب في عطاءات المشتريات الحكومية وعدم قصرها على المنتجين والمنتجات المحلية.

٥- اتفاقية احتساب قيمة الجمارك على أساس القيمة الواردة في بوليصة الشحن أو فاتورة السداد دون اللجوء إلى التقدير الجزافي لقيمة السلع المستوردة على أن تسرى الاتفاقية اعتباراً من ١/١/١٩٨١م.

٦- اتفاقية اللحوم والثروة الحيوانية لتحرير وتوسيع نطاق التجارة.

٧- اتفاقية الألبان لتوسيع نطاق التجارة الدولية في منتجات الألبان.

٨- اتفاقية التجارة في الطائرات المدنية من خلال إلغاء جميع الرسوم والتعريفات المفروضة على جميع أنواع الطائرات المدنية اعتباراً من ١/١/١٩٨٠م.

٩- اتفاقية مكافحة الإغراق التي تم التوصل إليها في جولة كينيدي، وقد تم تطويرها وتفسير أحكامها بصورة تفصيلية في جولة طوكيو.

ويلاحظ أن جولة طوكيو قد مهدت الطريق لترسيخ دعائم نظام التجارة العالمي، وأن جولة الأوروغواي بنيت على ما تم إنجازه في جولة طوكيو من حيث توسيع مجالات تحرير التجارة الدولية.

الجولة الثامنة: جولة الأوروغواي للفترة ١٩٨٦-١٩٩٤م (Uruguay Round):

وهذه الجولة من المفاوضات بين أعضاء الجات عقدت في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٤م، وهي من أشهر جولات المفاوضات للجات بل أطولها، وقد وصل عدد الدول المشاركة فيها (١٢٥) دولة وانتهت الجولة في عام ١٩٩٤م، بتوقيع الدول المشاركة على بروتوكول مراكش في المغرب لتأسيس منظمة التجارة العالمية.

بلغت قيمة التجارة المحررة (٧٥٥) مليار دولار، وهو رقم لم تصل إليه الجولات السابقة. حيث وصل الخفض في التعريفات الجمركية (٤٠٪) ومتوسط خفض التعريفات راوح بين ٢٤٪-٣٦٪. وشملت هذه الجولة مجالات متعددة لتحرير التجارة الدولية من حيث نطاقها وموضوعاتها المنطوية عليها.

إن جولة مفاوضات الأوروغواي أدخلت لأول مرة التفاوض في المنتجات الزراعية، وتم إدخال قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وتحريره تدريجياً بنهاية عام ٢٠٠٥م،

ومن ثم أصبح التحرير يعنى تحرير السلع الزراعية والصناعية من القيود الجمركية وغير الجمركية. وعدم التمييز بين الدول المختلفة فى المعاملات التجارية ومن ثم إدخال قطاع الخدمات لأول مرة فيما عرف باتفاقية تحرير الخدمات (GATS). كما أدخل فى جولة الأوروغواى المجال الخاص بالملكية الفكرية وتحرير مجالات الاستثمار ذات العلاقة بالتجارة الدولية وغيرها من المجالات، مثل النفاذ للأسواق وتسوية النزاعات ونحوها من الأطر المؤسسية المنظمة للتجارة الدولية.

واعتُبرت هذه الجولة صفقة متكاملة لا تتجزأ؛ إذ إنها شهدت نهاية العمل بنظام الجات والبدء بنظام منظمة التجارة العالمية. وشملت هذه الجولة (٩٥٪) من التجارة الدولية سواء فى السلع والخدمات والملكية الفكرية والاستثمار.

ويوضح الجدول رقم (١/٢) تطورات جولات الجات للفترة ١٩٤٧-١٩٩٤م

جدول رقم (١/٢): جولات مفاوضات الجات (١٩٤٧-١٩٩٤م)

| الجولة | السنة | المكان | الموضوعات | عدد الدول المشاركة | خفض التعريفه | متوسط خفض التعريفه | قيمة التجارة المحررة S مليار |
|---------|-----------|---------|-------------------------------------|--------------------|--------------|--------------------|------------------------------|
| جنيف | ١٩٤٧ | سويسرا | تخفيض التعريفه الجمركية. | ٢٣ | ٦٣٪ | ٣٢٪ | ١١٠ |
| أنسى | ١٩٤٩ | فرنسا | تخفيض التعريفه الجمركية. | ١٣ | غير متاح | غير متاح | غير متاح |
| توركواى | ١٩٥١ | إنجلترا | تخفيض التعريفه الجمركية. | ٢٨ | غير متاح | غير متاح | غير متاح |
| جنيف | ١٩٥٦ | سويسرا | تخفيض التعريفه الجمركية. | ٢٦ | غير متاح | غير متاح | غير متاح |
| ديلون | ١٩٦٠-١٩٦١ | جنيف | تخفيض التعريفه الجمركية. | ٢٦ | غير متاح | غير متاح | غير متاح |
| كينيدى | ١٩٦٤-١٩٦٧ | جنيف | تخفيض التعريفه وإجراءات ضد الإغراق. | ٦٢ | ٥٠٪ | ٣٥٪ | ٤٠ |
| طوكيو | ١٩٧٣-١٩٧٩ | جنيف | تخفيض التعريفه وإجراءات غير جمركية. | ٦٢ | ٣٣٪ | ٣٤٪ | ١٥٥ |

| | | | | | | | |
|-----|-----|-----|-----|---|------|---------------|------------|
| ٧٥٥ | %٢٤ | %٤٠ | ١٢٣ | التعريف الجمركية وغير الجمركية والزراعة والمنسوجات والملابس والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار وتأسيس منظمة التجارة العالمية. | جنيف | ١٩٨٦- ١٩٩٣ | الأوروغواي |
|-----|-----|-----|-----|---|------|---------------|------------|

المصدر: WTO (2005) Understanding The WTO. Information & Media Division, Geneva

٢-٤ بروتوكول مراكش لتأسيس منظمة التجارة العالمية:

تعتبر جولة مفاوضات الأوروغواي من أهم جولات الجات على الإطلاق، ومن أهم النتائج التي تحققت توقيع اتفاقية مراكش في المغرب لتأسيس منظمة التجارة العالمية بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٤م، وقد وقعت هذه الاتفاقية ما يزيد على (١٢١) دولة من بينها سبع دول عربية هي: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر والكويت والمغرب وتونس ومصر وقطر. كما أن هناك عدداً من الدول التي انضمت إلى هذه الاتفاقية بعد توقيعها.

وتتضمن الاتفاقية عدداً من البنود (Articles) وعدداً آخر من الملاحق (Annexes). وفيما يلي موجز عن القضايا الرئيسية التي تضمنتها:

المادة (١) يتم تأسيس منظمة التجارة العالمية بموجب اتفاقية مراكش للمنظمة طبيعة سياسية، بالإضافة إلى الطبيعة التجارية والاقتصادية، وهذا يتمثل بالبنود التالية:

أ- الإقرار بأن العلاقات الاقتصادية والتجارية يجب القيام بها من أجل رفع مستوى المعيشة وتحقيق التوظيف الكامل وزيادة الطلب الكلي وزيادة الطاقة الإنتاجية للسلع والخدمات والسماح بالاستغلال الأمثل للموارد والحفاظ على البيئة في ظل التنمية الشاملة.

ب- الإقرار بأن هناك حاجة إلى مزيد من الجهد لضمان مصالح الدول النامية، ولا سيما الدول الأقل نمواً منها؛ لضمان حصة لها في نمو التجارة الدولية بما يتفق وتوجهات التنمية فيها.

ج- تحقيق أهداف المنظمة من خلال المصالح والترتيبات المتبادلة لتخفيف قيود التعريفية الجمركية وغير الجمركية والقضاء على أشكال التمييز فى التعامل فى العلاقات التجارية الدولية .

د- تطوير نظام تجارى متعدد الجوانب يحوى اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة ونتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .

هـ- تحقيق أهداف ومبادئ نظام التجارة الدولية المتعددة الأطراف .

و- تأسيس منظمة تسمى منظمة التجارة العالمية ويشار إليها باختصار WTO .

المادة (٢) من اتفاقية مراكش تتضمن أربعة ملاحق تحدد الحقوق والواجبات على الدول الأعضاء وفيما يلى نبذة عن هذه الملاحق:

الملحق (١) ويحتوى على الملاحق الفرعية التالية:

ملحق (A1) يشمل الاتفاقيات المتعددة الأطراف للتجارة فى السلع والتي تحوى اتفاقية 1994 GATT .

ملحق (B1) يحتوى اتفاقية التجارة فى الخدمات (GATS) .

ملحق (C1) يحتوى على اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية والمعروفة باسم TRIPS .

الملحق (٢) ويشتمل على جميع التفاهمات على القواعد المتعلقة بفض النزاعات وآلية تطبيق حل النزاعات (Dispute Settlement Mechanism) .

ملحق (٣) ويتضمن آلية مراجعة السياسات التجارية (Trade Policy Review Mechanism) .

ملحق (٤) ويشمل الاتفاقيات التجارية العديدة الأطراف وهى ناتجة عن جولة طوكيو ولم يتم إدراجها ضمن المناقشات فى جولة الأوروغواى لذلك فهى ملزمة فقط للدول الأعضاء الموقعة عليها ومن أمثلتها:

١- تقنية المعلومات .

٢- الطائرات المدنية .

٣- المبادرة القطاعية المعرفة باسم (صفر- صفر) .

٤- المشتريات الحكومية.

٥- منتجات الألبان.

٦- اللحوم البقرية.

وهناك عدة مذكرات تفاهم ملحقة بالاتفاقيات، وهي:

- القواعد المطبقة على الصادرات.

- إجراءات الوقاية لأغراض التنمية الاقتصادية.

- التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

أما الاتفاقيات الملحقة الأخرى باتفاقية مراكش فهي الاتفاقيات المتعددة الأطراف والمتعلقة بقطاع الخدمات وهي:

- الاتصالات الأساسية.

- الخدمات المالية.

- خدمات أخرى.

٢-٥ أهداف ومبادئ ووظائف وأهمية منظمة التجارة العالمية:

تأسست منظمة التجارة العالمية (WTO) في بداية عام ١٩٩٥م، ومقرها جنيف بسويسرا، وهي تعتبر امتداداً للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، وتعنى بتحرير التجارة العالمية وفتح الأسواق وإلغاء الحواجز الجمركية والدعم الحكومي للمنتجات المحلية، وتتطلب أن تكون ممارسات الأعمال أكثر شفافية ووضوحاً، وأن تكون الإجراءات والقوانين أكثر إفصاحاً من ذي قبل.

وقد بلغ عدد أعضاء المنظمة مؤخراً (١٤٩) دولة بانضمام المملكة العربية السعودية في ١١ من ديسمبر ٢٠٠٥م. وتفاصيل الدول الأعضاء والدول بصفة مراقب وتواريخ العضوية مبينة في الملحق رقم ١.

وترتكز منظمة التجارة العالمية على عدد من الاتفاقيات التي تمس جميع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية وسوق العمل بالإضافة إلى حرية انتقال الاستثمارات الأجنبية.

وتبلغ ميزانية منظمة التجارة العالمية (١٦٩) مليون فرنك سويسري لعام ٢٠٠٥م.

وتتألف السكرتارية من (٦٣٠) موظفاً يرأسها مدير عام يتم انتخابه من الدول الأعضاء، وهو حالياً السيد باسكال لامي.

وتهدف منظمة التجارة العالمية إلى:

- ١- التفاوض المستمر لضمان التحرير التدريجي للتجارة.
 - ٢- تحقيق فرص التكافؤ بين الحقوق والواجبات بين الدول الأعضاء.
 - ٣- طرح المبادرات وتبني المواقف وإدارة المفاوضات.
 - ٤- صياغة القرارات وإنفاذ الاتفاقيات الجديدة بين الدول الأعضاء.
 - ٥- رعاية التكتلات الاقتصادية والتحالفات الإستراتيجية .
 - ٦- فض النزاعات بين الدول
- قامت منظمة التجارة العالمية على أساس من المبادئ التالية (<http://www.wto.org>):

المبدأ الأول: عدم التمييز (Nondiscrimination):

يسعى هذا المبدأ إلى تحقيق المساواة بين الدول الأعضاء في ظروف المنافسة في الأسواق الدولية، ويمكن تحقيق هذا المبدأ من خلال منح كل طرف متعاقد جميع المزايا والحقوق التي تمنح للأطراف الأخرى، وتحقيق مبدأ عدم التمييز من خلال شرط الدولة بالرعاية وشرط المعاملة بالمثل المبينين كما يلي:

١- شرط الدولة الأولى بالرعاية (MFN) Most Favored Nation:

هذا المبدأ ينص على أن أي ميزة تفضيلية تعطى لأي دولة تتعلق بالتعريف الجمركية أو تحويلات الدفع لتمويل الصادرات أو الواردات يجب إعطاؤها لبقية الأعضاء المتعاقدة مع الجات. ولكن لهذا المبدأ الاستثناءات التالية:

- ١- ترتيبات الحماية للصناعات الوليدة في الدول النامية.
- ٢- العلاقات التفضيلية بين بعض الدول الصناعية ومستعمراتها من الدول النامية.
- ٣- الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية.

ب- شرط المعاملة الوطنية (National Treatment):

لتلزم الدولة المتعاقدة أن تعطى السلعة المستوردة معاملة لا تقل امتيازاً عن تلك التي تمنح للسلعة المناظرة المنتجة محلياً.

المبدأ الثانى: مبدأ حظر القيود الكمية (Avoidance of Quantitative Restrictions):

هذا المبدأ يعنى الالتزام بأن التعريفات الجمركية هى الوسيلة الوحيدة للحماية وأن القيود غير التعريفات الجمركية كنظام الحصص لا تستخدم إلا فى حالات خاصة، ويتم إدراج التعريفات الجمركية فى جداول التزامات طبقاً لمبدأ الشفافية (Transparency)، وهذه الشفافية تحقق درجة عليا من الاستقرار والأمان فى التجارة، وتحقق كذلك درجة عليا من قابلية التنبؤ بسلوك التجارة للدول (Predictability).

المبدأ الثالث: التفاوض بين الأطراف من أجل التخفيض التدريجى المتبادل للرسوم الجمركية (Tariffs Reduction):

وطبقاً لهذا المبدأ فقد تم خفض الرسوم الجمركية على السلع من خلال التفاوض والتخفيض المتبادل للتعريفات الجمركية وربط التعريفات الجمركية (Tariff Binding) أى تثبيتها والالتزام بعدم رفعها بعد ذلك وفقاً لإجراءات محددة، وقد تتضمن إجراءات تعويضية للدول المتضررة عند زيادة التعريفات. ويتم التفاوض على التخفيضات الجمركية بصفة دورية وقد كان التفاوض فى السابق قبل جولة كينيدى يتم ثنائياً بين بلدين لتخفيض التعريفات الجمركية، حيث يتم تحديد قائمتين للتخفيض الجمركى على كل سلعة إحداها للصادرات والثانية للواردات ولكن بعد جولة كينيدى أصبح التفاوض على مجموعة سلع وليس على كل سلعة بمفردها.

المبدأ الرابع: تشجيع التنافسية وتجنب سياسة الإغراق ودعم الصادرات

(Avoidance of Dumping and Subsidies):

الإغراق هو بيع السلعة فى الخارج بأسعار تقل عادة عن أسعار السوق الداخلية للدولة المصدرة، وغالباً ما يكون البيع بأسعار تقل عن نفقة إنتاج السلعة، ويحدث ذلك عندما يتمتع المنتجون لتلك السلعة باحتكار أو شبه احتكار لإنتاجها، وإذا كان هناك تهديد بحدوث ضرر جوهري لمنتج وطنى يحق للدولة المتضررة فرض رسم تعويضى لإلغاء أثر الإغراق (Countervailing Duty).

المبدأ الخامس: النفاذ للأسواق طبقاً لقواعد الشفافية (Transparency):

يجب على جميع الدول الأعضاء أن تبقى سكرتارية منظمة التجارة العالمية مطلعة على كل التعديلات والتغييرات فى مجال سياستها التجارية، وكذلك الأمر أن تقوم

منظمة التجارة العالمية باطلاع الجمهور بالمعلومات المتوافرة عن التطورات فى مجال عمل المفاوضات حول التجارة الدولية.

المبدأ السادس: تشجيع التنمية والإصلاح الاقتصادى ومساعدة الدول الأقل نمواً (Encouraging Development and Economic Reform):

لقد راعت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ظروف الدول النامية وأعطت تنازلات لصالح هذه الدول. ولكن هناك بعض الاستثناءات من تطبيق هذه المبادئ (Exceptions) التى سمحت بها منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء بعمل تمييز فى حالات الإغراق وفى حالة عجز ميزان المدفوعات، ولكن ضمن شروط محددة وصارمة.

ومن وظائف منظمة التجارة العالمية (Functions) ما يلى:

- إدارة الاتفاقيات الموقعة ضمن نطاق منظمة التجارة العالمية.
- تُعدُّ المنظمة ملتقى للمفاوضات التجارية.
- متابعة الالتزامات التجارية للدول الأعضاء.
- تقوم المنظمة بمراقبة السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء.
- تقوم المنظمة بتقديم المساعدة الفنية والتدريب للدول النامية.
- تقوم منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع بقية المنظمات الدولية كالبנק الدولى وصندوق النقد الدولى.

ومن ضمن القواعد (Rules) التى تطبقها منظمة التجارة العالمية ما يلى:

- ١- التعريف الجمركية يتم تثبيتها وتكون قريبة من الصفر (Tariff Binding).
- ٢- عدم دعم السلع والخدمات (Non-Subsidies).
- ٣- عدم استخدام القيود غير الجمركية (Non-Tariff Barrier).
- ٤- استخدام قواعد الشفافية (Transparency) عند مراجعة السياسات التجارية.
- ٥- تطبيق قواعد الصحة والصحة النباتية.
- ٦- اللجوء إلى إجراءات وقائية (Safeguards) فى الحالات الطارئة (Contingencies).

أما القضايا التي تتبناها منظمة التجارة العالمية فهي (العلمي، ٢٠٠٥: ٨):

- أ- سياسة تجارية مبنية على حرية تجارة السلع والخدمات.
- ب- تخفيض التعريفات الجمركية تدريجياً في حدودها الدنيا.
- ج- حل النزاعات التجارية ضمن نطاق منظمة التجارة العالمية.
- د- تبني مواضيع ثنائية الأطراف (Bilateral Issues)، مثل الاتحادات الجمركية والشراكات الإستراتيجية ومناطق التجارة الحرة.
- هـ- تبني مواضيع جديدة، مثل معايير العمل ومعايير التجارة والبيئة ومعايير التجارة والاستثمار وكذلك خدمات الطاقة.

أما عن أهمية المنظمة فهي تتلخص فيما يلي (العلمي، ٢٠٠٥: ٦):

تسيطر الدول الأعضاء في المنظمة على أكثر من (٩٠٪) من إجمالي التجارة العالمية، (٩٠٪) من حركة رؤوس الأموال، (٩٣٪) من سوق الاتصالات، (٩٧٪) من براءات الاختراع، (٩٢٪) من حجم الخدمات المالية والتأمين، (٨٨٪) من مشتريات العالم من الطاقة والألمنيوم والحديد والبتروكيماويات.

وتتمثل مهام ومسؤوليات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية فيما يلي:

- ١- مهمة المشاركة في المفاوضات الشاملة والمؤتمرات الوزارية للمنظمة.
- ٢- خوض المفاوضات الثنائية.
- ٣- متابعة تنفيذ الالتزامات.
- ٤- اللجوء إلى آلية المنظمة في فض النزاعات التجارية.
- ٥- تزويد المنظمة بتقارير عن سياسات التجارة الخارجية.

٢-٦ الهيكل التنظيمي وآليات عمل منظمة التجارة العالمية:

يتكون هيكل المنظمة من الأجهزة التالية:

أ- المؤتمر الوزاري (Ministerial Conference):

المجلس الوزاري هو أعلى هيئة في المنظمة الدولية، ويعقد المجلس مؤتمرات وزارية كل سنتين يحضرها وزراء الصناعة والتجارة في الدول الأعضاء ويكون الاجتماع في إحدى عواصم الدول الأعضاء.

ب - المجلس العمومي (General Council):

ويتكون من سفراء الدول الأعضاء لدى المنظمة، ويجتمعون مرة كل شهرين في مقر المنظمة في جنيف لاعتماد وثائق المفاوضات، وينبثق عن هذا المجلس المجالس الفرعية التالية:

- ١- مجلس مراجعي السياسات (Trade Policy Review Council).
- ٢- مجلس حل النزاعات (Dispute Settlement Council).
- ٣- مجلس التجارة في السلع (Trade in Goods Council).
- ٤- مجلس التجارة في الخدمات (Trade in Services Council).
- ٥- مجلس حقوق الملكية الفكرية (Intellectual Property Council).

ج- لجان التفاوض الرئيسية (Main Committees):

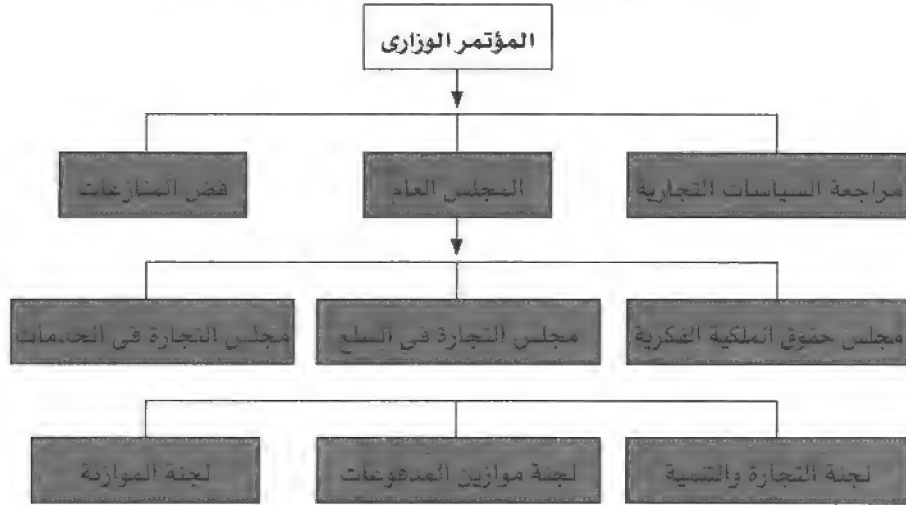
هي لجان متخصصة في قضايا التنمية والتكتلات الإقليمية والدول النامية والميزانية والإدارة وفي عدد من القطاعات المتخصصة، مثل الطيران المدني والمشتريات الحكومية وتكنولوجية المعلومات والقطاع المالي، بالإضافة إلى لجان متخصصة في قضايا المديونية والاستثمار والمنافسة والشفافية. وتجتمع هذه اللجان قرابة (٢١٤) مرة في كل عام في مقر المنظمة الدولية أو في إحدى عواصم الدول الأعضاء.

د- فرق العمل الفنية وأهمها:

- ١- فريق عمل انضمام الدول (Accession Working Party).
- ٢- فريق عمل المؤسسات الحكومية (Working Party on State Trading Enterprise).
- ٣- فرق عمل أخرى.

وتجتمع فرق العمل هذه (١٧٢٠) مرة كل عام في مقر المنظمة. ويتضح الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية في الشكل (٢-٢)

الشكل (٢-٢): الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية



المراجع: GATT(1994) «Focus» News Letter. No. 107, May 1994

آلية اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية:

التوافق العام (Members Consensus) هو القاعدة الرئيسية لاتخاذ القرارات، ولكن هناك قرارات بالأغلبية (Majority Vote) ولكنها نادرة. وتفاصيل صنع القرار في منظمة التجارة العالمية مبين في الجدول (رقم ٢/٢)

الجدول (٢/٢): آلية اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية

| نوع القضايا | قاعدة اتخاذ القرارات |
|---|---|
| التعديلات المتعلقة بالمبادئ العامة كمبدأ عدم التمييز. | ١- قاعدة الإجماع (Unanimity) |
| التفسيرات لمواد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتخلي عن قواعد للأعضاء (Waivers). | ٢- قاعدة أغلبية ثلاثة أرباع (Three Quarters Majority) |
| في القرارات المتعلقة بالمسائل الأخرى غير تلك المتعلقة بالمبادئ العامة أو بإجراءات الانضمام. | ٣- قاعدة أغلبية الثلثين (Two -Third Majority) |
| في المسائل التي لم يرد فيها نص على قاعدة اتخاذ القرارات. | ٤- التوافق العام أو الاتفاق الجماعي (Consensus) |

المراجع: Bernard, Hoekman H. & Kostecki, Michel M.(2001) The Political Economy of the World Trade Organization System: The WTO and Beyond, 2nd edition.P.57

ومزيد من التفاصيل حول تطور الجات ومنظمة التجارة العالمية للفترة (١٩٤٧-٢٠٠٥م) نجدها مبينة في المرفق رقم (٢).

٧-٢ الملخص:

تأسست الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والمعروفة باسم الجات (GATT) عام ١٩٤٧م، وهي اتفاقية تعاقدية بين البلدان الموقعة وعددها (٢٣) دولة عند إنشائها. والجات ليست منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة، بل هي إطار للتفاوض الجماعي حول شؤون التجارة والتعريفات الجمركية، وفي تنظيمها للسلوك التجاري الدولي التزمت الجات بثلاثة مبادئ رئيسية وهي: مبدأ عدم التمييز وتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والمنع العام لوسائل الحماية الكمية وغير الجمركية كالحصص والإعانات، وقد بلغ عدد أعضاء الجات (١١٧) دولة عام ١٩٩٣ وقد تردد عدد من الدول النامية في الانضمام إلى هذه الاتفاقية: لأن هذه الدول اعتبرتها نادياً للدول الغنية. وقد هدفت الجات إلى تخفيض التعريفات الجمركية على السلع وإلغاء القيود التجارية والمعاملة المتساوية للأعضاء والتقليل من استخدام القيود الكمية. وقد اعتمدت الجات على مبدأ التفاوض بين الدول الأعضاء من أجل تجنب الأضرار بمصالح الدول المتعاقدة ولهذا الغرض عقدت الجات ثمانى جولات من المفاوضات فى الفترة (١٩٤٧-١٩٩٣ م) وكان من أهم الجولات جولة مفاوضات كيندى للفترة (١٩٦٢-١٩٦٧ م)، وجولة مفاوضات طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩م) وجولة مفاوضات الأوروغواي (١٩٨٦-١٩٩٤م) التى استغرقت سبع سنوات، وتمخض عنها عدد من الاتفاقيات المتعلقة بتخفيض التعريفات الجمركية ورفع الدعم عن السلع الزراعية والتوصل إلى اتفاقية التجارة فى الخدمات واتفاقية حقوق الملكية الفكرية، وقادت هذه الجولة إلى توقيع اتفاقية مراكش لتأسيس منظمة التجارة العالمية. ومن المآخذ على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ضعف الإرادة السياسية للدول الأعضاء فى القضايا الحساسة، مثل الدعم الزراعى واقتصار الجات على التجارة فى السلع دون الخدمات ودون شمولها حقوق الملكية الفكرية، وكذلك عدم إعطاء الاهتمام الكافى لمصالح الدول النامية وخاصة قضايا التنمية.

باشرت منظمة التجارة العالمية (WTO) أعمالها فى ١ من يناير ١٩٩٥م ومقر المنظمة جنيف بسويسرا وكانت ثمرة جهود ومحصلة لمفاوضات استمرت سبع سنوات، وقد بلغ عدد أعضائها (١٤٩) دولة بانضمام المملكة العربية السعودية إلى المنظمة

العالمية في نهاية عام ٢٠٠٥م. وتقوم المنظمة بالاهتمام بقضايا التعريفات الجمركية على السلع والتجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وقضايا فرعية كالاستثمار والبيئة ونقل التكنولوجيا والطيران المدني والمشتريات الحكومية وانتقال العمالة. وتعتبر هذه المنظمة من أهم المنظمات الدولية بجانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتهدف المنظمة إلى تحرير التجارة في السلع والخدمات وخفض التعريفات الجمركية ومساعدة الدول على فض المنازعات التجارية فيما بينها والعمل في صورة إطار للمفاوضات ومراجعة السياسات التجارية للدول ومساعدة الدول النامية من خلال المساعدات الفنية والتدريب والتعاون مع بقية المنظمات الدولية. والمنظمة تقوم على مبادئ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية وعدم التمييز بين أعضائها وتجنب الإغراق ورفع الدعم والعمل بشفافية وتشجيع المنافسة العادلة.

المراجع

أ- المراجع العربية:

- عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٥م) الجات وآليات منظمة التجارة العالمية: من أوروغواي وحتى الدوحة. الدار الجامعية. الإسكندرية.
- العلمى، فواز عبد الستار (٢٠٠٥م) نتائج انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية: عرض لنتائج الانضمام فى ديسمبر (٢٠٠٥م). رئيس الفريق الفنى للمفاوضات. وزارة الصناعة والتجارة. الرياض.
- متولى، أبو بكر (١٩٨٠م) الاقتصاد الخارجى: نظرة تحليلية. مكتبة عين شمس. القاهرة.

ب- المراجع الأجنبية:

- GATT(1994) "Focus" News Letter. No. 107, May 1994
- Hoekman, Bernard & Kostecki, Michel(2001) **The Political Economy of the World Trade Organization System: The WTO and Beyond**, 2nd edition. Oxford University Press. New York.
- WTO (2005) **Understanding The WTO**. Information & Media Division. Geneva .
- <http://www.wto.org>

الفصل الثالث

خصائص الاقتصاديات النامية

وتعيين اقتصاد المملكة العربية السعودية مثلاً لذلك

٣-١ تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى شرح مفهوم الاقتصاد النامي وقياس درجة التنمية وإلقاء الضوء على تصنيفات الاقتصاديات العالمية طبقاً لمعايير صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، كما يهدف الفصل إلى التعرف على مصادر التخلف الاقتصادي ومن ثم شرح خصائص الاقتصاديات النامية ومن ضمنها اقتصاد المملكة العربية السعودية من حيث سمات القوى العاملة وخصائص القطاع الصناعي والقطاع الزراعي والقطاع التجاري وقطاع الخدمات.

ويتضمن الفصل عدة مباحث، وهي التمهيد ومفهوم الاقتصاد النامي وقياس درجة التنمية وتصنيف دول العالم حسب درجة التنمية الاقتصادية، وأسباب التخلف الاقتصادي وخصائص كل من القوى العاملة والصناعة والزراعة والتجارة والخدمات في الاقتصاديات النامية، مع الإشارة الخاصة إلى سمات الاقتصاد السعودي، بالإضافة إلى ملخص الفصل.

يطلق على الدول الفقيرة اصطلاحات متعددة منها : (http://en.wikipedia.org/wiki/developing_country):

١- العالم الثالث (Third World):

هو تقسيم سياسي بالدرجة الأولى، حيث قسم العالم إلى ثلاث درجات: العالم الأول ويشمل الدول الصناعية وهي دول تتنظمها كل من أمريكا وأوروبا واليابان وأستراليا، والعالم الثاني ويشمل الدول الاشتراكية والدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي قبل تفككه، والعالم الثالث ويشمل الدول الفقيرة في قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ومعظمها كانت خاضعة للاستعمار لفترات طويلة، وهذا الاصطلاح ظهر في فترة الحرب الباردة.

ب- الدول المتخلفة (Backward Countries):

هى الدول التى لم تلحق بركب الحضارة والتطور فى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ج- الدول غير المتطورة (Underdeveloped Countries):

وهو اصطلاح أطلق على الدول التى تم استعمارها قبل الحرب العالمية الثانية.

د- الدول النامية (Developing Countries):

وهو اصطلاح للموقف الاقتصادى للدول الفقيرة وقد ظهر فى الستينيات من القرن الماضى، وقد جاء هذا الاصطلاح ليكون أكثر تفاؤلاً من الاصطلاح الذى يوصف الدول الفقيرة بالدول غير المتطورة. ومن صفات البلد النامى انخفاض دخل الفرد وانخفاض مستوى المعيشة وانخفاض الرقم القياسى للتنمية البشرية وضعف درجة التصنيع فيه.

هـ- الدول الأقل نمواً (Less Developed Countries):

هو اصطلاح ظهر ضمن برنامج الأمم المتحدة للإنماء مؤخراً وذلك من أجل تقديم المساعدة العاجلة لها.

و- دول الجنوب (Countries of The South):

هو اصطلاح ظهر فى منظمات الأمم المتحدة، وتحديدأ فى مؤتمر الأونكتاد ومقره جنيف، حيث شكلت دول الجنوب مجموعة أطلق عليها مجموعة السبعة والسبعون للدفاع عن حقوقها أمام دول مجموعة «الباء» للدول الصناعية وأمام مجموعة «د» للدول الاشتراكية قبل تفكك الاتحاد السوفييتى. وقد أطلق على الدول المتقدمة دول الشمال (North)، ولكن هذا الاصطلاح غير دقيق؛ لأن هناك دولاً فى نصف الكرة الجنوبى مثل أستراليا ونيوزيلندا تعتبر دولاً متقدمة.

ز- الدول غير الصناعية (Non Industrialized Countries):

هى الدول التى تعتمد فى حياتها الاقتصادية على القطاع الزراعى والمواد الأولية.

ح- الدول الفقيرة (Poor Countries):

هذا المفهوم يركز بالدرجة الأولى على دخل الفرد، ولكن يوجه لهذا التصنيف

انتقادات منها أن دخل الفرد لوحده غير كاف للحكم على أن الدولة فقيرة؛ لأن العدالة فى توزيع الدخل بين السكان عامل مهم وتقاس العدالة فى توزيع الدخل بمعامل جينى (Gini Coefficient).

يمكن قياس مستوى التنمية طبقاً لمعايير البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على النحو التالى (Michalopoulos: 2001:255):

أ- الدول النامية منخفضة الدخل، وهى الدول التى يبلغ مستوى دخل الفرد السنوى أقل من (٧٦٠) دولار وتسمى أحياناً الأقل نمواً.

ب- الدول النامية ذات الدخل الفردى أقل من المتوسط، حيث يراوح الدخل بين (٧٦٠-٣٠٣٠) دولاراً.

ج- بلدان نامية ذات دخل فردى أعلى من المتوسط، ويراوح الدخل بين (٣٠٣٠-٩٣٦٠) دولاراً سنوياً.

د- بلدان نامية ذات دخل مرتفع يبلغ (٩٣٦١) دولاراً فما فوق.

هـ- وهناك تصنيف يقوم على وضع الدولة تحت تصنيف الدول النامية عندما يبلغ دخل الفرد السنوى أقل من خمس نصيب الفرد فى الدولة المتقدمة كالولايات المتحدة.

ومعظم هذه التصنيفات هى تقسيمات غير رسمية تستخدمها المنظمات الدولية لأغراض إحصائية ولأغراض تقديم المساعدات. والمأخذ على هذه المعايير أن مقياس متوسط الدخل الفردى لا يعتبر كافياً لتصنيف البلدان؛ لأن دولة كالسعودية أو الإمارات العربية المتحدة يزيد فيها الدخل الفردى على (١٢٠٠٠) دولار؛ وبالتالي تعتبر دولة متقدمة والأمر ليس كذلك؛ لأن هناك معايير أخرى كمستوى المعيشة ونسبة الأمية ونصيب الفرد من السعرات الحرارية وغيرها من المعايير التى تدخل فى تصنيف الدول إلى دول نامية أو متقدمة (Pearce, 1992: 104).

تشكل الدول النامية والأقل نمواً ما نسبته ثلثا دول العالم التى تزيد على (١٨٥) دولة، وبالتالي يبلغ عدد الدول النامية نحو (١٣٥) دولة منها (٤٧) فى إفريقيا و(٢٢) فى آسيا و(٢١) دولة فى الشرق الأوسط و(٣٤) دولة فى أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى الدول الأقل نمواً التى يبلغ عددها (٤٩) بلداً.

وحسب تقسيم منظمة التجارة العالمية تحتوى قائمة الدول المتقدمة على دول

السوق الأوروبية المشتركة ودول منظمة إفتا (EFTA) والمكونة من أيسلندا ولشتشتين والنرويج وسويسرا، بالإضافة إلى كل من كندا وأستراليا واليابان ونيوزلندا والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن هناك دولاً تعرف بالدول الناشئة يبلغ عددها أكثر من (١٥) دولة وقد انبثقت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، بالإضافة إلى تسع دول في أوروبا الشرقية والبلقان.

أما الدول الأقل نمواً فهي الدول التي يقل متوسط دخل الفرد عن (٧٦٠) دولاراً وعدد هذه الدول (٤٩) بلداً (Michalopoulos 2001:255). ولمزيد من التفصيل حول تصنيف البلدان حسب دخل الفرد السنوي: قام المهتمون بقضايا التنمية والفقر بتحديد مصادر التخلف الاقتصادي بالعوامل التالية (العبادي، ١٩٩٩: ١٠٢):

- ١- انخفاض الادخار وزيادة الاستهلاك الذي يقود إلى انخفاض الاستثمار حسب نموذج هارود - دومار للتنمية.
- ٢- ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع وضعف الثقافة.
- ٣- ازدياد نسبة الخصوبة والإنجاب مما يؤدي إلى نمو السكان أكثر من نمو الموارد.
- ٤- انخفاض نصيب الفرد من الدخل وانتشار الفقر.
- ٥- سوء توزيع الدخل بين السكان حيث تسود مقولة أن (٢٠٪) من السكان يملكون (٨٠٪) من الدخل وأن (٨٠٪) من السكان يملكون (٢٠٪) من الدخل.
- ٦- ازدياد الفساد بجميع صوره وانهيار قواعد القانون.
- ٧- الاعتماد على تصدير المواد الزراعية والمواد الخام الأولية.
- ٨- ضعف الصناعة وخاصة الصناعة التحويلية.
- ٩- ارتفاع نسبة البطالة خاصة بين الشباب وانتشار البطالة المقنعة.
- ١٠- انتشار الأوبئة وسوء التغذية.
- ١١- عجز الموازين التجارية والجارية وميزان المدفوعات في معظم الدول النامية.
- ١٢- عجز الموازنات العامة في معظم الدول النامية.
- ١٣- شروط التجارة الدولية تميل لغير صالح الدول النامية.
- ١٤- ضعف احتياطات الدول النامية من العملات الصعبة اللازمة للاستيراد.

١٥- ارتفاع نسبة الإعالة في الأسر في الدول النامية وقد تبلغ نسبة الإعالة ٧:١ في عدد من الدول.

نتيجة لتجاهل مصالح الدول النامية في اتفاقية الجات عام ١٩٤٨م (GATT): طالبت الدول النامية بتأسيس مؤتمر التجارة والتنمية عام ١٩٦٤م والمعروف باسم الأونكتاد (UNCTAD) للعناية بقضايا وصادرات الدول النامية ونقل التكنولوجيا والتنمية المستدامة. وقد عملت الأونكتاد على تبنى نظام الأفضليات المعمم (Generalized System of Preferences) في عام ١٩٧١م، كما قامت الأونكتاد باقتراح إنشاء صندوق لدعم صادرات سلع الدول النامية يسمى (Common Fund for Commodities) ولكن لم يكتب النجاح لهذا الصندوق؛ لانخفاض أسعار السلع في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي.

وبالرغم من اعتبار الجات نادياً للدول الصناعية الغنية، فقد شارك عدد من الدول النامية المهمة في مباحثات جولة الأوروغواي، مثل الهند والبرازيل والمكسيك ومصر والصين، وقد انتهت بتأسيس منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤م.

ومن المنظمات الدولية التي تهتم بمصالح الدول النامية برنامج الأمم المتحدة للإنماء (UNDP)، وقد ظهر للوجود عام ١٩٦٦م ومقره في نيويورك ومهمته تقديم المساعدة الفنية والاهتمام بالمشاريع التنموية. وقد بلغت المساعدات المقدمة للدول النامية أكثر من (١٢٠٠) مليون دولار سنوياً. وابتداء من عام ١٩٩١م تم توجيه معظم الدعم للدول الأقل نمواً في صورة تدريب وخبراء وآليات ومعدات.

كما أن منظمة التجارة العالمية (WTO) حاولت من جانبها الاهتمام بمصالح الدول النامية من خلال اتفاقياتها ولجنة التجارة والتنمية (Committee for Trade & Development) والتي تهتم بمسائل التجارة والمديونية ونقل التكنولوجيا والتدريب في الدول النامية.

وقد بلغ نصيب الدول النامية من الصادرات العالمية (٢٣,٦٪) في عام ١٩٩٩م، وبقيمة (١٨٨١) مليار دولار، في حين بلغ نصيب الدول الأقل نمواً (٠,٤٪) وبقيمة (٢٤) مليار دولار عام ١٩٩٩م، أما نصيب الدول النامية من المستوردات العالمية فقد بلغ (٢٢٪) عام ١٩٩٩م، أما نصيب الدول الأقل نمواً فقد بلغ (٠,٧٪) من المستوردات العالمية (WTO: 2005).

٣-٢ خصائص القوى العاملة:

٣-٢-١ المفهوم الاقتصادي للعمالة:

من المفيد إعطاء تعريفات لعدد من المصطلحات المستخدمة في العمالة والقوى العاملة منذ البداية، وهي كما يلي (Pearce: 1992:236-238):

١- العمل (Labor):

هو الموارد البشرية المتاحة للمجتمع للقيام بالعمليات الإنتاجية والخدمية، وهو يعتبر أحد عناصر الإنتاج بجانب الأرض ورأس المال والمواد والمنظم.

٢- القوى العاملة (Labor Force):

تشمل القوى العاملة الأفراد الذين يقومون بأعمال حالياً أو يبحثون عن عمل، وتشمل القوى العاملة جميع فئات العاملين في الدوائر الحكومية والمؤسسات وشركات القطاع العام والخاص ومؤسسات الخدمات والذين يعملون لحسابهم والأفراد الذين لا يدخلون في قوى العمل هم الطلاب وربات البيوت والمتقاعدون حيث لا يفتشون عن عمل.

٣- نسبة المساهمة في القوى العاملة (% Participation in Labor Force):

هي عدد النشيطين اقتصادياً، سواء كانوا عاملين أم يبحثون عن عمل، منسوباً إلى عدد السكان.

٤- سوق العمل (Labor Market):

ويشمل العرض والطلب على العاملين في السوق في بلد معين، وهناك سوق عمل داخلي وسوق عمل خارجي.

٥- العمالة غير الماهرة (Unskilled Labor):

هي العمالة غير المدربة وغالباً ما تعمل في بعض القطاعات الأولية كالزراعة والصيد والإنشاءات وبعض أنواع الخدمات القليلة الإنتاجية، ويعتبر بعض الاقتصاديين إنتاجيتها صفراً أي إذا تم الاستغناء عن هذه العمالة لن يتأثر سير الإنتاج.

٦- إنتاجية العمال (Labor Productivity):

هي نسبة المخرجات أو الإنتاج مقسوماً على عدد المدخلات وبالنسبة لإنتاجية

العامل فهي عدد وحدات الإنتاج في الساعة أو خلال وحدة زمنية معينة مقسوماً على عدد العمال في المصنع أو المؤسسة وتسمى هذه الإنتاجية بالإنتاجية الجزئية للعمل.

٢-٢-٣ سمات القوى العاملة في الدول النامية:

تتسم القوى العاملة في الاقتصاديات النامية بالخصائص التالية:

١- ندرة العمالة الماهرة:

معظم العمالة في الدول النامية عمالة غير ماهرة وغير مدربة، وهي تحتاج إلى التدريب والخبرة الفنية والممارسة العملية. أما العمالة في المملكة العربية السعودية فأغلبها عمالة غير ماهرة وترتفع فيها نسبة العمالة الوافدة في الكثير من القطاعات الاقتصادية.

٢- ضعف إنتاجية العمال:

نتيجة لانخفاض مستوى التدريب وعدم استعانة العمال بالتكنولوجيا والأدوات الحديثة بالإنتاج والاعتماد على الأساليب التقليدية فإن عدد الوحدات التي ينتجها العامل خلال وحدة زمنية معينة تعتبر ضعيفة إذا ما قورنت بإنتاجية العمال في الدول المتطورة.

٣- انخفاض نسبة مشاركة السكان في النشاطات الاقتصادية:

في معظم الدول النامية تنخفض نسبة مشاركة السكان في القوى العاملة إلى نسب تقل عن (٢٢٪) من السكان، نتيجة لارتفاع نسبة الإعالة للفرد العامل وتدنى الأجور وتدهور المستوى الصحي وارتفاع نسبة الإعالة وقلة فرص العمل وانخفاض نسبة مشاركة المرأة في العمل. وهذه النسبة قد تزيد على (٤٠٪) في الدول المتقدمة والوضع في المملكة العربية مشابه لمعظم البلدان النامية، وتعتبر مشاركة المرأة ضعيفة وهي في حدود (١٠٪) وهي محصورة في عدد من القطاعات.

٤- ارتفاع نسبة البطالة:

تقدر نسبة البطالة في معظم الاقتصاديات النامية بما يزيد على (١٥٪) من القوى العاملة، في حين تراوح هذه النسبة بين (٣٪-٦٪) في الكثير من الدول المتقدمة ونسبة البطالة الرسمية في المملكة العربية السعودية قد تزيد على (٦٪)، في حين تقدر الأرقام غير الرسمية بنسبة تزيد على (١٥٪). ونوع البطالة في معظم الدول النامية بطالة هيكلية واحتكاكية وبطالة مقنعة، والأمر كذلك في المملكة العربية السعودية.

٥- جمود هيكل الأجور في الاقتصاديات النامية:

هيكل الأجور في الاقتصاديات النامية له صفة الجمود وعدم المرونة، وليس هناك ربط بين الأجور والإنتاجية، كما هو الحال في معظم الدول المتقدمة، وغالباً ما تتآكل أجور الطبقة العاملة بسبب التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود وفي معظم الدول النامية يتم زيادة الأجور بناءً على قرارات إدارية دون ربطها بالرقم القياسي للأسعار (Indexation)، كما هو الحال في الدول المتقدمة والوضع في المملكة العربية السعودية مشابه لوضع الاقتصاديات النامية من حيث جمود الأجور وعدم ربطها بالإنتاجية وبالتضخم بصفة أساسية.

٦- عدم الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل:

إن التوسع في التعليم في مختلف التخصصات في الاقتصاديات النامية لا يبنى على معطيات سوق العمل، بل تحكمه عوامل أخرى تتعلق برغبة الأهل ورغبة الطالب ومعدل علاماته كما هو الحال في المملكة العربية السعودية ومعظم الدول النامية، في حين أن الوضع في الدول المتقدمة يختلف من حيث توفير المعلومات للطلاب وذوهم حول التخصصات النادرة والمطلوبة في سوق العمل.

٧- ازدياد نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي (Informal Sector) في الاقتصاديات النامية:

تزداد نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي في الدول النامية تجنباً للبطالة ودفع الضرائب والالتزام بالقوانين والعمالة في القطاع غير الرسمي غير مسجلة رسمياً ولا تتوافر لها الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والوضع في المملكة العربية السعودية مشابه للوضع في الدول النامية من حيث العاملين في القطاع غير الرسمي.

٨- عدم توافر التأمين ضد البطالة:

في الاقتصاديات النامية تعاني الطبقات العاملة العاطلة عن العمل عدم وجود تعويض بطالة لتعول نفسها وأسرهم، في حين الوضع في الدول المتقدمة مختلف من حيث دفع تأمين البطالة من قبل الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل من القوى العاملة، والوضع في المملكة العربية السعودية يتحسن من هذه الناحية، حيث يقدم الضمان الاجتماعي بعض المساعدات للعمال العاطلين عن العمل.

٩- ارتفاع نسبة الإعالة للعاملين في الدول النامية (Dependency Ratio):

في معظم الاقتصاديات النامية ترتفع نسبة الإعالة لرب الأسرة العامل لتصل أحياناً إلى (٧:١) أى أن هناك شخصاً واحداً عاملاً يعول أسرة مكونة من سبعة أشخاص. وهذا يشكل عبئاً كبيراً أما في الدول المتقدمة فتتخفف هذه النسبة لتصل (٢:١) أو (٣:١) في معظم الحالات. ونسبة الإعالة في المملكة العربية السعودية مرتفعة شأنها في ذلك شأن بقية الدول النامية. وارتفاع هذه النسبة مؤشر من مؤشرات الفقر في الدول النامية.

وسوق العمالة في المملكة العربية السعودية يتأثر بعوامل العرض والطلب، وهناك ظاهرة العمالة الوافدة التي تقدر بستة ملايين والتي تم جلبها للمملكة لمواكبة التوسع الاقتصادي والإنمائي في المملكة. ولهذه الظاهرة آثار سلبية وإيجابية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المملكة العربية السعودية. وفي الآونة الأخيرة ظهرت خطط لسعودة العمالة وتم وضع شروط لاستقدام العمالة منها تشغيل ما نسبته (٧٥٪) من السعوديين. ولكن ما زال الطريق طويلاً لكي تحل العمالة السعودية محل العمالة المستوردة نظراً للتوسع الاقتصادي والحاجة إلى تدريب العمالة السعودية والقضاء على ثقافة العيب في بعض المهن وانخفاض الأجور وارتفاع ساعات العمل في بعض القطاعات.

طبقاً لتعداد قوة العمل الذي أجرته مصلحة الإحصاءات العامة عام ١٤٢٥هـ بلغ حجم العمالة الأجنبية في المملكة العربية السعودية (٦٠١) مليون عام ١٤٢٥هـ، كما في الجدول رقم (١/٣)

جدول (١/٣): العمالة الأجنبية في المملكة من واقع تعداد قوة العمل لعام ١٤٢٥هـ

| العمالة الوافدة | العدد (مليون) | الدخل السنوي (مليار ريال) | التحويلات السنوية للخارج (مليار ريال) |
|-----------------|---------------|------------------------------|--|
| عمالة منزلية | ٢ | - | - |
| عامل وموظف | ٣٠١ | - | - |
| مرافق | ١ | - | - |
| المجموع | ٦٠١ | ١٣٥ | ٩٤,٥ |

المراجع: مصلحة الإحصاءات العامة (١٤٢٥هـ) تعداد القوى العاملة في المملكة العربية السعودية لعام ١٤٢٥هـ. وزارة التخطيط. الرياض.

أما أعداد العاملين في المملكة ونسبة السعودة حسب الأنشطة الرئيسية في المنشآت الأهلية، فيمكن بيانها كما في (جدول ٢/٣).

جدول (٢/٣): أعداد العاملين في المملكة ونسبة السعودة حسب الأنشطة الرئيسية في المنشآت الأهلية عام ٢٠٠٣م

| النشاط | السعوديون | غير السعوديين | مجموع العاملين | نسبة السعودة |
|--|-----------|---------------|----------------|--------------|
| ١- الزراعة والغابات والصيد البري والأسماك. | ٣٩٨٧ | ١٦٧٦٦٠ | ١٧١٦٤٧ | ٢.٢٪ |
| ٢- المناجم واستخراج البترول والغاز والمحاجر. | ٥٣٣٤٢ | ٢٠٢٣٦ | ٧٢٥٧٨ | ٧.٢٪ |
| ٣- الصناعات التحويلية. | ٥١٩٧٩ | ٢١٥٨٥٢ | ٢٦٧٨٣٥ | ١٩.١٪ |
| ٤- الكهرباء والغاز والمياه. | ١٤٤٨٢ | ١٣٨٠٧ | ٢٨٢٨٩ | ٥١.١٪ |
| ٥- التشييد والبناء. | ١١٨٧٧٧ | ١٠١١٨٩٣ | ١١٣٠٦٧٠ | ١٠.٥٪ |
| ٦- تجارة الجملة والتجزئة. | ٩٣٩٦٤ | ٦٩٦٨١١ | ٧٩٠٧٧٥ | ١١.٨٪ |
| ٧- النقل والتخزين والمواصلات. | ١٣٧٤١ | ٦٣٢٦٣ | ٧٦٠٠٤ | ١٦.٧٪ |
| ٨- المال والتأمين وخدمات العقارات والأعمال. | ١٩٤٠٧ | ٤٠٣١٣ | ٥٩٧٢٠ | ٣٢.٥٪ |
| ٩- الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية. | ٥٨٠٨٨ | ٣٠٨٩٠٧ | ٣٦٦٩٩٥ | ١٥.٨٪ |
| ١٠- أنشطة أخرى. | ٦٨٨٠ | ٣٩٤٩٤ | ٤٦٣٧٤ | ١٤.٨٪ |
| المجموع. | ٤٣٢٦٤٣ | ٢٦٧٨٢٣٦ | ٣١١٠٨٧٩ | ١٣.٩٪ |

المراجع: وزارة العمل (٢٠٠٣) أعداد العاملين في المملكة ونسبة السعودة حسب الأنشطة الرئيسية في المنشآت الأهلية. الرياض.

يتبين من الجدول (٢/٣) أن نسبة السعوديين من مجموع العمالة في الأنشطة الرئيسية في المنشآت الأهلية بلغ (١٣.٩٪) لعام ٢٠٠٣م، وهو رقم يدل على الاعتماد الكبير لمؤسسات القطاع الخاص على العمالة الوافدة في شتى الأنشطة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

وحول توزيع العمالة الأجنبية حسب المستوى التعليمي والجنس ومستوى الأجور يتبين من تعداد قوة العمل حسب بيانات مصلحة الإحصاءات العامة لعام ١٤٢٥هـ ما يلي: (مصلحة الإحصاءات العامة: ١٤٢٥هـ):

١- تبلغ نسبة الإناث (١٦.٤٪) والذكور (٨٣.٦٪).

٢- مستويات التعليم للعمالة الأجنبية هي:

أمى (١٢,٥)٪، يقرأ ويكتب (٢٩,٣)٪، ثانوية عامة (١٢,٥)٪، بكالوريوس (١٢,٤)٪، ماجستير (١,٣)٪، دكتوراه (٠,٥)٪.

٢- بلغ متوسط الأجر الشهري للعمالة الأجنبية (٢٩٤٩,٦) ريال.

مزيد من التفاصيل حول توزيع العمالة الأجنبية في المملكة كما هو مبين في الجدول (٣/٣):

جدول (٣/٣) توزيع العمالة الأجنبية في المملكة حسب المستوى التعليمي والجنس ومتوسط الأجر

| الحالة التعليمية | ذكور | إناث | الإجمالي | | متوسط الأجر الشهري |
|------------------|---------|--------|----------|------|--------------------|
| | | | العدد | % | |
| أمى | ٣٥٦٦٣٠ | ٣٠٢٩٨ | ٣٨٦٩٢٨ | ١٢,٥ | ١٢٢٠,٤ |
| يقرأ ويكتب | ٦٨١٢٩٢ | ٢٢٣٤٩٠ | ٩٠٤٧٨٢ | ٢٩,٣ | ١٢٢٠,٨ |
| الابتدائية | ٣٤٤٠٢٤ | ٣٦٧٣٢ | ٣٨٠٧٥٦ | ١٢,٣ | ١٨٧٢ |
| المتوسطة | ٤٠٠٢١٥ | ٥٢٨٧٣ | ٤٥٣٠٨٨ | ١٤,٦ | ٢٢٥٠ |
| الثانوية | ٣٥٠٠٢٥ | ٣٦٩٤١ | ٣٨٦٩٦٦ | ١٢,٥ | ٢٧٤١,٦ |
| دبلوم | ١٢٦٠٥٢ | ١٣٣٥٢ | ١٣٩٤٠٥ | ٤,٥ | ٣١٥٦ |
| دون الجامعة | ٣٥٠٥٨٨ | ٣٤٤٠٩ | ٣٨٤٩٩٧ | ١٢,٤ | ٦٢١٦ |
| بكالوريوس | ٣٥٠٥٨٨ | ٣٤٤٠٩ | ٣٨٤٩٩٧ | ١٢,٤ | ٦٢١٦ |
| ماجستير | ٣٤٣٢٢ | ٥٤٧٥ | ٣٩٧٩٧ | ١,٣ | ١٢٩١٥,٦ |
| دكتوراه | ١٤٣٧٩ | ١٩٣٦ | ١٦٣١٥ | ٠,٥ | ١٠٢٧٨ |
| المجموع | ٢٦٥٧٤٢٧ | ٤٣٥٥٠٧ | ٣٠٩٢٩٣٤ | ١٠٠ | ٢٩٤٩,٦ |

المرجع: مصلحة الإحصاءات العامة (١٤٢٥هـ) تعداد القوى العاملة في المملكة العربية السعودية لعام ١٤٢٥هـ. وزارة التخطيط، الرياض.

٣-٣ خصائص الصناعة:

١-٣-٣ المفاهيم الصناعية:

قبل إلقاء الضوء على خصائص الصناعة في الاقتصاديات النامية من المفيد إعطاء

تعريفات لعدد من المصطلحات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط الصناعى، وهى كما يلى (حداد، ١٩٩٣ : ١٣٧).

١- الصناعة (Industry):

هى تحويل المواد الأولية إلى مصنوعات، وهى محور النشاط الاقتصادى فى المجتمع الحديث والصناعة يعمل بها نسبة لا بأس بها من العاملين والمستهلكين، ويعتمد على الصناعة فى إشباع حاجات المستهلكين أما المنتجون فيحققون القيمة المضافة من خلال النشاط الصناعى.

٢- المنتجات الصناعية (Industrial Output):

تقسم المنتجات الصناعية إلى الأنواع التالية:

أ- سلع استهلاكية (Consumer Goods):

هى السلع والمنتجات التامة الصنع التى يشتريها أفراد المجتمع بقصد استهلاكها وليس للأغراض الصناعية فلا تعتبر مدخلات.

ب- السلع الرأسمالية (Capital Goods):

هى سلع تامة الصنع يشتريها أفراد المجتمع والمنتجون بقصد استخدامها فى الصناعة لتصبح مدخلات، وهى الآلات والمعدات التى تستعمل فى الصناعة، ويستثنى منها الأدوات القابلة للاستهلاك وتعرف السلع الصناعية أحياناً بسلع التصنيع، وهى التى تشبع الحاجات ولكن بطريقة غير مباشرة.

٣- الإنتاج (Production):

أحياناً يطلق على الإنتاج المخرجات، ويقصد بالإنتاج اوجه النشاط التى يبذلها الإنسان بالتعاون مع المصادر الطبيعية ورأس المال والتنظيم لخلق السلع المادية والخدمات بهدف إشباع الحاجات الإنسانية.

٤- عناصر الإنتاج الصناعى (Factors of Production):

هى عناصر الإنتاج التى تستخدم فى إنتاج السلع الصناعية والتى تتكون من عناصر العمل ورأس المال والأرض والمنظم وعائد العمل هو الأجر وهو أهم هذه العناصر، أما عنصر الأرض فيشمل الأرض وما عليها من مناجم ومساقط مياه وتربة وعائدها هو الربح، أما رأس المال فيتمثل فى الآلات والطرق والمباني والأدوات الرأسمالية الأخرى وعائده الربح والعوائد جميعها تشكل الدخل الصناعى.

هـ- اقتصاديات الحجم (Economies of Scale):

هناك نوعان من الإنتاج فيما يتعلق بالحجم: الإنتاج الصغير والإنتاج الكبير وعادة ما يترتب على اقتصاديات الحجم وفورات اقتصادية تنعكس على تكلفة الوحدة من الإنتاج. والوفورات هي مزايا يتمتع بها نظام الإنتاج الكبير والوفورات إما خارجية أو داخلية، وهى على النحو التالى:

أ- الوفورات الخارجية، وتتمثل فى:

- توطن الصناعة فى مناطق معينة.
- توفر الطاقة بأسعار رخيصة.
- توفر العمالة الماهرة.
- توفر وسائل المواصلات السهلة.

ب- الوفورات الداخلية، وتتمثل فى:

- الوفورات الفنية: تكون نتيجة لتطبيق مبادئ تقسيم العمل والتخصص .
- الوفورات الإدارية: تتمثل فى زيادة حجم الوحدة الإنتاجية أو جمع أكثر من وحدة إنتاجية فى وحدة أكبر.
- الوفورات التجارية: هى ناتجة عن الكفاءة فى شراء المواد الخام وبيع المنتجات النهائية والحصول على تخفيضات فى تكاليف النقل والدعاية والإعلان.
- الوفورات المالية: هى التى تنتج عن سهولة الائتمان وزيادة رأس مال المشروعات عن طريق الاكتتاب.

٦- تنوع الإنتاج (Product Diversification):

هو إنتاج مجموعة كبيرة من المنتجات والأشكال والمقاسات فى الصناعات، حتى تتناسب مع مطالب المستهلكين وأذواقهم وتظهر الحاجة إلى التنوع فى الصناعات الموسمية الإنتاج وفى الصناعات التى يتخلف عنها كثير من الفضلات والعوادم.

٧- خطوط الإنتاج (Lines of Production):

يساعد هذا النوع من الإنتاج فى إنتاج سلعة واحدة بحيث تصطف الآلات لتقوم كل آلة بعمل معين، وفى نهاية الخط الإنتاجى يتم الحصول على السلعة بشكلها النهائى وهذا النوع من الإنتاج يتسم بالكفاءة الإنتاجية وحسن إدارة الوقت والتخصص.

٨- إستراتيجية التصنيع (Industrialization Strategy):

تعتمد معظم الدول النامية على سياسة إحلال الواردات Import-Substitution محل البضائع المستوردة. وهذه السياسة بدأت منذ الستينيات من القرن الماضي، ولم تكن هذه الإستراتيجية الصناعية مشجعة للدول النامية من حيث الجودة وتكلفة الوحدة الإنتاجية بسبب حاجتها إلى إجراءات الحماية وعدم تعريض الصناعة المحلية لرياح المنافسة.

أما الإستراتيجية الأخرى فهي سياسة تشجيع الصادرات، وهذه الإستراتيجية تقوم على عناصر تحسين الجودة والوفاء بالمواصفات العالمية، وهذه الإستراتيجية تعتمد على الانفتاح والتنافسية في الأسواق الخارجية وتقديم الخدمة الجيدة للمستهلك، وقد بدأ الكثير من الدول النامية باتباع هذه السياسة والابتعاد تدريجياً عن سياسة إحلال الواردات.

ومن ناحية أخرى فإن هناك إستراتيجية صناعية ثالثة اتبعتها بعض الدول النامية، ولا سيما الاشتراكية منها تقوم على إنتاج السلع الأساسية والسلع التي تحتاج إليها البنية التحتية كصناعات الفولاذ والحديد والفحم والكهرباء والأسمدة، وهي صناعات تشكل أساساً للصناعات التحويلية.

٣-٢ خصائص الصناعة في الدول النامية وسمات الصناعة السعودية:

تتسم الصناعة في الاقتصاديات النامية بما في ذلك الصناعة السعودية بالخصائص التالية:

١- ضيق السوق المحلي:

ضيق السوق المحلي في معظم الدول النامية ما عدا بعض الدول، مثل الصين والهند وأندونيسيا ومصر والبرازيل والمكسيك - يحرم هذه الدول من التمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير. والسوق المحلي في المملكة العربية السعودية ضيق نسبياً بسبب صغر حجم السكان، ولكن المملكة تحاول تجاوز السوق المحلي بالخروج للأسواق العالمية. وهذا يفسر غياب الصناعات الإستراتيجية كالطائرات والسيارات التي تحتاج إلى أسواق واسعة.

٢- ضعف الصادرات الصناعية:

معظم الدول النامية تعاني ضعفاً في قدراتها التصديرية: نظراً لضعف نشاطات

التمويل والتسويق وعدم الالتزام بالمواصفات العالمية ونتيجة للمنافسة الحادة وارتفاع تكاليف الإنتاج. وعلى الرغم من تحقيق صادرات المملكة من الصناعات البتروكيمياوية والصناعات المعتمدة على المشتقات البترولية لنتائج جيدة إلى أن بقية الصناعات التحويلية تعاني ضعفاً في قدراتها التصديرية.

٣- ضعف الكفاءات الفنية المدربة:

معظم العمالة في الدول النامية عمالة غير ماهرة ينقصها التدريب، وتعتمد على الأساليب التقليدية في الإنتاج، وهذا يؤدي إلى ضعف الإنتاجية الصناعية والوضع في المملكة العربية السعودية مشابه للوضع في الدول النامية، من حيث ضعف الكوادر الفنية الوطنية، ولهذا يتم اللجوء إلى توظيف العمالة الأجنبية في الصناعة.

٤- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي:

نتيجة لارتفاع تكلفة الطاقة والمياه والمواصلات والمواد الأولية والسلع الرأسمالية وارتفاع الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج، وهذا الارتفاع في تكلفة المدخلات الصناعية يرفع من تكلفة الوحدة المنتجة، ويقلل ذلك من القدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية في الأسواق الخارجية. ونظراً للانخفاض النسبي لتكلفة الطاقة والتمويل في المملكة العربية السعودية، فإن المنتجات السعودية تتمتع بميزة نسبية من حيث تكلفة الوحدة المنتجة وخاصة في الصناعات البتروكيمياوية.

٥- انخفاض القيمة المضافة للصناعات:

بسبب التركيز على التصنيع الزراعي والاعتماد على الصناعات التجميعية التي تعتمد على استيراد مدخلات الإنتاج والابتعاد عن الصناعات التحويلية والتكنولوجية؛ فإن نسبة القيمة المضافة في معظم صناعات الدول النامية لا تتجاوز نسبة (٤٠٪)، في حين ترتفع هذه النسبة في الدول الصناعية لتزيد على (٥٠٪). والقيمة المضافة في الصناعات السعودية باستثناء الصناعات البتر وكيمياوية تعتبر منخفضة شأنها في ذلك شأن بقية الدول النامية.

٦- انخفاض نسبة مساهمة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي:

لكون معظم الدول النامية تعتمد على الزراعة وقطاع الخدمات: فإن إسهام القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي فيها تعتبر منخفضة وتراوح بين (١٠٪-١٨٪) في معظم هذه الدول، في حين تزيد هذه النسبة على (٤٠٪) في كثير من الدول

الصناعية. وفي المملكة العربية السعودية تعتبر هذه النسبة منخفضة إذا ما استثنينا الصناعات التي تقوم على البترول ولكن ترتفع هذه النسبة إلى (٧٤,٧٪) من الناتج القومي الإجمالي متضمنة المنتجات البترولية (Fact book: 2005).

٧- انخفاض نسبة التوظيف في الصناعة:

العمالة في معظم الدول النامية تشتغل بشكل رئيس في قطاعي الزراعة والخدمات ونسبة العمالة في القطاع الصناعي في معظم الدول النامية لا تتجاوز (١٥٪)، في حين ترتفع هذه النسبة إلى ما يزيد على (٢٥٪) في كثير من الدول المتقدمة. وفي المملكة العربية السعودية يتركز العمال في الصناعات البتروكيمياوية وصناعة تكرير البترول (Fact book: 2005).

٨- شيوع الممارسات الاحتكارية في الصناعة:

تسود الممارسات الاحتكارية في معظم الصناعات الكبيرة في الدول النامية، حيث تسيطر عليها الدولة وكبار رجال الأعمال في القطاع الخاص، وتتمثل هذه الاحتكارات في شركة أو بضعة شركات في قطاعات، مثل الكهرباء والحديد والغاز وتكرير البترول والفوسفات والأسمنت وغيرها من الصناعات الأساسية. وهذه الممارسات الاحتكارية غالباً ما ينتج عنها التحكم في السعر والجودة في حين تسود المنافسة في معظم الصناعات في الدول المتقدمة، ووضع الصناعات في المملكة العربية السعودية مشابه لوضع الصناعة في معظم الدول النامية من حيث الممارسات الاحتكارية وخاصة في الصناعات البتر وكيمياوية.

٩- ضعف التمويل المحلي للصناعة:

تعانى معظم الصناعات في الدول النامية ارتفاعاً في تكلفة التمويل: نظراً لندرة رأس المال وضعف قنوات التمويل من البنوك الاستثمارية والمتخصصة في التمويل المتوسط والطويل الأجل وندرة التمويل وارتفاع تكلفته يقود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم التوسع الصناعي. ولكن الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية أخف معاناة من حيث توافر التمويل من خلال صناديق التنمية الصناعية والبنوك الاستثمارية الأخرى.

١٠- هيكل الصناعة يعتمد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تسود الصناعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي في معظم الدول النامية

مما يحرمها من الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، وتركز معظم هذه الصناعات على إنتاج السلع الاستهلاكية والوسيطة والصناعة في المملكة العربية السعودية تسودها الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبنسبة تقارب (٨٥٪) من المؤسسات الكبيرة (العلمي، ٢٠٠٥: ٢٧).

ومن الجدير بالملاحظة أن صناعة البتروكيماويات وتكرير البترول تعتبر عصب الصناعة في المملكة العربية السعودية، فالقطاع البترولي يسهم بنسبة (٤٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي، ويشكل قرابة (٧٧٪) من إيرادات موازنة الدولة وتبلغ صادراته (٩٠٪) من الصادرات السعودية، ولا عجب في ذلك فالمملكة تملك نحو (٢٥٪) من احتياطات البترول العالمية. (مؤسسة النقد السعودي، ٢٠٠٣: ٥١-٥٤)

٣-٤ خصائص الزراعة:

٣-٤-١ هيكل القطاع الزراعي:

يمكن تعريف القطاع الزراعي بأنه ذلك القطاع من الأعمال الذي يركز على المنتجات الزراعية من حبوب وفواكه وخضار، بالإضافة إلى الثروة السمكية والدواجن والثروة الحيوانية، وكذلك يشمل القطاع الزراعي الغابات التي يستخرج منها الأخشاب (Pearce, 1992: 12)

٣-٤-٢ خصائص الزراعة في الدول النامية وسمات القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية:

يمكن إدراج خصائص الزراعة في الاقتصاديات النامية كما يلي:

١- الزراعة تلعب الدور الأكبر في الاقتصاديات النامية:

معظم الدول النامية تعتبر بلداناً زراعية، فبلدان مثل الهند والصين ومصر والبرازيل والأرجنتين ومعظم الدول الأفريقية هي بلدان زراعية بالدرجة الأولى، فقد قامت الزراعة منذ قديم الزمن على ضفاف الأنهار الكبرى كالنيل والسند والأمازون ودجلة والفرات وغيرها من الأنهار. والقطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية يؤدي دوراً مهماً حيث تبلغ مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو (٤٪)، ويعانى القطاع عدم وجود أنهار تذكر في شبه الجزيرة العربية بالإضافة إلى الجفاف وعدم سقوط الأمطار إلا في المناطق المرتفعة وبكميات قليلة (Fact book: 2005).

٢- يوظف القطاع الزراعي النسبة الكبرى من العمالة في الاقتصاديات النامية:

في العديد من الدول النامية، ولا سيما في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض دول شرق آسيا، تؤدي الزراعة دوراً كبيراً في توظيف الأيدي العاملة. وفي المملكة العربية السعودية توظف الزراعة نحو (١٢٪) من العمالة (Fact book: 2005).

٣- انخفاض الأجور في القطاع الزراعي:

بسبب انخفاض الأجور في القطاع الزراعي في معظم الدول النامية: ظهرت الهجرة من الريف إلى المدن، كما ينتشر الفقر في المناطق الزراعية بسبب قلة الدخل وندرة المشاريع التنموية. والوضع في القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية مشابه لوضع هذا القطاع في الدول النامية.

٤- انخفاض الإنتاجية في القطاع الزراعي:

تتخلف إنتاجية العامل والحد الواحد في الدول النامية مقارنة بإنتاجية العامل والحد في الدول المتقدمة: نظراً لقلة استعمال الأسمدة وعدم مقاومة الآفات الحشرية، بالإضافة إلى عدم التوسع في استخدام الآلات الزراعية الحديثة. وإنتاجية القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية مشابهة لوضع الإنتاجية الزراعية في الدول النامية.

٥- انخفاض القيمة المضافة للزراعة في الدول النامية:

نتيجة لانخفاض أسعار السلع الزراعية واستيراد البذور والأسمدة الزراعية في الدول النامية: فإن القيمة المضافة للزراعة تعتبر منخفضة مقارنة بالوضع في الدول المتقدمة. وتعتبر القيمة المضافة في القطاع الزراعي السعودي منخفضة شأنها في ذلك شأن بقية الدول النامية.

٦- انخفاض مستوى دعم القطاع الزراعي في الاقتصاديات النامية:

تقوم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بتقديم بلايين الدولارات لدعم المزارعين وصادرات السلع الزراعية، في حين تعاني الدول النامية مشكلة عدم قدرة منتجاتها على المنافسة في الأسواق العالمية. وقد بدأ مستوى الدعم الزراعي في المملكة العربية السعودية ينخفض وبخاصة للحبوب من قمح وشعير.

٧- عدم استقرار أسعار المنتجات الزراعية للدول النامية:

نتيجة لتذبذب أسعار المنتجات الزراعية للدول النامية والناجمة عن تدهور أسعار الصرف لعملائها المحلية. فإن إيرادات الدول النامية من المنتجات الزراعية يسودها عدم الاستقرار. والوضع في المملكة العربية السعودية مشابه للوضع في الدول النامية من حيث عدم استقرار أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية. وقد جرت محاولات في الأونكتاد لتأسيس صندوق لدعم أسعار السلع الزراعية في الدول النامية في الثمانينيات من القرن الماضي ولكن هذه المحاولات لم تسفر عن نتائج تذكر.

٨- ندرة مصادر التمويل للزراعة في الدول النامية:

تعانى معظم الدول النامية ندرة في التمويل وارتفاعاً في تكلفته للقطاع الزراعي. ولكن وضع القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية من ناحية التمويل أفضل من بقية الدول النامية: إذ تقدم القروض المنخفضة الكلفة للمشايخ الزراعية من قبل الصندوق الزراعي السعودي ونحوه من المؤسسات المالية.

٩- انخفاض نسبة الأراضي القابلة للزراعة في معظم الدول النامية:

نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الكلية للدولة النامية في معظم الأحيان تعتبر منخفضة نظراً للجفاف وارتفاع نسبة الأراضي الصحراوية من المساحة الكلية.

١٠- تفتت ملكية الأرض الزراعية إلى وحدات صغيرة في الدول النامية:

الوحدات الزراعية الصغيرة في الدول النامية لا تمكن من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير للإنتاج. والوضع في المملكة العربية السعودية مشابه لوضع القطاع الزراعي في بقية الدول النامية.

١١- معاناة الزراعة في الدول النامية من الزحف الصحراوي وظاهرة التصحر:

الزحف الصحراوي وظاهرة التصحر تقلل من مساحة الأراضي المزروعة. ووضع الزراعة في المملكة العربية السعودية مشابه لوضع بقية الدول النامية من ناحية التصحر.

١٢- تعاني معظم الدول النامية مشكلة توفير الأمن الغذائي:

بالرغم من أن معظم الدول النامية بلدان زراعية، إلا أن معظم هذه الدول تستورد الحبوب من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا لتسد العجز

فى المحاصيل الزراعية فيها والأمن الغذائى فى المملكة العربية السعودية ما زال يشكل مشكلة.

١٣- ضعف استغلال الثروات السمكية فى البلدان النامية:

بالرغم من أن معظم الدول النامية تطل على بحار فإن استغلالها للثروة السمكية يعتبر ضعيفاً والأمثلة على ذلك كثيرة كالصومال واليمن وغيرها من البلدان. وتعانى المملكة العربية السعودية ضعفاً فى استغلال الثروة السمكية.

١٤- انتشار الأوبئة الزراعية وزحف الجراد فى الكثير من البلدان النامية:

هذه الأوبئة تهدد المحاصيل الزراعية فى الدول النامية. والوضع فى المملكة العربية السعودية مشابه للوضع فى الدول النامية من حيث تعرض المحاصيل الزراعية لزحف الجراد والأوبئة الزراعية.

ومن الجدير بالملاحظة أن المملكة العربية السعودية تستورد كميات كبيرة من المنتجات الزراعية؛ فالإكتفاء الذاتى الزراعى محدود فى عدد من المحاصيل الزراعية كالقمح والتمر والبيض (Fact book:2005).

٣-٥ خصائص التجارة:

٣-٥-١ مفهوم التجارة:

من المفيد التعريف منذ البداية بالمصطلحات المستخدمة فى التجارة، وهى كما يلى (Pearce: 1992:431-432)

١- التجارة (Trade):

هى تبادل السلع بين الأفراد والجماعات سواء بالمباشرة عن طريق المقايضة (barter) أو غير المباشرة عن طريق استخدام النقود.

والقطاع التجارى عادة ما يشمل تجارة الجملة وتجارة التجزئة والصادرات والواردات.

وللتجارة فوائد عديدة منها توفير السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية للمواطنين وبدون التجارة يضطر الأفراد أن يوفوا بحاجاتهم من مواردهم. والتجارة تقوم على مبادئ التخصص وتقسيم العمل.

٢- التجارة الدولية (International Trade):

هى التبادل التجارى بين الدول فى السلع والخدمات وفى التجارة الدولية تستخدم عدة عملات فى الدفع، وهى عرضة لتطبيق قيود منها التعرفة الجمركية والحصص وقيود تحويل العملة، وعادة ما تقوم التجارة الخارجية بين البلدان لاختلاف التكلفة النسبية للسلع والخدمات بينها.

٣- الدورة التجارية (Trade Cycle):

قد تمتد الدورة التجارية إلى خمس سنوات، وهى تشمل حالات انكماش ثم توسع ثم ازدهار ثم كساد، وغالباً ما تكون فترة الانكماش أقصر من فترة التوسع.

٤- الحماية (Protection):

عادة ما تستخدم الدول التعريفات الجمركية لحماية منتجاتها المحلية من المنافسة الخارجية أو تدخل الدولة فى اتحاد جمركى إقليمى بدون تعريفات جمركية بين دول الاتحاد.

٥- السياسة التجارية (Commercial Policy):

معظم الدول لها سياسات تجارية تستهدف تنمية الصادرات وترشيد الواردات سواء كانت سلعية أو خدمية أو رؤوس أموال وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات فى إطار العلاقات الاقتصادية والتجارية والدولية، وهناك علاقة وثيقة بين السياسات التجارية وبقية السياسات الاقتصادية، وهذا يتطلب ضرورة التنسيق بين السياسات التجارية والمالية والنقدية لتجنب التعارض وتحقيق التكامل بين هذه السياسات لتحقيق الأهداف المشتركة للدولة. والسياسة التجارية يجب أن تأخذ فى الحسبان المستجدات المحلية والإقليمية والدولية، وهى على النحو التالى:

أ- التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية كالاتحاد الأوروبى وغيره من الاتحادات والتكتلات.

ب- المستجدات على المستوى المحلى كالتوجه نحو الخصخصة.

ج- المستجدات على المستوى الإقليمى كسياسات التكامل الاقتصادى والاتحادات الجمركية.

٦- شروط التبادل التجارى (Terms of Trade):

وهذه الشروط تتعلق بأسعار الصادرات والواردات وتعكس على الميزان التجارى والحساب الجارى وميزان المدفوعات.

٧- إستراتيجية تنمية التجارة (Trade Development Strategy):

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى:

- أ- إحداث تغييرات فى هيكل ميزان المدفوعات
- ب- إعادة بناء الاحتياطات من العملات الأجنبية اللازمة للاستيراد.
- ج- الحفاظ على قيمة العملة المحلية.
- د- زيادة حصة البلد من الصادرات.
- هـ- توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجى.
- و- تحسين المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية فى الأسواق الخارجية.
- ز- دعم مراكز تنمية الصادرات
- ح- تطوير الأسواق المالية لتمويل التجارة الدولية.
- ط- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن التجارة الخارجية.

٣-٥-٢ خصائص التجارة فى الاقتصاديات النامية مع الإشارة الخاصة لسمات القطاع التجارى فى المملكة العربية السعودية:

فيما يلى خصائص التجارة فى الاقتصاديات النامية:

١- معظم السلع المصدرة فى الدول النامية مواد أولية خام و سلع زراعية. والوضع فى المملكة العربية السعودية مشابه للوضع فى الدول النامية: فصادرات المملكة من البترول الخام والمشتقات البترولية الأخرى تشكل نحو (٩٠٪) من إجمالى الصادرات فى المملكة.

٢- عجز الميزان التجارى من سمات القطاع التجارى فى البلدان النامية: نتيجة لزيادة المستوردات عن الصادرات وارتفاع أثمان المستوردات أكثر من أثمان الصادرات وتدهور شروط التجارة الدولية لغير صالح الدول النامية، فإن معظم الدول النامية تعاني عجزاً فى موازين تجارتها مع استثناء بعض الدول النامية كالمملكة العربية السعودية والتي حققت فائضاً فى ميزان تجارتها نتيجة لصادراتها البترولية.

٣- هيكل المستوردات في معظم الدول النامية يعتمد بدرجة كبيرة على استيراد السلع الرأسمالية لأغراض التنمية واستيراد المواد الغذائية والطاقة. وهيكل المستوردات في المملكة العربية السعودية مشابه لبقية الدول النامية مع اختلاف في قيام المملكة بتصدير البترول بدلاً من استيراده.

٤- تفرض معظم الدول النامية رسوماً جمركية عالية على مستورداتها لأغراض حماية منتجاتها المحلية وتحقيق الإيرادات بموازنتها العامة.

معدل الرسوم الجمركية في المملكة العربية السعودية في حدود (٧٪)، ولكن مع انضمام المملكة إلى الاتحاد الجمركي في مجلس التعاون الخليجي تم تخفيض معدل التعرفة الجمركية إلى (٥٪) (Working Party Report of Accession WT/ACC/SAU/61).

٥- انخفاض نسبة التجارة البينية بين الدول النامية مقارنة بتجارتها مع الدول المتقدمة تنخفض نسبة التجارة البينية بين الدول لأسباب كثيرة من بينها تشابه اقتصاديات الدول النامية وحاجتها إلى التكنولوجيا المتوافرة في أسواق الدول المتقدمة، وهذا الوضع ينطبق على المملكة العربية السعودية في تجارتها مع بقية الدول، وعلى سبيل المثال لا تتجاوز نسبة التجارة البينية بين الدول العربية (١٠٪) في معظم السنوات.

٦- شروط التجارة الخارجية لغير صالح الدول النامية، نتيجة لارتفاع أسعار السلع الصناعية المستوردة من الدول المتقدمة وانخفاض أسعار السلع المصدرة للدول الصناعية من الدول النامية، فإن شروط التجارة الدولية هي لغير صالح الدول النامية، وشروط التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية مشابهة لبقية الدول النامية إذا ما استثنينا سلعة البترول والبتروكيماويات والتي تميل أسعارها لصالح المملكة في الوقت الراهن.

٧- تفتقر معظم الدول النامية إلى مصادر التمويل والاحتياطات الكافية لترويج صادراتها وسداد مستورداتها.

٨- عجز تمويل التجارة الخارجية يزيد من مديونية الدول النامية. والوضع مختلف في المملكة العربية السعودية، حيث تتوافر مصادر التمويل المناسبة لتجارتها الخارجية.

ومن الجدير بالملاحظة أن سياسة التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية تقوم على الأسس التالية: (المرواني، ٢٠٠٤م: ١٤٨-١٥١)

١- توجه المملكة نحو التكتلات الاقتصادية على الصعيد الإقليمي، فالمملكة جزء من مجلس التعاون والاتحاد الجمركي الخليجي اعتباراً من ١/١/٢٠٠٣م، وكذلك المملكة عضو في اتفاقية التجارة العربية الحرة الكبرى، والمطبقة اعتباراً من ١/١/٢٠٠٥م، وتضم ١٧ بلداً عربياً حيث أزيلت الرسوم الجمركية بين هذه البلدان.

٢- التوجه نحو خصخصة القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع التجاري في المملكة.

٣- اتباع المملكة لسياسة سعودة الوظائف في شتى القطاعات بما في ذلك القطاع التجاري.

٤- سعى المملكة إلى تنويع صادراتها غير النفطية لتصنع نوعاً من التوازن بين القطاعات الاقتصادية.

٥- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات السعودية.

٦- إعادة بناء احتياطات المملكة من العملات الصعبة والحفاظ على قيمة العملة المحلية.

٧- دعم مراكز تنمية الصادرات في المملكة.

٨- إنشاء قاعدة بيانات عن التجارة الخارجية للمملكة.

٩- تحسين شروط التجارة الخارجية للمملكة.

١٠- السياسة التجارية للمملكة تقوم على اقتصاديات السوق وحرية التجارة.

طبقاً لتقرير مؤسسة النقد السعودي لعام ٢٠٠٣م تشكل التجارة الخارجية من صادرات وواردات ما نسبته (٧٠٪) من الناتج القومي الإجمالي، وتشكل الصادرات النفطية ما نسبته (٨٧٪) من الصادرات السعودية، في حين الصادرات غير النفطية تشكل (١٣٪) من الصادرات. ونحو (٩٥٪) من مستوردات المملكة تشمل سلعاً مصنعة وغير مصنعة. يشمل القطاع التجاري في المملكة تجارة الجملة وتجارة التجزئة ونشاط المطاعم وأنشطة المخازن. وبلغ عدد العاملين في قطاع التجارة قرابة (٩٧٠٠٠٠) منهم (٢٢٠٠٠٠) وافد واعتباراً من ١/١/٢٠٠٣م تم فرض نسبة ٥٪ تعرفه جمركية على (٨٥٪) من البضائع الواردة من خارج دول مجلس التعاون. وتبلغ مساهمة القطاع التجاري في الناتج القومي الإجمالي نحو (٨,٥٪) وبقيمة تتجاوز (٢٢,٥) مليار ريال

ومعدل نمو القطاع التجارى نحو (٧.٥٪) سنوياً. وقد بلغت الصادرات عام ٢٠٠٠م مبلغ (١٦٥) مليار دولار والواردات (٤٤.٩) مليار دولار والفائض فى الميزان التجارى ١٢٠ مليار دولار. وقد بلغت احتياطات المملكة من العملات الصعبة والذهب (٣٠.٥) مليار دولار. وأهم الشركاء التجاريين فى الصادرات: الولايات المتحدة (١٥.٣٪)، اليابان (١٤.٩٪)، كوريا الجنوبية (٩.٥٪)، الصين (٦.١٪)، تايوان (٤.٥٪)، سنغافورة (٤.١٪). أما أهم الشركاء التجاريين فى المستوردات: الولايات المتحدة (١٥٪)، اليابان (٩.٨٪)، ألمانيا (٨.١٪)، الصين (٦.٦٪)، وبريطانيا (٥.٧٪). بلغ عدد المؤسسات التجارية فى المملكة عام (٢٠٠٢م) (٤٢.٨٠٦) مؤسسة تجارية (Fact book:2005).

ومن الجدير بالذكر أن عدد المنشآت العاملة فى قطاع الجملة والتجزئة قد بلغ (٢٣٠.٦٣٨) منشأة، وهى تشكل نسبتها (٤٨٪) من عدد منشآت القطاع الخاص فى المملكة والبالغ عددها (٦٩٢٨٢٦) منشأة طبقاً لتعداد المنشآت لعام ١٤٢٥هـ الموافق ٢٠٠٤م (مصلحة الإحصاءات العامة: ٢٠٠٤).

٦-٣ خصائص الخدمات:

١-٦-٣ مفهوم الخدمات:

يشمل قطاع الخدمات مئات النشاطات الرئيسية والفرعية، من ضمنها خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال وخدمات النقل والاتصالات، بالإضافة إلى خدمات المرافق العامة وخدمات الاستشارات والخدمات الطبية والخدمات السياحية والخدمات الاجتماعية وخدمات التعليم والخدمات المتعلقة بالبيئة وخدمات المهنيين وغيرها من الخدمات.

٢-٦-٣ أهمية قطاع الخدمات:

تشكل قيمة الخدمات نسبة عالية من الناتج القومى الإجمالى فى كثير من الدول النامية وخاصة الصغيرة منها مثل الأردن ولبنان وفلسطين، وقد تصل هذه النسبة إلى (٦٠٪) على أقل تقدير. كما أن قطاع الخدمات يوظف أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة فى كثير من الدول النامية قد تُراوح بين (٢٥٪) و(٥٠٪) فى بعض البلدان (Pearce,1992:390).

وقد ازداد اهتمام الدول المتقدمة الصناعية بضرورة تحرير قطاع الخدمات فى الدول النامية وأصرت هذه الدول على إدراج تجارة الخدمات ضمن مفاوضات جولة

الأروجواي (١٩٨٦-١٩٩٣م) بعد أن كانت تجارة الخدمات غائبة عن مفاوضات الجات (١٩٤٨-١٩٨٦م). وقد أصرت الدول الصناعية على إدخال تجارة الخدمات ضمن الاتفاقيات الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية وإخضاعها تقريباً لنفس شروط التبادل في السلع . وطالبت الدول الصناعية الدول النامية بضرورة فتح الباب أمام المستثمرين الأجانب ومنحهم حق الدولة الأولى بالرعاية والتمتع بنفس المعاملة الوطنية الممنوحة للمستثمر المحلي، وقد قبل كثير من الدول النامية فتح قطاع الخدمات فيها على مضض نظراً للفائدة الكبيرة التي تجنيها الدول المتقدمة من تحرير تجارة الخدمات في الدول النامية، نظراً للتفوق النسبي لهذه الدول في مجال تزويد وتصدير الخدمات، ولا سيما في مجال الخدمات المالية والطبية والمهنية والاستشارية؛ نظراً لتفوقها في نوعية الخدمات المقدمة. ويلقى فتح قطاع الخدمات لمنافسة المستثمر الأجنبي معارضة محلية في الدول النامية؛ لعدم قدرة مزودي الخدمات في الدول النامية على منافسة المستثمرين الأجانب.

وعلى الرغم من أهمية قطاع الخدمات في الدول النامية إلا أن نصيب الدول النامية من تجارة الخدمات العالمية للفترة ١٩٨٠-١٩٩٩م لم يتجاوز (٢٥٪) وبقيمة (٣٢٥) مليار دولار في عام ١٩٩٩م. في حين بلغ نصيب الدول الصناعية من تجارة الخدمات قد بلغ (٧٥٪) وبقيمة (٩٧٣) مليار دولار عام ١٩٩٩م. أما الدول الأقل نمواً ضمن مجموعة الدول النامية فقد كان نصيبها ٠,٣ ٪ وبقيمة (٤) مليار دولار عام ١٩٩٩م (Michalopoulos 2001:16).

٣-٦-٣ خصائص قطاع الخدمات في الاقتصاديات النامية مع الإشارة الخاصة لقطاع الخدمات في المملكة العربية السعودية:

يتصف قطاع الخدمات في الدول النامية بالخصائص التالية : (296-298) (Pearce,1992):

- ١- تخضع الخدمات في الدول النامية لعوامل الطلب والعرض شأنها في ذلك شأن السلع، وهناك سوق خدمات في الدول النامية كبقية الأسواق.
- ٢- معظم الخدمات في الدول النامية يتم الاستفاده منها محلياً، والقليل منها يصدر للخارج كالخدمات الاستشارية والمالية وخدمات الكمبيوتر.
- ٣- غياب التنظيم القانوني لقطاع الخدمات في معظم الدول النامية وترك الأمر لتعليمات النقابات المهنية.

٤- يعاني قطاع الخدمات مشكلة عدم وجود سياسات وقواعد تحكم التسعيرة لكل خدمة، وبالتالي هناك مئات الأسعار لكل خدمة مما يخلق الفوضى في سوق الخدمات.

٥- يجتذب قطاع الخدمات عمالة غير نظامية (Informal Labor)، وهي عمالة غير مسجلة رسمياً ولا تقوم بدفع الضرائب .

٦- سهولة الدخول للقطاع في الدول النامية من قبل العاملين مقارنة بالقطاعات الأخرى بسبب عدم الحاجة إلى رأسمال كبير عند التأسيس.

٧- يعاني قطاع الخدمات تدنياً في نوعية الخدمات لعدم وجود معايير صارمة للجودة، وكذلك يعاني القطاع مشكلة عدم توافر ضمانات كافية على حسن جودة الأداء للخدمة المقدمة.

٣-٦-٤: هيكل وسمات قطاع الخدمات في المملكة العربية السعودية:

يشير تقرير مؤسسة النقد السعودي لعام ٢٠٠٢م إلى أن قطاع الخدمات بمفهومه الواسع يشمل تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والنقل والاتصالات والتخزين وخدمات المال والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية ومنتجات الخدمات الحكومية وأن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي قد راوحت بين (٢٨٪) و (٤٥٪) في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٢م، كما هو مبين في الجدول رقم (٤/٣).

جدول (٤/٣): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية

| السنة ميلادية | الناتج المحلي الإجمالي مليون ريال | قطاع الخدمات مليون ريال | النسبة المئوية % |
|---------------|--------------------------------------|----------------------------|---------------------|
| ١٩٨٠ | ٥٤٤٠٧٠ | ١٥٢٩٧٩ | ٢٨,١ |
| ١٩٨١ | ٦١٩٥٣٨ | ١٧٨٧٥٩ | ٢٨,٨ |
| ١٩٨٢ | ٥٢٠٩٤٩ | ٢٠٥٤٩٣ | ٣٩,٤ |
| ١٩٨٣ | ٤٤١٥٣٣ | ٢١٨٥٤٨ | ٤٩,٥ |
| ١٩٨٤ | ٤١٦٤١٦ | ٢١٧٩٦٧ | ٥٢,٣ |
| ١٩٨٥ | ٣٧٣٤٠٨ | ٢٠٨٩٢١ | ٥٦,١ |
| ١٩٨٦ | ٣١٨٧٧٥ | ١٨٨٤٠٤ | ٥٩,١ |
| ١٩٨٧ | ٣١٧٤٧٨ | ١٧٨٣٥٤ | ٥٦,١ |
| ١٩٨٨ | ٣٢٢٢٨٣ | ١٨٢١٧٥ | ٥٦,٥ |

| | | | |
|------|--------|--------|-------|
| ١٩٨٩ | ٣٥٠٣٢٥ | ١٨٤٧٣٤ | ٥٢,٧ |
| ١٩٩٠ | ٤٣٠٣٣٤ | ٢٠٠٤١٣ | ٤٦,٥ |
| ١٩٩١ | ٤٨٤٨٥٣ | ٢٢٨٥٥٣ | ٤٧,١ |
| ١٩٩٢ | ٥٠١٣٥٩ | ٢١٩٧٧٨ | ٤٣,٨ |
| ١٩٩٣ | ٤٨٥٦٣٠ | ٢٢٩٣٣٦ | ٤٧,٢ |
| ١٩٩٤ | ٤٩٤٧٦٦ | ٢٣٤٩٨٦ | ٤٧,٣٤ |
| ١٩٩٥ | ٥٢٦٠٠٤ | ٢٤٤٣١٣ | ٤٦,٤ |
| ١٩٩٦ | ٥٨١٨٧٣ | ٢٥٣٦٧٦ | ٤٣,٦ |
| ١٩٩٧ | ٦٠٨٨٠٢ | ٢٧٤٠٣٨ | ٤٥,٠١ |
| ١٩٩٨ | ٥٣٦٦٣٥ | ٢٧٦١٢٤ | ٥١,٤ |
| ١٩٩٩ | ٥٩٣٩٥٥ | ٢٨٥٨٧٥ | ٤٨,١ |
| ٢٠٠٠ | ٦٩٧٠٠٧ | ٢٩٤٤٣٨ | ٤٢,٢ |
| ٢٠٠١ | ٦٧٩١٦٣ | ٣٠٥٨٧٨ | ٤٥,٠٤ |
| ٢٠٠٢ | ٦٩٨٤٧٣ | ٣١٤٤٨٨ | ٤٥,٠٣ |

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام ٢٠٠٢م.

وباستثناء تجارة الجملة وتجارة التجزئة وقطاع التخزين تبلغ مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (٢١,٠٩٪) (Fact book:2005).

واستناداً إلى تقرير فريق عمل انضمام المملكة العربية السعودية (WT/ACC/SAU/61)، فإن المملكة وافقت على تحرير الأنشطة الخدمية التالية:

- ١- الخدمات المهنية Professional Services.
- ٢- خدمات الأعمال Business Services.
- ٣- خدمات الاتصالات Telecommunication Services.
- ٤- الخدمات البنكية والمالية الأخرى Banking & Other Financial services.
- ٥- خدمات التأمين Insurance Services.
- ٦- خدمات التعليم (Education Services).
- ٧- الخدمات المتعلقة بالبيئة Environmental Services.
- ٨- الخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى Health Related Social Services.
- ٩- خدمات السياحة (Tourism Services).

١٠- الخدمات الهندسية والتشييد .

١١- خدمات النقل .

١٢- خدمات التوزيع .

وحول سياسات المملكة تجاه التجارة فى الخدمات يمكن ملاحظة ما يلى (WT/ACC/SAU/61):

١- قطاع الخدمات تم تحريره بدرجة كبيرة، وإن هناك نسبة كبيرة من العمالة الأجنبية تعمل فى القطاع.

٢- الاستثمار فى قطاع الخدمات يخضع لإشراف هيئة الاستثمار العامة فى المملكة.

٣- إن الاستثمار الأجنبى فى البنوك يخضع لقانون رقابة البنوك.

٤- إن هناك درجة عالية من التحرر فى قطاع البنوك وإن الموافقة على الاستثمار الأجنبى فى قطاع البنوك يخضع لموافقة وزير المالية ومجلس الوزراء .

٥- يأخذ الاستثمار الأجنبى فى قطاع البنوك صورة فرع بنك أجنبى أو ملكية مشتركة سعودية أجنبية.

٦- لكل قطاع خدمات هناك نسبة مشاركة فى الاستثمار، وهذه النسبة تختلف حسب نوع الخدمة.

٧- لا يوجد حوافز خاصة أو إعفاءات ضريبية للاستثمار الأجنبى فى قطاع الخدمات.

٨- تخضع إجراءات الترخيص إلى الجهة المعنية حسب نوع الخدمة.

٩- لا يخضع قطاع الخدمات الأمنية والتجارة فى الأسهم والنقل الداخلى إلى التحرير وما زالت قيود على الاستثمار الأجنبى فيها .

١٠- فى حالة وجود نزاع حول تقديم الخدمات فى المملكة العربية السعودية يعرض الأمر على مجلس التظلم الذى يحكمه قانون خاص، وهذا المجلس تابع لمجلس الوزراء .

١١- الخدمات البريدية وخدمات الراديو والتلفزيون هى خدمات تقدمها الدولة.

١٢- إن الوكلاء التجاريين وعملية تخليص السلع والوكالات فى العقارات محصورة فى السعوديين .

١٣- العمالة فى الخدمات تخضع للسعودة بنسبة (٧٥٪).

١٤- خدمة التأمين في المملكة محصورة في التأمين التعاوني (Cooperative Insurance).

١٥- استثمار الأجانب في الأسهم السعودية يتم بطريق غير مباشر عن طريق صناديق الاستثمار المشتركة التي يمكن للأجانب المساهمة فيها. واعتباراً من عام ٢٠٠٦م أصبح الاستثمار في الأسهم يتم بطريق مباشر.

١٦- خدمة المشتريات الحكومية لم يتم فتحها للاستثمار الأجنبي بعد، وذلك لحين اتخاذ قرار الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بالمشتريات الحكومية ضمن نطاق منظمة التجارة العالمية.

اعتبرت خطط التنمية الخماسية في المملكة العربية السعودية التطوير الاقتصادي والاجتماعي أحد المحاور الرئيسية، وهي تتضمن مجموعة من الأهداف والإستراتيجيات والسياسات والبرامج الهادفة: لتحقيق تنمية الموارد البشرية وتوطين الوظائف وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين وتشجيع القطاع الخاص وتوطيد العلاقة بين القطاعين العام والخاص. وهذه الأهداف تعتبر من أوليات في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثامنة للمملكة خلال الفترة ١٤٢٥ هـ - ١٤٣٠ هـ المبنية تالياً (العتاني: ٢٠٠٦م، ٢):

١- الحفاظ على القيم الإسلامية.

٢- تطوير مهارات القوى العاملة.

٣- تنوع القاعدة الاقتصادية.

٤- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

٥- تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة.

٦- تطوير التكنولوجيا ونظام المعلومات ودعم البحث العلمي.

٧- الحفاظ على مصادر المياه وتطويرها.

٨- حماية البيئة في المملكة.

وقد تبين من إحدى دراسات منتدى الرياض الاقتصادي أن مستويات جاهزية القطاعات الاقتصادية في المملكة لدى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قد راوحت بين الضعيفة والمتوسطة مع بعض الاستثناءات لبعض القطاعات التي حققت مستويات مرتفعة، كما هو مبين في الجدول (٤/٤) (منتدى الرياض الاقتصادي: ٢٠٠٥م، ٣٦).

الجدول (٥/٣): مستوى جاهزية القطاعات الاقتصادية في المملكة لدى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

| الرقم | القطاعات | مستوى الجاهزية | المطلوب اتخاذ رفع مستوى الجاهزية |
|-------|----------------------------|----------------|---|
| ١ | القطاع الخاص | متوسط | التوعية الإعلامية وتوفير المعلومات والدراسات. |
| ٢ | القطاع الصناعي | مرتفع | توفير الدراسات لنفاذ الصادرات السعودية. |
| ٣ | القطاع الزراعي | منخفض | توفير المعلومات عن الدعم. |
| ٤ | قطاع الخدمات | متوسط | التوعية الإعلامية والتدريب. |
| ٥ | القضاء السعودي | منخفض | التدريب حول اتفاقيات المنظمة. |
| ٦ | خدمات الأعمال | متوسط | التوعية الإعلامية والتدريب. |
| ٧ | خدمات الاتصال | مرتفع | توفير المعلومات عن المكاسب والتكاليف. |
| ٨ | خدمات التوزيع | منخفض | التوعية الإعلامية والتدريب. |
| ٩ | الخدمات المالية | مرتفع | توفير المعلومات عن المكاسب والتكاليف. |
| ١٠ | الخدمات الصحية والاجتماعية | متوسط | التوعية الإعلامية والتدريب. |
| ١١ | خدمات النقل | متوسط | التوعية الإعلامية والتدريب. |
| ١٢ | الخدمات البيئية | متوسط | التوعية الإعلامية والتدريب. |

المرجع: منتدى الرياض الاقتصادي (٢٠٠٥م) جاهزية القطاعات الاقتصادية لدى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. غرفة تجارة وصناعة الرياض.

وبالرغم من تمتع الاقتصاد السعودي بسمات إيجابية متعددة إلا أن واقع القطاعين العام والخاص في المملكة مازال يعاني سماتٍ سلبيةً يمكن إجمالها فيما يلي:

- ١- تفشي مركزية السلطة واتخاذ القرارات في العديد من الأجهزة الحكومية.
- ٢- غياب التخطيط الإستراتيجي في معظم المؤسسات العامة والخاصة.
- ٣- ضعف التنسيق بين مؤسسات القطاعين العام والخاص حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- ٤- تغلغل البيروقراطية لدرجات كبيرة في العمل الإداري في المؤسسات العامة والخاصة.
- ٥- انخفاض جودة أداء الخدمة في العديد من الأجهزة الحكومية.
- ٦- عدم ملائمة نظم الأجور والخوافز والترقيات وجمودها في عدد من مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص.

٧-٣ الملخص:

شمل هذا الفصل شرحاً لأهم خصائص الاقتصاديات النامية فى شتى القطاعات كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وخصائص العمالة. ومن ضمن أبرز الخصائص الاقتصادية للدول النامية، انخفاض مستويات الدخل، وارتفاع معدلات البطالة، والقطاع الزراعى له فى ذلك الدور الأكبر مع انخفاض مساهمة القطاع الصناعى ولاسيما الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية، وارتفاع نسبة صادرات المواد الأولية الخام فى صادرات الدول النامية، وشروط التجارة تميل لغير صالح الدول النامية وهى تميل لصالح الدول المتقدمة، وانخفاض إنتاجية العمال فى الدول النامية؛ لكون العمالة غير مدربة وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة، أما قطاع الخدمات فينقصه التنظيم والتشريع بدرجة كافية. ونظراً لعدم الاكتفاء الذاتى فى معظم الدول النامية، فإن هذه الدول تعتمد على الاستيراد وتعتبر أسواقاً استهلاكية لمنتجات الدول المتقدمة؛ مما يخلق العجز فى الموازين التجارية والحسابات الجارية وموازين المدفوعات، وهذا يؤدى بدوره إلى نضوب الاحتياطيات من العملات الصعبة الضرورية لتسديد أثمان المستوردات.

وقد تضمن الفصل شرحاً لسمات الاقتصاد السعودى باعتباره اقتصاداً نامياً يتوافق مع معظم خصائص الدول النامية باستثناء القطاعات التى يتمتع فيها الاقتصاد السعودى بمزايا نسبية كقطاع الطاقة وصناعة البتروكيماويات، والتى تنعكس إيجابياً على الميزان التجارى وميزان المدفوعات. كما أن الاقتصاد السعودى يتسم بصفة فريدة بين الاقتصاديات النامية: كونه مستورداً وليس مصدراً للعمالة كبقية الدول النامية. كما أن المملكة العربية السعودية تتمتع بمستوى دخل مرتفع لمواطنيها يبلغ نحو (١٢٠٠٠) دولار سنوياً، وهو من بين أعلى الدخل فى الدول النامية. وتبلغ مساهمة القطاع الخاص فى الاقتصاد القومى نحو (٤١٪) والاقتصاد السعودى لا يعانى ارتفاعاً فى مستوى التضخم كبقية الدول النامية؛ إذ لا تتجاوز هذه النسبة (٤٪) وهى نسبة مقبولة لدى الاقتصاديين.

المراجع

أ- المراجع العربية:

- العبادى، عبد الناصر نزال (١٩٩٩م) منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية. دار صفاء للنشر. عمان.
- المروانى، عبد الله بن على (٢٠٠٥م) التخطيط التنموى: الإطار النظرى والمنهج التطبيقى. مركز البحوث. معهد الإدارة العامة.
- العلمى، فواز عبد الستار (٢٠٠٥م) نتائج انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية. رئيس الفريق الفنى السعودى لمفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وزارة التجارة والصناعة. الرياض.
- العيتانى، فهد بن يوسف (٢٠٠٦م) منظمة التجارة العالمية والمملكة العربية السعودية: التحديات والفرص. ورقة عمل فى ندوة إمارة منطقة مكة المكرمة بتاريخ ١٦/٦/١٤٢٧هـ. مكة.
- حداد، سمير (١٩٩٣م) دراسات تطبيقية فى اللغة التجارية. معهد الدراسات المصرفية. عمان.
- وزارة العمل والشئون الاجتماعية الرياض (٢٠٠٣م) أعداد العاملين فى المملكة ونسبة العودة حسب الأنشطة الرئيسية فى المنشآت الأهلية فى المملكة. الرياض
- مؤسسة النقد العربى السعودى (٢٠٠٣م) التقرير السنوى التاسع والثلاثون. الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية. الرياض.
- مصلحة الإحصاءات العامة (١٤٢٥هـ) تعداد القوى العاملة فى المملكة العربية السعودية لعام ١٤٢٥هـ. وزارة التخطيط. الرياض.
- منتدى الرياض الاقتصادى (٢٠٠٥م) جاهزية القطاعات الاقتصادية لدى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. غرفة تجارة وصناعة الرياض.

ب- المراجع الأجنبية:

Michalopoulos, Constantine (2001) *Developing Countries in The WTO*. Palgrave Macmillan. New York.

Pearce, David W. (1992) **Macmillan Dictionary of Modern Economics**. 4th edition. The Macmillan Press LTD, London.

WTO (2005) **Report of Working Party on Accession of Saudi Arabia to WTO** (WT/ACC/SAU/61). Geneva.

US Government Fact book of Saudi Arabia (2005) [http://www. Odci. gov/publication factbook/goes/sa.html1](http://www.Odci.gov/publication/factbook/goes/sa.html1)). Washington.

http://en.wikipedia.org/wiki/developing_country (Free Encyclopedia:2005)

الفصل الرابع

وضع اقتصاديات الدول النامية

فى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

٤- ١ تمهيد:

يشمل هذا الفصل بالشرح والتحليل خلفية اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التى تم التفاوض عليها فى جولة الأوروغواى، وهى الجولة الأخيرة من جولات مفاوضات الجات، وقد قادت إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية فى أول يناير من عام ١٩٩٥م. ويشمل الفصل كذلك شرحاً لوضع اقتصاديات الدول النامية فى الاتفاقية العامة للتجارة فى السلع (الجات ١٩٩٤م) وما ينبثق عنها من اتفاقيات فرعية، وكذلك وضع اقتصاديات الدول النامية فى الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (GATS)، وقطاعات الخدمات الأساسية والاختيارية التى تغطيها هذه الاتفاقية؛ ووضع اقتصاديات الدول النامية فى اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، والأنواع المختلفة لحقوق الملكية الفكرية، ووضع اقتصاديات الدول النامية فى اتفاقيات مكافحة الإغراق والدعم والإجراءات الوقائية والمشتريات الحكومية وأحكام ميزان المدفوعات وتسوية النزاعات بالإضافة إلى ملخص الفصل.

تعتبر جولة الأوروغواى من أهم جولات الجات من حيث أبعادها ونتائجها وطول الفترة التى استغرقتها، وقد أسفرت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية. وتمثلت أهداف الجولة فى تحرير التجارة السلعية من خلال تخفيضات التعريفات الجمركية وإزالة القيود الكمية، وخاصةً فيما يتعلق بالسلع الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة فضلاً عن السلع الصناعية، بالإضافة إلى امتداد تحرير التجارة إلى مجالات جديدة كتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والقضايا المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية واقتراح آليات أكثر فعالية لحل النزاعات بين الدول.

ولتحقيق هذه الأهداف اشتمل إطار جولة مفاوضات الأوروغواى على القضايا الرئيسية التالية:

- ١- زيادة حرية الوصول إلى الأسواق.
- ٢- صياغة إطار شامل متعدد الأطراف لتجارة الخدمات.

- ٣- حماية حقوق الملكية الفكرية، ومن ذلك براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف ونحوها من حقوق الملكية الفكرية.
 - ٤- تحرير الاستثمارات على المستوى العالمى وضبط الاستثمار الأجنبى.
 - ٥- وضع نظام لفض النزاعات التجارية.
 - ٦- النظر فى القيود المفروضة على ميزان المدفوعات.
 - ٧- إقامة منظمة عالمية جديدة لإدارة نظام التجارة الحرة.
- والوثيقة الختامية لجولة مفاوضات الأوروغواى تضمنت جزأين، أولهما النصوص القانونية التى أخذت شكل اتفاقيات، والثانى القرارات الوزارية والمذكرات التفسيرية. والوثيقة الختامية تضم (٢٨) وثيقة قانونية، كما هى مبينة فى الجدول (١/٤):

الجدول (١/٤): الوثائق الختامية لجولة الأوروغواى

| رقم الوثيقة | بيان الوثيقة |
|--------------|--|
| الأولى | الاتفاق الختامى لنتائج جولة الأوروغواى. |
| الثانية | الوصول إلى أسواق التجارة فى السلع. |
| الثالثة | اتفاقية التجارة فى الخدمات. |
| الرابعة | اتفاقية الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية. |
| الخامسة | اتفاقية الزراعة والإجراءات الصحية. |
| السادسة | اتفاقية المنسوجات والملابس. |
| السابعة | اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة. |
| الثامنة | الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة. |
| التاسعة | اتفاق قواعد المنشأ. |
| العاشر | اتفاقية الفحص والتفتيش قبل الشحن. |
| الحادية عشرة | اتفاقية مكافحة الإغراق. |
| الثانية عشرة | اتفاقية العوائق الفنية للتجارة . |
| الثالثة عشرة | اتفاقية إجراءات تراخيص الاستيراد. |
| الرابعة عشرة | اتفاقية الدعم. |
| الخامسة عشرة | اتفاقية التقييم الجمركى. |
| السادسة عشرة | اتفاقية المشتريات الحكومية. |
| السابعة عشرة | اتفاقية إجراءات الوقاية. |

| | |
|------------------|---|
| الثامنة عشرة | مذكرة تفاهم حول إجراءات تسوية المنازعات. |
| التاسعة عشرة | عناصر النظام المتكامل لتسوية المنازعات. |
| العشرون | اتفاقية قيود ميزان المدفوعات. |
| الحادية والعشرون | مذكرة تفسيرية للمادة الثانية من اتفاقية الجات (التنازلات الإضافية). |
| الثانية والعشرون | مذكرة تفسيرية للمادة ١٧ من اتفاقية الجات «المعاملة الوطنية». |
| الثالثة والعشرون | مذكرة تفسيرية للمادة ٢٤ من اتفاقية الجات «الترتيبات الإقليمية». |
| الرابعة والعشرون | مذكرة تفسيرية للمادة ٢٥ من اتفاقية «تنظيم الإعفاءات». |
| الخامسة والعشرون | مذكرة تفسيرية للمادة ٢٨ من اتفاقية «تعديل التنازلات». |
| السادسة والعشرون | مذكرة تفسيرية للمادة ٢٥ من اتفاقية الجات «التحلل المؤقت من الالتزامات». |
| السابعة والعشرون | أسلوب عمل نظام الجات (آلية مراجعة السياسات التجارية). |
| الثامنة والعشرون | القرار الوزاري لتعويض الدول النامية والأقل نمواً المستوردة للغذاء. |

المصدر: عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٥م) الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ٥٧.

ويمكن تقسيم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية إلى أربع مجموعات، وهي (عبد الحميد: ٢٠٠٥م، ص ٦٠):

١- اتفاقيات التجارة في السلع:

- أ- اتفاقية التجارة في السلع الزراعية والإجراءات الصحية.
- ب- اتفاقية التجارة في السلع الصناعية بما في ذلك المنسوجات والملابس.
- ج- اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.
- د- اتفاقية العوائق الفنية في التجارة.
- هـ- اتفاقية التقييم الجمركية.
- و- اتفاقية منح تراخيص الاستيراد.
- ز- الاتفاق حول قواعد المنشأ.
- ح- الاتفاق حول فحص القواعد قبل الشحن.
- ط- التفاهم حول التكتلات التجارية الإقليمية.

٢- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS):

| |
|----------------------------------|
| أ- أحكام ومبادئ الاتفاقية. |
| ب- وتعهدات الدول الأعضاء. |
| ج- القطاعات التي يشملها التحرير. |

٣- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS):

| |
|---------------------------|
| أ- حقوق المؤلف. |
| ب- حقوق الملكية الصناعية. |
| ج- اكتساب الحقوق. |
| د- تسوية المنازعات. |

٤- اتفاقيات أخرى:

| |
|-----------------------------------|
| أ- مكافحة الإغراق. |
| ب- والدعم والإجراءات الوقائية. |
| ج- اتفاقية المشتريات الحكومية. |
| د- أحكام ميزان المدفوعات. |
| هـ- إنشاء منظمة التجارة العالمية. |
| و- تسوية النزاعات. |

عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٥م) الجات وآليات منظمة التجارة العالمية. الدار الجامعية. الإسكندرية. ص ٦٠

والسمة المميزة لهذه الاتفاقيات أنها صفقة واحدة متكاملة تلزم الدول الأعضاء بقبولها كاملة أو رفضها كاملة دون انتقاء أو اختيار، باستثناء أربع اتفاقيات هي المشتريات الحكومية واللحوم والألبان والطائرات المدنية التي تعتبر ملزمة للدول الموقعة عليها فقط. ومن جهة أخرى تم تصنيف اتفاقيات منظمة التجارة العالمية إلى الأنواع التالية (العبيد: ٢٠٠٦م، ص ٣):

١- اتفاقيات على المستوى الثنائي (Bilateral):

وتشمل الاتفاقيات الثنائية التي تعقدها الدولة العضو المنضمة حديثاً مع عدد من البلدان والمتعلق معظمها بالتنفيذ للأسواق. وقد وقعت المملكة العربية السعودية

(٢٨) اتفاقاً ثنائياً مع بقية أعضاء المنظمة الدولية، وعلى رأسها أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي واليابان وغيرها من الدول. وهذه المفاوضات كانت شاقة وصعبة واستغرقت فترات طويلة، وتعتبر الاتفاقات الثنائية مهمة؛ لأنها تقرر مصير الدولة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (العبتاني: ٢٠٠٦م)

٢- اتفاقيات عديدة الأطراف (Blurilateral):

وتشمل هذه الاتفاقيات عديدة الأطراف كلاً من تقنية المعلومات والكيماويات المنسقة والطائرات المدنية والمبادرة القطاعية (صفر-صفر) ومنتجات الألبان واللحوم البقرية والمشتريات الحكومية. ومعظم هذه الاتفاقيات منبثقة عن جولة مفاوضات طوكيو خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩م. هذا وقد دخلت المملكة العربية السعودية في مفاوضات عديدة الأطراف مع (٥٢) دولة قبل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية (العبتاني: ٢٠٠٦م).

اتفاقيات متعددة الأطراف (Multilateral):

وتشمل هذه الاتفاقيات كلاً من الجات والزراعة وحماية حقوق الملكية الفكرية والتدابير الصحية والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة والمعاينة قبل الشحن والتقييم الجمركي وتراخيص الاستيراد وقواعد المنشأ والدعم والتدابير التعويضية والحماية الوقائية ومكافحة الإغراق وإجراءات الاستثمار والتجارة في المنسوجات واتفاقية تجارة الخدمات. وقد دخلت المملكة العربية السعودية في مفاوضات متعددة الأطراف مع (١٤٨) دولة قبل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية (العبتاني: ٢٠٠٦م) وتفاصيل هذه الاتفاقيات مبينة في الشكل (٤-١).

الشكل (٤-١): اتفاقيات منظمة التجارة العالمية



العبثاني، فهد بن يوسف (٢٠٠٦م) منظمة التجارة العالمية والمملكة العربية السعودية: التحديات والفرص. ندوة إمارة منطقة مكة المكرمة بتاريخ ١٦/٦/١٤٢٧هـ. مكة.

٢-٤ وضع اقتصاديات الدول النامية فى الاتفاقيات العامة للتجارة فى السلع (GATT1994):

تشمل اتفاقية الجات ١٩٩٤م مجموعة من الاتفاقيات الفرعية التى تتعامل بتجارة السلع ومذكرات التفاهم المرتبطة بهذه الاتفاقيات. والاتفاقيات السلعية الفرعية التابعة لاتفاقية الجات ١٩٩٤م هى: اتفاقية التجارة فى السلع الزراعية واتفاقية التجارة فى السلع الصناعية واتفاقية المنسوجات والملابس. أما مذكرات التفاهم المرتبطة بالاتفاقيات السلعية فهى: التدابير الصحية والصحة النباتية وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة واتفاقية العوائق الفنية فى التجارة والتقييم الجمركية وتراخيص الاستيراد وقواعد المنشأ وقواعد الفحص قبل الشحن والتكثلات التجارية الإقليمية. فيما يلى شرح لاتفاقيات التجارة فى السلع والمنضوية تحت مظلة اتفاقية الجات ١٩٩٤م:

٣-٤ اتفاقية التجارة فى السلع الزراعية (Agriculture on Agreement):

تضمنت اتفاقية الأوروغواى دعوة الدول إلى تحرير تجارة السلع الزراعية وإزالة العوائق التى تقف فى وجه التجارة الدولية فى السلع، وينطوى الاتفاق على أربعة أقسام رئيسية هى نصوص الاتفاقية والالتزامات التى يجب على الدول الأعضاء مراعاتها فى مجال دخول الأسواق العالمية والدعم المحلى ودعم الصادرات واتفاقية الإجراءات الصحية والمقاييس الخاصة بالدول الأقل نمواً والدول المصنفة بوصفها مستورداً للغذاء. وقد تم الاتفاق أن يكون تحرير التجارة الدولية فى قطاع الزراعة تدريجياً على أن يتم هذا التحرير خلال فترة (٦) سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و(١٠) سنوات بالنسبة للدول النامية، وأن يتم إلغاء القيود غير الجمركية التى تشمل القيود الكمية والحصص الموسمية وحظر الاستيراد بحيث تقتصر على التعريفات الجمركية فقط (WTO: 2005 pp: 25-29).

كما شملت الاتفاقية خفض الدعم الذى يقدم للصادرات الزراعية فى الدول المتقدمة بنسبة (٣٦٪) من القيمة و(٢١٪) من الحجم، أما فى الدول النامية فيتم خفض الدعم للصادرات الزراعية بنسبة (٢٤٪) من القيمة و(١٤٪) من الحجم.

أما التعريفات الجمركية فيتم خفضها بمتوسط (٣٦٪) بالنسبة للدول المتقدمة و(٢٤٪) فى الدول النامية، ولكن هناك بعض الاستثناءات إذا كانت الواردات من

المنتجات الزراعية تعادل (٤٪) من الاستهلاك المحلي مع ضمان حد أدنى لفتح الأسواق للواردات التي لم تبلغ وارداتها (٥٪) من الاستهلاك المحلي لهذه السلع.

كما نصت الاتفاقية الزراعية على خفض الدعم المحلي بنسبة (٢٠٪) من دعم فترة الأساس خلال فترة (٦) سنوات للدول المتقدمة و(١٠) سنوات للدول النامية والأهداف الرقمية لنسب التخفيض الجمركي وتقليل الإعانات المحلية وخفض دعم صادرات السلع الزراعية، كما هو موضح في جدول رقم (٢/٤).

جدول (٢/٤): نسب التخفيض في التعريفات الجمركية والإعانات المحلية ودعم صادرات السلع الزراعية

| الدول النامية* | الدول المتقدمة | |
|----------------------|---------------------|--|
| ١٠ سنوات (١٩٩٥-٢٠٠٤) | ٦ سنوات (١٩٩٥-٢٠٠٠) | فترة السماح الانتقالية |
| ٢٤-٪ | ٣٦-٪ | خفض التعريفات |
| ١٠-٪ | ١٥-٪ | المعدل لجميع السلع الحد الأدنى لكل سلعة |
| ١٣٪ | ٢٠-٪ | الإعانات المحلية |
| ١٩٨٨-١٩٨٦ | ١٩٨٨-١٩٨٦ | نسبة التخفيض للقطاع سنوات الأساس |
| ٢٤-٪ | ٣٦-٪ | دعم الصادرات |
| ١٤-٪ | ٢١-٪ | نسبة التخفيض بالقيمة نسبة التخفيض بالكمية |
| ١٩٩٠-١٩٨٦ | ١٩٩٠-١٩٨٦ | سنوات الأساس |

❖ الدول الأقل نمواً ليست ملزمة بخفض التعريفات أو تخفيض الدعم والإعانات المصدر: (www.wto.org>trade topics>goods>agriculture.P.29).

وقد أعطت الاتفاقية ميزة تفضيلية بالنسبة للدول النامية منخفضة الدخل، حيث أعفتها من التخفيضات بصورة كاملة، بالإضافة إلى استثناء المساعدات الغذائية المقدمة للدول النامية من شروط اتفاقية دعم الصادرات.

ومن الملاحظ أن أكثر السلع الزراعية تلقياً للدعم هي السلع الغذائية الأساسية، وتلك السلع هي القمح واللحوم والحبوب الغذائية وزيوت الطعام ومنتجات الألياف والسكر.

كما يلاحظ أن المنتجات الزراعية تعتبر موضوع الخلاف الرئيس بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وخاصةً فرنسا التي تقوم مع بقية الدول الأوروبية

بتقديم الدعم لمزارعيها. وهذا الدعم يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للدول الداعمة فى مجال صادراتها من السلع الزراعية وهذا يؤثر سلباً على الصادرات الزراعية الأمريكية والدول النامية. لذلك ما زال القطاع الزراعى فى معظم البلدان بحاجة إلى مزيد من الإصلاح فى السياسات الزراعية وإزالة المزيد من القيود المعوقة لتجارة السلع الزراعية، ومن ثم يحتاج هذا الإصلاح إلى جولات مفاوضات جديدة.

٤-٤ اتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية

: Agreement on Application of Sanitary & Phytosanitary Measures (SPS)

تضمن هذه الاتفاقية للمستهلكين فى كل بلد أن يتم تزويدهم بالسلع الغذائية الصحية، وتهتم الاتفاقية كذلك بصحة الحيوان والنبات لذلك يجب تطبيق المعايير بالقدر الذى يحافظ على حياة النبات والحيوان والإنسان دون مبالغة والاتفاقية تشجع الدول على استخدام المعايير الدولية ولكنها بإمكانها استخدام معاييرها المحلية إذا أرادت على أن تكون هذه المعايير متماشية مع القواعد والأساليب العلمية (WTO: 2005, P.30).

كذلك على الدول أن تستخدم أساليب التفتيش والفحص لتصبح إجراءً احتياطياً للتأكد من صحة الغذاء والنبات والإنسان، على أن تعطى مسألة الأمان (Safety) الأولوية فى حالات عدم التأكد.

والاتفاقية تشمل بنوداً تتعلق بكيفية التحكم فى إجراءات الفحص وإجراءات الموافقة على التدابير المتبعة فى مجال صحة النبات والحيوان والإنسان المتعلقة بالغذاء.

وتشترط الاتفاقية على حكومات الدول الأعضاء أن تخبر سكرتارية منظمة التجارة العالمية بأى إجراءات جديدة أو أى تغيير بالإجراءات المتبعة فى التدابير الصحية والصحة النباتية.

كما تتطلب الاتفاقية من الدول الأعضاء، ومن ذلك الدول النامية، تعيين نقطة اتصال وطنية (A National Inquiry Point) لتقديم المعلومات المطلوبة عن صحة النبات والحيوان والإنسان المتعلقة بالسلع المستخدمة فى الغذاء.

واتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية هى اتفاقية من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المرتبطة بالسلع الزراعية والتي تم التوصل إليها فى جولة مفاوضات الأورغواي. وهذه الاتفاقية مرتبطة اتفاقية العوائق الفنية للتجارة.

اتفاقيات التجارة فى السلع الصناعية (Agreements on Trade in Non-Agricultural Goods):

السلع الصناعية كانت تشكل العمود الفقرى لاتفاقية الجات، وقد أسفرت اتفاقية تحرير التجارة فى السلع الصناعية إلى تخفيضات فى التعريفات الجمركية على الواردات من السلع الصناعية بنسبة (٢٨٪) فى المتوسط؛ الأمر الذى يهبط بمستوى التعريفات من (٦,٣٪) إلى (٣,٩٪) فى المتوسط. وفيما يتعلق بالدول النامية فقد تم التفاوض على تخفيض الرسوم الجمركية فيها بنسبة (٢٠٪) خلال فترة عشر سنوات، بحيث لا يتعدى السقف للتعريفات الجمركية على السلع الصناعية عن (١٢,٣٪) فى نهاية فترة التنفيذ، وقد التزمت الدول النامية بربط رسومها الجمركية عند سقف لا يتعدى (٢٥-٢٥٪) فى حين التزم عدد منها بسقف (٤٠٪) إلى (٦٠٪)، وهذا يعطى عدداً من الدول النامية الحق فى فرض رسوم جمركية عند الضرورة فى المستقبل بنسب لا تتعدى السقف المحدد سلفاً. وقد اتفق على إجراء تخفيضات أعلى من المتوسط فى حالة المعدات الإلكترونية والمعدات العلمية واللعب والمنتجات الخشبية واتفق على تنسيق التعريفات المطبقة على المنتجات الكيماوية (WTO: 2005 pp:24- 25).

وطبقاً لهذه التخفيضات وتطبيقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فإن واردات الدول المتقدمة من الدول النامية فى السلع الصناعية يقدر لها أن تزداد من نسبة (٢٢٪) إلى (٤٥٪). ومع ذلك فما زالت الدول النامية تعاني من القيود على دخول صادراتها الى أسواق البلدان المتقدمة خاصة الصادرات ذات الأهمية الخاصة للدول النامية، مثل المنسوجات والملابس والجلود والأحذية والأسمك والصلب والمنتجات الزراعية المصنعة.

كما أن الكثير من المنتجات الصناعية للدول النامية سيضعف: نتيجة لما يعرف بتصاعد التعريفات الجمركية (Tariff Escalation Rate)، ومعناها تصاعد التعريفات بشكل أكبر على السلع نصف المصنعة والمصنعة مقارنة بالتعريفات الجمركية على السلع فى حالتها الأولية أو الخام.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول النامية قدمت تنازلات فى خفضها للتعريفات الجمركية على السلع الصناعية خاصة الدول التى تكن مشمولة الأفضليات المتعلقة بصادرات الدول النامية، وذلك فى إطار برامج التثبيت والتكيف الهيكلى كما أن نسبة الخفض الجمركى تؤثر فى النهاية على الأسعار النهائية للسلع.

السلع التي تم استبعادها من اتفاقية التجارة في السلع (الجات ١٩٩٤):
 لم تدرج جولة الأورغواي جميع المنتجات في اتفاقية التجارة في السلع، بل تم استبعاد السلع التالية (عبد الحميد: ٢٠٠٥، ص ١٠٤):

١- النفط (Petrol):

لم يتم الاتفاق بين الدول الصناعية والدول المنتجة والمصدرة للبترول على إدخال سلعة النفط في إطار اتفاقية التجارة في السلع (الجات ١٩٩٤م) لحماية مصالح هذه الدول. وقام عدد من الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بفرض ضريبة الكربون على المنتجات البترولية المصنعة لتحديد تقلبات أسعار النفط، كما تؤدي هذه الضريبة إلى رفع السعر على المستهلك النهائي.

٢- البتروكيماويات (Petrochemicals):

الصناعات البتروكيماوية هي امتداد لصناعة تكرير النفط، لها علاقات روابط أمامية وخلفية مع مختلف القطاعات كالزراعة والصناعة والتشييد والنقل والمواصلات. وتتميز هذه الصناعات بالتنوع الكبير في منتجاتها وقدرتها على الحلول محل المنتجات الطبيعية، حيث صارت تنافسها وتحل محلها وتستخدم المنتجات البتروكيماوية في إنتاج البلاستيك والمطاط الصناعي والألياف الصناعية، كما تدخل البتروكيماويات في تصنيع أكثر من ١٢٠٠ سلعة.

ومعاملة البتروكيماويات في ظل اتفاقية الجات لا تختلف كثيراً عن البترول، فقد منحت مزايا التفضيلات المعممة للبتروكيماويات التي تنتجها الدول النامية، ولكن هذه المزايا تم تقييدها للدول النامية التي يزيد معدل دخل الفرد السنوي فيها على ٦٠٠٠ دولار، وهذا يشمل المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الدول الأوروبية قامت منذ السبعينيات بفرض قيود على صادرات الدول النامية من البتروكيماويات، وهو إجراء نابع من تسعير المشتقات البترولية في الدول النامية بأقل من أسعار نظائرها في أوروبا، مما يعتبر دعماً يتطلب تطبيق قواعد الإغراق وفرض إجراءات حماية ضدها، وقد فرضت هذه الدول رسوماً جمركية على مستورداتها من البتروكيماويات تُراوح بين (٦٪) أو (١٢٪) حسب نوع المنتج.

وبالإضافة إلى تلك الإجراءات قامت الدول المتقدمة بفرض قيود غير جمركية على

الصناعات الكيماوية، مثل السقوف الكمية والقيود السعرية وقاعدة القيمة المضافة ومكافحة الإغراق. وكان من نتائج هذه القيود تقليص صادرات البتروكيماويات من الدول النامية، وعلى الأخص من الدول العربية المنتجة للبتروكيماويات.

والولايات المتحدة الأمريكية تضع شروطاً مقيدة على مستورداتها من البتروكيماويات من الدول النامية، ومنها الدول العربية، كما تستخدم الاتفاقيات التجارية الثنائية لتقييد صادرات الدول النامية طوعاً بسقوف كمية، وتقوم اليابان من طرفها بفرض رسوم جمركية تراوح بين (٢٠٪) و (٣٣٪) على وارداتها من البتروكيماويات من الدول النامية.

وترى الدول النامية، ومنها المملكة العربية السعودية، أن النفط والغاز والبتروكيماويات تعتبر من الصناعات التي تتمتع الدول النامية بميزة نسبية فيها، لذلك توفّر لها بأسعار معقولة في السوق المحلي، ومن ثم لا تعتبر شكلاً من أشكال دعم الصادرات المحظور من قبل اتفاقية التجارة في السلع.

ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية التجارة في السلع تتطلب إلغاء الدعم على البتروكيماويات للدول التي تتمتع بميزة وقدرة تنافسية في إنتاجها وبما لا يتجاوز (٨) سنوات طبقاً لاتفاقية الدعم في جولة الأوروغواي وينطبق هذا الوضع على المملكة العربية السعودية. وقد سمحت اتفاقية التجارة في السلع للدول النامية التي تملك ميزة نسبية في إنتاج البتروكيماويات، ومنها المملكة العربية السعودية، فترة سنتين لتكيف أوضاعها، أما الدول النامية التي لا تمتلك ميزة نسبية في إنتاج البتروكيماويات فأعطيت فترة (٥) سنوات لتكيف أوضاع صناعاتها من البتروكيماويات.

٣- منتجات السمعيات والبصريات:

تشمل منتجات السمعيات والبصريات المنتجات الصوتية والمرئية من إذاعة وتلفزيون وسينما وكاسيت وتسجيلات وأفلام.

وقد ظهرت خلافات حادة بين الدول الغربية، وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، حول إدراج هذه المنتجات ضمن قواعد التجارة في السلع للجات ١٩٩٤م، فقد عارضت الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا، تحرير هذه التجارة بحجة أن الثقافة ليست سلعة تجارية، وطالبت باستثناء الثقافة وإخراج منتجاتها من اتفاقية الجات ١٩٩٤م. وقد فضلت الولايات المتحدة سحب هذه المنتجات من مفاوضات

تجارة السلع لمدة خمس سنوات على أن يعاد طرح هذه المسألة على المفاوضات بعد انتهاء السنوات الخمس.

يمكن القول إن الدول النامية رغم مكاسبها المتوقعة من اتفاقية التجارة فى السلع فى جولة الأوروغواى من حيث زيادة صادراتها لبقية الدول الأعضاء فى المنظمة؛ لذلك فإن تقليص المعاملة التفضيلية لعدد كبير من الدول النامية من قبل الدول الصناعية سيضر بهذه الدول، كما أن الدول النامية قد تتضرر من ارتفاع أسعار السلع الصناعية المستوردة وهذا يدفعها إلى ضرورة إعادة النظر فى سياساتها الاقتصادية.

٤-٥ اتفاقية المنسوجات والملابس (Agreement on Textiles & Clothes):

يعتبر قطاع المنسوجات والملابس من القطاعات الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية وقد خضع القطاع لنظام تجارى تمييزى الذى تعرض لقيود تجارية ثم امتدت هذه القيود لتشمل المنسوجات القطنية والألياف الصناعية والصوف التى يشملها اتفاق الألياف المتعددة (MFA) وقد قيد هذا الاتفاق فرص التجارة أمام الدول النامية وكانت له آثار سلبية على الأسعار.

وقد شملت اتفاقية المنسوجات والملابس فى جولة الأوروغواى إطاراً قانونياً للانهاء التدريجى من اتفاق الألياف المتعددة وإدماج قطاع المنسوجات والملابس فى نهاية ٢٠٠٥م فى نفس القواعد المطبقة على تجارة البضائع الأخرى. وقد نصت اتفاقية المنسوجات والملابس على إلغاء نظام الحصص على أربع مراحل خلال الفترة الانتقالية، ومدتها عشر سنوات تمتد من عام ١٩٩٥م ولغاية ٢٠٠٥م. وهذا الإلغاء سيزيد المنافسة بين الدول المنتجة. ومن المعلوم أن صناعة المنسوجات والملابس تعتبر من الصناعات المكثفة للعمالة ولا تحتاج إلى تكنولوجيا شديدة التعقيد وعائدها مرتفع مما يتماشى وظروف الدول النامية (WTO: 2005 pp:31-32).

٤-٦ اتفاقية التقييم الجمركى (Agreement on Custom Valuation):

تشمل الاتفاقية التى تم إبرامها ضمن جولة مفاوضات الأوروغواى كيفية التقييم الجمركى فيما يتعلق بتحديد الرسوم الجمركية على السلع المستوردة؛ وقد تضمنت الاتفاقية نصوصاً مفادها أن للدول طلب معلومات إضافية فى حالة وجود شك فى القيمة المعلنة فى الفواتير المعتمدة على السلع المستوردة، كما تضمنت الاتفاقية بنوداً خاصة بالدول النامية تتعلق بالحد الأدنى من الرسوم على الاستيراد عبر الوكلاء والموزعين (WTO: 2005, p.49).

٧-٤ وضع اقتصاديات الدول النامية في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (جاتس) (GATS):

١-٧-٤ مقدمة:

تعتبر اتفاقية التجارة في الخدمات (GATS) إحدى النتائج المهمة التي أسفرت عنها جولة مفاوضات الأوروغواي، وهي الجولة الثامنة للاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (الجات)، وقد أولت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة موضوع تحرير تجارة الخدمات اهتماماً كبيراً، في حين أبدت الدول النامية خشيتها من تحرير تجارة الخدمات لكي لا يحدث ذلك آثار سلبية عليها كما خشيت هذه الدول من إضعاف سلطاتها القانونية الوطنية، كما اختلفت الدول النامية مع الدول المتقدمة حول مفهوم الخدمات، ولكن في نهاية جولة الأوروغواي تم التوصل إلى حل وسط تمثل في الاتفاق على نصوص اتفاقية الجاتس (GATS). وقد جاءت هذه الاتفاقية لتعكس أهمية الدور الذي تلعبه الخدمات في الاقتصادات الوطنية ونسبة النمو الكبيرة في الخدمات في الثلاثين سنة الماضية حيث تشكل الخدمات ما نسبته ثلث الاقتصاد العالمي، وبشكل التوظيف في قطاع الخدمات ما نسبته ثلث الوظائف في الاقتصاد العالمي، كما يشكل هذا القطاع (٢٠٪) من التجارة العالمية. (www.wto.org>trade topics>services.p.30). إن دخول الخدمات في نطاق المفاوضات المتعددة الأطراف في جولة الأوروغواي يعتبر نقطة تحول مهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية لما لقطاع الخدمات من أهمية على مستوى الاقتصاد العالمي، حيث تشير إحصائيات التجارة الدولية إلى أن هذا القطاع يسهم بما نسبته من (٦٠٪) إلى (٧٠٪) من الناتج القومي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة ونحو (٥٠٪) في المتوسط من اقتصاديات الدول النامية. (عبد الحميد، ٢٠٠٥م: ١٢٦)

٢-٧-٤ أقسام اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS):

تشمل اتفاقية الجاتس مقدمة وثلاثة أقسام، وهي:

أ- القسم الأول من اتفاقية الجاتس تضمن واجبات ومبادئ عامة تطبق على جميع الدول الأعضاء، وتضمن تحديداً للمجالات المشمولة في هذه الاتفاقية وهي الخدمات المصدرة من دولة إلى أخرى، والخدمات المقدمة من دولة ما للمستهلكين في دولة أخرى كالسياحة، والخدمات المقدمة من شركة أو فروع شركة في أراضي

دولة أخرى كالخدمات المصرفية، وكذلك الخدمات المقدمة من مواطن دولة عضو في أراضي دولة أخرى كالمقاولات والخدمات الاستشارية.

ب- القسم الثاني من الاتفاقية يشمل التعهدات والالتزامات التي تضمنتها البرامج الوطنية والمتعلقة بسياسة التحرير الاقتصادي، كما تضمن قواعد وأنظمة عامة تشمل قيام كل دولة عضو فوراً وبدون شروط بتوفير معاملة الدولة الأولى بالرعاية لجميع موردي الخدمات من جميع الدول الأعضاء. كما نصت الاتفاقية على تعزيز إسهام الدول النامية في تجارة الخدمات من تشجيع إنتاجها على استخدام التكنولوجيا وتطور شبكات المعلومات فيها. وقد تضمن القسم الثاني من الاتفاقية التزامات الدول الأعضاء بعدم وضع القيود على تحويل عائدات الخدمات إلى الخارج مع السماح ببعض الاستثناءات في حالة وجود صعوبات في ميزان المدفوعات شريطة أن لا تتضمن تلك القيود أى معاملة تمييزية وأن تكون هذه القيود مؤقتة.

ج- القسم الثالث من الاتفاقية يشمل الملاحق المتعلقة بمجالات محددة في قطاع الخدمات، بالإضافة إلى ملحق خاص بالاستثناءات. كما تضمن هذا القسم جملة تعهدات على المستوى الوطني، أهمها إزالة القيود والحواجز الكمية، مثل عدد موردي الخدمات والحجم الإجمالي لقيمة العمليات والقيود القانونية المتعلقة بافتتاح الفروع وتأسيس الشركات وتحديد نسبة مئوية لمساهمة رأس المال الأجنبي ومعاملة موردي الخدمات الأجانب معاملة نظرائهم المحليين إلا في بعض الحالات الاستثنائية التي يسمح بها بمعاملة أفضل للمورد المحلي. وقد شملت الاتفاقية عدداً من الملاحق تتعلق بالعمالة والخدمات المالية والاتصالات والنقل الجوي وهذه المواضيع ستكون محل بحث في جولات مفاوضات قادمة. ونص ملحق خدمات الاتصالات على وضع معايير الواجب اعتمادها في مجال استخدام شبكات الاتصالات العامة وتشجيع التعاون التقني لمساعدة الدول النامية على تطوير قطاع الاتصالات العامة فيها. أما ملحق قطاع خدمات النقل الجوي فقد نص على شمول خدمات إصلاح وصيانة الطائرات وخدمات التسويق والحجوزات مع إعطاء استثناءات للدول الأعضاء تتعلق بحقوق المرور والأنشطة المتعلقة بها. وعن قطاع الخدمات المالية فهو يشمل النشاط المصرفي والتأمين في الأساس، حيث نصت الاتفاقية على وضع وتطبيق المعايير اللازمة لتوفير سلامة واستقرار النظام المصرفي والمالي وضمان حقوق المستثمرين والمودعين والمساهمين على أن يتم لاحقاً التفاوض بشأن تحرير هذا النشاط. وقد تم الاتفاق على مراجعة أحكام الاتفاقية كل خمس سنوات على الأقل

بالنسبة للخدمات المالية. ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية الجاتس تسعى إلى تحرير القطاع المالى للوصول إلى العولة المالية.

وقد خصصت الاتفاقية بنوداً تنص على حق الدول الأعضاء فى تعديل برامجها وتعهداتها الوطنية بعد (٣) سنوات من بدء تطبيقها، كما نصت الاتفاقية على اللجوء للتحكيم وتشكيل مجلس للخدمات يتولى الإشراف على تطبيق اتفاقية وحل النزاعات.

٤-٧-٣ مفهوم تحرير تجارة الخدمات:

تغطى اتفاقية التجارة فى الخدمات بجميع أشكالها، حيث نصت المادة (١) من الاتفاقية أن الاتفاقية تتضمن أى خدمة فى أى قطاع ما عدا بعض الاستثناءات والتي يتم شرحها لاحقاً. كما تغطى الاتفاقية الأنماط أو الأساليب الأربعة الخاصة بتقديم الخدمة عبر الحدود وللاستهلاك الخارجى والتواجد التجارى وانتقال العمالة لتقديم الخدمة فى الخارج. وتنص الاتفاقية على إزالة جميع أنواع التمييز بين الأطراف المتعاقدة، وذلك من خلال إزالة الإجراءات التمييزية الجديدة والإضافية. ومفهوم تحرير تجارة الخدمات يختلف عن تحرير التجارة فى السلع حيث لا توجد مشكلة عبور الحدود والتعريفات الجمركية بالنسبة للتجارة فى الخدمات، وإنما تأتى القيود على تجارة الخدمات من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التى تضعها كل دولة، وقد سعت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الجاتس) إلى التقليل منها وتخفيضها وصولاً إلى نظام التبادل الحر للخدمات خلال عشر سنوات على الأكثر. وتجزز الاتفاقية دخول أعضائها فى اتفاق لإقامة تكامل تام لأسواق العمل بشرط استثناء مواطنى أطراف الاتفاق من الشروط الخاصة بالإقامة وتراخيص العمل وإخطار مجلس تجارة الخدمات بذلك.

٤-٧-٤ الاستثناءات من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS):

أعطيت للدولة العضو الحق فى استثناء بعض المجالات من أحكام الاتفاق. وتم تحديد شروط الاستثناءات فى ملحق خاص، على أن تتم مراجعتها بعد خمس سنوات وقد نصت الاتفاقية على أن لا تتجاوز الإعفاءات مدة (١٠) سنوات، وقد استثنيت من الاتفاقية الخدمات التى تقدمها الدولة على أسس غير تجارية فى إطار أداء الحكومة لوظائفها، كما يحدث فى خدمات البنوك المركزية. كما خلت الاتفاقية من التزامات الدول المتقدمة من شمول قطاع النقل البحرى والخدمات المرئية والمسموعة.

كما استبعدت المشتريات الحكومية ما دامت ليست لأغراض إعادة البيع التجارى وكذلك استبعدت خدمة الاتصالات الأساسية، ولم تشمل الاتفاقية بعض خدمات النقل الجوى، مثل حقوق المرور أو الخدمات المتعلقة بها.

٤-٥ أنماط توريد الخدمة فى تجارة الخدمات:

تشمل أنماط توريد الخدمة، كما ورد فى اتفاقية الجاتس، الأساليب الأربعة الخاصة بتقديم الخدمة عبر الحدود وللاستهلاك الخارجى والتواجد التجارى وانتقال العمالة لتقديم الخدمة فى الخارج، وهى مفصلة على النحو التالى:

١- توريد للخدمات عبر الحدود من أراضى دولة عضو إلى أخرى كخدمات التأمين والخدمات المصرفية.

٢- توريد للخدمات من أراضى دولة عضو إلى مستهلك الخدمات فى أراضى دولة أخرى وسمى هذا النمط الاستهلاك الخارجى. أو انتقال المستهلك إلى دولة توريد الخدمة.

٣- تواجد مورد الخدمة من دولة عضو فى أراضى دولة أخرى، ويسمى هذا النمط بالتواجد التجارى، أى انتقال المشروع الاقتصادى المورد للخدمة إلى الدولة المستفيدة كما يحدث فى فروع البنوك الأجنبية.

٤- انتقال مواطنى دولة ما لأداء الخدمة فى دولة أخرى كالخبراء والاستشاريين.

٤-٦-٧ المبادئ الأساسية لاتفاقية تجارة الخدمات (GATS):

أ- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN):

يتضمن هذا المبدأ عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل. وتقضى الاتفاقية بأن أى ميزة تمنحها دولة عضو فى الاتفاقية لعضو آخر ينبغى أن تمنح دون شروط إلى جميع الأعضاء فى الاتفاقية. ولا يمنع ذلك من منح ميزة لدولة مجاورة مشاركة فى الحدود لتسهيل تبادل الخدمات على الحدود فقط، وتقتصر على الخدمات التى تنتج وتستهلك محلياً. وقد أعطيت استثناءات لبعض الدول من تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية إذا ما نص على ذلك صراحة على أن تراجع هذه الاستثناءات بعد مرور خمس سنوات.

ب- مبدأ الشفافية (Transparency):

طبقاً لهذا المبدأ تكون الدول ملزمة بالإعلان عن جميع القوانين والقرارات واللوائح السارية المتعلقة بالتجارة في الخدمات، كما يتم التزام الدول بإخطار مجلس التجارة الخدمات في المنظمة سنوياً بأى قوانين جديدة أو تعديلات فى القوانين السارية، ويجوز للعضو أن يعدل من جداول التزاماته بعد مرور ثلاث سنوات فى حالة مواجهته صعوبات فى ميزان المدفوعات. وتلتزم الدولة العضو بإنشاء مراكز لتوفير المعلومات خلال عامين من تنفيذ الاتفاقية. أما الدول النامية فيمكن استثناءها من إنشاء هذه المراكز.

ج- مبدأ التحرير التدريجى (Gradual Liberalization):

وهذا المبدأ ينص على التحرير التدريجى للخدمات ليصبح ذلك وسيلة لتشجيع النمو الاقتصادى بين الشركاء التجاريين، وأن تستمر المفاوضات على مزيد من التحرير لقطاع الخدمات تبدأ بعد خمس سنوات من تاريخ إنشاء المنظمة لإزالة أى آثار عكسية تعوق تجارة الخدمات.

د- مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية فى تجارة الخدمات الدولية:

نصت الاتفاقية على أن التزام الدول المتقدمة بأن تقوم بإنشاء نقاط اتصال لتسهيل وصول موردي الخدمات للدول النامية لأسواقها نظراً لوضعها الخاص واحتياجاتها التنموية والتجارية والمالية وخاصة فى مجال تحسين إمكانيات الدول النامية للوصول إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات وتعزيز وتقوية قدرات توفير الخدمات المحلية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا على أسس تجارة.

هـ- مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسة التجارية المقيدة:

وينص هذا المبدأ على عدم قيام محتكرى الأسواق المحلية بمنع منافسة الأجانب فى تقديمهم للخدمات فى أسواق خارجية.

٤-٧-٧ جداول التزامات الدول الأعضاء تجاه اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS):

هناك نوعان من التزامات الدول الأعضاء تجاه اتفاقية التجارة فى الخدمات: النوع الأول التزامات عامة، وهى التى تتضمن أحكام الاتفاقية ومبادئها والضوابط التى تضعها والتى يتساوى بالالتزام بها جميع الدول الأعضاء بدون استثناء. النوع الثانى

هو التزامات محددة، وتتضمن العروض المقدمة من كل عضو ويلتزم بموجبها بتحرير قطاعات خدمية معينة ومحددة يوضح من خلالها مدى التحرير ومعايير وأنماط توريد الخدمات فيما بين الدول الأعضاء. وجداول الالتزامات تكون مرفقة ببروتوكول انضمام الدولة العضو، وهي تحدد القطاعات التي تقبل الدولة فتح أسواقها المنافسة الأجنبية فيها، بالإضافة إلى شروط دخول مورد الخدمة الأجنبي إلى السوق الوطنية بشتى الطرق. وتشمل جداول الالتزامات كذلك ضوابط المعاملة الوطنية حيث يمكن منح الموردين الأجانب معاملة مماثلة لمعاملة الوطنيين مع حفظ حق كل دولة فى وضع الشروط التى لا تخضع للجدولة تحت بند النفاذ للأسواق والمعاملة الوطنية. وتقسم جداول الالتزامات للدولة العضو إلى التزامات أفقية والتزامات عمودية. أما الالتزامات الأفقية فهي التى تحتوى على تعريف بالقوانين والتشريعات واللوائح السارية المتعلقة بقوانين العمل وقانون الشركات والقانون التجارى. والالتزامات الرأسية هى التى تحدد القطاعات الخدمية التى ترغب الدولة فى الدخول بها فى الاتفاقية والارتباطات المحددة لكل قطاع.

وعلى سبيل المثال تحددت التزامات عدد من الدول النامية تجاه تحرير تجارة الخدمات المصرفية بما يلى (عبد الحميد، ٢٠٠٥م: ١٤٠):

- ١- السماح بإنشاء بنوك مشتركة مع إلزام الشريك الأجنبي بتدريب العاملين فيها.
 - ٢- السماح بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية وفقاً للشروط التى يحددها وزير الاقتصاد وفقاً لحاجة السوق.
 - ٣- السماح بإنشاء مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية.
- ومن الجدير بالذكر أن الخدمات المصرفية والمالية فى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS) تشمل ما يلى:
- أ- قبول الودائع.
 - ب- الإقراض بكافة أشكاله.
 - ج- التأجير التمويلي.
 - د- خدمات المدفوعات والتحويلات كبطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية والشيكات المصرفية.

هـ- خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

و- التجارة لحساب الغير فى الأسواق المالية وفى النقد الأجنبى والمشتقات المصرفية والمالية وأدوات سعر الفائدة وسعر الصرف، مثل المبادلة والاتفاقات الآجلة والأوراق المالية القابلة للتحويل والأدوات القابلة للتفاوض والوصول الأخرى، ومن ذلك السبائك والاشتراك فى الإصدارات لجميع الأوراق المالية وأعمال السمسرة وإدارة الأموال كإدارة النقدية ومحافظة الأوراق المالية وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات، بالإضافة إلى خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية والمشتقات ومكننة البيانات المالية وخدمات البرامج الجاهزة وتقديم الاستشارات والوساطة المالية والخدمات المالية الأخرى.

٤-٧-٨ القضايا التى تثيرها اتفاقية التجارة فى الخدمات:

١- قضية تعريف الخدمات التى تدخل المفاوضات، وقد اختلفت آراء الدول الأعضاء حولها، وفى النهاية تم الاتفاق على شمولها للخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال والنقل البرى والبحرى والجوى والمقاولات والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية، مثل مكاتب الاستشارات الفنية. وقد أثارت الدول النامية موضوع انتقال العمال باعتباره يدخل فى قطاع الخدمات والهدف هو إزالة العوائق التى تضعها الدول الصناعية فى مواجهة العمالة المهاجرة، وعارضت الدول المتقدمة حق التشغيل والإقامة الدائمة لعمال الدول النامية، ولكنها وافقت على تنفيذ الالتزامات التى ترتبط بها الدول المستقبلية للعمالة.

٢- معنى تحرير تجارة الخدمات، وقد تم التوصل إلى أن معنى التحرير هو التحرير من القيود واللوائح التى تنظم مباشرة الخدمة وتقديمها، وليس فقط الاقتصار على تحرير القيود عند عبور الخدمة الحدود.

٣- قضية معاملة الخدمات الأجنبية مقارنة بمعاملة الخدمات الوطنية. لم تقرر اتفاقية الجاتس الموقعة فى جولة مفاوضات الأورغواى أن تقوم الدول بفرض أن تعامل الخدمات الأجنبية على قدم المساواة مع الخدمات الوطنية، وهو المبدأ المعروف بمبدأ المعاملة الوطنية؛ لأنه من الصعب مطالبة الدول الأعضاء أن تعامل البنوك الأجنبية كالبنوك الوطنية بل اكتفت بشرط الدولة الأولى بالرعاية.

٨-٤ وضع اقتصاديات الدول النامية فى اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (Trade Related Aspects Intellectual Property Rights (TRIPS):

٨-٤-١ تمهيد:

لقد تم إدخال حقوق الملكية الفكرية لأول مرة فى المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فى جولة الأورغواى خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٤ م. وكانت الدوافع الرئيسة إبرام اتفاق لحماية حقوق الملكية الفكرية، إذ لوحظ أن هناك تفاوتاً فى مستويات حماية براءات الاختراع وحقوق الطبع والعلامات التجارية من دولة لأخرى بدرجة كبيرة، وقد أدى عدم الالتزام بالقوانين لحماية تلك الحقوق إلى نشوب نزاعات متعددة بين دول العالم. وقد كان الهدف الرئيس من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة هو التوصل إلى حماية دولية فعالة لحقوق الملكية الفكرية من خلال وضع قواعد وتطوير معايير لتلك الحماية والعمل على تعديل القوانين الوطنية، لتتفق مع هذه المعايير ووضع وسائل فعالة للحفاظ على هذه الحقوق مع عدم القيام باستخدام هذه الحقوق بطريقة تعوق التجارة الدولية. والعمل على القيام بإجراءات سريعة وفعالة لمنع النزاعات حول قضايا الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

والمقصود بمصطلح حقوق الملكية الفكرية الضوابط التى تنظم حقوق المؤلف للأعمال الأدبية والفنية وحقوق الملكية الصناعية بما تتضمنه من براءات اختراع وتصميمات صناعية وعلاقات تجارية بحيث تضمن هذه الحقوق عدم استغلال الآخرين للابتكارات والمخترعات بطريقة غير مشروعة.

ومن الجدير بالذكر أن هناك أكثر من عشرين اتفاقية دولية نظمت حقوق الملكية الفكرية، ومن أهمها اتفاقية باريس لحقوق الملكية الصناعية، وقد أبرمت عام ١٨٨٣ وضمت فى عضويتها (١٢٠) دولة. ثم تلتها اتفاقية برن للمصنفات الفنية والأدبية فى عام ١٨٨٦ م، وتضم فى عضويتها (١٠٥) دول. ثم ظهرت للوجود المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) عام ١٩٦٧ م، ثم تحولت إلى إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة فى عام ١٩٧٤ م، وهى المنظمة التى تضم فى عضويتها (١٤٧) دولة وتشرف على (٢٣) اتفاقية دولية تتناول حقوق الملكية الفكرية.

٨-٤-٢ نطاق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (التريپس):

تناولت اتفاقية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة القضايا التالية:

- أ- كيفية تطبيق اتفاقيات الملكية الفكرية ضمن نطق قواعد نظام التجارة العالمى.
 - ب- كيفية توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية.
 - ج- كيفية تفعيل تطبيق حقوق الملكية الفكرية داخل حدود الدول العضو.
 - د- كيفية حل النزاعات بين الدول الأعضاء حول حقوق الملكية الفكرية.
 - هـ- عمل الترتيبات المؤقتة خلال الفترة الانتقالية لإدخال نظام الملكية الفكرية الجديد.
- كما تغطى اتفاقية تريبس (TRIPS) بالحماية الأنواع التالية من حقوق الملكية الفكرية (www.wto.org>trade topics>intellectual property):

- ١- حقوق المؤلف وما يرتبط بها من حقوق (Copy Rights and Related Rights):
وتتألف هذه الحقوق من المصنفات الأدبية والفنية والموسيقية والتصويرية والأفلام والتسجيلات والبرامج الإذاعية وبرامج الحاسبات الإلكترونية.
وتتمثل حرية حقوق المؤلف فيما يلى:
 - ١- حرية حقوق المؤلف على أفكاره وعدم استخدامها إلا بإذن منه.
 - ٢- مكافأة المؤلفين على عملهم.
 - ٣- تشجيع الناشرين والمحافظة على حقوق النشر.
 - ٤- وضع تعريف لأنواع المصنفات الأدبية وشروط المصنف والحماية للمصنف.
- أما المصنف فقد اعتبرت اتفاقية تريبس جميع أعمال الإبداع الفكرى بصورتها الأدبية والعلمية والفنية مصنفات فكرية أياً كان شكل التعبير الذى تتخذه. وأوردت الاتفاقية أنواع المصنفات التى تشملها حماية حق المؤلف، وذلك على سبيل المثال وليس الحصر، تاركة المجال لظهور مصنفات أخرى. فالمصنف فى مجال حماية حق المؤلف يعنى جميع صور الإبداع الفكرى الأصيل فى مجالات الأدب والفنون والعلوم ويمكن التعبير عنها بشكل قابل للاستساخ. أما أنواع المصنفات فهى تشمل المصنفات التى تنصب عليها الحماية الأدبية، تلك المصنفات كالقصاصد والروايات، وقد تكون هذه المصنفات فنية كالرسم والتصوير والنحت، وقد تكون موسيقية أو نحو ذلك من المصنفات. ويشمل المصنف الأدلة التقنية والرسوم الهندسية وبرامج الحاسوب الإلكترونية وقد يكون المصنف معبراً عنه بالكتابة أو بالصور أو بالرسم أو بالتصوير أو الحفر، وقد يكون مظهره الحركة مثل الرقص والتمثيل والألعاب والإخراج وقد تكون أهدافاً تعليمية أو ثقافية.

وهناك عدة شروط للمصنف الخاضع لحماية حق المؤلف وتتمثل فيما يلي:

- ١- اشتراط أصالة المصنف (Originality).
- ٢- والأصالة تعنى أن المصنف من ابتكار المؤلف نفسه وأنه لم ينقل من مصنف آخر، وأصالة المصنف ليست مرهونة بالجدة (Novelty) وهى ليست مرهونة بالجدارة الفنية للمصنف.
- ٣- حماية المصنف تنصب على طريقة التعبير عن الفكرة، ولا تنصب على الفكرة بحد ذاتها: لأن الفكرة تخضع لقوانين خاصة بالملكية الصناعية وبراءة الاختراع.
- ٤- الحماية فى المصنف تنصب على المصنف المبتكر بغض النظر عن نوعية أو طريق التعبير عنه وغرضه وقيمه العلمية.
- ٥- أن يكون المصنف مشروعاً وليس مهماً أن تكون غايته ثقافية أو فنية ولا يؤثر فى المصنف قيمته العلمية.
- ٦- الحماية فى المصنف تنصب على مصنفات محددة بطبيعتها وهى فى الغالب ذات طبيعة أدبية أو فنية أو علمية.
- ٧- الحماية للمصنف تنصب على المصنف بعد ظهوره للوجود وبشكل محسوس فالمصنفات التى مازالت أفكاراً فى ذهن المؤلف أو التى مازالت قيد النظر والتتقيح والتعديل لا تشملها حماية المؤلف: لأن الفكرة لا تستحق الحماية إذا ما ظلت فى خلد صاحبها، أما إذا برزت إلى عالم الوجود بالتعبير عنها أياً كان مظهر هذا التعبير أسبغ القانون عليها الحماية.
- ٨- الحماية للمصنف يحتاج إلى اتخاذ إجراءات شكلية معينة فبعض قوانين المؤلف تقتضى تسجيل المصنف فى سجل خاص فى دائرة مختصة لتسجيل المصنفات على اختلاف أنواعها فى حين لا تشترط بعض القوانين ذلك.
- ٩- يلاحظ أن لبرامج الحاسبات الإلكترونية طبيعة مزدوجة، فهى تخضع لحق المؤلف فى الجوانب المتعلقة بالنظم والأساليب التى تقوم عليها البرامج، وهى تدخل ضمن مجال الملكية الأدبية، فى حين أن الجوانب الأخرى المتعلقة بالأداء الآلى لجهاز الحاسبة الإلكترونية تدخل فى مجال الملكية الصناعية، ويمكن حمايتها فى إطار قوانين براءات الاختراع والأسرار التجارية.

ومن الجدير بالذكر أن حقوق المؤلف ليس هناك حاجة إلى تسجيلها، مثل براءات الاختراع، بل يكفي توافر الشروط المطلوبة فى حق المؤلف ليتم حمايته تلقائياً ومدة الحماية تمتد إلى (٥٠) سنة.

٢- حقوق الملكية الصناعية (Industrial Property Rights):

وتشمل حقوق الملكية الصناعية ما يلى:

١- براءات الاختراع (Patents):

تمنح براءات اختراع للمخترعات، سواء كانت منتجات أو طرقاً إنتاجية، شريطة أن تكون هذه المخترعات جديدة وتتضمن نواحي إبداعية، وأن تكون قابلة للتطبيق. وتتطلب حماية براءة الاختراع تسجيلها الرسمى لدى وزارة الصناعة والتجارة وهذا التسجيل يعتبر شرطاً أساسياً لمنح الحماية. ولكن يجوز للحكومة عدم ترخيص براءة اختراع إذا كان استغلالها التجارى مخالفاً للنظام العام أو كانت مخلة بالأخلاق.

يجق لمالكى براءات الاختراع استغلال مخترعاتهم أو منحها للغير أو نقلها بالتعاقد وإبرام عقود منح التراخيص.

تتم حماية حقوق مالك براءة الاختراع من أى اعتداء أو استفادة من الآخرين بدون الحصول على موافقة من صاحب براءة الاختراع. وحسب اتفاقية التريبس يمكن الحماية لبراءة الاختراع لمدة (٢٠) سنة على الأقل.

يجوز للحكومة أن تقوم بفرض الترخيص الإجبارى تحت ظروف محددة وإعطاء الحق فى إنتاج السلع أو استخدام طرق الإنتاج إذا ما فشل مالك البراءة فى تزويد السوق بتلك السلع، وقد ظهرت أهمية الترخيص الإجبارى فى الصناعات الدوائية ذات الأهمية البالغة لمواطنى الدول النامية، مما دفع بهذه الدول فى مؤتمر الدوحة الوزارى لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١م إلى مطالبة الدول المتقدمة بتسهيل منحها حق الترخيص الإجبارى للأدوية المعطاة براءات اختراع تملكها شركات الأدوية العالمية وقد صدر إعلان من مؤتمر الدوحة يتضمن إعطاء الدول النامية حق حماية الصحة العامة بشتى الوسائل، ومنها استخدام الترخيص الإجبارى للأدوية، كما أعطيت الدول الأقل نمواً إعفاء من الالتزام بتطبيق حماية حقوق البراءة على المواد الصيدلانية لمدة (١٦) سنة، وأن بإمكان الدولة النامية التى لا تستطيع إنتاج الأدوية محلياً أن تستورد

هذه الأدوية تحت مظلة الترخيص الإلجبارى، وقد تم الموافقة على هذا الحق بتاريخ ٣٠ من آب ٢٠٠٢م (www.wto.org>trade topics>intellectual Property).

ب- العلامات التجارية (Trade Marks):

تشمل العلامات التجارية أى علامة تسمح بتمييز السلعة أو الخدمة التى تنتجها منشأة. ويجب تسجيل العلامة التجارية رسمياً فى سجلات وزارة الصناعة والتجارة لكى يتم حمايتها وأن تنشر هذه العلامة وعادة ما يسمح لرعايا الدول الأعضاء بالاعتراض على تسجيل علامة تجارية. مالكي العلامات التجارية لهم الحق فى منع أطراف ثالثة من استعمال العلامة التجارية على السلع أو الخدمات دون الحصول على موافقة مسبقة من مالكي العلامات التجارية. ومن الجدير بالذكر أن العلامة التجارية تعتبر خاضعة لحقوق الملكية الصناعية. ومدة الحماية للعلامة التجارية هى عشر سنوات.

ج- التصميمات الهندسية (Industrial Designs):

التصميم الصناعى هو الذى يتم بواسطته تحديد شكل المنتج النهائى أو الغلاف، ومدة الحماية التى وفرتها اتفاقية الترييس هى عشر سنوات على الأقل، ويشترط لمنح الحماية للتصميمات الصناعية أن يكون التصميم أصلياً أو جديداً. ويحق لمالك التصميم أن يمنع الآخرين من تصنيع أو بيع أى سلع أو أدوات تحمل تصميمه الصناعى دون الحصول على إذن مسبق منه، وكذلك يحق لمالك التصميم الصناعى أن يمنع تقليد أو نسخ تصميمه الصناعى.

د- الدوائر المتكاملة (Layout designs of Integrated Circuits):

التصميم التخطيطى للدوائر المتكاملة يخضع لحماية مدتها عشر سنوات على الأقل وعادة ما تلعب تصميم الدوائر المتكاملة دوراً أساسياً فى الصناعات الإلكترونية وغيرها من الصناعات التكنولوجية، لا سيما صناعة أجهزة الحاسب الآلى. وقد ظهر الاهتمام بالدوائر المتكاملة فى اتفاقية واشنطن للملكية الفكرية، ودخلت هذه الاتفاقية ضمن اتفاقيات منظمة الوايبو (WIPO) عام ١٩٨٩م.

هـ- الأسرار التجارية (Trade Secrets):

تلزم اتفاقية الترييس الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية بحماية المعارف التكنولوجية والأسرار ذات القيمة التجارية من الممارسات الجارية غير المشروعة

المتضمنة الإفصاح عنها بدون إذن الجهة التى وفرتها، كما تعطى الحق لأصحاب الأسرار التجارية فى عدم الإفصاح عنها إلا عند الضرورة.

و- المؤشرات الجغرافية (Geographical Indicators):

المؤشرات الجغرافية هى تلك المؤشرات أو العلامات التى تميز بين السلع بناء على منشئها فى أراضى بلد عضو أو إقليم محدد أو فى منطقة أو موقع فى تلك الأراضى، وهى تختلف عن العلامة التجارية التى تميز بين السلع نسبة إلى المنشأة أو الشركة المنتجة. وهذه المؤشرات بحاجة إلى تسجيلها رسمياً فى وزارة الصناعة والتجارة شأنها فى ذلك شأن العلامة التجارية ولا يمكن بالتالى حماية المؤشرات الجغرافية بدون تسجيلها رسمياً.

٤-٨-٣ مبادئ والتزامات اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS):

يحكم تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المبادئ التالية:

- ١- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وينص هذا المبدأ على التزام الدول الأعضاء بمنح مالك حق الملكية الفكرية من بلد عضو نفس المعاملة التفضيلية التى منحت لمالك حق الملكية الفكرية لبلد آخر.
- ٢- مبدأ المعاملة الوطنية، وينص هذا المبدأ على التزام الدولة العضو بتطبيق نفس الحماية لصاحب الملكية الفكرية الأجنبى والتى تعطى لصاحب حق الملكية الفكرية الوطنى.
- ٣- تعديل التشريعات الوطنية فى الدول الأعضاء، لتتفق مع اتفاقية تريبس، وأن تقر التشريعات الوطنية مبدأ التعويض ووقف الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية وإتلاف المنتجات المقلدة أو المزورة باستثناء المنتجات الضرورية لصحة الإنسان والحيوان والنبات المحمية التى تحميها براءات الاختراع.
- ٤- تلتزم الدول الأعضاء بالمبادئ الواردة فى اتفاقية برن لحماية الأعمال الفنية والأدبية واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية واتفاقية روما لحماية المبدعين ومنتجى التسجيلات الصوتية واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة.
- ٥- أعطيت الدول النامية فترة سماح لتطبيق اتفاقية تريبس لحماية حقوق الملكية الفكرية مدتها (٥) سنوات من تاريخ تأسيس منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥م، ولغاية سنة ٢٠٠٠م، وأعطيت الأقل نمواً فترة سماح (١١) سنة وفى بعض الحالات

الاستثنائية كالأدوية أعطيت الدول الأقل نمواً فترة ١٦ سنة (www.wto.org>trade topics>intellectual Property).

٤-٨-٤ تسوية النزاعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية:

إن آلية فض النزاعات فى اتفاقية تريبس تعتبر أشمل من الاتفاقيات التى سبقتها حول حماية حقوق الملكية الفكرية ولا سيما اتفاقيات الوايبو (WIPO). إذ إن الدول الأعضاء تلتزم بنشر القوانين واللوائح والأحكام القضائية المتعلقة بالاتفاقية من أجل الاطلاع عليها ويتم إبلاغ هذه القوانين واللوائح إلى مجلس حقوق الملكية الفكرية فى منظمة التجارة العالمية. تتعهد الدول الأعضاء بتنفيذ إجراءات حماية الملكية الفكرية من خلال تشريعاتها المحلية وتطبيق الإجراءات الرادعة لانتهاك هذه الحقوق ومن ذلك الإجراءات المدنية والقضائية. ومن الجدير بالذكر أن على الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات لتطبيق حماية حقوق الملكية فيها، مثل فرض العقوبات والغرامات على المخالفين من مزورى البراءة والعلامات التجارية ونحوها من حقوق الملكية الفكرية، وتلك العقوبات قد تصل إلى عقوبة السجن وإتلاف البضاعة المزورة وتعويض المتضررة من أصحاب حقوق الملكية الفكرية ومكافحة قرصنة الكمبيوتر والمزييفين للعلامات التجارية وسرقة الأعمال الفنية والأدبية ومشكلة الغش التجارى ومقاومة التقليد للبضائع الأصلية التى تكثر فى بعض دول جنوب شرق آسيا، وخاصة فى الملابس والساعات والأفلام والأشرطة السينمائية والتلفزيون وبرامج الكمبيوتر. ولمزيد من التفاصيل عن اتفاقية جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية انظر المرفق رقم (٣).

٤-٩-٩ وضع اقتصاديات الدول النامية فى اتفاقية مكافحة الإغراق

(Antidumping Agreement):

تضمنت المادة (٦) من الاتفاقية المتعلقة بالإغراق أحكام تتعلق بتعريف الإغراق وكيفية إثباته ومكافحته ومنعه. يعرف الإغراق بأنه الحالة التى يكون فيها سعر التصدير للسلعة أقل من سعر بيعها المحلى أو أقل من تكاليف إنتاجها. وسمحت اتفاقية مكافحة الإغراق للدولة النامية المتضررة أن تفرض رسوم استيراد إضافية على البضاعة التى تم الإغراق فيها (Antidumping Import Duty)، وذلك بالقدر الكافى الذى يرفع من سعر السلعة إلى مستوى السعر العادى (Normal Price). وضعت الاتفاقية شروطاً تمكن الدولة النامية من فرض الرسوم الإضافية منها إثبات أن هناك إغراقاً ملموساً للسوق المحلية يهدد بضرر جسيم للصناعة المحلية أو يعوق إقامة

صناعات محلية. وإثبات الضرر يقع على السلطات المحلية والتجار المتضررين فى الدولة النامية. وعلى الدول النامية الأعضاء إبلاغ منظمة التجارة العالمية بالإجراءات المتخذة لمقاومة الإغراق على أن يتم التخلص من الرسم الجمركى الإضافى فى حدود خمس سنوات. وإذا ثبت للدولة النامية المكافحة للإغراق أن مقدار الضرر لا يتجاوز (٢٪) من قيمة سعر التصدير للمنتج أو كان حجم الواردات المفرقة ضئيلاً (بنسبة تقل عن (٢٪) من مجموع الواردات من السلع المفرقة) ففى هذه الحالة يتم عدم فرض رسم إضافى على السلع المفرقة ([www.wto.org>tradetopics>goods>antidumping](http://www.wto.org/tradetopics/goods/antidumping)).

١٠-٤ وضع اقتصاديات الدول النامية فى اتفاقية المشتريات الحكومية (Government Procurement):

اتفاقية المشتريات الحكومية هى إحدى الاتفاقيات العديدة الأطراف (Plurilateral) التى تم إضافتها إلى الاتفاقيات الأساسية لمنظمة التجارة العالمية. والمشتريات الحكومية تحكمها أحكام اتفاقية الجات ١٩٩٤م حيث تم تضمينها فى الملحق رقم (٤ ب) من هذه الاتفاقية (Annex 4b of GATT 1994). والدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية لم توقع جميعها على اتفاقية المشتريات الحكومية، ومن ضمن الدول التى لم توقع هذه الاتفاقية المملكة العربية السعودية عند انضمامها إلى المنظمة الدولية. وهذه الاتفاقية لا تطرح للمفاوضات بصفة دائمة ومستمرة ولكن يتم التطرق إليها من وقت إلى آخر بناء على طلب الدول المتقدمة صاحبة المصلحة فى فتح قطاع المشتريات الحكومية فى الدول النامية للموردين الأجانب من هذه البلدان. تنص هذه الاتفاقية على فتح قطاعات المشتريات الحكومية فى الدول الأعضاء أمام المستثمرين والموردين الأجانب ومعاملتهم كالموردين المحليين فى العطاءات الحكومية. تخشى الدول النامية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية من منافسة الموردين الأجانب للموردين المحليين مما يخلق عدم الارتياح فى أوساط القطاع الخاص المحلى. وقطاع المشتريات الحكومية يؤدى دوراً كبيراً فى النشاط المحلى لقطاع الأعمال فى المملكة العربية السعودية نظراً لكبر حجم وقيمة العطاءات المحلية خاصة أن الحكومة السعودية مازال لها الدور الأكبر فى التنمية الاقتصادية.

٤-١١ وضع الدول النامية فى اتفاقيات فرعية أخرى:

٤-١١-١ وضع اقتصاديات الدول النامية فى اتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة

(Agreement on Trade Related Investment Measures (TRIMS)):

من المعلوم أن معظم الدول تقوم بفرض قوانين لتنظيم الإجراءات الاستثمارية فيها، وذلك يعتبر من نطاق الشئون الداخلية فيها، ومن المعلوم أن الإجراءات الاستثمارية المتعلقة بالتجارة لم تكن داخلة ضمن اتفاقية الجات ١٩٤٨م، ولكن الدول المتقدمة ترى أن هذه الإجراءات تؤثر على الكيفية التى تسير بها التجارة الدولية وهى غالباً ما تؤدي إلى تشويه تدفقات التجارة وبالتالي يجب التخلص منها.

أما الدول النامية فتعارض وجهة نظر الدول الصناعية المتقدمة وترى أن إدخال إجراءات الاستثمار فى اتفاقية الجات ١٩٩٤م والمتعلقة بالتجارة فى السلع سوف يضر باقتصادياتها.

والإجراءات الاستثمارية المتعلقة بالتجارة فى الدول النامية يمكن تقسيمها إلى نوعين: النوع الأول يتعلق بتقديم الحوافز المناسبة لتشجيع الاستثمار المحلى والنوع الثانى يتعلق بالحوافز المعطاة لبعض أنواع الاستثمار التى تحددها الدولة.

وقد عارضت الدول النامية إدراج الإجراءات الاستثمارية المتعلقة بالتجارة ضمن اتفاقيات جولة الأوروغواي، بحجة أن ذلك سيعمل على تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية التى تمنع التفريق بين الاستثمار الأجنبى والمحلى، مما يزيد من فرص الاستثمار الأجنبى على حساب الاستثمار المحلى.

وقد تم الاتفاق فى جولة الأوروغواي على تقييد إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة فى المجالات التالية (عبد الحميد: ٢٠٠٥، ص ص. ٧٢ - ٧٥):

- ١- أن يستخدم المستثمر الأجنبى موادّ وسلعاً وطنية بنسب معينة فى قيمة الإنتاج.
- ٢- التوازن بين المدخلات المستوردة والمدخلات المحلية.
- ٣- الاشتراط على المستثمر الأجنبى أن يصدر نسباً معينة من إنتاجه فى البلد النامى إلى الخارج.
- ٤- اشتراط الحصول على عملات أجنبية.

وتهدف الدول المتقدمة من إدخال الإجراءات المتعلقة بالتجارة ضمن نطاق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية إلى إتاحة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق الدول النامية

دون حواجز وعقبات وإعطاء حقوق وضمانات للمستثمر الأجنبي في إطار منظمة التجارة العالمية. وأن يتم معاملة المستثمرين الأجانب نفس معاملة المستثمر المحلي طبقاً لمبدأ المعاملة الوطنية وهو من ضمن المبادئ الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية.

٤-١١-٢ وضع اقتصاديات الدول النامية في اتفاقية العوائق الفنية للتجارة

:(Agreement on Technical Barriers to Trade)

نصت الاتفاقية على عدم استخدام المواصفات الفنية وإجراءات الفحص واستخراج شهادات الصلاحية والمعايير الفنية الأخرى بطريقة تعسفية ذريعة لعرقلة التجارة. وهذا يشجع على مراعاة المعايير الدولية لضمان صحة وسلامة البشر والنباتات والحيوانات وحماية البيئة كما تقر الاتفاقية أن من حق الدول وضع ما تراه مناسباً من معايير وقد امتد نطاق هذه الاتفاقية لتشمل مواصفات عمليات وطرق الإنتاج، كما تضمن الاتفاق معاملة مميّزة وتفضيلية للدول النامية لضمان أن ما يوضع من مواصفات فنية لا يخلق عقبات أمام صادراتها وقد تضمنت الاتفاقية في المادتين (١١ و ١٢) حول اتفاقية العوائق الفنية المتعلقة بالتجارة نصوصاً تقدم بموجبها الدول المتقدمة مساعدات للدول النامية لتأسيس أجهزة محلية خاصة وإعداد المعايير والمواصفات والإجراءات المنظمة لتطبيقها ونشر المعلومات حولها (عبد الحميد: ٢٠٠٥: ٧٥-٧٦).

٤-١١-٣ وضع اقتصاديات الدول النامية في اتفاق الدعم والتدابير التعويضية

:(Subsidies & Countervailing Measures)

تم التوصل إلى اتفاق الدعم والرسوم التعويضية في جولة الأوروغواي، وهو من الاتفاقيات المهمة لمنظمة التجارة العالمية. وقد عرف الاتفاق الدعم بأنه دعم يمنح من قبل الدولة لأحد المشروعات أو الصناعات أو مجموعة من المشاريع أو الصناعات فيها. والدعم إما أن يكون دعماً محلياً (Domestic Support) أو دعماً للصادرات (Export Subsidy). ومن ناحية أخرى تم تصنيف الدعم إلى عدة أنواع وهي (www.wto.org>trade topics>goods. Subsidies).

١- **الدعم المحظور (Prohibited):** هذا النوع من الدعم تستخدمه الدولة في دعم السلع المحلية لمقابلة السلع المستوردة المغرقة للسوق، ويعتبر هذا الدعم محظوراً من قبل منظمة التجارة العالمية. لكونه يضر بتجارة الدول الأخرى ويشكل تشويهاً لأسعار السوق. ويخضع هذا النوع من الدعم إلى إجراءات تسوية المنازعات في

إطار جدول زمنى. ويجوز للدولة المتضررة من الدعم المحظور فى دولة أخرى فرض رسم تعويضى عندما يحصل ضرر مادي للمنتجين، ولكن قبل ذلك على الدولة حساب مقدار الضرر وإثباته.

٢- الدعم الموجب لإقامة الدعوى (Actionable Subsidies): بإمكان الدولة المتضررة أن تثبت أن الدعم المقدم من دولة أخرى يسبب لها أضراراً لمصالحها ومنتجاتها المحلية بما يجعل هذا الدعم خطيراً، ويعتبر هذا الدعم موجباً لإقامة الدعوى إذا ما تجاوز (٥٪) من قيمة المنتج. ويمكن للدولة المتضررة أن تفرض رسوماً تعويضية ولفترة لا تتجاوز (٥) سنوات.

٣- الدعم غير الموجب لإقامة الدعوى (Non-Actionable Subsidies): ويشمل هذا النوع من الدعم الفنى، مثل الدعم الذى توفره الدولة للبحوث أو الدعم المقدم للمنشآت للتكيف مع قوانين وإجراءات حماية البيئة. وهذا الدعم لا يستوجب فرض إجراءات أو رسوم تعويضية.

٤- دعم الصادرات (Export Subsidy): نصت اتفاقية إلغاء الدعم على إيقاف دعم الصادرات الصناعية والزراعية فى الدول الأعضاء خلال فترة (٨) سنوات من تاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥م. وقد أعفيت الدول الأقل نمواً والدول النامية من الإلغاء إذا ما كان متوسط دخل الفرد فيها أقل من ١٠٠٠ دولار سنوياً كما يتعين إلغاء الدعم من قبل الدول النامية إذا ما أصبحت لها قدرة تنافسية فى المنتجات المدعومة أو إذا تجاوز نصيبها من التجارة العالمية فى السلعة (٣,٢٥٪).

٤-١١-٤ وضع اقتصاديات الدول النامية فى اتفاقية قواعد المنشأ (Agreement on Rules of Origin):

تضمنت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي تم التوصل إليها فى جولة الأوروغواى اتفاقية تتعلق بقواعد منشأ البضائع التى يتم تداولها فى التجارة الدولية. وتتص الاتفاقية على أن لا تتضمن هذه القواعد بنوداً من شأنها إعاقة تحرير التجارة العالمية، وأن يتم التوصل مع بداية عام ١٩٩٨م إلى برنامج منسق يهدف إلى جعل قواعد المنشأ موضوعية ومفهومة وشفافة وصريحة، وأن ليس لها آثار ممتدة مشوهة للتجارة الدولية، وأن تدار قواعد المنشأ بأسلوب ثابت وموحد وأن تعتمد معايير غير متميزة. ومن المعلوم أن معظم الدول تتبع نسبة القيمة المضافة لتصبح أسلوباً لتحديد

منشأ البضاعة المصنعة المستوردة أو المصدرة وغالباً ما تشترك وزارة الصناعة وغرف التجارة والصناعة فى تحديد منشأ البضاعة فى البلد المعنى (WTO: 2005, p.50).

٤-١١-٥ وضع اقتصاديات الدول النامية فى اتفاقية إجراءات تراخيص الاستيراد (Import Licensing Procedures):

تتطلب اتفاقية تراخيص الاستيراد من الدول الأعضاء نشر معلومات للتعرف على كيفية الحصول على تصاريح الاستيراد والإجراءات اللازمة لمنح تراخيص الاستيراد والتعديلات عليها والقواعد المتبعة لتقييم طلبات التراخيص، وأن تكون هذه الإجراءات تلقائية. كما تتطلب الاتفاقية وضع معايير تحظر وضع الصعوبات والعراقيل المتعلقة بتراخيص الاستيراد أمام المصدريين والمستوردين وأن تشمل التعليمات المتعلقة بالتراخيص شروط الحصول عليها وحددت الاتفاقية مدة أقصاها شهران للانتهاء من دراسة التراخيص والحصول عليها من قبل رجال الأعمال فى الدولة ذات العضوية فى منظمة التجارة العالمية (عبد الحميد، ٢٠٠٥م: ٧٧)

٤-١١-٦ وضع اقتصاديات الدول النامية فى اتفاقية إجراءات سابقة للشحن (Pre-shipment Agreement):

تهتم هذه الاتفاقية بالفحص السابق للشحن من خلال تعيين شركات متخصصة فى مراجعة مواصفات الشحنات من السعر والكمية ونوع السلع المطلوبة من المستوردين. وقد نصت الاتفاقية على أن مبادئ والتزامات منظمة التجارة الدولية تنطبق على نشاطات وأعمال مؤسسات الفحص قبل الشحن التى تعتمد عليها الحكومات، وقد اقترحت الاتفاقية آلية خاصة لمتابعة وحل المشاكل بين المصدر والشركة التى تقوم بالفحص السابق للشحن وتشرف على هذه الآلية لجنة أو هيئة تحوى فى عضويتها محققين ومصدرين. والبلدان النامية يمكن أن تستفيد من هذه الاتفاقية نظراً لاحتياج البنية الإدارية فيها إلى حماية المصالح المالية الوطنية من الاحتيال التجارى والتهرب من دفع الرسوم الجمركية (WTO: 2005, p.50).

٤-١١-٧ وضع اقتصاديات الدول النامية فى مذكرة تفاهم حول التكتلات الاقتصادية الإقليمية (Regional Economic Blocs):

أسفرت مفاوضات جولة الأوروغواى عن تفاهم طبقاً للمادة (٢٤) المتعلقة بالتجمعات الإقليمية التجارية مثل الاتحاد الجمركى والمناطق الحرة وغيرها من أشكال التكتلات

الاقتصادية. وحددت مذكرة التفاهم التفسيرية كيفية حساب عبء الرسوم الجمركية أو الرسوم الأخرى، بحيث يتم المقارنة بين الرسوم قبل الدخول في التكتل الاقتصادي وبعد الدخول فيه، واشترطت مذكرة التفاهم أن لا يتم فرض رسوم جمركية على البلدان خارج التكتل الاقتصادي أو التجاري؛ لتكون أكبر من الرسوم الجمركية قبل الدخول في التكتل الاقتصادي. وقد حددت المذكرة التفسيرية مدة عشر سنوات لتكوين التكتل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وفي الحالات الاستثنائية يتم عرض الموضوع على مجلس تجارة السلع في منظمة التجارة العالمية، كما يقوم مجلس تجارة السلع في منظمة التجارة العالمية بدراسة وتقييم آثار هذه التكتلات على الدول غير الأعضاء في هذه التكتلات (عبد الحميد، ٢٠٠٥م: ٧٨).

٤-١١-٨ وضع اقتصاديات الدول النامية في أحكام ميزان المدفوعات (Rules of Balance of Payments):

تنص أحكام المادتين الثانية عشرة والثامنة عشرة على أن بإمكان الدول التي تعاني آثاراً سلبية على موازين المدفوعات فيها من جراء تحرير التجارة العالمية، أن تقوم بفرض القيود سواء على قيمة أو حجم وارداتها السلعية بشرط أن تكون هذه القيود في الحدود الكافية فقط لدرء حدوث تدهور في موازين مدفوعاتهما، ومن ذلك احتياجاتها النقدية أو احتياطياتها. وعلى الدول التي تقوم بإجراءات تدابير سعرية أو رسوم إضافية أن تقوم بتوضيح ذلك لبقية الأعضاء بشكل تفصيلي وأن تكون القيود المفروضة إما كمية أو سعرية وليس الاثنين معاً. ومن الجدير بالذكر أن معظم الدول النامية تعاني من الآثار السلبية الناجمة عن تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية وبالتالي جاءت الأحكام الخاصة بميزان المدفوعات لصالح الدول النامية.

٤-١١-٩ وضع اقتصاديات الدول النامية في نظام تسوية النزاعات (Dispute Settlement System):

يتولى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية مهمة فض النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء طبقاً لإجراءات آلية فض النزاعات المبينة تالياً (عبد الحميد، ٢٠٠٥م: ١٠٣):

١- في حالة وجود خلاف بين الدول الأعضاء يتم اللجوء إلى الأساليب الودية للوصول إلى حل ودي يتلاءم مع الاتفاقيات القائمة.

٢- بعد استفاد فرص التوصل إلى حل مناسب يمكن للدولة المتضررة أن ترفع شكوى إلى المنظمة.

٣- يتم تشكيل لجنة تحقيق في الموضوع المطروح.

٤- يتم تبني حكم لجنة فض المنازعات من قبل الأطراف المتخاصمة.

٥- بإمكان الدول المتخاصمة أن تطلب من لجنة الاستئناف استئناف الحكم.

٦- على الدول المتنازعة قبول الحكم النهائي بعد الاستئناف.

٧- إذا لم يعدل الطرف المتسبب في الضرر من تصرفاته يحق للطرف المتضرر أن يطلب تعويض أو توقيع عقوبة تجارية على العضو المسبب للضرر وتتولى منظمة التجارة العالمية تطبيق العقوبة أو فرض التعويض.

وقد لوحظ أن الدول المتقدمة أقدر من الدول النامية في الاستفادة من آلية فض المنازعات: بسبب الإمكانيات الفنية والخبرات المتراكمة التي تملكها الدول؛ لذلك على منظمة التجارة العالمية أن تتخذ الإجراءات لمساعدة الدول النامية لتدريب كوادرها في مجال حل النزاعات المتعلقة بتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

٤-١٢ الملخص:

شمل هذا الفصل خلفية اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تم التفاوض عليها في جولة الأوروغواي، وتتضمن الفصل شرحاً لوضع اقتصاديات الدول النامية في الاتفاقية العامة للتجارة في السلع والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات واتفاقية حقوق الملكية الفكرية واتفاقيات مكافحة الإغراق والدعم والإجراءات الوقائية وأحكام ميزان المدفوعات وتسوية النزاعات.

وقد تضمنت اتفاقية تحرير تجارة السلع الزراعية إزالة العوائق التي تقف في وجه التجارة الدولية في السلع الزراعية، ورتبت الاتفاقية التزامات على الدول النامية الأعضاء في مجال دخول الأسواق العالمية والدعم المحلي ودعم الصادرات واتفاقية الإجراءات الصحية والمقاييس الخاصة بالدول الأقل نمواً والدول المصنفة كمستورد للغذاء.

كما أسفرت اتفاقية تحرير التجارة في السلع الصناعية عن تخفيضات في التعريفات الجمركية على الواردات. وفيما يتعلق بالدول النامية فقد تم التفاوض

على تخفيض الرسوم الجمركية فيها بنسبة (٢٠٪) خلال فترة عشر سنوات. وطبقاً لهذه التخفيضات، فإن واردات الدول المتقدمة من الدول النامية في السلع الصناعية يقدر لها أن تزداد من نسبة (٢٢٪) إلى (٤٥٪)، ورغم ذلك فما زالت الدول النامية تعاني قيوداً على دخول صادراتها إلى أسواق البلدان المتقدمة خاصة المنسوجات والملابس والجلود والأحذية والأسماك والصلب والمنتجات الزراعية المصنعة. كما أن الكثير من المنتجات الصناعية للدول النامية ستعاني نتيجة لما يعرف بتصاعد التعريفات الجمركية. وقد قدمت الدول النامية تنازلات في خفض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية.

أبدت الدول النامية خشيتها من تحرير تجارة الخدمات لكي لا يحدث ذلك آثار سلبية عليها كما خشيت هذه الدول من إضعاف سلطاتها القانونية الوطنية، كما اختلفت الدول النامية مع الدول المتقدمة حول مفهوم الخدمات، ولكن في نهاية جولة الأوروغواي تم التوصل إلى حل وسط يدعو الدول المتقدمة أن تقوم بإنشاء نقاط اتصال لتسهيل وصول موردي الخدمات للدول النامية لأسواقها نظراً لوضعها الخاص ولاحتياجاتها التنموية والتجارية والمالية وخاصة في مجال تحسين إمكانياتها للوصول إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات وزيادة قدرتها التنافسية وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا على أسس تجارية. وقد جاء توقيع الدول النامية الأعضاء اتفاقية التريبس لحماية حقوق الملكية الفكرية بضغط من الدول المتقدمة التي تملك قرابة (٩٥٪) من براءات الاختراع، ولكن الدول النامية رضخت في النهاية لشروط هذه الاتفاقية بعد أن وعدتها الدول المتقدمة بتقديم المساعدات الفنية وتسهيل نقل التكنولوجيا لها على أمل أن تقوم الدول المتقدمة بفتح أسواقها لصادرات الدول النامية.

وسمحت اتفاقية مكافحة الإغراق للدول النامية المتضررة أن تفرض رسوم استيراد إضافية على البضاعة التي تم الإغراق فيها، كما أجازت اتفاقية حظر الدعم للدولة النامية المتضررة من الدعم المحظور في دولة أخرى فرض رسم تعويضي عندما يحصل ضرر مادي للمنتجين فيها. وقد أعفيت الدول الأقل نمواً والدول النامية من الإلغاء إذا ما كان متوسط دخل الفرد فيها أقل من (١٠٠٠) دولار سنوياً، كما يتعين إلغاء الدعم من قبل الدول النامية إذا ما أصبحت لها قدرة تنافسية في المنتجات المدعومة أو إذا تجاوزت نصيبها من التجارة العالمية في السلعة (٢٥، ٢٪).

معظم الدول النامية تعاني آثاراً سلبية ناجمة عن تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية، وبالتالي جاءت الأحكام الخاصة بميزان المدفوعات لصالح الدول

النامية. وقد لوحظ أن الدول المتقدمة أقدر من الدول النامية فى الاستفادة من آلية فض المنازعات التى تتيحها منظمة التجارة العالمية، وذلك بسبب الإمكانيات الفنية والخبرات المتراكمة التى تملكها الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية. لذلك على منظمة التجارة العالمية أن تتخذ الإجراءات لمساعدة الدول النامية لتدريب كوادرها فى مجال حل النزاعات المتعلقة بتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

مراجع

أ- المراجع العربية:

- العبيد، عبد الله بن عبد الله (٢٠٠٦م) القطاع الزراعي في ظل منظمة التجارة العالمية: الاستثناءات والالتزامات والتحديات والفرص. وزارة الزراعة. الرياض.
- العيتاني، فهد بن يوسف (٢٠٠٦م) منظمة التجارة العالمية والمملكة العربية السعودية: التحديات والفرص. ندوة إمارة منطقة مكة المكرمة بتاريخ ١٦/٦/١٤٢٧هـ. مكة
- عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٥) الجات وآليات منظمة التجارة العالمية. الدار الجامعية. الإسكندرية.

ب- المراجع الأجنبية:

- www.wto.org>trade topics>goods>agriculture.P.29
- WTO (2005) Understanding the WTO: The Agreements.pp:23-61
- www.wto.org>trade topics>services. P.33
- www.wto.org>trade topics>intellectual property
- www.wto.org>tradetopics>goods>antidumping
- www.wto.org>Annex 4b of GATT 1994

الفصل الخامس

متطلبات انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية

١-٥ تمهيد:

طبقاً للمادة (١٢) من اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية، يُسمح بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للدول المستقلة والمناطق الجمركية التي تتمتع باستقلال ذاتي. وقد بلغ عدد الأعضاء في المنظمة (١٤٩) دولة في نهاية عام ٢٠٠٥م، وبلغ عدد الدول التي تحمل صفة مراقب (٣٠) دولة، والدول الرئيسة المتبقية التي لم تنضم إلى المنظمة هي روسيا وأوكرانيا وإيران والعراق والجزائر والسودان وسوريا واليمن وليبيا والصومال وإريتريا وأفغانستان وفيتنام وبلدان صغيرة أخرى. وتشكل تجارة الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية ما نسبته (٩٠٪) من التجارة العالمية.

ولتحقيق متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فإن على الدولة التي تقدم طلب الانضمام خوض مفاوضات شاقة تستغرق سنوات عديدة، وقد تصل إلى (١٥) سنة كما هو الحال في الصين أو (١٢) سنة كما هو الحال في المملكة العربية السعودية. ولا غرابة في ذلك؛ إذ إن الدول الرئيسة المؤسسة للمنظمة خاضت ثمانى جولات من المفاوضات لتصل إلى اتفاق حول القضايا الرئيسة للمنظمة.

ومن الجدير بالملاحظة أن الدول التي انضمت لاحقاً إلى منظمة التجارة العالمية لم تتمتع بالحصول على الفترات الانتقالية والمرونة التي منحت للدول المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية.

يشمل هذا الفصل شرحاً للمراحل التالية التي تمر بها عملية الانضمام للحصول على عضوية المنظمة (<http://www.wto.org>members Accessions.htm>):

- (١) تقديم طلب الانضمام.
- (٢) تشكيل فريق العمل.
- (٣) تقديم مذكرة النظام التجارى للبلد.
- (٤) بدء المفاوضات الثنائية.
- (٥) صياغة شروط الانضمام وجدول الالتزامات من قبل فريق العمل.

(٦) رفع تقرير فريق العمل مقروناً بجداول الالتزامات وبروتوكول الانضمام إلى المجلس العمومي للمنظمة للنظر بالموافقة على الانضمام.

(٧) توقيع بروتوكول الانضمام.

(٨) التصديق على اتفاقية الانضمام من قبل برلمان البلد المعنى.

فيما يلي شرح مفصل لمراحل انضمام الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية مع الإشارة الخاصة لمراحل انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية:

٥-٢ تقديم طلب انضمام مكتوب إلى المجلس العمومي لمنظمة التجارة العالمية (Request to Accede to The WTO):

أول خطوة تتخذها الدولة النامية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هي تقديم حكومتها طلباً رسمياً عبر القنوات الدبلوماسية إلى سكرتارية منظمة التجارة العالمية في جنيف تبدي فيها رغبتها في الانضمام إلى المنظمة لتصبح عضواً، على أن يكون الطلب مكتوباً طبقاً للمادة (١٢) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

والخطوة التي اتخذتها المملكة العربية السعودية هي تقديمها طلب للانضمام إلى اتفاقية الجات بتاريخ ١٢ من حزيران ١٩٩٣م أي قبل اثنتي عشرة سنة من قبولها لعضوية منظمة التجارة العالمية.

والحقيقة أن المحاولات الأولية للانضمام بدأت عام ١٩٨٥م، حيث قبلت المملكة العربية السعودية عضواً مراقباً في اتفاقية الجات في جنيف. فشلت لجنة وزارية للإشراف على انضمام المملكة للجات (GATT) وقد صدرت الموافقة السامية على انضمام المملكة إلى اتفاقية الجات بصفة مراقب (Observer Status). ومن ثم سعت المملكة إلى الانضمام بصفة عضو كامل، ولكن مع ظهور منظمة التجارة العالمية لحيز الوجود تم تحويل طلب المملكة بالانضمام من اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ ١٢ من حزيران ١٩٩٣م.

وقد أنيط أمر الانضمام إلى وزارة التجارة وتم تشكيل فريق التفاوض السعودي للإشراف على إجراءات انضمام المملكة والمكون من (٥٠) خبيراً من جميع الاختصاصات من مختلف الدوائر الحكومية.

٥-٣ تشكيل فريق عمل الانضمام من قبل منظمة التجارة العالمية (Establishing a WTO Working Party):

يقوم المجلس العمومي لمنظمة التجارة العالمية (General Council) باستلام طلب الدولة النامية للانضمام، حيث يشكل فريق العمل المعنى بفحص طلب الانضمام إلى الدولة المعنية. وجرى العادة أن يشكل لكل دولة ترغب في الانضمام فريق عمل مستقل يقدم التوصيات حول سير إجراءات الانضمام.

وفيما يخص المملكة العربية السعودية: شكّل الفريق المعنى بانضمام المملكة العربية السعودية من قبل المجلس العمومي للمنظمة برئاسة السفير الكندي جون ويكس وسفير باكستان ورئيس البعثة الباكستانية لدى منظمة التجارة العالمية، وضم الفريق عدداً من مندوبي الدول الأعضاء بلغ عددهم (٥٢) وفداً.

٥-٤ تقديم مذكرة النظام التجاري والقانوني للبلد (Trade & Legal Regime Memorandum):

تطلب منظمة التجارة العالمية من الحكومة المعنية بالانضمام تقديم مذكرة بالنظام التجاري فيها متضمناً وصفاً لجميع السياسات الاقتصادية والتي لها علاقة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وكذلك تشمل هذه المذكرة المقدمة من حكومة الدولة النامية جميع التشريعات والأنظمة القانونية المطبقة في القضايا الاقتصادية والتجارية والسارية المفعول.

وقد قدمت المملكة العربية السعودية مذكرة بنظامها التجاري والقانوني إلى فريق عمل منظمة التجارة العالمية المعنى بالانضمام في الفترة الممتدة من ١٣ من أيار ١٩٩٤م وحتى تاريخ ١٥ من تشرين الثاني ١٩٩٦م. وقد احتوت هذه المذكرة على تقرير شمل جميع الجوانب التجارية والقانونية.

٥-٥ بدء المفاوضات الثنائية (Bilateral Talks):

عندما يحقق فريق العمل تقدماً ملموساً مع الدولة الراغبة في الانضمام يترك المجال للدول الأعضاء ذات الاهتمام بالتفاوض بشكل ثنائي مع الدولة التي ترغب في الانضمام، وتبدأ حلقة تستغرق وقتاً في تقديم الدول أسئلة موجهة للدولة ذات الرغبة في الانضمام تستفسر فيها عن قضايا محددة، وتقوم الدولة مقدمة طلب الانضمام بالإجابة عن هذه الأسئلة.

وقد مرت المملكة العربية السعودية بتجربة التفاوض الثنائي مع (٢٨) دولة من بينها دول كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي واليابان وغيرها من الدول الأعضاء. وهذه المفاوضات بين المملكة العربية السعودية وكل من الدول ذات الاهتمام تناولت في معظمها القضايا التالية (http\www.wto.org/acc/al_arabie :Saudite_e.htm)

- ١- التعريف الجمركية.
 - ٢- النفاذ للأسواق.
 - ٣- السياسات في حقل التجارة في السلع.
 - ٤- السياسات في حقل التجارة في الخدمات.
 - ٥- السياسات في حقل الملكية الفكرية.
- وتنطبق على الاتفاقات الثنائية مبادئ النفاذ للأسواق (Market Access) ومبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية (Most Favoured Nation Treatment) ومبدأ المعاملة الوطنية (National Treatment) وهذه المبادئ تقود الى عدم التمييز بين الدول الأعضاء.

ومن الجدير بالذكر أن المفاوضات الثنائية بين المملكة العربية السعودية والبلدان ذات الاهتمام من الشركاء التجاريين استغرقت الفترة ما بين (يناير ٢٠٠٠م - سبتمبر ٢٠٠٥م).

وفى إطار المفاوضات الثنائية تم زيارة ٥٧ دولة من أعضاء منظمة التجارة العالمية والإجابة عن (٢٤٠٠) سؤال عن أداء (٧٦) قطاعاً حكومياً، وتقديم (٧٠٠٠) صفحة من الوثائق لأعضاء المنظمة والتوقيع على (٣٨) اتفاقاً ثنائياً. (العلمى، ٢٠٠٥م، ٣٢-٣٣).

٥-٦ صياغة شروط الانضمام من قبل فريق العمل بناء على مفاوضات متعددة مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (Commitments & Terms of Accession):

بعد أن تتم المفاوضات الثنائية بين البلد مقدم طلب الانضمام والدول الأعضاء ذات الاهتمام تبدأ المفاوضات المتعددة ممثلة في فريق العمل الذى شارك في جلساته (٥٢) دولة والدولة الطالبة الانضمام، وذلك للنظر في مدى توافق أنظمة المملكة التجارية

مع متطلبات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وقد أصدرت المملكة العربية السعودية (٤٢) نظاماً قانونياً تتعلق بالقضايا التالية:

- ١- نظام التعريفات الجمركية.
- ٢- نظام الرسوم الحكومية.
- ٣- نظام التثمين والتخليص الجمركي.
- ٤- نظام القيود الكمية.
- ٥- نظام دعم الصادرات والدعم الحكومي للمنتجين.
- ٦- نظام وقوانين الاستثمار.
- ٧- نظام المشتريات الحكومية.
- ٨- نظام المواصفات والفحص الفني.
- ٩- النظام التجاري والسياسات التجارية والاقتصادية.
- ١٠- نظم الملكية الفكرية (قوانين براءات الاختراع والعلامة التجارية وحقوق المؤلف والتصميمات الفنية والمؤشرات الجغرافية وغيرها من الحقوق).
- ١١- نظم تقديم الخدمات والمتضمنة نظم الخدمات المصرفية والتأمين والاتصالات وغيرها من الخدمات.

هذا وقد بلغ عدد الأنظمة التي قدمتها المملكة لفريق العمل (٤٢) نظاماً ولائحة تنفيذية (١٩) خاصة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وبلغ عدد اجتماعات فريق عمل منظمة التجارة العالمية (١٤) اجتماعاً حضرها خبراء من المملكة العربية السعودية بلغ عددهم (٥٠) خبيراً في المتوسط يمثلون الجهات الحكومية. وهذه الاجتماعات لفريق العمل استغرقت الفترة من ٢ من أيار ١٩٩٦م وحتى ١١ من تشرين الأول ٢٠٠٥م.

٧-٥ رفع تقرير فريق العمل وبروتوكول الانضمام وملاحق الالتزامات إلى المجلس العمومي أو إلى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية من أجل قبول عضوية البلد المعنى:

تتضمن لوائح وقواعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن يقوم فريق العمل المكون للإشراف على انضمام الدولة المعنية برفع التقرير النهائي إلى فريق العمل مرفقاً به قوائم التزامات الدولة المعنية، وكذلك مسودة بروتوكول الانضمام إلى المجلس

العام للمنظمة الدولية أو إلى المؤتمر الوزاري المتضمنة شروط الانضمام .

يقوم مجلس عام المنظمة أو المؤتمر الوزاري بطرح موضوع انضمام دولة ما مع الوثائق والمستندات المؤيدة على أعضائه للتصويت على الانضمام، وإذا توافر ثلثا الأصوات المؤيدة للانضمام تقبل الدولة عضواً، ويتم توقيع بروتوكول الانضمام.

في نهاية جلسات فريق العمل المعنى بانضمام المملكة العربية السعودية تم تحديد شروط انضمام المملكة إلى المنظمة الدولية وتحديد التزامات المملكة تجاه المنظمة الدولية ورفع تقرير فريق العمل إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، وقد تم اعتماد وثائق الانضمام من قبل المجلس العمومي للمنظمة، وقام المجلس بالتصويت على انضمام المملكة العربية السعودية إلى المنظمة حصلت المملكة على ثلثي أصوات المجلس الذي يمثل (١٤٨) دولة عضواً بتاريخ ٢٠٠٥/١١/١١م.

فيما يلي قائمة بوثائق انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية وتواريخ صدورها (http://www.wto.org/acc/al_arabie_Saudite_e.htm):

- ١- مذكرة السياسات التجارية (Trade Policies Memorandum) وتتضمن جميع الجوانب الاقتصادية والتي قدمت بتاريخ ١٩٩٤/٧/٥م ولغاية ١٩٩٦/٧/١١م.
- ٢- إجابات على استفسارات بتاريخ (١٩٩٥/١١/١٥).
- ٣- وثائق الزراعة (WT/ACC/4. Agriculture) بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢٠م.
- ٤- وثائق الخدمات (WT/ACC/5. Services) بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٩م.
- ٥- وثيقة العوائق الفنية (WT/ACC/8 SPS/TBT) بتاريخ ١٩٩٧/٩/٢٣م.
- ٦- وثيقة حقوق الملكية الفكرية (WT/ACC/9. TRIPS) بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٦م.
- ٧- عرض السلع فيما يتعلق بالنفوذ للأسواق (Goods Offer) بتاريخ ١٩٩٧/٩/٢٣م وجدول التزامات السلع (Goods Schedule WT/ACC/SAU/61) بتاريخ ٢٩/١٩٩٩م.
- ٨- عرض الخدمات (Service Offer) فيما يتعلق بالنفوذ للأسواق بتاريخ ٩/٢٤/١٩٩٧م وبتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٨م تم تقديم جدول التزامات الخدمات (Service Schedule WT/ACC/SAU/61/Add2).
- ٩- مذكرة حول حقوق الملكية الفكرية (WT/ACC/SAU/5).
- ١٠- تقرير فريق العمل (<http://WT/ACC/SAU/61>) بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٨م.

٨-٥ توقيع بروتوكول الانضمام وتصديق مجلس الشورى على اتفاق الانضمام (Signing & Ratification of the Protocol of Accession):

تم التوقيع على بروتوكول انضمام المملكة العربية السعودية والمصادقة عليه من قبل مجلس الشورى بتاريخ ١١/١١/٢٠٠٥م لتصبح المملكة العربية السعودية عضواً كامل العضوية في منظمة التجارة العالمية بتاريخ ١١/١٢/٢٠٠٥م. وقد تمكنت المملكة العربية السعودية في نهاية شهر كانون الأول من عام ٢٠٠٥م المشاركة في جلسات المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية والمنعقدة في هونج كونج.

وقد اعتبرت المملكة العربية السعودية العضو رقم (١٤٩) في منظمة التجارة العالمية بعد مرور ٣٠ يوماً على تصديق مجلس الشورى في المملكة على بروتوكول الانضمام حسب ما تنص عليه قواعد منظمة التجارة العالمية.

في ما يلي شرح لإستراتيجية التفاوض السعودية ودور اللجنة الوزارية والفريق التفاوضي في مسيرة مفاوضات انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية:

بناء على التوجيه السامي الصادر في ٩/٥/١٩٩٣م تقدمت المملكة العربية السعودية بطلب الانضمام لاتفاقية الجات بتاريخ ١٣/٦/١٩٩٣م لاكتساب العضوية كدولة نامية، حيث سبقتها ما يزيد على تسع دول عربية انضمت إلى المنظمة الدولية من بينها معظم دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي تاريخ ٢/١٢/١٩٩٥م نصت الإرادة الملكية السامية على تحويل طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة (الجات) إلى منظمة التجارة العالمية التي حلت محل اتفاقية الجات.

وبناء عليه قامت اللجنة الوزارية بعقد عدة اجتماعات تدارست فيها إستراتيجية التفاوض لتحقيق هدف انضمام المملكة إلى المنظمة الدولية بأسرع وقت وبأفضل الشروط الممكنة، كما درست اللجنة الوزارية خطط العمل وناقشت الدراسات المعدة من قبل اللجان الفنية والفريق التفاوضي ورفعت ما رآته مناسباً من توصيات إلى مجلس الوزراء والمقام السامي.

من جانبه عقد فريق التفاوض السعودي الذي يضم نحو خمسين خبيراً منذ شهر حزيران ١٩٩٥م ولغاية شهر كانون الثاني ٢٠٠٣م أربعة وستين اجتماعاً حول وضع

الخطط وبرامج العمل وإعداد الدراسات القطاعية، وفي مقدمتها اتفاقية الكيماويات المنسقة وتقنية المعلومات والمبادرة المعروفة باسم صفر مقابل صفر والاتفاقية الأساسية الإلزامية المتعلقة بالتممين الجمركي ودراسة تقويم المكاسب والتكاليف الناتجة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ووضع الخطط اللازمة لكل قطاع لتنفيذ توجيهات المقام السامي ومجلس الوزراء بناء على توصيات اللجنة الوزارية.

تم تشكيل عدد من اللجان الفنية المتخصصة في القطاعات الرئيسة ذات العلاقة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية تضم في عضويتها المتخصصين من الجهات الحكومية المختلفة وتكلفت تلك اللجان بإعداد الدراسات المطلوبة والإجابة عن أسئلة الدول الأعضاء في المنظمة ودراسة المسائل والموضوعات التي أثيرت في المفاوضات وتحديد مهام كل لجنة وتنسيق أعمالها.

كما تم تشكيل ثلاث فرق تفاوضية تخصصية حيث كان الفريق الأول برئاسة نائب وزير المالية والاقتصاد الوطني يهتم باتفاق السلع الزراعية والصناعية. أما الفريق الثاني فكان برئاسة نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي يهتم باتفاق الخدمات والفريق الثالث ويترأسه وكيل وزارة التجارة المساعد للشؤون القانونية.

كما تم تشكيل فريق استشاري من المؤهلين من القطاع الخاص السعودي يضم (٣٠) عضواً من مختلف مناطق المملكة ومن مجالس إدارة الغرف التجارية والصناعية، حيث يجري الاجتماع بهم دورياً لتعريفهم بمراحل وإجراءات الانضمام ونتائج المفاوضات الدائرة مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

شارك فريق التفاوض السعودي في (١٤) جولة من جولات التفاوض متعددة الأطراف في مقر المنظمة في جنيف مع فريق العمل المعني بانضمام المملكة إلى المنظمة الدولية، حيث تركزت محاور هذه الجولات على الجوانب التالية:

١- المرحلة الأولى للمفاوضات وهي (مرحلة جمع الوثائق والمعلومات): قدمت المملكة العربية السعودية مذكرة بأنظمتها التجارية وسياساتها الاقتصادية وتطبيقاتها العملية، وقد كانت هذه الوثيقة محل مراجعة وتحليل دقيق ومناقشات واسعة من الدول الأعضاء في فريق العمل: بهدف التعرف على الجوانب المختلفة لسياسات وأنظمة المملكة في تجارة السلع والخدمات وتطبيقاتها وقد أجابت المملكة عن قرابة (١٧٠٠) سؤال يتعلق بالأنظمة التجارية والاستثمارية، والمواصفات والمقاييس والتممين الجمركي، ونظم حماية حقوق الملكية الفكرية والعوائق الفنية أمام التجارة،

وتدابير حماية الصحة النباتية والحيوانية، وأنظمة الفصل في النزاعات والقضايا التجارية. وقد بلغت أعداد صفحات الوثائق المقدمة لمنظمة التجارة العالمية نحو (٢٠٠٠) صفحة من الوثائق والمعلومات والإيضاحات والإجابات المكتوبة عن الموضوعات المطروحة للمفاوضات.

٢- المرحلة الثانية للمفاوضات: والمحور الرئيس لها التفاوض حول عروض السلع والخدمات والمرونة والفترات الانتقالية المطلوبة من المملكة لتطبيق الاتفاقيات الأساسية الإلزامية للمنظمة، وهي:

أ- اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية.

ب- اتفاقية التثمين الجمركي.

ج- اتفاقية تراخيص الاستيراد.

د- اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة.

هـ- اتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية.

وشارك فريق التفاوض السعودي في المفاوضات المتعددة الأطراف التي تشارك فيها وفود جميع الدول الأعضاء في فريق العمل وعددها (٥٢) دولة. كما شارك فريق التفاوض السعودي في المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء الراغبة في المفاوضات وخاصة الشركاء الرئيسيين للمملكة في ميادين التجارة والخدمات.

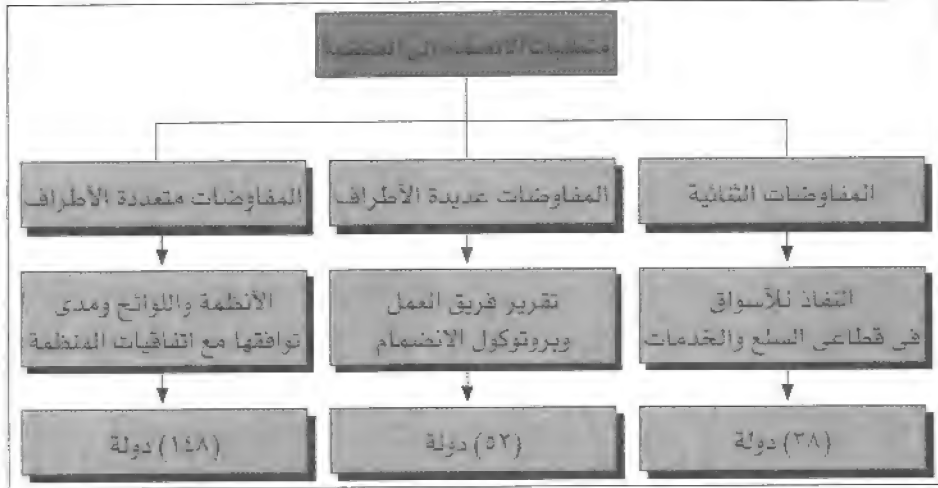
٣- المرحلة الثالثة من المفاوضات: وتتعلق بإعداد ومراجعة مسودة تقرير فريق العمل وبروتوكول الانضمام إلى المنظمة، ويشتمل التقرير على رصد دقيق لجميع الالتزامات والحقوق والترتيبات التي تم الاتفاق حولها خلال المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف والتي تعتبر الإطار الشامل لعناصر وبنود الانضمام لعضوية المنظمة.

فيما يلي قائمة بالخطوات الأولية المتخذة من قبل حكومة المملكة العربية السعودية للوفاء بمتطلبات الانضمام: (العلمي، ٢٠٠٥م: ٣٢):

- ١- تشكيل اللجنة الوزارية المشرفة على انضمام المملكة للمنظمة بتاريخ ٢٧/١/١٤٠٤هـ.
- ٢- دراسة مدى ملاءمة انضمام المملكة إلى اتفاقية الجات بتاريخ ٢٧/٤/١٤٠٨هـ.
- ٣- صدور الموافقة السامية على انضمام المملكة إلى اتفاقية الجات بتاريخ ١٨/١١/١٤١٣هـ.
- ٤- تشكيل فريق التفاوض السعودي بتاريخ ١٨/١١/١٤١٣هـ.

- ٥- تقديم طلب انضمام المملكة إلى اتفاقية الجات بتاريخ ٢٣/١٢/١٤١٣هـ.
 - ٦- إسناد مهام الإشراف على انضمام المملكة للمنظمة إلى وزارة التجارة بتاريخ ٥/٧/١٤١٦هـ.
 - ٧- تحويل طلب الانضمام من اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية ٢٨/٧/١٤١٦هـ.
 - ٨- بدء المفاوضات الرسمية (لقاء العمل الأول) بتاريخ ١٢/١٢/١٤١٦هـ.
 - ٩- صدور الأمر السامي بضرورة الإسراع في عملية الانضمام ١٦/٧/١٤٢٣هـ.
 - ١٠- صدور الأمر السامي بضرورة تكثيف الجهود لتحقيق الانضمام ٢٣/١١/١٤٢٣هـ.
- أما الخطوات التنفيذية التي تم اتخاذها من قبل الحكومة السعودية لإنهاء متطلبات الانضمام فهي كالتالي (مؤسسة النقد العربي السعودي: ٢٠٠٢م):
- (١) صدور (٢٦) أمراً سامياً - الحدود المرسومة للمفاوضات.
 - (٢) انعقاد (٢٤) اجتماعاً للجنة الوزارية - التوصيات والإستراتيجيات.
 - (٣) انعقاد (١١٧) اجتماعاً لفريق التفاوض الوزاري - دراسات المكاسب والتكاليف.
 - (٤) زيارة (٥٧) دولة والتوقيع على (٣٨) اتفاقاً ثنائياً.
 - (٥) المشاركة في (١٤) لقاءً لفريق العمل.
 - (٦) إصدار (٤٢) نظاماً ولوائحها التنفيذية - (١٩) منها خاص باتفاقيات المنظمة.
 - (٧) الإجابة عن (٣٤٠٠) سؤال وتقديم (٧٠٠٠) صفحة من الوثائق لأعضاء المنظمة.
 - (٨) مشاركة (٥٠) خبيراً ومختصاً في المفاوضات من جميع الجهات الحكومية.
 - (٩) اعتماد وثائق الانضمام في المجلس العمومي للمنظمة والمصادقة عليها من قبل المملكة يوم الجمعة ١١/١١/٢٠٠٥م لتصبح المملكة عضواً كاملاً العضوية في ١١/١٢/٢٠٠٥م.
- ويمكن تمثيل متطلبات انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية بالشكل التالي:

الشكل (١-٥): متطلبات انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية



العتاني، فهد بن يوسف (٢٠٠٦م) منظمة التجارة العالمية والمملكة العربية السعودية: التحديات والفرص. ندوة إمارة منطقة مكة المكرمة بتاريخ ١٦/٦/١٤٢٧هـ. مكة.

شروط خاصة بانضمام البلدان الأقل نمواً إلى منظمة التجارة العالمية:

بتاريخ ١٠ من كانون الأول عام ٢٠٠٢م وافق المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية على مجموعة من الإجراءات التي تمكن الدول الفقيرة التي يطلق عليها الدول الأقل نمواً (Least Developing Countries) (LDCs) من الانضمام بسهولة ويسر إلى المنظمة الدولية وهذه الإجراءات هي (http://www.wto.org_e/brief):

- ١- يطلب المجلس العام من الدول الأعضاء ضبط النفس بعدم طلب تنازلات مؤهلة من الدول الأقل نمواً في مجال تحرير قطاعي السلع والخدمات في هذه الدول.
- ٢- منح الدول الأقل نمواً معاملة خاصة ومختلفة بمجرد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- ٣- منح الدول الأقل نمواً فترات سماح مريحة من بداية تطبيقها لاتفاقيات السلع والخدمات وبعض القطاعات ذات الأهمية الخاصة بهذه الدول للوفاء بحاجاتها المالية والتجارية والتنمية.
- ٤- منح الدول الأقل نمواً مساعدات فنية وتدريباً لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها واتباع قواعد المنظمة الدولية.

وأول الدول المستفيدة من تسهيلات الانضمام هذه كانت كلاً من نيبال وكمبوديا. ويمكن القول إن الدول العربية الأقل نمواً، مثل السودان واليمن والصومال يمكنها المسارعة في تقديم طلباتها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للاستفادة من التسهيلات المتاحة لها كونها دولاً أقل نمواً.

٩-٥ الملخص:

تناول هذا الفصل شرحاً للمراحل الآتية التي تمر بها عملية الانضمام للحصول على عضوية المنظمة: (١) تقديم طلب الانضمام. (٢) تشكيل فريق العمل. (٣) تقديم مذكرة النظام التجاري للبلد. (٤) بدء المفاوضات الثنائية. (٥) صياغة شروط الانضمام وجدول الالتزامات من قبل فريق العمل. (٦) رفع تقرير فريق العمل مقروناً بجدول الالتزامات وبروتوكول الانضمام إلى مجلس العموم للمنظمة للنظر بالموافقة على الانضمام. (٧) توقيع بروتوكول الانضمام. (٨) التصديق على اتفاقية الانضمام من قبل برلمان البلد المعنى.

وقد نصت اتفاقية مراكش لتأسيس منظمة التجارة العالمية فى المادة (١٢) أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية مسموح به للدول المستقلة والمناطق الجمركية التي تتمتع باستقلال ذاتي، وقد بلغ عدد الأعضاء فى المنظمة (١٤٩) دولة فى نهاية عام ٢٠٠٥م، كما بلغ عدد الدول التي تحمل صفة مراقب (٣٠)، والدول الرئيسة المتبقية التي لم تنضم إلى المنظمة هي روسيا وأوكرانيا وإيران والعراق والجزائر والسودان وسوريا واليمن وليبيا والصومال وإرتيريا وأفغانستان وفيتنام وبلدان صغيرة أخرى. وتشكل تجارة الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية ما نسبته (٩٠٪) من التجارة العالمية.

ولتحقيق متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فإن على الدولة التي تقدم طلب الانضمام خوض مفاوضات شاقة تستغرق سنوات عديدة، وقد تصل إلى (١٥) سنة كما هو الحال فى الصين أو (١٢) سنة كما هو الحال فى المملكة العربية السعودية. وقد تمكنت المملكة العربية السعودية من الانضمام إلى المنظمة الدولية فى ١١ من كانون الأول عام ٢٠٠٥م بعد أن خاض وفدها مفاوضات مطولة ثنائية ومتعددة الأطراف، وبعد أن قامت المملكة بتعديل العديد من قوانينها المحلية لتتفق مع متطلبات الانضمام.

وبالاحظ أن الدول التي انضمت لاحقاً إلى منظمة التجارة العالمية لم تتمتع بالحصول على الفترات الانتقالية (Grace Period)، والمرونة التي منحت للدول المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية. وفي عام ٢٠٠٢م اتخذ المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية قراراً بتسهيل إجراءات انضمام الدول الأقل نمواً مراعاة لظروفها الاقتصادية الصعبة ومتطلبات التنمية المستدامة فيها.

المراجع

أ- المراجع العربية:

- مؤسسة النقد العربى السعودى (٢٠٠٢م) التقرير السنوى. دائرة الأبحاث والدراسات. الرياض.
- العيتانى، فهد بن يوسف (٢٠٠٦م) منظمة التجارة العالمية والمملكة العربية السعودية: التحديات والفرص. ورقة عمل فى ندوة إمارة منطقة مكة المكرمة بتاريخ ١٦/٦/١٤٢٧هـ. مكة

ب- المراجع الأجنبية:

- <http://www.wto.org/members/Accessions.htm>
- http://www.wto.org/acc/al_arabie_Saudite_e.htm
- http://www.wto.org_e/brief

الفصل السادس

حقوق والتزامات الدول النامية تجاه منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية

٦-١ تمهيد:

انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية يمنحها حقوقاً ويرتب عليها التزامات طبقاً لقواعد المنظمة الدولية بموجب الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في جولة مفاوضات الأوروغواي وما بعدها من اتفاقيات.

وقد تمتعت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بقدر من المرونة التي تسمح بمنح الدول بعض الاستثناءات ضمن حدود ضيقة مراعاة لاختلاف الدول في مراحل التنمية الاقتصادية ومراعاة للاختلافات الثقافية والظروف الاجتماعية بين بلدان العالم. ومن المعلوم أن الدول النامية حصلت على بعض الاستثناءات المتعلقة بموازين المدفوعات وفترات السماح التي تسبق تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كما أعطيت الدول النامية وخاصة الدول الأقل نمواً بعض التنازلات (Concessions) في مجال الدعم الزراعي وبعض القطاعات كقطاع الأدوية ونقل التكنولوجيا وقطاع المنسوجات ذات الأهمية الحيوية للدول النامية.

ومن الملاحظ أن الحقوق التي ترتبها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية شبه متساوية بين الدول النامية، إلا أن التزاماتها تختلف من دولة إلى أخرى حسب كفاءة وحكمة أعضاء فريق التفاوض وقدرتهم على التفاوض، كما أدت العلاقات الودية بين الدولة النامية وغيرها من الدول وخاصة الدول الكبرى دوراً كبيراً في تذليل الصعوبات والاعتراضات التي واجهتها عند التفاوض مع هذه الدول، كما أن كون الدولة من الدول الأقل نمواً يمنحها تسهيلات في الالتزامات والتخفيف عليها في إجراءات الانضمام إلى المنظمة الدولية. أما الاستثناءات فهي تختلف من دولة نامية إلى دولة نامية أخرى حسب ظروفها وقوة المبررات والحجج التي تقدمها في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف لاستثنائها من بعض الأحكام.

ويشمل هذا الفصل إلقاء الضوء ومناقشة المواضيع التالية: حقوق الدول النامية تجاه منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية، التزامات الدول النامية تجاه منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية

السعودية، استثناءات الدول النامية تجاه منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية، ثم يأتي في آخر الفصل ملخص له.

٢-٦ حقوق الدول النامية تجاه منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية:

من ضمن الحقوق التي تحصل عليها الدولة النامية (وهي لا تختلف عن تلك الممنوحة للدولة المتقدمة) جراء انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الحقوق التالية:

- ١- حق النفاذ لأسواق السلع في الدول الأعضاء.
 - ٢- حق النفاذ لأسواق الخدمات في الدول الأعضاء.
 - ٣- حق الحماية في الدول الأعضاء لبراءات الاختراع وحقوق التأليف والطبع والعلامات التجارية والتصميمات الفنية والمؤشرات الجغرافية، وغيرها من حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالدولة النامية المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية.
 - ٤- حق حماية السلع المنتجة محلياً من الإغراق مع إعطائها الحق في فرض رسم تعويضي على مستورداتها من السلعة التي تم إغراقها.
 - ٥- حق المشاركة في المفاوضات التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية وحققها في المشاركة في صياغة قرارات المنظمة المتعلقة بنظام التجارة العالمي.
 - ٦- الحق في استخدام آلية حل المنازعات التي توفرها منظمة التجارة العالمية لمقاضاة الدول التي تخرق حقوقها الممنوحة لها بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- والمملكة العربية السعودية تتمتع بكامل الحقوق الواردة أعلاه، تلك الحقوق التي أتاحها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وخاصة النفاذ إلى أسواق (١٤٨) دولة في العالم، وبالتالي فإن صادرات المملكة السلعية الخدمية بإمكانها النفاذ إلى أسواق هذه الدول، وهذا يعتمد على القدرة التنافسية للشركات المنتجة السعودية والشركات الخدمية السعودية وعلى جودة السلع والخدمات السعودية وعلى التكلفة النسبية لهذه السلع والخدمات، بالإضافة إلى القدرة التسويقية والترويجية للشركات السعودية ومدى تطابق مواصفات سلعها وخدماتها مع متطلبات الأسواق العالمية. كذلك للمملكة العربية السعودية الحق في حماية أصحاب براءات الاختراع والعلامات

التجارية وحقوق المؤلف وغيرها من حقوق الملكية الفكرية للسعوديين من الاستخدام غير القانوني في الدول الأعضاء. ويحق للمواطنين السعوديين استغلال حقوقهم في الملكية الفكرية في جميع البلدان المنضمة إلى المنظمة العالمية. كما يحق للمنتجين السعوديين حماية سلعهم المنتجة محلياً من خطر الإغراق، وكذلك فإن من حق المملكة استخدام آلية حل المنازعات التجارية في الدفاع عن حقوقها التجارية. كما أن المجال مفتوح أمام مفاوضات المملكة في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية في المشاركة في صياغة مقررات النظام التجاري العالمي بما يتفق مع مصالحها الوطنية والدفاع عن حقوقها وحقوق الدول العربية والإسلامية والدول النامية الأخرى، وبإمكان المملكة أن تكون ضمن مجموعة العشرين التي تمثل مصالح الدول النامية في المفاوضات.

أما حقوق المملكة في قطاع الزراعة فهناك استمرار قدر من الحماية لهذا القطاع مع إمكان المحاصيل الزراعية السعودية الوصول إلى أسواق (١٤٨) دولة وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والاستفادة من جهاز فض النزاعات التجارية في المنظمة عند مواجهة الإغراق أو وجود عوائق غير نظامية تحد من الصادرات (العبيد: ٢٠٠٥).

٦-٣ التزامات الدول النامية تجاه منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية:

أخذت الدول النامية على نفسها عند انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية التقيّد بالالتزامات التي رتبها عليها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهي:

- ١- تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- ٢- الالتزام بتخفيض التعريفات الجمركية إلى الحدود التي تحددها منظمة التجارة العالمية. ازداد ربط التعريفات على السلع من نسبة (٢١٪) إلى (٧٣٪) أي أن المملكة العربية السعودية التزمت بتطبيق التعريفات الجمركية التي حددتها منظمة التجارة العالمية على (٧٣٪) من السلع المستوردة إلى المملكة. وفي بعض الأحيان انخفضت التعريفات الجمركية إلى صفر. كما أن هناك صعوبة في رفع التعريفات الجمركية بعد تخفيضها. وهناك تخفيض تدريجي للتعريفات خلال (١٠) سنوات على السلع الصناعية.
- ٣- الالتزام بمبدأ عدم التمييز في المعاملة بين الدول الأعضاء، وهذا يشمل الالتزام بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية (Principle of Non-discrimination).

- ٤- الالتزام بمبدأ فتح الأسواق أمام الصادرات السلعية والخدمية للدول الأعضاء.
 - ٥- الالتزام بعدم دعم السلع الزراعية والصناعية.
 - ٦- الالتزام بحماية حقوق الملكية الفكرية لمواطني الدول الأعضاء.
 - ٧- الالتزام بقواعد المنشأ والتممين الجمركي.
 - ٨- الالتزام بالتدابير الصحية والصحة النباتية وتحديد فترات صلاحية المنتجات الزراعية سريعة التلف.
 - ٩- تطبيق المواصفات والمقاييس للتأكد من جودة السلع المستوردة وفحصها في المختبرات العامة والخاصة.
- ولقد أشار تقرير فريق العمل المعنى بانضمام المملكة إلى منظمة التجارة إلى أن من بين (٢١٦) فقرة شملها التقرير يوجد (٥٨) فقرة التزام، وقد فرضت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على المملكة الالتزامات التالية (WT/ACC/SAU/61):
- ١- اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يتم تطبيقها في جميع أنحاء المملكة.
 - ٢- التزمت المملكة بفتح (٨١) قطاعاً أمام المستثمر الأجنبي ويعتبر هذا التزام أقل من التزامات الأردن وعمان والصين حيث التزمت هذه الدول بفتح (٨٥) قطاعاً.
 - ٣- وافقت المملكة على إعادة النظر في الرسوم المفروضة على تصديق الوثائق التجارية لتكون متطابقة مع قواعد وأحكام منظمة التجارة العالمية.
 - ٤- ستلغى المملكة أى إجراءات غير تعريفية لا يوجد لها سند قانوني في أحكام المنظمة الدولية.
 - ٥- لن تمنح السعودية أى معونات على صادرات المنتجات السعودية.
 - ٦- تضمن السعودية أن تكون نشاطات منتجها وموزعيها لسوائل الغاز الطبيعي متطابقة مع الاعتبارات التجارية العادية التي تستند إلى أسس التغطية الكاملة للكلفة مع ربح معقول.
 - ٧- التزمت المملكة اعتباراً من تاريخ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بتطبيق اتفاقية الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية واتفاقية العوائق الفنية على التجارة واتفاقيات إجراءات الصحة العامة والصحة النباتية؛ للحفاظ على سلامة المواد الغذائية والصحة النباتية.

- ٨- الالتزام بقواعد المنشأ والتدابير الحدودية والتمثمين الجمركى.
- ٩- إلغاء الحظر المفروض على تصدير خردة الحديد وإلغاء التعريفات الجمركية المفروضة على الجلود.
- ١٠- الإبقاء على السياسات النقدية والمالية والضريبية وأسعار الصرف والتحويلات طبقاً لمبدأ الشفافية من حيث صدورها وتعديلها وإلغاؤها.
- فيما يلي شرح للالتزامات المملكة التى رتبها الاتفاقيات الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية وهى: اتفاقية التجارة فى السلع (GATT 1994) واتفاقية تجارة الخدمات (GATS) واتفاقية الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (TRIPS):
- ١- التزامات المملكة العربية السعودية فى مجال السلع والبضائع:
- التزاماً باتفاقية التجارة فى السلع (GATT 1994) تطبق المملكة العربية السعودية رسوماً جديدة وتحافظ على القيود على بعض السلع على النحو التالى (العبتان): (٢٠٠٦):
- ١- فى القطاع الزراعى تم تطبيق أعلى رسوم جمركية على التبغ والتمور والشعير.
- ٢- سيكون هناك نسبة (١١٪) من المنتجات غير الزراعية فى المملكة بدون رسوم جمركية.
- ٣- فى السلع الصناعية ستطبق أعلى نسب رسوم على المنتجات الخشبية والحديدية والفولاذية.
- ٤- ستخفض الرسوم الجمركية على (٨٠٧) سلعة تدريجياً إلى الصفر خلال خمس سنوات من تاريخ الانضمام.
- ٥- معظم السلع المحمية ستخفض رسومها من (٢٠٪) إلى (١٥٪).
- ٦- ينظر فى قائمة السلع المستوردة على الأقل مرة واحدة فى السنة.
- ٧- لن تستمر المملكة فى تقديم الدعم المالى للصادرات الزراعية.
- ٨- ستلتزم المملكة بإزالة الحواجز التجارية كنظام الحصص وتقييد الاستيراد ونحو ذلك من الإجراءات غير الجمركية.
- ٩- تطبيق الرسم النوعى على (٣٢) سلعة.

١٠- إلزام الموردين الأجانب بتقديم شهادات مواصفات الجودة طبقاً لأحكام اتفاقية العوائق الفنية على التجارة، بحيث تفحص عينات من السلع المستوردة في مختبرات هيئة المقاييس السعودية أو مختبرات القطاع الخاص.

١١- أعدت المملكة قائمة تحتوي (٢٠٠٠) سلعة صناعية وزراعية تحتاج إلى الحصول على رخص استيراد ويبت فيها خلال ٣٠ يوماً من الجهات الرسمية، كما أن هناك قائمة بالسلع المستثناة من الحصول على رخص استيراد.

وقد أعطيت المملكة عشر سنوات لتطبيق تخفيض التعريفة الجمركية وفتح الأسواق أمام المستوردات، وفي نهاية الفترة ستخفض معدلات مستوى للتعريفات إلى (١٢،٤٪) للمنتجات الزراعية وإلى (١٠،٥٪) للمنتجات غير الزراعية. وسيُراوح معدلات التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية غير الخصوصية بين (٥٪) و(٢٠٠٪). وطبقاً لتصريحات معالي هاشم اليماني وزير التجارة والصناعة السعودي فإن ما نسبته (١١،٢٥٪) من السلع المستوردة وعددها (٧١٧٧) سيتم تخفيض التعريفة الجمركية عليها خلال السنوات الخمس المقبلة (مهدى: ٢٠٠٦م).

كما تلتزم المملكة بالتخفيض التدريجي للعوائق التجارية وتوسيع حرية الوصول للأسواق أمام البضائع الأجنبية. وتقوم المملكة بتثبيت جميع التعريفات المفروضة على الواردات. وقد ازداد ربط التعريفة الجمركية على السلع من نسبة (٢١٪) إلى (٧٣٪)، وفي بعض الأحيان انخفضت التعريفة الجمركية إلى صفر. كما أن هناك صعوبة في رفع التعريفة الجمركية بعد تخفيضها. تخفيض تدريجي للتعريفة خلال (١٠) سنوات على السلع الصناعية. وفي نهاية السنوات العشر سيهبط معدل مستوى التعريفات إلى (١٢،٤٪) و(١٠،٥٪) على المنتجات الزراعية وغير الزراعية على التوالي. وسيُراوح معدل التعريفات الفردية على المنتجات الزراعية من (٥٪) إلى (٢٠٠٪)، وسيتم تطبيق أعلى المعدلات على منتجات التبغ والتمور. وسيتم استيراد نسبة (١١٪) من المنتجات غير الزراعية من دون ضرائب، في حين أن أعلى معدلات التعريفات الجمركية ستشمل منتجات الخشب والحديد والفولاذ، وسيتم تحديد المعدلات النهائية لأغلب التعريفات (٩٢،٦٪) من المعدلات عند تاريخ الانضمام، أما البقية فسيتم تنفيذها في أعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ لكن ليس بعد عام ٢٠١٥م (<http://www.wto.org>).

كثيراً من التعريفات الجمركية على السلع المستوردة لن تتغير: لأن نحو (٨٥٪) من السلع المستوردة إلى المملكة العربية السعودية معفاة من الرسوم الجمركية أو يفرض

عليها نسبة (٥٪) رسوماً جمركية؛ وذلك توافقاً مع عضويتها في الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون الخليجي، وبعد انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية فإن (٦٣٪) من السلع حدد لها سقف تعريفية جمركية تُراوح بين (١٠٪) و (٢٠٪) وفي الوقت الحالي يوجد (١٣٪) من السلع (٩٣٨ منتجاً) ضمن هذه المعدلات وأن (٤٢٪) من السلع حدد لها سقف تعريفية جمركية بنسبة (١٥٪)، بينما معظم هذه السلع يفرض عليها تعريفية جمركية بين صفر و (٥٪). وهذا يعنى أن المملكة العربية السعودية ليس عليها أن تخفض الجمارك على هذه المنتجات ولكون المملكة عضواً في الاتحاد الجمركي فمن الصعوبة رفع التعريفية لهذه المنتجات لتصل إلى سقف التعريفية الجمركية المسموح به. وطبقاً لدراسة قام بها بنك الرياض في شهر كانون الثاني ٢٠٠٦ م فإن من بين (٣٠٦) سلعة تم دراستها تبين أن (٥٣) سلعة فقط سيتم تخفيض التعريفية الجمركية عليها في حين أن (٢٥٣) سلعة لن تتأثر التعريفية الجمركية عليها (خان : ٢٠٠٦م).

في ندوة الهيئة العامة للغذاء في الرياض بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٦م أوضح سعادة وكيل وزارة الزراعة لشؤون الأبحاث أن القطاع الزراعي في المملكة من أكثر القطاعات المتأثرة سلباً بالانضمام إلى المنظمة نتيجة للعوامل التالية (العبيد : ٢٠٠٥م):

- ١- انخفاض الرسوم الجمركية على ٧٢ سلعة زراعية.
 - ٢- تخفيض الحد الأدنى لرأس المال الأجنبي في الاستثمارات الزراعية.
 - ٣- زيادة نفاذ السلع الزراعية الأجنبية إلى أسواق المملكة.
 - ٤- تحرير قطاع الزراعة.
 - ٥- اشتداد المنافسة الأجنبية للسلع الزراعية.
 - ٦- عدم إمكانية تقديم دعم مباشر للصادرات الزراعية السعودية.
- أوجبت اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء ومن ضمنها المملكة العربية السعودية الالتزامات التالية (WTO: 2005):
- أ- ربط التعريفية الجمركية على السلع الزراعية.
 - ب- تحويل جميع القيود الكمية إلى تعريفية جمركية.
 - ج- التزمت المملكة بتخفيض التعريفية الجمركية على معظم السلع الزراعية خلال فترة خمس سنوات وبمعدل يصل إلى (١٥٪) أو أقل. ومن ضمن السلع الزراعية

الحبوب والأرز وفول الصويا وزيت الحبوب والتفاح والزبيب والجبن والبطاطا المجمدة.

د- تطبيق معايير الصحة النباتية على الواردات الزراعية.

هـ- التخلص من المنع أو الحظر على دخول السلع الزراعية للأسواق.

و- التزام الدولة بالحد من الدعم الزراعي ودعم الصادرات على السلع الزراعية.

٢- التزامات المملكة العربية السعودية في مجال قطاع الخدمات:

تم فتح (١١) قطاعاً في الخدمات تتضمن (١١١) مجالاً بحيث تفتح هذه القطاعات والمجالات للاستثمارات الأجنبية والمشاركة لتقديم الخدمات التزاماً باتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وشملت هذه الخدمات المجالات التالية (WT/ACC/SAU/61):

أ- خمسة مجالات في خدمة قطاع الأعمال.

ب- أربعة مجالات في قطاع الاتصالات وفي الإنشاءات والخدمات الهندسية.

ج- ثلاثة مجالات في خدمات التوزيع.

د- خمسة مجالات في خدمات التعليم وفي البيئة.

هـ- مجالين في الخدمات المالية.

و- مجالين في الخدمات الصحية.

ز- ثلاثة مجالات في السياحة وفي الخدمات المرتبطة بالسفر.

ح- مجالين في الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضة.

ط- خمسة مجالات في خدمة النقل.

واستناداً إلى تقرير فريق عمل انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة السعودية (WT/ACC/SAU/61) ودليل مجتمعات الأعمال السعودية (سلسلة ١) الصادر عن مجلس الغرف التجارية الصناعية الصادر في مايو ٢٠٠٦م (مجلس الغرف التجارية الصناعية: ٢٠٠٦، ٢٢-٢٧) فإن التزامات المملكة تجاه منظمة التجارة العالمية في قطاع الخدمات مبينة في الجدول (٦-١).

جدول (١/٦): قائمة التزامات المملكة في قطاع الخدمات

١- خدمات الاتصالات:

في غضون ٣ أعوام بعد الانضمام ستسمح المملكة بمساهمة القطاع الأجنبي في ملكية الأسهم في قطاع الاتصالات وابتداء من عام ٢٠٠٨م يمكن زيادة مساهمة المستثمر الأجنبي في قطاع الاتصالات السعودي إلى (٧٠٪)، ويتم تطبيق هذه الالتزامات على كل من خدمات الاتصالات الأساسية وخدمات الاتصالات الفرعية، أو ما يعرف بخدمات اتصالات القيمة المضافة، وستتولى شركة مساهمة مشتركة تقديم خدمات الاتصالات العامة. وتتخصص التزامات المملكة في قطاع الاتصالات في السماح للشركات الأجنبية بتقديم خدماتها عبر الحدود وتبني تشريعات جديدة حول الوجود التجاري للشركات الأجنبية في هذا القطاع بشكل تدريجي وعدم قيام شركة الاتصالات الوطنية بأى ممارسات احتكارية.

وقد تم التزام المملكة بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية في مجال الخدمات البريدية ونقل الرسائل والطرود والسماح للشركات المساهمة العامة بالعمل في خدمات التليفون الثابت والجوال والسماح بتزايد نصيب رأس المال الأجنبي من (٤٩٪) إلى (٦٠٪) خلال ثلاث سنوات من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في هذا النشاط وأن يصل إلى (٧٠٪) في الأنشطة الأخرى كخدمات الاتصال عن بعد والخدمات السمية والبصرية للقطاع.

٢- خدمات التوزيع:

تم الالتزام بالسماح للاستثمار الأجنبي بالعمل في مجال تجارة الجملة والتجزئة والفرانشيز (الامتياز)، وأن يصل رأس المال الأجنبي إلى (٥١٪) عند الانضمام وإلى ٧٠٪ بعد ثلاث سنوات وفق ضوابط محددة (منفذ واحد في كل منطقة) برأس مال قدره (٢٠) مليون ريال وعمالة سعودية نسبتها لا تقل عن (٧٥٪) منذ البداية. أما حقوق الامتياز فيحدد رأس المال الأجنبي بنسبة (٥١٪) عند الانضمام ترتفع إلى (٧٥٪) بعد ثلاث سنوات وأن يكون المستثمر الأجنبي مرخصاً في بلده. في الوقت الذي ستمتع فيه المملكة بفرض بعض القيود على توزيع البضائع داخل البلاد فإن هذه القيود سيتم إلغاؤها عقب فترة انتقالية أمدها ثلاث سنوات، وقد تم فتح قطاع التوزيع بالجملة والتوزيع بالمفرق للاستثمار الأجنبي على أن يكون لكل منهم منفذ واحد فقط في كل منطقة، يمكن للأجنبي أن يشارك سعودي وأن يكون له مساحة للمنفذ قدرها ٤٠٠م. وستحافظ المملكة على الوضع الحالي لتوزيع السلع داخل المملكة خلال (٣) سنوات وهي الفترة الانتقالية.

٣- خدمات النقل:

تم الالتزام بفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في مجال النقل البحري وعبر السكك الحديدية وعبر الأنابيب، وكذلك لخدمات النقل المساندة كالشحن والتخزين ووكالات الشحن. ومن الجدير بالذكر أن خدمات النقل البحري تشمل نقل الركاب ونقل البضائع وتأجير السفن بطاقتهم تأجير وصيانة وإصلاح السفن. أما خدمات النقل الجوي تشمل صيانة وإصلاح الطائرات وخدمات مساندة وخدمات الحجز الآلى تشمل الالتزام الأنشطة المذكورة فقط، أما خدمات النقل بالسكة الحديد فتشمل نقل الركاب ونقل البضائع وخدمات الدفع والقطر وصيانة وإصلاح معدات النقل وخدمات مساندة - مساهمة المستثمر الأجنبي تكون على صيغة البناء والتشغيل والتحويل أما خدمات النقل بالأنابيب فتشمل نقل الوقود ونقل المواد الأخرى وخدمات مساندة لكل أنواع

النقل وخدمات مناولة البضائع وخدمات التخزين والمستودعات وخدمات وكالات نقل البضائع. ومساهمة المستثمر الأجنبي تكون على صيغة البناء والتشغيل والتحويل ويشمل الالتزام أنشطة خدمات النقل التي تم ذكرها أعلاه.

٤- الخدمات الصحية:

تشمل الخدمات الصحية خدمات المستشفيات التي تعتبر خاضعة فقط لتكوين شركة مع مستشفى أجنبي وسعودي حاصل على ترخيص مهني طبي، كما تشمل الخدمات الصحية خدمات الصحة البشرية الأخرى التي لا تشمل فقط الخدمات التي تقدمها القابلات والتمريض وخدمات العلاج الطبيعي. وقد تم الالتزام بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية فقط على الخدمات الصحية.

٥- خدمات التعليم:

وتشمل خدمات التعليم خدمات التعليم الأولى وخدمات التعليم الثانوي وخدمات التعليم العالي وخدمات تعليم الكبار. ويجوز للمستثمر الأجنبي المشاركة في الاستثمار في تأسيس الجامعات في المملكة العربية السعودية. تم فتح قطاع التعليم وخاصة الجامعات للاستثمار الأجنبي. وقد وافقت المملكة على دخول جامعات أجنبية لتفتح لها فروعاً أو تشارك في إنشاء جامعات في المملكة.

٦- السياحة والسفر:

تشمل خدمات السياحة والسفر خدمات الفنادق والمطاعم - تستثنى البارات والأندية الليلية - ووكالات السفر ومشغلي خدمات السياحة - يستثنى الحج والعمرة - ويطبق معيار الحاجة الاقتصادية المعتمدة على تحديد نسبة السكان إلى عدد الوكالات، بالإضافة إلى خدمات الإرشاد السياحي - يستثنى الحج والعمرة - وقد تم الالتزام بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية فقط على هذه النشاطات.

٧- خدمات ترفيهية وثقافية ورياضية:

وتشمل الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية خدمات وكالات الأبناء وخدمات ترفيهية (فقط خدمات الحدائق والمتنزهات العامة)، وقد تم الالتزام بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية فقط على هذه الخدمات.

٨- خدمات التشييد:

وقد تم الالتزام بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية فقط على خدمات التشييد.

٩- الخدمات البيئية:

وقد تم الالتزام بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية فقط على الخدمات البيئية.

المراجع:

- (١) مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية (٢٠٠٦م) دليل مجتمعات الأعمال السعودية لقواعد منظمة التجارة العالمية. الرياض. ص: ٢٢- ٢٧.
- (٢) مهدي، وائل (٢٠٠٦م) التزامات المملكة العربية السعودية تجاه منظمة التجارة العالمية من أجل تحرير التجارة. عرب نيوز بتاريخ ٢ من كانون الثاني ٢٠٠٦م.
- (٣) (٢) (WT/ (2005) Report of Working Party on Accession of Saudi Arabia to) WTO (ACC/SAU/61). Geneva

وقد تم الحصول على الاستثناءات التالية من التزامات قطاع الخدمات في المملكة العربية السعودية تجاه مبادئ منظمة التجارة العالمية (مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية: ٢٠٠٦، ٢٢-٢٧):

- ١- خدمات الحج والعمرة.
- ٢- خدمات الوكلاء بالعمولة في مجال خدمات التوزيع.
- ٣- تمنع خدمات صالات القمار والبارات والأندية الليلية.
- ٤- نشاطات القابلات والممرضات والعلاج الطبيعي.
- ٥- خدمات البحث والتطوير الاجتماعي.
- ٦- الخدمات العقارية المملوكة والمستأجرة برسوم أو بموجب عقود.
- ٧- نشاطات مصائد الأسماك.
- ٨- أنشطة الأمن والتحريات.
- ٩- قصر نشاطات النقل الجوي والبرى على السعوديين فقط فيما عدا نشاطات صيانة وإصلاح الطائرات وخدمات المساندة والحجز بالكمبيوتر.
- ١٠- ألا تتجاوز نسبة القوى العاملة الأجنبية المسموح بها في قطاعات الخدمات (٢٥٪) مع حق تحديد شروط الإقامة والزيارة والخبرة العملية ومعايير الشهادات للعمال الأجانب.
- ١١- إلزام جميع مقدمى الخدمات الأجانب بالحصول على التراخيص للتواجد التجارى بالمملكة.
- ١٢- إلزام المستثمرين الأجانب في قطاع الخدمات بدفع الضرائب.
- ١٣- الإبقاء على توفير قروض البنوك الصناعية والزراعية والتموية.
- ١٤- استثناء الدعم الخاص ببعض الأنشطة الخدمية الممنوحة للمواطنين فقط.
- ٣- التزامات المملكة العربية السعودية في قطاع الملكية الفكرية:

التزمت المملكة العربية السعودية بقواعد منظمة التجارة العالمية حول حماية حقوق الملكية الفكرية على أراضيها، ووافقت المملكة على تطبيق معايير الملكية الفكرية والمعايير الفنية المتعلقة ببراءات الاختراع وحقوق المؤلف والعلامات التجارية والتصاميم الفنية والمؤشرات الجغرافية والدوائر المتكاملة ونحوها من حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS). وتطبيقاً لهذه

الحقوق دخلت شركة إنتل العالمية مع الهيئة العامة للاستثمار فى اتفاق شراكة بقيمة (١٠٠) مليون دولار للاستثمار فى التكنولوجيا فى المملكة وربطها بدول الخليج الأخرى. وقد قامت المملكة بالإجراءات التالية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية:

- أ- إنشاء الإدارة العامة لحماية شؤون المؤلفين.
- ب- إصدار نظام جديد لحماية حقوق المؤلف.
- ج- الموافقة على اتفاقية بيرن.
- د- توقيع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية فى المملكة على اتفاقية باريس المتعلقة ببراءات الاختراع.

أما الاستثناءات التى حصلت عليها المملكة العربية السعودية - باعتبارها دولة نامية - جراء تطبيق أحكام منظمة التجارة العالمية وذلك تبعاً لظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذه الاستثناءات تختلف طبقاً لكون الدولة متقدمة أو نامية أو أقل نمواً. من بين (٣١٦) فقرة تضمنها تقرير فريق العمل المعنى بانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية يوجد (٥٩) فقرة تتعلق بالاستثناءات التى حصلت عليها المملكة العربية السعودية عند تطبيق أحكام اتفاقيات منظمة التجارة (WT/ACC/SAU/61):

١- استنفادات المملكة من الفقرة (٢٠) (البندين أ، ب) من ميثاق المنظمة الدولية للحفاظ على العادات والتقاليد، وبموجب ذلك ستحتفظ المملكة بحق عدم استيراد (٦٥) سلعة محرمة شرعاً و(٨٣) سلعة لأسباب أمنية وصحية وبيئية للحفاظ على قيم وعادات المجتمع السعودى وحياة وصحة السكان ومصالح الأمن الوطنى. ومن ضمن السلع التى تم منع استيرادها لحم الخنزير والكحول والمفرقات والأسلحة والألعاب الخطرة.

٢- هناك استثناءات من قطاع الاتصالات وهى الاتصالات السمعية والبصرية وإنتاج أفلام السينما والفيديو وتوزيعها وعرضها والبرث الإذاعى والتلفزيونى والتسجيلى والصوتى، حيث أبقى هذه القطاعات مغلقة أمام الأجانب.

٣- طبقاً للمادة (٢٢) من اتفاقية التريس تم الحصول على استثناءات من تطبيق حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع والمؤشرات الجغرافية المتعلقة بصناعة الخمور والمشروبات المسكرة المحرمة فى الشريعة الإسلامية.

- ٤- وافقت المملكة على أن تعيد النظر في السلع المحظورة في القائمة السلبية مرة واحدة في العام، وأن تزيل منها محظورات الاستيراد إذا وجدت أن مسببات الحظر لم تعد قائمة.
- ٥- الالتزام بعدم زيادة التعريفات دون الحصول على موافقة مسبقة من منظمة التجارة العالمية.
- ٦- السلع الزراعية بقيت سقوفها من الرسوم الجمركية مرتفعة، وذلك يُعد نوعاً من الحماية للسلع الزراعية المنتجة محلياً.
- ٧- استثنت المملكة عدداً من القطاعات الخدمية من شمولها لأحكام اتفاقية التجارة في الخدمات، ومنها النقل البري الداخلي وخدمات الطواف والسياحة والسفر وخدمات التشييل والخدمات الهندسية ونحوها من القطاعات المشغلة للأيدي العاملة السعودية، التي تتطلب الحماية من المنافسة الأجنبية.
- ٨- تحديد العمالة الأجنبية في قطاع الخدمات بنسبة (٢٥٪)، أما النسبة المتبقية وقدرها (٧٥٪) من العمالة ستكون سعودية.
- ٩- خدمات الوكلاء بالعمولة مقللة أمام الأجانب ومتاحة للسعوديين فقط.
- ١٠- تطبيق ضرائب الدخل على أرباح المستثمرين الأجانب، أما المواطنون فيفرض على أرباحهم الزكاة.
- ١١- تم تأجيل الانضمام إلى اتفاقية المشتريات الحكومية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية.
- ١٢- إبقاء القروض الممنوحة من البنوك الصناعية والزراعية والتنمية السعودية إلى قطاعات الصناعة والزراعة.
- ١٣- الإبقاء على إعفاء مدخلات الإنتاج المستوردة من الرسوم الجمركية.
- ١٤- استثناء الدعم المقدم لبعض الأنشطة الخدمية الخاصة بالمواطنين.
- ١٥- استثناء (٣٧) مادة محظوراً تصديرها من المملكة ويحتاج تصديرها إلى إذن مسبق.
- ١٦- استثناء أعمال البناء في مكة والمدينة من فتحها للأجانب.
- ١٧- الحصول على استثناء لعدد من السلع والخدمات لكي لا تخضع لنظام التسعير كالتحسين والبنزين والأدوية والكهرباء والماء.

١٨- استخدمت المملكة الفقرة (٣٥) من قانون المنظمة الدولية الذى يعطى الحق فى الامتناع عن تنفيذ أحكام الجسات ١٩٩٤م على الدول التى لا ترغب الدولة فى التعامل معها لأسباب وطنية أو أمنية أو سياسية، ومن ثم لم تلزم المملكة بالتعامل تجارياً مع إسرائيل.

٦-٤ الملخص:

يترتب على الدول النامية المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية حقوق والتزامات واستثناءات بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وغالباً ما تتساوى الدول الأعضاء فى الحقوق المترتبة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. فى حين تختلف الدول الأعضاء فى التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية وفى الاستثناءات التى تحصل عليها من تطبيق أحكام منظمة التجارة العالمية، وذلك تبعاً لظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تختلف هذه الالتزامات والاستثناءات طبقاً لكون الدولة متقدمة أو نامية أو أقل نمواً.

وقد تمتعت المملكة العربية السعودية بكامل الحقوق التى ترتبها اتفاقيات منظمة التجارة الدولية، وتمثلت تلك الحقوق فى حق النفاذ إلى أسواق السلع فى الدول الأعضاء وحق النفاذ إلى أسواق الخدمات فى الدول الأعضاء، وحق الحماية فى الدول الأعضاء لبراءات الاختراع وحقوق التأليف والطبع والعلامات التجارية والتصميمات الفنية والمؤشرات الجغرافية ونحوها من حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالدولة النامية المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية، وحق حماية السلع المنتجة محلياً من الإغراق مع إعطائها الحق فى فرض رسم تعويضى على مستورداتها من السلعة التى تم إغراقها. كما للدولة النامية العضو فى المنظمة الدولية حق المشاركة فى المفاوضات التى تشرف عليها منظمة التجارة العالمية وحققها فى المشاركة فى صياغة قرارات المنظمة المتعلقة بنظام التجارة العالمى. وكذلك للدولة النامية الحق فى استخدام آلية حل المنازعات التى توفرها منظمة التجارة العالمية لمقاضاة الدول التى تخرق الحقوق الممنوحة لها بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

أما التزامات المملكة تجاه منظمة التجارة العالمية فإن عدد القطاعات التى التزمت المملكة بفتحها للمنافسة هى (٨١) قطاعاً، فى حين التزمت بلدان مثل الأردن وعمان والصين بفتح (٨٥) قطاعاً.

وفى مجال القطاعات الصناعية والزراعية بلغ عدد السلع التى تضمنتها جداول

الالتزامات (٧١٧٧) سلعة صناعية وزراعية منها (٦٦٨٨) سلعة لم يتم تخفيض التعريفية الجمركية عليها، حيث اعتبرت ضمن السقوف الجمركية التي نصت عليها اتفاقية السلع لمنظمة التجارة العالمية. وقد تم تخفيض التعريفية على (٤٤٩) سلعة عند الانضمام إلى المنظمة الدولية. أى أن ما نسبته (٩٥٪) من السلع بقى دون تغيير فى التعريفية الجمركية. وبعد خمس سنوات سيتم تخفيض (٨٤٩) سلعة أو ما نسبته (٨,١١٪) من السلع بينما يبقى ما نسبته (٢,٨٨٪) من السلع عند مستويات التعريفية الجمركية المطبقة.

أما فى قطاع الخدمات فقد تم فتح أحد عشر قطاعاً تتضمن (١١١) مجالاً للاستثمارات الأجنبية والمشاركة لتقديم الخدمات، التزاماً باتفاقية التجارة فى الخدمات (GATS)، وشملت هذه الخدمات المجالات التالية: خمسة مجالات فى قطاع الأعمال، وأربعة مجالات فى قطاع الاتصالات وفى الإنشاءات والخدمات الهندسية، وثلاثة مجالات فى قطاع التوزيع، وخمسة مجالات فى قطاعات التعليم والبيئة، ومجالين فى القطاع المالى ومجالين فى القطاع الصحى، وثلاثة مجالات فى القطاع السياحى والخدمات المرتبطة بالسفر، ومجالين فى الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضة، وخمسة مجالات فى خدمة النقل.

وقد حصلت المملكة على عدد من الاستثناءات التى تتناسب وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتمثلت تلك الاستثناءات فى حق عدم استيراد (٦٥) سلعة محرمة شرعاً و(٨٣) سلعة لأسباب أمنية وصحية وأمنية وبيئية للحفاظ على قيم وعادات المجتمع السعودى وحياة وصحة السكان ومصالح الأمن الوطنى. هناك استثناءات من قطاع الاتصالات وهى الاتصالات السمعية والبصرية وإنتاج أفلام السينما والفيديو وتوزيعها وعرضها والبث الإذاعى والتلفزيونى، حيث أقيمت هذه القطاعات مقفلة. وكذا الحصول على استثناءات من تطبيق حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع والمؤشرات الجغرافية المتعلقة بصناعة الخمر والمشروبات المسكرة المحرمة فى الشريعة الإسلامية. وبقيت سقوف الرسوم الجمركية للسلع الزراعية مرتفعة باعتبار ذلك نوعاً من الحماية للسلع الزراعية المنتجة محلياً. استثنت المملكة عدداً من القطاعات الخدمية من شمولها لأحكام اتفاقية التجارة فى الخدمات، ومنها النقل البرى الداخلى وخدمات الطواف والسياحة والسفر وخدمات التشييل والخدمات الهندسية ونحوها من القطاعات المشغلة للأيدى العاملة السعودية التى تتطلب الحماية من المنافسة الأجنبية. حددت العمالة الأجنبية فى

قطاع الخدمات بنسبة (٢٥٪)، خدمات الوكلاء بالعمولة مفضلة على الأجانب ومتاحة للسعوديين فقط. تطبق ضرائب الدخل على أرباح المستثمرين الأجانب أما المواطنون فيفرض على أرباحهم الزكاة. تم تأجيل الانضمام إلى اتفاقية المشتريات الحكومية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية. وتم إبقاء القروض الممنوحة من البنوك الصناعية والزراعية والتنمية السعودية إلى قطاعات الصناعة والزراعة، وكذلك تم الإبقاء على إعفاء مدخلات الإنتاج المستوردة من الرسوم الجمركية، واستثناء الدعم المقدم لبعض الأنشطة الخدمية الخاصة بالمواطنين وكذلك استثناء (٢٧) مادة محظوراً تصديرها من المملكة ويحتاج تصديرها إلى إذن مسبق. كما تم استثناء أعمال البناء في مكة والمدينة من فتحها للأجانب. والحصول على استثناء لعدد من السلع والخدمات لكي لا تخضع لنظام التسعير كالمطحين والبنزين والأدوية والكهرباء والماء، ولم تلزم المملكة بالتعامل تجارياً مع إسرائيل طبقاً للفقرة (٣٥) من قانون المنظمة الدولية.

المراجع

أ- المراجع العربية:

- العبيد، عبد الله بن عبد الله (٢٠٠٦م) القطاع الزراعي في ظل منظمة التجارة العالمية: الاستثناءات والتزامات والتحديات والفرص. وزارة الزراعة. الرياض.
- العيتاني، فهد بن يوسف (٢٠٠٦م) منظمة التجارة العالمية والمملكة العربية السعودية: التحديات والفرص. ورقة عمل في ندوة إمارة منطقة مكة المكرمة بتاريخ ١٦/٦/١٤٢٧هـ. مكة.
- خان، زاهد (٢٠٠٦م) دراسة للتعريف الجمركية قبل وبعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. بنك الرياض. الرياض.
- مهدي، وائل (٢٠٠٦م) التزامات المملكة العربية السعودية تجاه منظمة التجارة العالمية من أجل تحرير التجارة. عرب نيوز بتاريخ ٢ من كانون الثاني ٢٠٠٦م.
- مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية (٢٠٠٦م) دليل مجتمعات الأعمال السعودية لقواعد منظمة التجارة العالمية. الرياض.

ب- المراجع الأجنبية:

- WTO (2005) Report of Working Party on Accession of Saudi Arabia to WTO (WT/ACC/SAU/61). Geneva.
- WTO (2006) Understanding The WTO\ Tariffs more bindings and closer to zero.(http\:// www. wto. com)
- WTO Website (http\://www. wto. org)

الفصل السابع

الآثار الاقتصادية المتوقعة من انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية

١-٧ تمهيد:

مع انتهاء جولة مفاوضات الأوروغواي تعاظمت مخاوف كثيرة من الدول النامية من عواقب تحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف، وما أسفرت عنه من اتفاقيات، حيث ترتب على نتائج مفاوضات الأوروغواي عام ١٩٩٤م التي انبثقت عنها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية نشوء أوضاع جديدة تتأثر بها جميع دول العالم ولا سيما الدول النامية؛ ولهذا فإن على هذه الدول أن تتعرف على مضمون الاتفاقيات والترتيبات التي أسفرت عنها جولة مفاوضات الأوروغواي والتعرف على الآثار المحتملة حتى تتمكن كل دولة من إعادة ترتيب سياساتها وأوضاع قطاعاتها للاستفادة مما يتيح النظام الجديد من فرص ولتجنب الأضرار المحتملة من النظام العالمي الجديد للتجارة الدولية.

والدول النامية، ولا سيما الدول العربية، في أمس الحاجة إلى استقصاء آثار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتعرف عليها؛ لأنها تعاني ضعفاً من دورها في النظام الجديد للتجارة الدولية، بالإضافة إلى عدم قدرتها على الانطلاق السريع في طريق التنمية؛ فالأمر يتعلق بمستقبل الدول النامية في ظل نظام العولة الاقتصادية الذي تشكل منظمة التجارة العالمية أهم أركانه.

ومبعث مخاوف الدول النامية اتساع فجوة القدرة التنافسية ومستويات الإنتاجية بين الدول المتقدمة والدول النامية؛ مما يجعل التجارة الدولية تسير لصالح الدول المتقدمة، بالإضافة إلى شمول اتفاقيات منظمة التجارة العالمية مجالات جديدة، مثل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة إذ تتمتع فيها الدول المتقدمة بالميزة النسبية على الدول النامية؛ مما يندرج برفع تكلفة الواردات وزيادة فاتورة استيراد الغذاء للدول النامية، واحتدام المنافسة أمام صادراتها في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى احتمال زيادة أعباء وقيود نقل التكنولوجيا وآثار حماية حقوق الملكية الفكرية على القطاعات الحيوية في الدول النامية، مثل الاتصالات وبرامج الحاسب وصناعة الأدوية. كما تتخوف الدول النامية من الآثار السلبية التي قد تترتب على قطاع المنسوجات والملابس فيها، وكذلك الآثار الناجمة عن سياسة الدعم للمنتجات

الزراعية والدعم للصادرات، بالإضافة إلى آثار اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة على قطاعات كالأدوية وتكنولوجيا المعلومات.

يتناول هذا الفصل بعد التمهيد النقاط التالية: أثر انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على صادراتها مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية، أثر انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على مستوردها مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية، أثر انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على موازين مدفوعاتها مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية، أثر انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على جذب الاستثمارات الأجنبية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية، أثر انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على إيراداتها من الرسوم الجمركية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية، أثر انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على المستهلك مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية، ثم يأتي الملخص في نهاية الفصل.

٧-٢ أثر انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على صادراتها مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية:

تضمنت اتفاقية التجارة في السلع الصناعية واتفاقية تحرير تجارة السلع الزراعية بنوداً تتعلق بفتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات السلع الصناعية للدول النامية نتيجة للتخفيضات الجمركية على واردات هذه السلع من قبل الدول الأعضاء في المنظمة. ولهذا تتوقع الدول النامية أن تزيد صادراتها من هذه السلع.

وفي حالة السلع الزراعية يتوقع أن تشهد أسعار السلع الزراعية المصدرة ارتفاعاً في الأسعار نتيجة لإلغاء الدعم الزراعي من قبل الدول المتقدمة، وتراوح الزيادة في الأسعار بين (٨٪-١٪) وبعض الدراسات تقدر الزيادة بنسبة (١٠٪-٢٥٪) (كامل: ١٩٩٤م). وهذا الارتفاع في الأسعار يأتي من انخفاض الدعم الزراعي وانخفاض التعريفات الجمركية الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الزراعية مما يؤدي إلى زيادة أسعارها. وتخشى الدول النامية أن تقوم الدول المتقدمة باستخدام الإجراءات الرمادية الغامضة غير الصريحة ضد صادراتها.

أما صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس، وتملك الدول النامية فيها ميزة انخفاض التكلفة وتبلغ صادرات الدول النامية منها نحو (٤٤٪) من الصادرات العالمية، فيتوقع لها الارتفاع على الرغم من الإلغاء التدريجي لترتيب المنسوجات المتعددة

الآلياف. وسيترتب على تحرير تجارة المنسوجات والملابس زيادة في المنافسة. ويتوقع أن تزداد صادرات الدول النامية من السلع المصنعة نظراً للتخفيضات في التعريفات الجمركية التي خفضت من قبل الدول المتقدمة لتراوح بين (٤٪) و(٦٪).

أما صادرات الدول النامية من الخدمات فستلقى منافسة كبيرة من الدول المتقدمة التي تملك شركات خدمات عملاقة وعلى الرغم من ذلك فإن الدول النامية يمكنها الاستفادة من الفرصة التي منحتها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS). وتشير الإحصائيات إلى أن الدول النامية تنتج خدمات بنسبة (٣٠٪) من الإنتاج العالمي للخدمات والدول المتقدمة تستحوذ على (٧٠٪) (هلال: ١٩٩٤م).

ستستفيد المملكة العربية السعودية، شأنها شأن بقية الدول النامية، من فرص النفاذ إلى الأسواق التي تتيحها اتفاقية السلع الصناعية واتفاقية السلع الزراعية في زيادة صادراتها، وأن (١٤٨) سوقاً ستفتح أبوابها للمنتجات والخدمات السعودية. كما ستستفيد المملكة من تحرير تجارة المنسوجات والملابس في زيادة صادراتها من هذه السلع. والمملكة ستستفيد من الفرص المتاحة لزيادة صادراتها من السلع الصناعية، ولاسيما الصناعات البتر وكيماوية رغم المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية، وعدم شمول المنتجات البتر وكيماوية تحت مظلة اتفاقية التجارة في السلع. أما قطاع الخدمات في المملكة العربية السعودية فإن الفرصة متاحة أمام منتجي الخدمات السعوديين من الاستفادة من تحرير التجارة في الخدمات والوصول إلى قنوات التوزيع لتصديرها إلى أسواق الدول الأعضاء في المنظمة رغم أن المملكة، شأنها شأن بقية الدول العربية، تعتبر مستورداً صافياً للخدمات وأن الدول العربية ومنها المملكة لا تملك المقومات الكافية للتنافس في المجالات الخدمية.

وتعتبر البتر وكيماويات من أهم القطاعات المستفيدة من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، إذ إن المفاوض السعودي نجح في إبقاء الأسعار التفضيلية إلى عام ٢٠١٢م، وهذه تعتبر خطوة مهمة وإيجابية. ومن المعروف أن منتجات البتر وكيماويات السعودية تعتبر من الصناعات التصديرية التي تتمتع المملكة فيها بميزة التكلفة النسبية المنخفضة، ويتوقع المدير العام لقطاع الطاقة في الهيئة العامة السعودية للاستثمار أن تستفيد المنتجات البتر وكيماوية السعودية من التخفيضات في التعريفات الجمركية في أسواق الدول المتقدمة من (١٢.٥٪) إلى (٦.٥٪)؛ لتحقيق توسع في الصادرات تجاه الدول الأوروبية ودول شرق آسيا (Al-Sadoun: 2005).

كما استطاع المفاوض السعودي أن ينجح في عدم فرض قيود تتعلق بازدياد تسعير الغاز، واستطاعت بذلك المملكة الحصول على أكبر قدر من التنازلات كما أن منتج البترول تم استثناءه من أحكام اتفاقية التجارة في السلع. وكذلك ساعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية المملكة من الاستفادة من الأحكام المتعلقة بالإغراق لحماية المنتجات المحلية السعودية (الماضي: ٢٠٠٥م).

كما أن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية سيسهم في زيادة الأسواق التي سيتم النفاذ إليها من قبل المنتجات الوطنية السعودية من (١٢٠) سوقاً حالياً إلى أكثر من (١٧٠) سوقاً عالمياً وأن صادرات القطاع الخاص ستزيد على المستوى الحالي البالغ (٤٠) مليار ريال خلال عام ٢٠٠٥م (التويجى: ٢٠٠٥).

وبالرغم من المزايا السابق ذكرها فإن هناك من يرى أن انضمام المملكة إلى منظمة الدولية سيفرض على المنتجات السلعية والخدمات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة أعباء كبيرة، ويتوقع البعض أن نصف الشركات العائلية ستكون خارج السوق بعد الانضمام إذا لم تؤقلم نفسها مع المعطيات الجديدة. ومن الملاحظ أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل نحو (٩٠٪) من عدد الشركات في المملكة والتي يقارب عددها نحو (١٥٠٠٠) مؤسسة (البراك: ٢٠٠٥م).

ومن الجدير بالذكر أن عدد المصانع في المملكة نحو (٣٧٥٠) مصنعاً تسهم في الناتج القومى بنسبة (١٠, ١٪) والتي تبلغ صادراتها ٥٧ مليار ريال. ومن الملاحظ أن تجارة المملكة الخارجية تشكل (٧٠٪) من الناتج المحلى الإجمالى، وبالتالي فإن نسبة انفتاح المملكة على العالم تبلغ (٧٠٪)، وهى تشكل مجموع نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج القومى الإجمالى. وتعتمد المملكة على (٨٧٪) من صادراتها على النفط ومشتقاته، كما تشكل الصادرات السعودية غير النفطية (١٣) من صادرات المملكة (العلمى، ٢٠٠٥: ١٥) والصادرات السعودية تطورت خلال السنوات الخمس السابقة على النحو المبين فى الجدول (١/٧).

الجدول (١/٧): الصادرات السعودية إلى الأسواق العالمية للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)

| السنة | الصادرات مليون ريال | نسبة نمو الصادرات | الناتج المحلى الإجمالى مليون ريال | نسبة الصادرات من الناتج المحلى الإجمالى | الصادرات غير النفطية | نسبة الصادرات غير النفطية/ إجمالى الصادرات | نسبة الصادرات النفطية/ إجمالى الصادرات |
|-------|------------------------|----------------------|---|---|----------------------------|--|---|
| | | | | | القيمة بالمليون ريال | نسبة النمو | نسبة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلى* |
| ٢٠٠٠ | ٢٩٠٥٥٣ | - | ٧٠٦٦٧٥ | ٤١% | ٢٣٣٧١ | - | ٣.٢% |
| ٢٠٠١ | ٢٥٤٨٩٨ | -٢.١٢% | ٦٨٦٢٩٦ | ٣٧% | ٢٧٠٥٧ | ١٥.٧% | ٩.٣% |
| ٢٠٠٢ | ٢٧١٧٤١ | ٦.٦% | ٧٠٧٠٦٧ | ٣٨.٤% | ٢٨٣٥٧ | ٤.٨% | ٤.١% |
| ٢٠٠٣ | ٣٤٩٦٦٤ | ٢٨.٦% | ٨٠٤٣٣٣ | ٤٣.٤% | ٣٥٧٤٣ | ٢٦.٤% | ٤.١% |
| ٢٠٠٤ | ٤٧٢٤٩١ | ٣٥.١% | ٩٣٩٣٧٥ | ٥٠.٢% | ٤٧٩٤٨ | ٣٤.٢% | ١٠.١% |

❖ الناتج المحلى بالأسعار الجارية

المراجع: مصلحة الإحصاءات العامة - وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠٠٥م) الصادرات السعودية للأسواق العالمية. الرياض.

٧-٣ أثر انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على مستورداتها مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية:

ستشهد واردات الدول النامية من السلع الزراعية ارتفاعاً فى أسعارها نتيجة لتخفيض الدعم الزراعى وتخفيض دعم الصادرات من قبل الدول المتقدمة؛ مما سينعكس سلبياً على الميزان التجارى وموازن المدفوعات فى هذه الدول. ولقد تم الاعتراف بهذا الأثر السلبى على الدول النامية لذلك طُوبِىَ فى المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية بضرورة تقديم العون للدول النامية من أجل تحسين الإنتاجية والبنية الأساسية للقطاع الزراعى فى الدول النامية. أما المستوردات الصناعية للدول النامية فتعانى ارتفاعاً فى الأسعار، وقد قدمت الدول النامية تخفيضات جمركية على مستورداتها من المواد المصنعة من الدول المتقدمة طبقاً لاتفاقية التجارة فى السلع. كما أن الدول النامية تعتبر مستورداً رئيسياً للخدمات من الدول المتقدمة. والتحدى الكبير الذى يواجه الدول النامية هو فى التكلفة التى ستتكبدها نتيجة لتطبيقها حقوق

الملكية الفكرية ولاسيما براءات الاختراع مما سيزيد من تكلفة صناعة الدواء، وكذلك ستزداد تكلفة إنتاج برامج الكمبيوتر فيها وهذا سيؤثر على أسعار الأدوية الأساسية وعلى أسعار برامج الكمبيوتر في السوق المحلي.

والمملكة العربية السعودية ستعاني ارتفاعاً أسعار مستورداتها من المواد المصنعة والسلع الزراعية نتيجة لالتزامها بتحرير تجارة السلع والخدمات وتخفيضها للتعريفات الجمركية على عدد لا بأس به من السلع. والمملكة شأنها شأن بقية الدول النامية ستتأثر بارتفاع تكلفة الصناعات الدوائية وبرامج الكمبيوتر والاتصالات نتيجة للتكلفة العالية التي ستتكبدها لقاء حمايتها لحقوق الملكية الفكرية على أراضيها. كما أن المملكة ستتأثر بتحرير تجارة الخدمات من جراء مزاحمة موردی الخدمات الأجانب لموردی الخدمة الوطنيين في السوق السعودي ولا سيما وأن موردی الخدمة المحليين لا يملكون الخبرة الكافية لمنافسة الشركات الأجنبية في خدمات الاتصالات والتأمين والنقل والخدمات الصحية ونحوها من الخدمات.

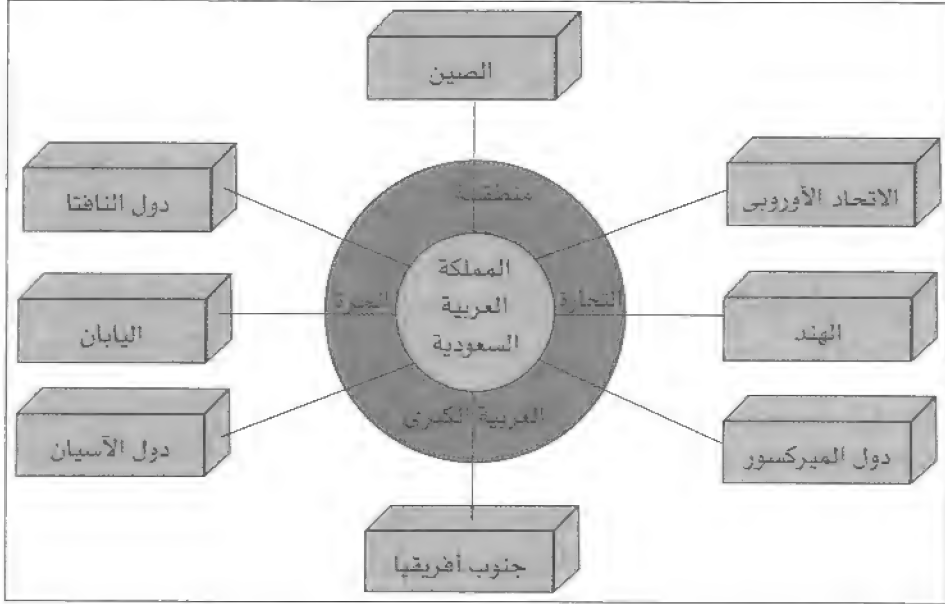
وقد بينت دراسة رياض فرس من جامعة الكويت تأثير إلغاء الدعم الزراعي على دول مجلس التعاون الخليجي، إذ ستتكد هذه الدول خسائر في الرفاهية الاجتماعية تصل إلى نحو (١٠) مليارات دولار أمريكي نتيجة لإلغاء الدعم الزراعي، وأن المملكة العربية السعودية ستزيد تكلفة الاستيراد فيها إلى (٣٥) و(٤٢) مليون دولار نتيجة لوقف الدعم الزراعي من قبل الدول المتقدمة (فرس: ٢٠٠٦م).

ومن المعلوم أن نسبة الدعم في المملكة لقطاع الزراعة تبلغ (٣٥٪) من مجمل الدعم لجميع القطاعات وأنه يتوقع انخفاض الواردات الزراعية من (٢١٪) إلى (١٨٪) خلال عشر سنوات علماً أن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج القومي الإجمالي تبلغ (٤٪) بقيمة مضافة قدرها (٤٠) مليار ريال (العلمي، ٢٠٠٥م: ٣٦).

ومن الجدير بالذكر أن (٩٥٪) من واردات المملكة هي سلع مصنوعة ونصف مصنوعة. وقد بلغت واردات المملكة عام ٢٠٠٥م مبلغ (٤.٢١٧) مليار ريال سعودي مقابل (٨.١٧٠) مليار ريال في عام ٢٠٠٤م طبقاً لبيانات مديرية الجمارك السعودية (الاقتصادية: ٢٠٠٦م).

وشركاء المملكة في التجارة الخارجية موزعون على مختلف أقطار العالم، كما هو موضح في الشكل رقم (٧-١).

الشكل (٧-١): شركاء المملكة العربية السعودية في التجارة الخارجية



المرجع: العلمي، فواز عبد الستار (٢٠٠٥م) نتائج انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية. رئيس الفريق الفني السعودي لمفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وزارة التجارة والصناعة. الرياض. ص ٨٦.

٧-٤ أثر انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على موازين مدفوعاتها مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية:

نظراً لتعدد بنود ميزان المدفوعات واشتمالها على بنود سلعية وخدمية ومالية: فإنه من الممكن أن نتعرف على الآثار المتوقعة لكل من هذه المجموعات على موازين المدفوعات للدولة النامية من خلال الميزان التجاري وميزان الخدمات.

من المتوقع أن تزداد صادرات الدول النامية من السلع الزراعية والصناعية والخدمات إلى العالم الخارجي نتيجة لزيادة النفاذ إلى الأسواق. وفي المقابل يتوقع أن تزداد مستوردات الدول النامية من السلع الزراعية وخاصة المواد الغذائية، وكذلك من الخدمات من الدول المتقدمة نتيجة لتزايد حاجات التنمية فيها. ومن ثم سيكون صافي التأثير على ميزان المدفوعات موجباً أو سالباً حسب محصلة الأثر على العجز أو الفائض في الحساب التجاري. كما يتوقع أن يحقق ميزان الخدمات في الدول

النامية العجز نتيجة لزيادة استيراد الخدمات الأجنبية المقدمة من موردي الخدمات في الدول المتقدمة. أما تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية فسيعمل على تحسين الحساب الجاري مما ينعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات في هذه الدول.

ويتوقع أن تحقق المملكة العربية السعودية فائضاً في ميزان المدفوعات بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية؛ نظراً لزيادة صادراتها من البترول ومشتقاته وكذلك للزيادة المتوقعة في صادرات البتروكيماويات إلى الأسواق الخارجية والصادرات الأخرى الزراعية والصناعية والخدمات التي يتوقع لها أن تفوق المستوردات من هذه السلع والخدمات في الأعوام القادمة. كما يتوقع أن تجتذب المملكة استثمارات أجنبية كبيرة خلال السنوات القادمة مما سينعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات. كما سيتحسن ميزان المدفوعات في المملكة نتيجة للتدفقات المالية الداخلة للمملكة والناجمة عن اجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

٧-٥ أثر انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على جذب الاستثمارات الأجنبية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية:

نتيجة للتحرير التدريجي لتجارة الخدمات المالية وعدم التمييز في المعاملة وحق نفاذ الخدمات المالية إلى الأسواق الخارجية، فإنه من المتوقع أن تتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية للاستثمار في شتى القطاعات السلعية والخدمات، وسيقوم طبقاً لذلك المستثمرون الأجانب بالانتقال إلى أسواق الدول النامية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر. كما يتوقع أن تكون الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى البلدان النامية أكبر من الاستثمارات الخارجة إلى الدول المتقدمة.

بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية احتلت المركز الأول في المنطقة العربية، وهي بيئة واعدة ومحفزة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتتميز عن العديد من الدول الأخرى. وتتوقع المملكة العربية السعودية أن تجتذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية نظراً للبيئة الاستثمارية المحفزة وقانون الاستثمار الذي يمنح حوافز استثمارية في شتى القطاعات، حيث سمحت القوانين السعودية بتملك المستثمر الأجنبي أو مشاركته مع الشريك السعودي بنسبة قد تصل إلى (٧٠٪). وسيشهد قطاع البتروكيماويات نقلة نوعية مما يشجع دخول شركات أجنبية وتكنولوجيا ورؤوس أموال كبيرة للاستثمار في هذا القطاع المهم.

أما السياسة الجديدة للاستثمار الأجنبي للمملكة والمتفقة مع توجهات منظمة التجارة العالمية فتتمثل فيما يلي (مركز تنمية الصادرات السعودي: ٢٠٠٦م):

- ١- عدم اشتراط الاستثمار الأجنبي فى قطاعات محددة بل فى جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء الواردة فى القائمة السلبية.
- ٢- تسهيل الحصول على ترخيص فى حدود ٣٠ يوماً.
- ٣- يحق للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص فى نشاطات اقتصادية مختلفة.

٤- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك مشروعاتهم بالكامل.

٥- إمكانية حصول المستثمر الأجنبي المرخص على تملك العقارات اللازمة لمزاولة النشاط. ويرى عدد من رجال الأعمال السعوديين أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيعزز المشاريع المشتركة مع المستثمرين الأجانب.

إن المملكة بحاجة إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار الحقيقى فى القطاعات الإنتاجية، إذ لوحظ أن معظم الاستثمار المحلى للمواطنين توجه فى الآونة الأخيرة إلى السوق الثانوى للأسهم والذى لا يزيد من القيمة المضافة للمملكة.

لتشجيع الاستثمار الأجنبي فى المملكة العربية السعودية : توافرت فرص الاستثمار التالية أمام المستثمرين الأجانب (العلمى، ٢٠٠٥: ٨٨-٩١):

أولاً - الاستثمار فى المكاتب الاستشارية:

إنشاء المكاتب الاستشارية التخصصية فى قضايا المنازعات التجارية التالية:

- ١- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- ٢- مكافحة الإغراق.
- ٣- الدعم والتدابير التعويضية.
- ٤- الحماية الوقائية.
- ٥- التدابير الصحية والصحة النباتية.
- ٦- العوائق الفنية أمام التجارة.
- ٧- تراخيص الاستيراد.
- ٨- التثمين الجمركى.
- ٩- قواعد المنشأ.

- ١٠- الاستثمار الأجنبي.
- ١١- حقوق المتاجرة.
- ١٢- المشتريات الحكومية.
- ١٣- نفاذ الأحكام وطرق التقاضى.
- ١٤- الغش التجارى.
- ١٥- الفحص قبل الشحن.
- ١٦- العوائق التى تواجه الصادرات السعودية.
- ثانياً - الاستثمار فى مراكز التدريب والمؤتمرات والندوات الفنية:
- إنشاء مراكز التدريب لبناء الطاقات وتدريب الكوادر التالية فى جميع القطاعات:
- ١- القضاة والمحامين.
- ٢- موظفى الهيئات الحكومية.
- ٣- موظفى القطاع الخاص.
- ٤- المكاتب الاستشارية.
- ثالثاً - إنشاء المختبرات الخاصة:
- يعتبر نظام المختبرات الخاصة بديلاً لبرنامج شهادات المطابقة والحاجة ماسة إلى (٤٠٠ - ٦٠٠) مختبر خاص فى دول مجلس التعاون الخليجى للتعامل مع:
- أ- المنفذ الجمركى الموحد.
- ب- الجدار الجمركى والتعريفة الموحدة.
- ج- الأنظمة الجمركية والتجارية الموحدة.
- رابعاً - الاستثمار فى القطاعات الخدمية التى تم فتحها للاستثمار الأجنبى وهى:
- ١- تجارة الجملة والتجزئة.
- ٢- الاتصالات وتقنية المعلومات.
- ٣- البنوك والتأمين والخدمات المالية الأخرى.
- ٤- التمويل العقارى والاستثمارى.
- ٥- البريد السريع.
- ٦- النقل والخدمات الأخرى.

كشفت دراسة أعدها مركز تنمية الصادرات السعودية حول زيادة الصادرات السعودية غير النفطية (وزارة التجارة والصناعة: ٢٠٠٥م) أن في المملكة (٥٠٤) مشروع صناعي مشترك (أجنبي / سعودي) بتمويل قدره (١٢٨) مليار ريال بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي تنصدرها الصناعات الكيماوية والبلاستيكية بنسبة (٨٥,٨٪) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية يليها صناعات مواد البناء والصيني والخزف والزجاج بنسبة (٢,٤٪)، ثم صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكينات بنسبة (٥,٣٪)، ثم صناعة المواد الغذائية بنسبة (٤,٢٪)، ثم الصناعات المعدنية الأساسية بنسبة (٧,١٪)، كما هو مبين في الجدول (٢/٧):

الجدول (٢/٧): حجم الاستثمار الأجنبي في المصانع المشتركة

| الصناعة | عدد المصانع | عدد العمالة | إجمالي التمويل (مليون ريال) | نسبة المستثمر في القطاع / الاستثمارات الأجنبية |
|---|-------------|-------------|-----------------------------|--|
| المواد الغذائية والمشروبات. | ٤٥ | ١٠٧٣١ | ٣٤٥٩ | ٤,٢٪ |
| المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود. | ٢٠ | ٢٦١٧ | ٥٤٩ | ٠,٥٪ |
| الخشب والمنتجات الخشبية والأثاث. | ٢٠ | ١٧٢٧ | ٤٧٦ | ٠,٤٪ |
| الورق والطباعة والنشر. | ٢١ | ٣٣٥٨ | ١٤٩٦ | ١,١٪ |
| الكيماوية والمنتجات البلاستيكية. | ١٢٨ | ٢٧٢١٥ | ١١٨٥٥٢ | ٨٥,٨٪ |
| مواد البناء والصيني والخزف والزجاج. | ٦١ | ٨٦٦٦ | ٥٨٧٧ | ٢,٤٪ |
| المنتجات المعدنية الأساسية. | ٣٧ | ٦٣٦٩ | ٢٤٣٨ | ٧,١٪ |
| المنتجات المعدنية المصنعة والمكينات والمعدات. | ١٥٥ | ١٦٠٨٧ | ٤٩٤٢ | ٥,٣٪ |
| صناعات متنوعة أخرى. | ٧ | ٥٢٤ | ٣٢٧ | ٠,٣٪ |
| المجموع. | ٥٠٤ | ٧٧١٩٤ | ١٣٨١١٥ | ١٠٠٪ |

المصدر: وزارة التجارة والصناعة (٢٠٠٥م) الاستثمار الأجنبي في المصانع المشتركة. أيار. الرياض.

أما الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على المستوى الكلي للمملكة، فقد بلغت هذه الاستثمارات لعام ٢٠٠٥ م مبلغ (٨,٩٧) مليار ريال طبقاً لبيانات الهيئة العامة للاستثمار السعودية وتفاصيلها مبينة في الجدول رقم (٣/٧).

الجدول رقم (٣/٧): الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في السعودية لعام ٢٠٠٥م

| اسم الدولة | عدد المشروعات | الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) مليون ريال |
|-------------------------------|---------------|--|
| ١- الولايات المتحدة | ٢٦٥ | ٢٤١,٣٥ |
| ٢- اليابان | ٣٥ | ١٤٥,١٧ |
| ٣- الإمارات العربية المتحدة | ٨٥ | ٦٧٧,١١ |
| ٤- هولندا | ٤٨ | ٨٧٠,٤ |
| ٥- الكويت | ١٠١ | ١٦٢,٣ |
| ٦- المملكة المتحدة | ١٢٨ | ٢٩١,٢ |
| ٧- البحرين | ٧٢ | ٢٨٠,٢ |
| ٨- الأردن | ٣٤٩ | ٢١١,٢ |
| ٩- تايوان | ٥ | ٤٠٧,١ |
| ١٠- فرنسا | ٧٩ | ٣٦٦,١ |
| ١١- سوريا | ٣٣٦ | ٣١٤,١ |
| ١٢- لبنان | ٢٤٢ | ٢٨٧,١ |
| ١٣- سويسرا | ٤٦ | ١٩٥,١ |
| ١٤- إيطاليا | ٣٤ | ١٣٧,١ |
| ١٥- ألمانيا | ٩٠ | ٠٥٧,١ |
| إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي | | ٧٤٧,٩٧ |

المرجع: الهيئة العامة السعودية للاستثمار (٢٠٠٦م) الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة لعام ٢٠٠٥م. الرياض.

٦-٧ أثر انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على إيراداتها من الرسوم الجمركية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية:

من المعلوم أن الدول النامية التزمت بتخفيض رسومها الجمركية على الواردات من السلع الصناعية والزراعية بنسبة (٢٤٪) في المتوسط. وهذا الانخفاض في الرسوم الجمركية سينعكس سلباً على إيرادات الموازنة العامة فيها. وفي كثير من الدول النامية ومن ضمنها الأردن تم استخدام ضريبة المبيعات للتعويض عن نقص العائدات من الرسوم الجمركية بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وهي خطوة رئيسة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وذلك لتعويض النقص في خزينة الدولة من العائدات الجمركية.

لقد تم تعديل التعريف الجمركية في المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٨م والنسب التي أقرتها المملكة هي: صفر، ٧٪، ١٢٪، ٢٠٪، باستثناء ضريبة التبغ ومشروباته فيفرض عليها (١٠٠٪)، وهي تعتبر إحدى طرق الحماية الجمركية. أما نسب صفر و(٧٪) فهي تطبق على (٩٠) بنداً من البنود الأساسية كالمواد الغذائية والكتب والأدوية. أما نسبة (١٢٪) فتطبق على معظم الواردات، وهي تهدف إلى توفير الإيرادات للدولة بالدرجة الأولى أما نسبة (٢٠٪) فهي تطبق على (١٤٠) بنداً، وهي لحماية المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية. وقد بلغت الإيرادات الجمركية (٨، ٥٦٠، ٥٣٩، ٧٢١) ريال قبل دخول المملكة في الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون الخليجي، وقد انخفضت هذه الإيرادات الجمركية إلى (٧، ٦٣٤، ٨٥٩، ٢٠٠) ريال بعد دخول المملكة في الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون الخليجي وقد فرض تعريف مشترك قدرها (٥٪) على السلع الداخلة لدول الإتحاد الجمركي ومن ضمنها المملكة العربية السعودية، مما أدى إلى خفض التعريف الجمركية. أما إيرادات الجمارك السعودية في عام ٢٠٠٥م فقد بلغت (٤، ١٠) مليار ريال مقارنة ب (١، ٩) مليار ريال في عام ٢٠٠٤م وبنسبة نمو مقدارها (١٥٪) طبقاً لبيانات مديرية الجمارك السعودية (القثامى: ٢٠٠٠م).

يترتب على تطبيق اتفاقية التجارة في السلع (GATT1994) أن تقوم المملكة العربية السعودية بتخفيض التعريف الجمركية على السلع المحمية من (٢٠٪) إلى (١٥٪)، وستقوم بتخفيض الرسوم الجمركية على مستوراداتها من مداخلات منتجات البتر وكيمياويات من (٢٠٪) إلى (٥، ٦٪) خلال الفترة التي ستنتهي في ٢٠١٠م. أما بقية السلع المستوردة فسيتم تخفيض الرسوم الجمركية عليها إلى (٤، ١٢٪) للمنتجات الزراعية و(٥، ١٠) على المنتجات غير الزراعية. وهذا التخفيض سيؤثر عكسياً على إيرادات الخزينة السعودية من العائدات الجمركية (Al-Sadoun: 2005).

وهناك من يرى أن لانخفاض التعريف الجمركية آثاراً سلبية وآثاراً إيجابية. فمن ناحية، قد يؤدي انخفاض التعريف الجمركية إلى تشجيع استيراد كميات أكبر من المنتجات الأجنبية مما يزيد من الإيرادات الجمركية، ومن ثم يكون التأثير إيجابياً على الإيرادات الجمركية. ومن ناحية أخرى، إذا لم يصاحب تخفيض التعريف الجمركية زيادة الكميات المستوردة من السلع فسيؤدي ذلك إلى انخفاض الإيرادات الجمركية.

ولمعالجة انخفاض عائدات الدولة في المملكة العربية السعودية هناك اقتراح بفرض ضريبة القيمة المضافة (VAT)، مما يعوض على خزينة الدولة خسائرها من العائدات الجمركية.

٧-٧ أثر انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية على المستهلك المحلي مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية:

إن انضمام الدولة النامية إلى منظمة التجارة العالمية سيعمل على تعريض منتجاتها المحلية للمنافسة الأجنبية: مما سيدفعها إلى تحسين مستوى الإنتاجية وتحسين جودة السلع المحلية والقضاء على البيروقراطية ورفع كفاءة الاقتصاد الوطنى، وكذلك الأمر بالنسبة للخدمات المحلية التى بدورها ستتعرض للمنافسة من المستثمرين الأجانب: مما يدفعها إلى تحسين مستوى جودتها وتخفيض مستوى الكلفة فيها. وهذان الأمران سينعكسان بالإيجاب على المستهلك المحلي الذى يطمح فى الحصول على سعر وجودة مناسبين عند استهلاكه للمنتجات والخدمات المحلية. ولكن من جهة أخرى قد يترتب على المستهلك المحلي آثار سلبية من انضمام البلد النامى إلى منظمة التجارة العالمية ناجمة عن أثر إغراق السوق المحلية بالمنتجات الأجنبية الرخيصة والرديئة، وكذلك الأثر السلبى المتمثل من توقع ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وخاصة السلع الزراعية: نتيجة لرفع الدعم الزراعى للمنتجين فى الدول المتقدمة ورفع دعم الصادرات فى الدول النامية: مما يعرض المستهلكين لآثار عكسية. كما يتوقع للمستهلك المحلي فى الدولة النامية أن يستفيد من انضمام بلده إلى منظمة التجارة العالمية من خلال حمايته من الغش التجارى والتقليد عند تطبيق أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

وما ينطبق على المستهلكين فى الدول النامية ينطبق على المستهلك فى المملكة العربية السعودية، وذلك من حيث مكاسب المستهلك نتيجة لتحسن الجودة وانخفاض السعر الناجمة عن المنافسة الأجنبية للمنتجين المحليين. واحتمال التأثير سلباً من ارتفاع أسعار السلع الزراعية المستوردة بسبب وقف دعم الصادرات الزراعية ودعم المنتجين الزراعيين فى الدول المتقدمة. وهذا ما أشارت إليه دراسة رياض فرس من أن دول الخليج ستتكبّد خسائر فى الرفاهية الاجتماعية تصل إلى نحو (١٠) مليار دولار أمريكى نتيجة لإلغاء الدعم الزراعى، وأن المملكة العربية السعودية وحدها ستزيد تكلفة الاستيراد فيها إلى ٤٣ و٣٥ مليون دولار نتيجة لإزالة الدعم الزراعى من قبل الدول المتقدمة (فرس: ٢٠٠٦).

ومن ناحية أخرى يتوقع أن ترتفع أسعار عدد من المنتجات الزراعية على المستهلك فى السوق المحلية نتيجة لقيام المملكة بالبداية فى تخفيض الدعم الزراعى للمنتجين المحليين بنسبة (٣, ١٢٪) وبشكل تدريجى خلال عشر سنوات. وهذا الوضع الجديد سيؤثر على رفاهية المستهلك.

كما يتوقع أن يعاني المستهلك السعودي ارتفاعاً في أسعار منتجات الأدوية وبرامج الكمبيوتر نتيجة لتطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة ببراءات الاختراع وبحق الطبع وحقوق المؤلف. من المتوقع ارتفاع أسعار الدواء في الدول النامية، ومن بينها المملكة العربية السعودية، نتيجة لعدم قدرة مصانع الأدوية المحلية على صناعة الأدوية الحديثة دون الحصول على براءة اختراع، وهو أمر يكلف الملايين من الدولارات مما يرفع من كلفة إنتاج الدواء، ومن ثم يرتفع سعر الأدوية المحلية على المستهلك. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الدواء في المتوسط بنسب تُراوح بين (٢٠٪) و (٦٧٪) (عبد الحميد: ٢٠٠٥، ١١٥).

ومن الجدير بالملاحظة أن هناك عشر شركات دوائية محلية تحصل على (٥٠٪) من حصة سوق الدواء في المملكة، وأن المبالغ المستثمرة في قطاع الدواء تبلغ نحو ٥ مليارات ريال. وسياسة المملكة الدوائية تقضى بعدم فرض ضريبة على استيراد الدواء؛ لأن التعريف الجمركي على الدواء المستورد هي صفر ونسبة حدها الأعلى (٥٪) على الأجهزة الطبية، كما أن المملكة بإمكانها استخدام فرض الترخيص الإلزامي الذي أتاحته اتفاقية التريبس للدول النامية في حالة رفض صاحب براءة الاختراع استغلال براءته في إنتاج الأدوية الضرورية.

من المتوقع أن تزداد عملية إغراق السوق السعودية بالسلع الرخيصة الثمن والمنخفضة الجودة نتيجة لانخفاض الرسوم الجمركية على المستوردات للمملكة، وهذا ما حدث فعلاً في منتجات المكيفات والأدوات الكهربائية من الصين وكذا في عدد من السلع المستوردة من تركيا كالبسكويت والملابس ونحوها من السلع. وهذا الإغراق سيؤدي إلى الإضرار بالمستهلك المحلي نتيجة تزويده بسلع منخفضة الجودة. وهذا ما أكدته دراسة على بن محمد الشهري حول مكافحة الإغراق وفقاً لاتفاقية الجات ومدى إمكانية الأخذ به في المملكة العربية السعودية (الشهري: ١٩٩٥).

ومن ناحية أخرى يتوقع المستهلك المحلي أن يستفيد من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية من خلال حمايته من الغش التجاري والتقليد عند تطبيق أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وذلك عن طريق تطبيق الأجهزة المعنية للمواصفات والمقاييس بشكل فعال وعادل، وهذا الأمر يحتاج إلى أهمية تعاون الجهات ذات العلاقة كالجمارك ووزارة الصناعة والتجارة والبلديات في كشف حالات الغش وتطبيق الغرامات والعقوبات الرادعة بحق مرتكبيها.

وفى دراسة للآثار المترتبة على الرفاهية الناجمة عن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بينت الدراسة أن الآثار السلبية على المستهلك الصينى كانت محدودة ومتواضعة، ولكن هذه الآثار اختلفت درجتها بين الريف والمدن. وقد تم التوصية بمعالجة آثارها السلبية بإجراءات تعويضية للمستهلك (Chen & Ravallion: 2004).

٨-٧ الملخص:

مع انتهاء جولة مفاوضات الأوروغواي تعاظمت مخاوف كثير من الدول النامية من عواقب تحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف، وما أسفرت عنه من اتفاقيات، إذ ترتب على نتائج مفاوضات الأوروغواي عام ١٩٩٤م التى انبثقت عنها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية نشوء أوضاع جديدة تتأثر بها جميع دول العالم ولا سيما الدول النامية.

وقد منحت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الدول النامية عدداً من الحقوق، وفرضت عليها عدة التزامات تتعلق بتحرير أسواق السلع والخدمات فيها وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية وإزالة الدعم الحكومى للمنتجات المحلية وأن تكون الإجراءات والقوانين التجارية أكثر إفصاحاً وشفافية والالتزام بمبادئ الدولة الأولى بالرعاية وشرط المعاملة بالمثل ومبدأ حظر القيود الكمية ومبدأ تخفيض الرسوم الجمركية بالإضافة إلى تجنب سياسة الإغراق.

واتفاقيات منظمة التجارة العالمية التى وقعت عليها والتزمت بها الدول النامية، ومنها المملكة العربية السعودية، تمس جميع السياسات الاقتصادية، المالية منها والنقدية والتجارية وسوق العمل؛ بالإضافة إلى حرية انتقال الاستثمارات الأجنبية، وهذا كله يؤثر فى المحصلة النهائية على الرفاهية الاقتصادية للمستهلك المحلى.

ويتوقع أن يكون لانضمام الدول النامية، ومنها المملكة العربية السعودية، عدة انعكاسات وآثار إيجابية وسلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن ميزان الربح والخسارة يتوقف على مدى نجاح الدول النامية، وعلى رأسها المملكة، فى الاستفادة من الفرص المتاحة من الانضمام والمتمثلة فى دمج الاقتصاد السعودى فى الاقتصاد العالمى، والاستفادة من فرصة انخفاض الحواجز التجارية أمام صادرات المملكة والنجاح فى مواجهة التحديات الناتجة عن ارتفاع حدة المنافسة للمنتجات والخدمات المحلية وتخفيض الدعم والإعانات للمنتجين المحليين.

وقد تضاربت الآراء حول مدى تأثير انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية إذ يرى البعض أن الدول النامية ستكون مستفيدة من الفرص التي تتيحها المنظمة للدول النامية في مجال زيادة صادراتها وتوفير احتياجاتها من الواردات في إطار عادل من شروط التجارة الدولية، في حين يرى آخرون احتمال تصاعد نفقات واردات الدول النامية من المواد الغذائية والأدوية والتكنولوجيا بعد إلغاء الدعم للسلع الزراعية وتطبيق حقوق الملكية التي تفيد بالدرجة الأولى الدول المتقدمة التي تملك ما يزيد على (٩٥٪) من براءات الاختراع في العالم، كما تخشى الدول النامية من تعرضها للمنافسة الحادة من موردى الخدمات الأجانب وعدم قدرة هذه الدول على اختراق أسواق خدمات الدول المتقدمة في المقابل.

إن مدى الاستفادة أو الضرر الذى يلحق بالدول النامية من عضويتها في منظمة التجارة العالمية يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لنظامها وهيكلها الاقتصادى ومدى تأقلمها مع المعطيات الاقتصادية الإقليمية والدولية، ومدى الإصلاحات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية التي تجريها الدولة النامية في قطاعاتها الاقتصادية، ومدى تمتع هذه القطاعات بالمزايا التنافسية.

والمملكة العربية السعودية تتمتع بدرجة انفتاح تجارية عالية، وتملك اقتصاداً قوياً يأتي ترتيبه في المنزلة السابعة عشرة بين اقتصاديات العالم. وتتمتع المملكة كذلك بعلاقات اقتصادية حسنة مع ما يزيد على مائة وعشرين دولة، ومن ثم سيكون لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية آثار إيجابية تفوق بكثير الآثار السلبية.

المراجع

أ- المراجع العربية:

- البراك، عبد الرحمن (٢٠٠٥م) الشركات العائلية في السعودية بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. الحياة ٢٢ تشرين الأول. العدد ١٥٥٤٤.
- التويجري، أحمد بن عبدالله (٢٠٠٥م) صادرات السعودية مرشحة للارتفاع. صحيفة الرياض في ١٢ نوفمبر. العدد ١٣٦٥٥.
- الهيئة العامة السعودية للاستثمار (٢٠٠٦م) الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة لعام ٢٠٠٥م. الرياض.
- الشهري، علي بن محمد (١٩٩٥م) مكافحة الإغراق وفقاً لاتفاقية الجات ومدى إمكانية الأخذ به في المملكة العربية السعودية. برنامج الإدارة الجمركية. الدورة الرابعة. البرامج الخاصة. معهد الإدارة العامة. الرياض.
- الماضي، محمد بن حمد (٢٠٠٥م) الانضمام نقلة نوعية لقطاع البتروكيماويات. صحيفة الرياض ١٢ نوفمبر. العدد ١٣٦٥٥.
- العلمي، فواز عبد الستار (٢٠٠٥م) نتائج انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية. رئيس الفريق الفني السعودي لمفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وزارة التجارة والصناعة. الرياض.
- القثامي، عبد الله بن محسن (٢٠٠٠م) أثر انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية على الرسوم الجمركية. برنامج الإدارة الجمركية. معهد الإدارة العامة. الرياض.
- العيتاني، فهد بن يوسف (٢٠٠٦م) منظمة التجارة العالمية والمملكة العربية السعودية: التحديات والفرص. ورقة عمل في ندوة إمارة منطقة مكة المكرمة بتاريخ ١٦/٦/١٤٢٧هـ. مكة.
- كامل، عمر عبد الله (١٩٩٤م) الاقتصاديات العربية وحقيقة خسائر ما بعد الجات. الأهرام الاقتصادي عدد ١٢٥٢ از ٥ ديسمبر. القاهرة.
- هلال، محسن (١٩٩٤م) اتفاق التجارة الدولية في الخدمات. مؤتمر الجات والدول العربية: النتائج والآثار. ١١-١٢ تشرين الأول. القاهرة.
- فرس، رياض يوسف (٢٠٠٦م) تأثير إلغاء الدعم الزراعي على دول مجلس التعاون الخليجي. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. مجلد ١٣ عدد ١. جامعة الكويت. ص ١٠٤.

- عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٥م) الجات وآليات منظمة التجارة العالمية. الدار الجامعية. الإسكندرية.
- وزارة التجارة والصناعة (٢٠٠٥م) الاستثمار الأجنبي في المصانع المشتركة. آيار. الرياض.
- مركز تنمية الصادرات السعودي (٢٠٠٦م) الصادرات السعودية غير النفطية وحجم الاستثمار الأجنبي في المصانع المشتركة. صحيفة الرياض: ١٢ مارس ٢٠٠٦م. العدد ١٢٧٧٥.
- مصلحة الإحصاءات العامة (٢٠٠٥م) الصادرات السعودية إلى الأسواق العالمية. وزارة الاقتصاد والتخطيط. الرياض.

ب- المراجع الأجنبية:

- Al-Sadoun' Abdulwahab(2005) The Impact of Saudi Arabia' Accession to WTO on Petrochemical Industries. **Arab News**. On Dec. 12' 2005.
- Chen' Shaohua& Ravallion' Martin (2004) Welfare Impacts of China's Accession to the World Trade Organization. **The World Bank Economic Review**. Vol. 18' No. 1

الفصل الثامن

الفرص والتحديات الناجمة عن انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية

٨-١ تمهيد:

تهتم منظمة التجارة العالمية بقضايا التعريف الجمركية على السلع والتجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وقضايا فرعية كالاستثمار والبيئة ونقل التكنولوجيا والطيران المدني والمستريات الحكومية وانتقال العمالة. وتعتبر هذه المنظمة من أهم المنظمات الدولية بجانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتهدف المنظمة إلى تحرير التجارة في السلع والخدمات وخفض التعريف الجمركية ومساعدة الدول على فض المنازعات التجارية فيما بينها، وعمل إطار للمفاوضات ومراجعة السياسات التجارية للدول، ومساعدة الدول النامية من خلال المساعدات الفنية والتدريب والتعاون مع بقية المنظمات الدولية. والمنظمة تقوم على مبادئ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية وعدم التمييز بين أعضائها وتجنب الإغراق ورفع الدعم والعمل بشفافية وتشجيع المنافسة العادلة.

بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حصلت الدول النامية على عدد من الفرص وفرضت عليها عدة التزامات تتعلق بتحرير أسواق السلع والخدمات فيها وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية وإزالة الدعم الحكومي للمنتجات المحلية، وأن تكون الإجراءات والقوانين التجارية أكثر إفصاحاً وشفافية والالتزام بمبادئ الدولة الأولى بالرعاية وشرط المعاملة الوطنية ومبدأ حظر القيود الكمية، ومبدأ تخفيض الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى تجنب سياسة الإغراق.

نتج عن توقيع الدول النامية، ومنها المملكة العربية السعودية، على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية عدد من الالتزامات التي تمس جميع السياسات الاقتصادية، المالية منها والنقدية والتجارية وسوق العمل بالإضافة إلى حرية انتقال الاستثمارات الأجنبية. وهذا كله يؤثر في المحصلة النهائية على الرفاهية الاقتصادية للمواطن والمستهلك المحلي.

هناك عدة انعكاسات إيجابية وسلبية متوقعة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، ومنها المملكة العربية السعودية، وأن ميزان الربح والخسارة يتوقف

على مدى نجاح الدول النامية، وعلى رأسها المملكة، في الاستفادة من الفرص المتاحة من الانضمام، وقد تمثلت في دمج الاقتصاد السعودي في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من فرصة انخفاض الحواجز التجارية أمام صادرات المملكة والنجاح في مواجهة التحديات الناتجة عن ارتفاع حدة المنافسة للمنتجات والخدمات المحلية وتخفيض الدعم والإعانات للمنتجين المحليين.

يختلف مدى الاستفادة أو الضرر الذي يلحق بالدول النامية من عضويتها في منظمة التجارة العالمية من دولة إلى أخرى تبعاً لنظامها وهيكلها الاقتصادي ومدى تأقلمها مع المعطيات الاقتصادية والإقليمية والدولية، ومدى الإصلاحات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية التي تجريها الدولة النامية في قطاعاتها الاقتصادية، ومدى تمتع هذه القطاعات بالمزايا التنافسية.

ويرى عدد من الاقتصاديين ورجال الأعمال أن المملكة العربية السعودية تتمتع بدرجة انفتاح تجارية عالية وتملك اقتصاداً قوياً يأتي ترتيبه في المنزلة السابعة عشرة بين اقتصاديات العالم، وتتمتع بعلاقات اقتصادية حسنة مع ما يزيد على مائة وعشرين دولة، ومن ثم سيكون لانضمامها آثار إيجابية تفوق بكثير الآثار السلبية. ولكن من السابق لأوانه حساب الربح والخسارة من انضمام المملكة العربية السعودية في هذا الوقت المبكر من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية لأن قياس الآثار والانمكاسات الفعلية على قطاعات الاقتصاد السعودي يتطلب مرور فترة ليست وجيزة.

ومن قضايا منظمة التجارة العالمية التي قد ينتج عنها فرص وتحديات لاقتصاديات الدول النامية بما في ذلك المملكة العربية السعودية ما يلي:

- ١- النفاذ إلى الأسواق.
- ٢- تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات.
- ٣- تطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية.
- ٤- فتح قطاع الخدمات للمنافسة الأجنبية.
- ٥- مكافحة الإغراق (Antidumping).
- ٦- وقف الدعم للسلع الزراعية (Countervailing Subsidized Measures).

٧- اتخاذ إجراءات لتقليل عجز ميزان المدفوعات (Trade Restriction Measures for Balance of Payments).

٨- استثناءات لحماية الصناعة الوليدة (Infant Industry Protection).

٩- معايير البيئة وانتقال العمالة (Environmental & Labor Standards).

١٠- اتفاقية المنسوجات والملابس (Exports of Textiles and Clothes).

١١- صادرات البتروكيماويات التي تتمتع فيها الدول النامية بالميزة النسبية.

١٢- نظام الأفضليات المعمم (Generalized System of Preferences (GSP) والمعاملة الخاصة التمييزية للدول النامية (Special Differential Treatment).

١٣- فترة السماح لتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (Grace Period).

١٤- المساعدة الفنية للدول النامية (Technical Assistance).

ويشمل الفصل بعد التمهيد شرحاً للنقاط التالية: فرص وتحديات القطاع الزراعي الناجمة عن انضمام الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية، فرص وتحديات القطاع الصناعي الناجمة عن انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية، فرص وتحديات القطاع التجاري الناجمة عن انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية، فرص وتحديات قطاع الخدمات الناجمة عن انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية. ويأتي الملخص في نهاية الفصل.

٨-٢ فرص وتحديات القطاع الزراعي في ظل منظمة التجارة العالمية:

٨-٢-١ الحقوق والالتزامات المترتبة بموجب اتفاقية الزراعة:

تشمل اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية ثلاثة مجالات هي: النفاذ إلى الأسواق ودعم الصادرات والدعم الداخلي للمنتجين. وقد أوجبت اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء ومن ضمنها المملكة العربية السعودية عدداً من الالتزامات التي سبق التطرق إليها في الفصل السادس المتعلق بحقوق والتزامات المملكة في قطاع السلع الزراعية.

٢-٢-٨ الفرص المتاحة للقطاع الزراعى فى ظل منظمة التجارة العالمية:

من ضمن الفرص والمزايا التى أعطيت للدول النامية منحها فترة سماح مدتها عشر سنوات بدلاً من ست سنوات، وهى المدة التى منحت للدول المتقدمة. كذلك فإن الدول الأقل نمواً سمح لها بتقليل التزاماتها فى المجالات الثلاثة لاتفاقية الزراعة. وقد وضعت ميزانية خاصة فى المنظمة الدولية للدول النامية لمساعدتها فى ربط التعريفات الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية وتقديم الدعم لتخفيض تكلفة التسويق وتكاليف الشحن والمصروفات الأخرى، ووضع شروط ميسرة وتشجيع الصادرات، كما تم إعفاء الدول الأقل نمواً من الالتزامات المتعلقة بدعم المنتجين الزراعيين.

أصبح القطاع الزراعى إحدى الركائز الرئيسة للتنمية فى المملكة العربية السعودية: إذ يسهم هذا القطاع فى تنويع القاعدة الإنتاجية وتوطين السكان وربطهم بقراهم، ويساعد فى التخفيف من هجرة السكان من الريف للمدن، وأصبح وسيلة لجذب الاستثمارات، وعمل على تزويد المستهلك السعودى بجزء لا بأس به من حاجاته الغذائية.

أما الفرص المتاحة أمام القطاع الزراعى السعودى فهى:

- أ- الفرصة فى النفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء فى المنظمة وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.
- ب- الاستفادة من جهاز فض المنازعات التجارية لمنظمة التجارة العالمية فى قضايا، مثل الإغراق والغش التجارى ونحوها من القضايا.
- ج- استفادة المملكة العربية السعودية من فرصة فترة سماح ومدتها عشر سنوات للتمكن من تكييف هيكل القطاع الزراعى بما يتناسب ومتطلبات الاتفاقية الزراعية.
- د- الاستفادة من فرصة تخفيض الحد الأدنى المسموح به للاستثمار الزراعى لجذب الاستثمار الأجنبى لهذا القطاع المهم.
- هـ- الاستفادة من فرص المعاملة الخاصة للدول النامية فى المجال الزراعى والمتعلقة بالتزاماتها فى المجالات الثلاثة لاتفاقية الزراعة والمتعلقة بدعم الصادرات والنفاذ إلى الأسواق ودعم المنتجين.
- و- الاستفادة من الفرصة المتاحة أمام المملكة فى تدريب الكوادر الزراعية على ربط التعريفات الجمركية بواردها من السلع الزراعية، وتقديم الدعم لتخفيض تكلفة التسويق وتكاليف الشحن والمصروفات الأخرى ووضع شروط ميسرة وتشجيع الصادرات.

٢-٨-٣ التحديات للقطاع الزراعى فى ظل منظمة التجارة العالمية:

سينجم عن تحرير التجارة فى السلع الزراعية وتخفيض الرسوم الجمركية للسلع الزراعية منافسة حادة من قبل الدول المتقدمة، كما سينجم عن وقف دعم المنتجين المحليين فى الدول المتقدمة ارتفاع فى أسعار المحاصيل الزراعية المصدرة للدول النامية بنسبة تُراوح بين (١٠٪) و (٢٥٪). وستكون الدول الأفريقية جنوب الصحراء الخاسر الأكبر من تطبيق اتفاقية الزراعة إذ يتوقع لصادراتها الزراعية أن تتراجع وترتفع تكلفة وارداتها مما سيزيد من مديونيتها الخارجية. كما أن تقليص المعاملة التفضيلية للدول النامية فى أسواق الدول المتقدمة سيؤثر على معظم الدول النامية.

ومن جهة أخرى أكد وكيل وزارة الزراعة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية وعضو فريق التفاوض السعودى أن القطاع الزراعى سيواجه تحديات عقب انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، ومن ثم يعتبر هذا القطاع من أكبر القطاعات المتأثرة سلباً باتفاقيات منظمة التجارة العالمية بسبب زيادة نفاذ السلع الزراعية الأجنبية إلى السوق المحلى: مما يرفع من حدة المنافسة، وتخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات الزراعية مما يقلل من حماية المنتجات الزراعية السعودية وخاصة لمنتجات مثل القمح والشعير، وعدم إمكانية تقديم دعم مباشر للصادرات السعودية من المنتجات الزراعية: مما يقلل من تنافسيتها فى الأسواق العالمية واحتمال تعرض السوق المحلى للإغراق أو وجود عوائق غير نظامية تحد من الصادرات، وترك تحديد فترة صلاحية المواد الزراعية غير القابلة للتلف للشركات المنتجة دون تدخل من البلد المستورد، وضعف الجهاز التسويقي السعودى وكذلك الخدمات السعودية المقدمة مما يضعف من ترويج المنتجات الزراعية السعودية فى الأسواق الخارجية (العبيد: ٢٠٠٦م).

ولمواجهة التحديات التى تواجه القطاع الزراعى فى المملكة العربية السعودية يمكن للجهات المسؤولة توسيع الرقعة الزراعية لزيادة الإنتاج والاستفادة من فوائد اقتصاديات الحجم ورفع كفاءة التسويق وكفاءة الإنتاج لتخفيض التكلفة والاستفادة من فرص التصدير، بالإضافة إلى استكمال مواصفات السلع الغذائية، والمشاركة الفعالة فى لجان المنظمة العالمية المتعلقة بالزراعة للمساهمة فى صياغة قرارات المنظمة المستقبلية حول الزراعة.

٢-٨-٣ فرص وتحديات القطاع الصناعى فى ظل منظمة التجارة العالمية:

من بروتوكول انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية أن

تقوم المملكة بتعديل القوانين التجارية في مجالات الاستيراد والتصدير والجمارك والمواصفات والمقاييس الفنية وقوانين الملكية الفكرية، وبموجب هذه القوانين تم إجراء التعديلات التالية (WTACC\SAU\61).

- ١- تخفيض الجمارك على (٧٥٪) من الواردات الصناعية إلى المملكة.
 - ٢- إلغاء الجمارك على المستوردات الصيدلانية والطائرات وقطع غيارها.
 - ٣- إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات الكمبيوتر والمعلوماتية.
 - ٤- تعديل التعريفات الجمركية على المواد الكيماوية لتتفق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية.
 - ٥- إلغاء شهادات المطابقة للمواصفات.
 - ٦- الموافقة على حقوق الملكية الفكرية بما فيها حقوق الملكية الصناعية.
- طبقاً لتعداد المنشآت لعام ١٤٢٥هـ الموافق ٢٠٠٤م: بلغ عدد المنشآت العاملة في قطاع الصناعات التحويلية (٨٨٠٦٦) منشأة وتشكل نسبتها (١٢٪) من عدد منشآت القطاع الخاص في المملكة والبالغ عددها (٨٢٦,٦٩٢) منشأة (مصلحة الإحصاءات العامة: ٢٠٠٤م).

وتمثل القطاعات الصناعية التي يمكن أن تتأثر سلباً أو إيجاباً بانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية في كل من: النفط وتكريره، التعدين، صناعة البتروكيماويات، الصناعات الخفيفة، الصناعات الدوائية والأدوات الطبية.

أما قطاع النفط من حيث استخراجه وتكريره فيعتبر من القطاعات التي لم تتأثر كثيراً باتفاقيات المنظمة العالمية: لأن النفط تم استثنائه من اتفاقية السلع في أثناء جولة الأورغواي.

وقد استطاع المفاوض السعودي إقناع الجانب الأوروبي بالإبقاء على التسعير الحالي لسلعة الغاز في المملكة، رغم محاولة دول الاتحاد الأوروبي الاعتراض على عملية تسعير الغاز نظراً لوجود سعرين في السوق المحلي: سعر مدعوم وسعر غير مدعوم.

أما صناعة البتروكيماويات في المملكة فقد اعتبرت من القطاعات التي استطاع المفاوض السعودي أن يجنبها فرض ضريبة الكربون عليها: مما يسمح لها باختراق أسواق جديدة والنفاذ إلى الأسواق التقليدية. وتعتبر - بحق - صناعة البتروكيماويات

فى المملكة من الصناعات ذات القدرة التنافسية العالية التى يمكن أن تجتذب استثمارات أجنبية كبيرة.

أما قطاع المنسوجات والملابس فهو من القطاعات التى تتمتع فيه الدول النامية بميزة نسبية نظراً لرخص الأيدى العاملة، ومن ثم تتمتع الدول النامية بانخفاض كلفة التصنيع فى المنسوجات والملابس. وتبلغ صادرات الدول النامية منها نحو (٤٤٪) من الصادرات العالمية فيتوقع لها الارتفاع على الرغم من الإلغاء التدريجى لترتيب المنسوجات المتعددة الألياف والذى يقوم على تحديد حصص استيرادية مع بلدان مثل اليابان. وسيترتب على تحرير تجارة المنسوجات والملابس زيادة فى المنافسة (عبد الحميد: ٢٠٠٥: ١١٨).

أما الصناعات التحويلية للصناعات المتوسطة والصغيرة (SMIs) فيبلغ تعدادها (٢٠٣١) مشروعاً ونسبة (٢٢.١٢٪) من مجموع المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى المملكة والبالغ عددها (١٦٦١١) منشأة طبقاً لبيانات آخر تعداد لهذه المنشآت أجريته وزارة المالية لعام ١٤١٩هـ. (وزارة المالية والاقتصاد الوطنى: ١٤١٩هـ). وقد عرفت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المنشآت التى يعمل بها أقل من ١٠٠ عامل (الغرفة التجارية والصناعية: ١٤١٥هـ). والصناعات الصغيرة والمتوسطة من الصناعات التى يمكن أن تتضرر من انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية نتيجة لفقدانها الحماية الجمركية بسبب تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات، بالإضافة لضعف قدرتها على المنافسة نظراً لعدم توافر المواد الخام المحلية لها وعدم توافر العمالة المحلية المدربة ومعاييرها من انخفاض قدراتها التسويقية والإدارية والفنية، ومن المعلوم أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى إعادة النظر فى تنظيمها ومحاولة الشروع فى اندماجات تحقق الاستفادة من اقتصاديات الحجم ومن برامج التدريب والتسويق ومن إقامة المعارض، وكذلك تمكينها من الحصول على التمويل بتكلفة معقولة، ومن ضمن المقترحات المطروحة لتحسين قدرات الصناعات المتوسطة والصغيرة محاولة إدخالها ضمن المدن الصناعية وإقامة ما يسمى بحضانات الأعمال (Business Incubators) لرعايتها عند إنشائها لغاية تمكينها من الوقوف لوحدها بدون دعم. وقد أفاد تقرير لمجلس الغرف السعودية بتاريخ ٨ من مارس عام ٢٠٠٦م حول التحديات التى تواجه الصناعات السعودية أن (٩٣٪) من المؤسسات السعودية الصغيرة والمتوسطة مهددة بالخروج من السوق نتيجة للمنافسة الأجنبية المتوقعة بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إذا لم تقم بمحاولات الاندماج.

وأن التحدى الأكبر هو الارتفاع بمستوى جودة سلعتها وتخفيض أسعارها لتمكينها من المنافسة فى السوق المحلى والأسواق العالمية. إن إنتاج المصانع السعودية مجتمعة فى منتج ما لا يوازى إنتاج مصنع واحد فى الصين، وهذا يدل على مستوى التحدى الذى تواجهه الصناعات السعودية بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (مجلس الغرف السعودية: ٢٠٠٦م).

ولحماية حقوق الملكية الفكرية آثار على القطاعات الحيوية فى الدول النامية، مثل الاتصالات وبرامج الحاسوب وصناعة الأدوية. والتحدى الكبير الذى يواجهه الدول النامية هو فى التكلفة التى ستتكبدها نتيجة لتطبيقها حقوق الملكية الفكرية وخاصة براءات الاختراع مما سيزيد من تكلفة صناعة الدواء وكذلك ستزداد تكلفة إنتاج برامج الكمبيوتر فيها، وسيؤثر هذا على أسعار الأدوية الأساسية وعلى أسعار برامج الكمبيوتر فى السوق المحلى. والمملكة شأنها شأن بقية الدول النامية ستأثر بارتفاع تكلفة الصناعات الدوائية وبرامج الكمبيوتر والاتصالات نتيجة للتكلفة العالية التى ستتكبدها لقاء حمايتها لحقوق الملكية الفكرية على أراضيها.

إن أسعار الدواء فى الدول النامية، ومن بينها المملكة العربية السعودية، يتوقع ارتفاعها نتيجة لعدم قدرة مصانع الأدوية المحلية على صناعة الأدوية الحديثة دون الحصول على براءة اختراع، وهى تكلف الملايين من الدولارات، مما يرفع من كلفة إنتاج الدواء ومن ثم يؤدى ذلك إلى رفع سعر الأدوية المحلية على المستهلك فى المتوسط بنسب تُراوح بين (٢٠٪) و(٦٧٪) (عبد الحميد، ٢٠٠٥: ١١٥).

ومن الملاحظ أن المملكة لا تفرض رسوماً جمركية على استيراد الأدوية والبرامج الكمبيوتر، ولذا يتوقع أن تواجه الصناعات الدوائية فى المملكة منافسة حادة نتيجة لعدم وجود حماية جمركية على الأدوية المستوردة. كما يتوقع أن يعانى المستهلك السعودى ارتفاعاً فى أسعار منتجات الأدوية وبرامج الكمبيوتر نتيجة الارتفاع فى أثمانها والناجمة عن تطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة ببراءات الاختراع وبحق الطبع وحقوق المؤلف. هناك ما يقارب عشر شركات دوائية محلية تحصل على ما يقارب نصف حصة سوق الدواء فى المملكة.

أما الفرص التى تتيحها اتفاقية التريبس (TRIPS) للمملكة فهى تمكينها من استخدام الترخيص الإجبارى الذى أتاحته اتفاقية التريبس للدول النامية فى حالة رفض صاحب براءة الاختراع استغلال براءته فى إنتاج الأدوية الضرورية (El-Beshbishi, 2003:26).

تتعرض السوق السعودية من فترة إلى أخرى لمحاولات إغراق بالسلع الرخيصة الثمن والمنخفضة الجودة نتيجة لانخفاض الرسوم الجمركية على المستوردات للمملكة، وهذا ما حدث فعلاً في منتجات المكيفات والأدوات الكهربائية المستوردة من الصين - بالرغم من وجود صناعة مكيفات سعودية منافسة - وكذلك عدد من السلع المستوردة من تركيا كالبسكويت والملابس ونحوها من السلع مما يلحق الأضرار بالمستهلك المحلي نتيجة تزويده بسلع منخفضة الجودة، وهذا ما أكدته دراسة على بن محمد الشهري حول مكافحة الإغراق وفقاً لاتفاقية الجات ومدى إمكانية الأخذ به في المملكة العربية السعودية (الشهري: ١٩٩٥).

٨-٤ فرص وتحديات القطاع التجاري في ظل منظمة التجارة العالمية:

٨-٤-١ انعكاسات اتفاقية التجارة في السلع على القطاع التجاري (GATT: 1994):

اتخذت المملكة بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية إجراءات لتعديل قوانينها التجارية في مجالات الاستيراد والتصدير والجمارك والمواصفات والمقاييس الفنية وقوانين الملكية الفكرية باعتبار ذلك جزءاً من بروتوكول انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية. وسيكون لهذه الإجراءات انعكاسات على نشاط القطاع التجاري في المملكة.

٨-٤-٢ واقع القطاع التجاري السعودي وسياسات التجارة الخارجية للمملكة:

طبقاً لتقرير مؤسسة النقد السعودي لعام ٢٠٠٣م تشكل التجارة الخارجية من صادرات وواردات ما نسبته (٧٠٪) من الناتج القومي الإجمالي، وتشكل الصادرات النفطية ما نسبته (٨٧٪) من الصادرات السعودية، في حين أن الصادرات غير النفطية تشكل (١٣٪) من الصادرات. وهناك نحو (٩٥٪) من واردات المملكة تشمل سلعاً مصنعة وغير مصنعة. ويشمل القطاع التجاري في المملكة تجارة الجملة وتجارة التجزئة ونشاط المطاعم وأنشطة المخازن. ويبلغ عدد العاملين في قطاع التجارة قرابة (٩٧٠٠٠) منهم (٢٢٠٠٠) وافد، واعتباراً من ٢٠٠٣/١/١م تم فرض نسبة (٥٪) تعريفية جمركية على (٨٥٪) من البضائع الواردة من خارج دول مجلس التعاون. وتبلغ مساهمة القطاع التجاري في الناتج القومي الإجمالي قرابة (٥,٨٪) وبقيمة تتجاوز (٥,٢٢) مليار ريال ومعدل نمو القطاع التجاري نحو (٥,٧٪) سنوياً. وقد بلغت الصادرات عام ٢٠٠٠م مبلغ (١٦٥) مليار دولار والواردات (٩,٤٤) مليار دولار

والفائض في الميزان التجاري (١٢٠) مليار دولار. وقد بلغت احتياطات المملكة من العملات الصعبة والذهب (٥,٣٠) مليار دولار (مؤسسة النقد السعودي، ٢٠٠٣: ٥١-٥٤).

وأهم الشركاء التجاريين للمملكة في الصادرات البلدان التالية: الولايات المتحدة (٣,١٥٪)، اليابان (٩,١٤٪)، كوريا الجنوبية (٥,٩٪)، الصين (١,٦٪)، تايوان (٥,٤٪) سنغافورة (١,٤٪). أما أهم الشركاء التجاريين للمملكة في الواردات فهي الولايات المتحدة (١٥٪)، اليابان (٨,٩٪)، ألمانيا (١,٨٪)، الصين (٦,٦٪)، وبريطانيا (٥,٧٪) (Fact-book:2005).

وبلغ عدد المنشآت العاملة في قطاع الجملة والتجزئة (٦٣٨,٣٣٠) منشأة وتشكل نسبتها (٤٨٪) من عدد منشآت القطاع الخاص في المملكة والبالغ عددها (٦٩٢٨٢٦) منشأة طبقاً لتعداد المنشآت لعام ١٤٢٥هـ الموافق ٢٠٠٤م (مصلحة الإحصاءات العامة: ٢٠٠٤).

أما السياسة التجارية الخارجية للمملكة العربية السعودية فهي تقوم على المعطيات التالية (المرواني، ٢٠٠٤: ١٤٨-١٥١):

١- المملكة العربية السعودية جزء من كتلتات تجارية إقليمية، كمجلس التعاون الخليجي والاتحاد الجمركي الخليجي. وكذلك المملكة عضو في اتفاقية التجارة العربية الحرة الكبرى حيث أزيلت الرسوم الجمركية مع هذه البلدان.

٢- هناك توجه في المملكة نحو خصخصة القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع التجاري.

٣- اتباع سياسة سعودة الوظائف في شتى القطاعات ومن ذلك القطاع التجاري.

٤- تسعى المملكة إلى تنويع صادراتها غير النفطية.

٥- تعمل الحكومة على تحسين القدرة التنافسية للمنتجات السعودية.

٦- تعمل مؤسسة النقد العربي السعودي على إعادة بناء احتياطات المملكة من العملات الصعبة والحفاظ على قيمة العملة المحلية.

٧- تعمل وزارة التجارة والصناعة على دعم مراكز تنمية الصادرات في المملكة.

٨- تعمل الغرف التجارية على إنشاء قاعدة بيانات عن التجارة الخارجية للمملكة.

- ٩- تعمل الحكومة على تحسين شروط التجارة الخارجية للمملكة.
- ١٠- السياسة التجارية للمملكة تقوم على اقتصاديات السوق وحرية التجارة.
- ٨-٤-٣ الفرص المتاحة للقطاع التجارى السعودى فى ظل منظمة التجارة العالمية:
من المتوقع أن يتيح انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية للقطاع التجارى السعودى تحقيق الفرص التالية:
- ١- من خلال تحرير التجارة من القيود الجمركية وغير الجمركية سستتيح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية للقطاع التجارى أن يحقق الأهداف التى رسمتها له السياسة التجارية للمملكة.
- ٢- من خلال تخفيض التعرفة الجمركية أمام المستوردات كما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية سيؤدى إلى النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة من خلال الصادرات والحصول على السلع المطلوبة بيسر.
- ٣- سستتيح الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فرصة تحقيق شروط تجارة أكثر عدالة للقطاع التجارى.
- ٤- سيساعد الانضمام فى تحقيق هدف المملكة فى تنويع صادراتها غير النفطية بالإضافة إلى النفطية.
- ٥- سيشجع الانضمام المملكة على بناء احتياطات بالعملات الصعبة يمكنها من تغطية نفقات الاستيراد.
- ٦- تتيح اتفاقية التجارة فى السلع للمملكة فرصة تحسين القدرة التنافسية لصادرات المملكة السلعية من خلال التركيز على الجودة والالتزام بالمواصفات.
- ٧- توجه المملكة نحو خصخصة المؤسسات ذات الطبيعة التجارية لا يتعارض بل يتفق مع التوجه العام لمنظمة التجارة العالمية التى تشجع دور القطاع الخاص.
- ٨- لا يتعارض انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية وتوجه المملكة نحو السعودية: فقد اشترطت قوانين الاستثمار السعودية المتعلقة بالتجارة على المستثمرين الأجانب توظيف ما نسبته (٧٠٪) على الأقل من السعوديين.
- ٨-٤-٤ تحديات قطاع التجارة فى ظل منظمة التجار العالمية:
يشكل تطبيق اتفاقية التجارة فى السلع (GATT 1994) تحدياً مستقبلياً للقطاع التجارى يتمثل فى التحديات التالية:

- أ- نتيجة للمنافسة الشديدة من قبل المنتجين والمصدرين الأجانب؛ بدا احتمال خروج أعداد كبيرة من المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة من السوق إذا لم تقم هذه المؤسسات بتهيئة أوضاعها مع معطيات منظمة التجارة العالمية.
- ب- انخفاض العائدات الجمركية قد يضطر المملكة يوماً ما لفرض ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات على السلع التي يتم تبادلها في السوق المحلي.
- ج- اضطراب المملكة لحماية حقوق الملكية التجارية ذات العلاقة بالتجارة سيزيد من عبء وتكلفة الصانع والتاجر السعودي، مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع المحلية.
- د- هناك احتمال تعرض السوق المحلي للإغراق بالمستوردات الرخيصة والمنخفضة الجودة إذا لم تتخذ الإجراءات للحد من الإغراق.
- هـ- احتمال تعرض التاجر السعودي للغش والتزوير من الموردين الأجانب.
- على أن الفرص والتحديات التي يحتمل أن تواجه القطاع التجارى السعودى يمكن أن تنطبق بشكل عام على القطاع التجارى لأى دولة نامية مع بعض التباينات الناجمة عن اختلاف المعطيات التجارية لأى بلد.

٨-٥ فرص وتحديات قطاع الخدمات فى ظل منظمة التجارة العالمية:

٨-٥-١ الأهمية النسبية لقطاع الخدمات وخصائصه فى الدول النامية:

يشمل قطاع الخدمات مئات النشاطات الرئيسية والفرعية، من ضمنها خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال وخدمات النقل والاتصالات، بالإضافة إلى خدمات المرافق العامة وخدمات الاستشارات والخدمات الطبية والخدمات السياحية والخدمات الاجتماعية وخدمات التعليم والخدمات المتعلقة بالبيئة وخدمات المهنيين ونحوها من الخدمات.

تشكل قيمة الخدمات نسبة عالية من الناتج القومى الإجمالى فى كثير من الدول النامية وخاصة الصغيرة منها، وقد تصل هذه النسبة إلى (٦٠٪) على أقل تقدير. كما أن قطاع الخدمات يوظف أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة فى كثير من الدول النامية قد تُراوح بين (٢٥٪) و(٥٠٪) فى بعض البلدان (Pearce:1992:390).

وعلى الرغم من أهمية قطاع الخدمات فى الدول النامية إلا أن نصيب الدول النامية من تجارة الخدمات العالمية للفترة ١٩٨٠-١٩٩٩م لم يتجاوز (٢٥٪) وبقيمة (٣٢٥) مليار دولار فى عام ١٩٩٩م. فى حين بلغ نصيب الدول الصناعية من تجارة

الخدمات (٧٥٪) وبقيمة (٩٧٣) مليار دولار عام ١٩٩٩م. أما الدول الأقل نمواً ضمن مجموعة الدول النامية فقد كان نصيبها (٠,٢٪) وبقيمة ٤ مليارات دولار عام ١٩٩٩م (Michalopoulos 2001:16).

يتصف قطاع الخدمات في الدول النامية بأنه يتأثر بعوامل الطلب والعرض، شأنها في ذلك شأن السلع، وهناك سوق خدمات في الدول النامية كبقية الأسواق، ومعظم الخدمات في الدول النامية يتم الاستفادة منها محلياً والقليل منها يصدر للخارج كالخدمات الاستشارية والمالية وخدمات الكمبيوتر، وثمة غياب للتتظيم القانوني لقطاع الخدمات في معظم الدول النامية مع ترك الأمر لتعليمات النقابات المهنية، كما يعاني قطاع الخدمات مشكلة عدم وجود سياسات وقواعد تحكم التسعيرة لكل خدمة ومن ثم هناك مئات الأسعار لكل خدمة؛ مما يخلق الفوضى في سوق الخدمات. ويجتذب قطاع الخدمات عمالة غير نظامية وهي عمالة غير مسجلة رسمياً ولا تقوم بدفع الضرائب.

- ١- سهولة الدخول للقطاع في الدول النامية من قبل العاملين مقارنة بالقطاعات الأخرى بسبب عدم الحاجة إلى رأسمال كبير عند التأسيس.
- ٢- يعاني قطاع الخدمات تدنياً في نوعية الخدمات لعدم وجود معايير صارمة للجودة، وكذلك يعاني القطاع عدم توافر ضمانات كافية على حسن جودة الأداء للخدمة المقدمة.

٨-٥-٢ تحرير قطاع الخدمات في الدول النامية في ظل اتفاقية التجارة في الخدمات (GATS):

لقد ازداد اهتمام الدول المتقدمة الصناعية بضرورة تحرير قطاع الخدمات في الدول النامية، وأصررت هذه الدول على إدراج تجارة الخدمات ضمن مفاوضات جولة الأوروغواي (١٩٨٦-١٩٩٣) بعد أن كانت تجارة الخدمات غائبة عن مفاوضات الجات (١٩٤٨-١٩٨٦م). وقد أصررت الدول الصناعية على إدخال تجارة الخدمات ضمن الاتفاقيات الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية وإخضاعها تقريباً لنفس شروط التبادل في السلع. وطالبت الدول الصناعية الدول النامية بضرورة فتح الباب أمام المستثمرين الأجانب ومنحهم حق الدولة الأولى بالرعاية والتمتع بنفس المعاملة الوطنية الممنوحة للمستثمر المحلي، وقد قبلت كثير من الدول النامية فتح قطاع الخدمات فيها على مضض نظراً للفائدة الكبيرة التي تجنيها الدول المتقدمة من تحرير تجارة الخدمات

فى الدول النامية نظراً للتفوق النسبى لهذه الدول فى مجال تزويد وتصدير الخدمات، وخاصة فى مجال الخدمات المالية والطبية والمهنية والاستشارية: وذلك لتفوقها فى نوعية الخدمات المقدمة. ويلقى فتح قطاع الخدمات لمنافسة المستثمر الأجنبى معارضة محلية فى الدول النامية: لعدم قدرة مزودى الخدمات فى الدول النامية على منافسة المستثمرين الأجانب.

٨-٥-٣ هيكل وسمات قطاع الخدمات فى المملكة العربية السعودية:

قطاع الخدمات فى المملكة يشمل تجارة الجملة والتجزئة وخدمات السياحة والنقل والاتصالات والتخزين وخدمات المال وخدمات جماعية واجتماعية وشخصية ومنتجات الخدمات الحكومية.

وافقت المملكة العربية السعودية على تحرير الأنشطة الخدمية التالية، كما هو مبين فى تقرير فريق عمل انضمام المملكة العربية السعودية (WT/ACC/SAU/61): الخدمات المهنية، خدمات الأعمال، خدمات الاتصالات، الخدمات البنكية والمالية الأخرى، خدمات التأمين، خدمات التعليم، خدمات متعلقة بالبيئة، الخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى، خدمات السياحة.

ومن ملاحظة سياسات المملكة تجاه التجارة فى الخدمات يمكن استنتاج ما يلى (WT/ACC/SAU/61):

- ١- قطاع الخدمات تم تحريره بدرجة كبيرة، وهناك نسبة كبيرة من العمالة الأجنبية تعمل فى القطاع.
- ٢- الاستثمار فى قطاع الخدمات يخضع لإشراف هيئة الاستثمار العامة فى المملكة.
- ٣- إن الاستثمار الأجنبى فى البنوك يخضع لقانون رقابة البنوك.
- ٤- إن هناك درجة عالية من التحرر فى قطاع البنوك وأن الموافقة على الاستثمار الأجنبى فى قطاع البنوك يخضع لموافقة وزير المالية ومجلس الوزراء.
- ٥- يأخذ الاستثمار الأجنبى فى قطاع البنوك صورة فرع بنك أجنبى أو ملكية مشتركة سعودية أجنبية.
- ٦- لكل قطاع خدمات هناك نسبة مشاركة فى الاستثمار، وهذه النسبة تختلف حسب نوع الخدمة.
- ٧- لا يوجد حوافز خاصة أو إعفاءات ضريبية للاستثمار الأجنبى فى قطاع الخدمات.

- ٨- تخضع إجراءات الترخيص إلى الجهة المعنية حسب نوع الخدمة.
- ٩- لا يخضع قطاع الخدمات الأمنية والتجارة في الأسهم والنقل الداخلى الى التحرير وما زالت قيود على الاستثمار الأجنبي فيها.
- ١٠- في حالة وجود نزاع حول تقديم الخدمات في المملكة العربية السعودية يعرض الأمر على مجلس التظلم الذى يحكمه قانون خاص، وهذا المجلس تابع لمجلس الوزراء.
- ١١- الخدمات البريدية وخدمات الراديو والتلفزيون هي خدمات تقدمها الدولة.
- ١٢- الوكلاء التجاريون وتخليص السلع والوكالات فى العقارات محصورة فى السعوديين.
- ١٣- العمالة فى الخدمات تخضع إلى السعودة بنسبة (٧٥٪).
- ١٤- إن خدمة التأمين فى المملكة محصورة فى التأمين التعاونى (Cooperative Insurance).
- ١٥- استثمار الأجانب فى الأسهم السعودية يتم بطريق غير مباشر عن طريق صناديق الاستثمار المشتركة التى يمكن للأجانب المساهمة فيها . ولكن فى الآونة الأخيرة تم فتح الاستثمار فى الأسهم للمقيمين من الأجانب فى المملكة بعد أزمة سوق الأسهم التى شهدتها المملكة والمنطقة فى شهر صفر ١٤٢٧هـ.
- ١٦- خدمة المشتريات الحكومية لم يتم فتحها للاستثمار الأجنبي بعد لحين اتخاذ قرار بالانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بالمشتريات الحكومية ضمن نطاق منظمة التجارة العالمية.
- وقد بلغ عدد المنشآت العاملة فى قطاع الخدمات (١١٤٢٨٤) منشأة تشكل نسبتها (١٦٪) من عدد منشآت القطاع الخاص فى المملكة والبالغ عددها (٦٩٢٨٢٦) منشأة طبقاً لتعداد المنشآت لعام ١٤٢٥هـ الموافق ٢٠٠٤م (مصلحة الإحصاءات العامة: ٢٠٠٤م).

٨-٥-٤ فرص قطاع الخدمات فى ظل منظمة التجارة العالمية:

- تطبيق اتفاقية تجارة الخدمات (GATS) من قبل المملكة يتيح لها فرصة جذب الاستثمارات الأجنبية لقطاع البنوك والتأمين والاتصالات.
- كما يتيح الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية نقل وتوظيف التكنولوجيا والتقنيات والنظم الحديثة إلى القطاعات الخدمية فى المملكة.

وقد سُمح للمملكة بحماية بعض القطاعات الخدمية كالنقل البري والاستثمار فى العقارات فى مكة والمدينة وعمل الوكلاء وتخليص البضائع والخدمات البريدية وخدمات الراديو والتلفزيون، ونحوها من القطاعات الحيوية للمواطن السعودى.

كما أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعطى المملكة العربية السعودية فرصة تنظيم وتطوير قطاع الخدمات طبقاً لأفضل الممارسات التجارية فى حقل تقديم الخدمات على المستوى الدولى.

٨-٥-٥ تحديات قطاع الخدمات فى ظل منظمة التجارة العالمية:

تعتبر إمكانية تصدير خدمات الدول النامية إلى أسواق الخدمات فى الدول المتقدمة ضعيفة: لأن هذه الدول تعتبر مستورداً رئيساً للخدمات من الدول المتقدمة، والأمر كذلك فى المملكة العربية السعودية والسبب الرئيس يعود إلى الموصفات الخاصة التى تتطلبها الدول المتقدمة فى خدماتها وإلى التكلفة العالية للوفاء بهذه الموصفات.

ومن المحتمل أن تعاني المملكة مشكلة مزاحمة موردي الخدمات الأجانب لموردي الخدمة الوطنيين فى السوق السعودى بعد تحرير تجارة الخدمات، خاصة أن موردي الخدمة المحليين لا يملكون الخبرة الكافية لمنافسة الشركات الأجنبية خاصة فى خدمات الاتصالات والتأمين والنقل والخدمات الصحية ونحوها من الخدمات.

إن معظم الخدمات فى الدول النامية يتم الاستفاده منها محلياً والقليل منها يصدر للخارج كالخدمات الاستشارية والمالية وخدمات الكمبيوتر.

وقد لوحظ أن مفاوضات المؤتمرات الوزارية أصبحت أكثر تعقيداً وصعوبة وتحتاج إلى المتابعة الدقيقة لمواقف الدول والاطلاع الواسع على التطورات الاقتصادية والسياسية الدولية، وهذا يحتاج إلى إعداد كوادر مدربة وذات اطلاع واسع فى القضايا التجارية والاقتصادية المعاصرة. بالإضافة إلى تحدى إعداد كوادر مدربة للتعامل مع قضايا منظمة التجارة العالمية المعاصرة، ولا سيما تحدى إعداد كوادر قانونية وقضاة للبت فى النزاعات التجارية داخل المملكة وأمام المجلس المعنى بحل النزاعات فى منظمة التجارة العالمية، ويزيد قدر التحدى فيها يتعلق بالنزاعات المتعلقة بالإغراق وقضايا الملكية الفكرية، وهذه القضايا تحتاج إلى كوادر وطنية فى أعلى درجات الاختصاص فى القانون التجارى الدولى.

٨-٦ الملخص:

من المتوقع أن يكون لانضمام الدول النامية، ومنها المملكة العربية السعودية، عدة انعكاسات إيجابية وسلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن ميزان الربح والخسارة يتوقف على مدى نجاح الدول النامية، وعلى رأسها المملكة، في الاستفادة من الفرص المتاحة من الانضمام المتمثلة في دمج الاقتصاد السعودي في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من فرصة انخفاض الحواجز التجارية أمام صادرات المملكة، والنجاح في مواجهة التحديات الناتجة عن ارتفاع حدة المنافسة للمنتجات والخدمات المحلية وتخفيض الدعم والإعانات للمنتجين المحليين.

وقد تضاربت الآراء حول الفرص والتحديات التي يتيحها انضمام الدولة النامية إلى منظمة التجارة العالمية، إذ يرى البعض أن الدول النامية ستكون مستفيدة من الفرص التي تتيحها المنظمة للدول النامية في مجال زيادة صادراتها وتوفير احتياجاتها من المستوردات في إطار عادل من شروط التجارة الدولية. فبينما يرى آخرون أن انضمام الدولة النامية إلى المنظمة الدولية يخلق لها تحديات من احتمال تصاعد نفقات واردات الدول النامية من المواد الغذائية والأدوية والتكنولوجيا بعد إلغاء الدعم للسلع الزراعية، وتطبيق حقوق الملكية التي تفيد بالدرجة الأولى الدول المتقدمة التي تملك ما يزيد على (٩٥٪) من براءات الاختراع في العالم، كما تخشى الدول النامية من تعرضها للمنافسة الحادة من موردی الخدمات الأجانب وعدم قدرة هذه الدول على اختراق أسواق خدمات الدول المتقدمة في المقابل.

إن مدى الاستفادة أو الضرر الذي يلحق بالدول النامية من عضويتها في منظمة التجارة العالمية يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لنظامها وهيكلها الاقتصادي، ومدى تأقلمها مع المعطيات الاقتصادية الإقليمية والدولية، ومدى الإصلاحات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية التي تجريها الدولة النامية في قطاعاتها الاقتصادية ومدى تمتع هذه القطاعات بالمزايا التنافسية.

ومن قضايا منظمة التجارة العالمية التي قد ينتج عنها فرص وتحديات لاقتصاديات الدول النامية، ومن ضمنها المملكة العربية السعودية، ما يلي: النفاذ إلى الأسواق، تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات، تطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية، فتح قطاع الخدمات للمنافسة الأجنبية، مكافحة الإغراق، وقف الدعم للسلع الزراعية، اتخاذ إجراءات لتقليل عجز ميزان المدفوعات، استثناءات لحماية الصناعة الوليدة،

معايير البيئة وانتقال العمال، اتفاقية المنسوجات والملابس، صادرات البتروكيماويات التي تتمتع فيها الدول النامية بالميزة النسبية، نظام الأفضليات المعمم والمعاملة الخاصة التمييزية للدول النامية، فترة السماح لتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والمساعدة الفنية للدول النامية.

تلوح في الأفق بعض التحديات الناجمة من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية والمتمثلة في وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الأدوية وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإنتاج الزراعي من الحبوب، وخطر الإغراق والمنافسة الأجنبية الشديدة في قطاع الخدمات بالإضافة إلى تحدى إعداد كوادر مدربة للتعامل مع قضايا منظمة التجارة العالمية المعاصرة، ولا سيما تحدى إعداد كوادر قانونية وقضاة للبت في النزاعات التجارية داخل المملكة وأمام المجلس المعنى بحل النزاعات في منظمة التجارة العالمية، ويزيد ذلك التحدى النزاعات المتعلقة بالإغراق وقضايا الملكية الفكرية، وهذه القضايا تحتاج إلى كوادر وطنية في أعلى درجات الاختصاص في القانون التجارى الدولي.

وبالرغم من هذه التحديات إلا أنه من المحتمل أن لا يكون هناك تناقض بين التزامات المملكة تجاه منظمة التجارة العالمية وبين أهداف خطط التنمية فيها، وهي خطط تدعو إلى التوجه نحو التخصصية والسعودة أو توظيف الوظائف والتوجه نحو تنويع الإنتاج والصادرات من المنتجات غير البترولية واتجاه المملكة نحو اقتصاد السوق وتحسين القدرة التنافسية.

المراجع

أ- المراجع العربية:

- العبيد، عبد الله بن عبد الله (٢٠٠٦م) القطاع الزراعي وتحديات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ورشة عمل الهيئة العامة للغذاء والدواء بتاريخ ٦ شباط ٢٠٠٦م. الرياض.
- الغرفة التجارية والصناعية (١٤١٥هـ) واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: أهميتها النسبية، إجراءات ممارستها، مشكلاتها وسبل دعمها وفرص الاستثمار المتاحة لها. إدارة البحوث. الرياض.
- المرواني، عبد الله بن علي (٢٠٠٥م) التخطيط التنموي: الإطار والمنهج التطبيقي. مركز البحوث. معهد الإدارة العامة.
- عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٥م) الجات وآليات منظمة التجارة العالمية. الدار الجامعية. الإسكندرية.
- مصلحة الإحصاءات العامة (٢٠٠٤م) تعداد منشآت القطاع الخاص حسب النشاطات الرئيسية لعام ١٤٢٤ / ١٤٢٥هـ. وزارة التخطيط. الرياض.

ب- المراجع الأجنبية:

- El-Beshbishi* Amal Nagah (2003) The Future Impact of the TRIPS Agreement on the Pharmaceutical Industry: How Can Developing Countries Deal With It?. **Arab Economic Journal**. No. 3031/. Autumn. Cairo.
- Michalopoulos* Constantine (2001) **Developing Countries in The WTO**. Palgrave Macmillan. New York.
- Pearce* David W. (1992) **Macmillan Dictionary of Modern Economics**. 4th edition. The Macmillan Press LTD* London.
- US Government Fact book of Saudi Arabia (2005) [http://www. Odci.gov/publication factbook/goes/sa. html1](http://www.Odci.gov/publication factbook/goes/sa.html1)). Washington.
- WT/ACC/SAU/61. *WTO Working Group Report:
- WTO (2005) **Report of Working Party on Accession of Saudi Arabia to WTO** (WT/ACC/SAU/61). Geneva.

الفصل التاسع

مواقف الدول النامية فى مفاوضات المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية

٩-١ تمهيد:

ينص بروتوكول مراكش لتأسيس منظمة التجارة العالمية فى أول يناير ١٩٩٥م على عقد مؤتمر وزارى كل سنتين على الأقل لبحث القضايا المطروحة، ويعتبر المؤتمر الوزارى أعلى سلطة فى المنظمة تقوم باتخاذ القرارات.

تتبع أهمية المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية من كونها صاحبة السلطة التشريعية العليا فى المنظمة. وما يصدر عنها من قرارات يصبح واجباً على جميع الدول الأعضاء فى المنظمة تنفيذه، كما أن أى اتفاقية تصدر عن هذه المؤتمرات الوزارية بالإجماع المطلق تعد ملزمة لجميع الدول تحت مبدأ الالتزام الشامل الموحد الذى يعد أهم مبدأ من مبادئ الانضمام إلى المنظمة. وفى الوقت نفسه فإن المؤتمرات الوزارية تضع الإطار العام للمفاوضات التجارية الشاملة متعددة الأطراف.

عقدت منظمة التجارة العالمية خلال فترة حياتها التى قاربت عشر سنوات منذ تأسيسها فى ١/١/١٩٩٥م ستة مؤتمرات وزارية فى سنغافورة ١٩٩٦م، وفى جنيف عام ١٩٩٨م، وفى سياتل عام ١٩٩٩م، وفى الدوحة ٢٠٠١م، وفى كانكون عام ٢٠٠٣م، وأخيراً فى هونج كونج عام ٢٠٠٥م. وهذه المدن موزعة فى عدة قارات فى أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

الجدول رقم (٩-١) يبين المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية وأمكنة وتواريخ انعقادها خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥م:

الجدول (١/٩): المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية وأمكنة وتواريخ انعقادها والقضايا الرئيسية للمفاوضات خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥ م):

| ترتيب المؤتمر | مكان انعقاد المؤتمر | تاريخ الانعقاد | القضايا الرئيسية |
|---------------|---------------------|-----------------------------|--|
| الأول | سنغافورة | ٩-١٢ ديسمبر ١٩٩٦ م | إجراء مراجعة لمدى تنفيذ الدول الأعضاء التزاماتها، وكذلك تقييم السياسات التجارية المتعددة الأطراف في إطار ما اتفق عليه في جولة الأورجواي. وكذلك استكمال المفاوضات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات واختبار آليات عمل منظمة التجارة العالمية. |
| الثاني | جنيف | ١٨-٢٠ مايو ١٩٩٨ م | استكمال بحث قضايا تخفيض سقف التعريفات الجمركية على السلع الصناعية والزراعية والتجارة الإلكترونية ومدى التناسق بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية. |
| الثالث | سياتل | ٣٠ نوفمبر - ٣ ديسمبر ١٩٩٩ م | توسيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية في مجالات التعليم والثقافة والخدمات الصحية والاستثمارات المالية المتعددة الأطراف والمشتريات الحكومية، وإطلاق مباحثات حول حقوق الإنسان وحماية المنتجات البيولوجية والتكنولوجية والبيئة ومزيد من تحرير القطاع الزراعي. |
| الرابع | الدوحة | ٩-١٤ نوفمبر ٢٠٠١ م | قضايا الزراعة والتجارة في السلع غير الزراعية والخدمات، والملكية الفكرية، والعلاقة بين التجارة والاستثمار وبين التجارة والسياسة التنافسية، والشفافية في المشتريات الحكومية وتسهيلات التجارة، وقواعد حل النزاعات وقضايا البيئة والتجارة الإلكترونية، ومشاكل الاقتصاديات الصغيرة، وقضايا التمويل والديون ونقل التكنولوجيا والتعاون الفني وبناء القدرات، وقضايا الدول الأقل نمواً والمعاملة التفضيلية، بالإضافة إلى قضايا التنمية. |
| الخامس | كانكون عام | ١٠-١٤ سبتمبر ٢٠٠٣ م | قضايا الاستثمار والمشتريات الحكومية والغذاء والزراعة والبيئة بالإضافة إلى قضايا التنمية. |
| السادس | هونج كونج | ١٣-١٨ ديسمبر ٢٠٠٥ م | زيادة التحرر التجاري ووقف الدعم في القطاع الزراعي وتحرير قطاعات الخدمات والسلع الصناعية وحماية حقوق الملكية الفكرية وتوفير التنمية المستدامة للدول الأقل نمواً، وفتح الأسواق أمام صادرات الدول النامية وخاصة الأقل نمواً. |

المراجع: Understanding of the WTO: <http://www.wto.org>

وقد لوحظ من سير المفاوضات في المؤتمرات الوزارية أن هناك تبايناً في مواقف الدول النامية والمتقدمة من القضايا المطروحة، بالإضافة إلى التباين داخل التجمعات الإقليمية، ومن ضمنها التباين في مواقف الدول النامية الذي يعكس الاختلاف في المصالح والناجم عن اختلاف المعطيات الاقتصادية ودرجة النمو بين البلدان الأعضاء في المنظمة.

كما لوحظ أن مفاوضات المؤتمرات الوزارية أصبحت أكثر تعقيداً وصعوبة وتحتاج إلى المتابعة الدقيقة لمواقف الدول والاطلاع الواسع على التطورات الاقتصادية والسياسية الدولية، وهذا يحتاج إلى إعداد كوادر مدربة وذات اطلاع واسع في القضايا التجارية والاقتصادية والقانونية المعاصرة، وخاصة في القضايا المتعلقة بالإغراق وقضايا الملكية الفكرية ونحوها من القضايا الشائكة التي تحتاج إلى التخصص الدقيق والخبرة الواسعة على مستوى دولي.

وبالإضافة إلى صعوبة وتعقد المفاوضات فإن الدول النامية شأنها في ذلك شأن الدول المتقدمة تواجه الاحتجاجات الشعبية من المنظمات غير الحكومية وقطاعات المجتمع المدني احتجاجاً على العولمة الاقتصادية.

الهدف من هذا الفصل تقييم مواقف الدول النامية في أثناء جولات مفاوضات المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٥م) من أجل التعرف على القضايا التي واجهت وما زالت تواجه الدول النامية وكيف تم التصدي لها ومعالجتها عن طريق الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها (١٤٩) دولة تشكل تجارتها نحو (٩٠٪) من التجارة العالمية، ويمثل الدول النامية في المفاوضات وزراء الصناعة والتجارة وهم أصحاب القرار في دولهم في قضايا الصناعة والتجارة. كذلك يهدف الفصل إلى التعرف على مواقف الدول النامية من القضايا الشائكة التي لم يتم التوصل إلى حلول لها والتي تم تأجيل البت فيها إلى مؤتمرات وزارية قادمة. كما يهدف الفصل إلى التوصل إلى استنتاجات يمكن أن تفيد صانعي السياسة الاقتصادية في الدول النامية، ومن ضمنها المملكة العربية السعودية حول قضايا منظمة التجارة العالمية.

وقد شمل هذا الفصل بعد التمهيد عدة نقاط، هي: تقييم لمواقف الدول النامية من مفاوضات المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة عام ١٩٩٦م، تقييم لمواقف الدول النامية من مفاوضات المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية في جنيف عام ١٩٩٨م، تقييم لمواقف الدول النامية من مفاوضات المؤتمر الوزاري

الثالث لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل عام ١٩٩٩م، تقييم لمواقف الدول النامية من مفاوضات المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية فى الدوحة عام ٢٠٠١م، تقييم لمواقف الدول النامية من مفاوضات المؤتمر الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية فى فى كانكون / المكسيك عام ٢٠٠٣م، تقييم لمواقف الدول النامية من مفاوضات المؤتمر الوزارى السادس لمنظمة التجارة العالمية فى هونج كونج عام ٢٠٠٥م، ملخص الفصل.

٩-٢ مواقف الدول النامية من القضايا الرئيسية المطروحة فى المؤتمر الوزارى الأول لمنظمة التجارة العالمية المنعقد فى سنغافورة عام ١٩٩٦م:

يعتبر المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية المعقود فى سنغافورة فى الفترة ٩-١٣ من ديسمبر عام ١٩٩٦م هو المؤتمر الأول الذى جاء مباشرة بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية فى بداية عام ١٩٩٥م، وكانت أجندته مثقلة بالبنود والقضايا التى لم تجد حلولاً لها فى جولة مفاوضات الأورغواى والتى انتهت فى عام ١٩٩٤م والتى تم تأجيلها ونقلها إلى أجندة المؤتمر الوزارى الأول فى سنغافورة.

كان الهدف الرئيس من عقد مؤتمر سنغافورة هو إجراء مراجعة لدى تنفيذ الدول الأعضاء التزاماتها، وكذلك تقييم السياسات التجارية المتعددة الأطراف فى إطار ما اتفق عليه فى جولة الأورغواى، وكذلك استكمال المفاوضات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات واختبار آليات عمل منظمة التجارة العالمية باعتبار أن هذا المؤتمر هو المؤتمر الأول للمنظمة.

ومن الموضوعات التى طرحت على المؤتمر التجارة والبيئة والعلاقة بين التجارة وسياسات المنافسة وإجراءات تسهيل التجارة والعلاقة بين التجارة والاستثمار ومعايير العمل والشفافية فى المشتريات الحكومية.

فقد طرح موضوع العلاقة بين التجارة والبيئة من قبل الدول المتقدمة لوضع معايير واشتراطات بيئية معينة يجب الالتزام بها من جميع الأطراف، وقد سارعت الدول النامية إلى الاعتراض على مناقشة الموضوع خشية من قيام الدول المتقدمة بفرض إجراءات حماية بحجة عدم التزام الدول النامية بمعايير البيئة.

أما موضوع العلاقة بين التجارة وسياسة المنافسة فقد قامت بطرحه دول الاتحاد الأوروبى للبحث فى مدى الحاجة إلى إنشاء مجموعة عمل لدراسة هذا الموضوع فى

إطار منظمة التجارة العالمية. وقد رأى عدد من الدول النامية أن يترك هذا الموضوع إلى التشريعات الوطنية.

وحول إجراءات تسهيل التجارة فقد طرح الاتحاد الأوروبي إمكانية التوصل إلى اتفاقية متعددة الأطراف تعمل على تبسيط وتذليل المعوقات الإدارية والبيروقراطية المتعلقة بالتجارة الدولية. ولم تعارض الدول النامية هذا المطلب.

وحول العلاقة بين التجارة والاستثمار طالب عدد من الدول المتقدمة التوصل إلى إطار دولى متعدد الأطراف حول القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبى المباشر، ولكن معظم الدول النامية عارضت مثل هذا التوجه باعتباره أن الموضوع تم تغطيته ضمن منظمة التجارة العالمية فى إطار اتفاقية الجوانب التجارية ذات العلاقة بالاستثمار.

أما موضوع التجارة والعمل فقد طالبت الولايات المتحدة بإدراج منع عمالة الأطفال، وقد عارضته الدول النامية باعتبار أن عمالة الأطفال يعطى ميزة تكلفه نسبية لصالح الدول النامية، وكان رأى الدول النامية أن مسألة العمالة هى من اختصاص منظمة العمل الدولية، وبالتالي يجب أن تطرح هناك للنقاش وليس فى المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية. وقد توصل المؤتمر الوزارى فى سنغافورة إلى حل وسط يقضى بإعطاء اهتمام خاص بمعايير العمل المطبقة وضرورة الأخذ فى الاعتبار ما تم إنجازه من أعمال فى منظمة العمل الدولية (ILO) وخاصة البعد الاجتماعى للعولة.

اعتبر العديد من المراقبين أن المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة الدولية فى سنغافورة من المؤتمرات التى تعمل لغير صالح الدول النامية ودول العالم الثالث، وأن المؤتمر يعمل لصالح الدول المتقدمة، حيث أعطت دول مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى لنفسها الحق فى فحص ورقابة ظروف البيئة والعمل وخطط التنمية والاستثمار فى الدول النامية (الحمزاوى: ٢٠٠٠).

وقد اتفق وزراء الصناعة والتجارة لمائة وعشرين دولة على أنهم يريدون عالمًا تتحرك فيه التجارة بحرية من أجل الوصول إلى نمو وتنمية بصورة متواصلة فى العالم، قائلين إن منظمة التجارة العالمية صنعت من نفسها قوة إيجابية خلال العامين الأولين لها، ولكن دولاً رفضت عرضاً قدمته الولايات المتحدة حظى ببعض التأييد من الاتحاد الأوروبى من أجل بدء مباحثات فى إطار المنظمة بشأن إيجاد روابط بين معايير العمالة ولوائح التجارة.

وفى ظل المواقف المختلفة للأطراف المتفاوضة عكس إعلان مؤتمر سنغافورة إنشاء

مجموعات عمل لدراسة الموضوعات التي تم الاختلاف حولها وضرورة الاستمرار في المفاوضات في المسائل التي لم يتم الانتهاء منها في المفاوضات ومحاولة التوفيق بين المقترحات المختلفة للدول النامية والدول المتقدمة الأعضاء في المنظمة الدولية.

٩-٣ مواقف الدول النامية من القضايا الرئيسية المطروحة في المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في جنيف عام ١٩٩٨م:

عقد المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية في مدينة جنيف في سويسرا في مقر منظمة التجارة العالمية في الفترة ١٨-٢٠ من مايو (أيار) عام ١٩٩٨ م. وقد جاء المؤتمر في وقت من الاضطراب في الأسواق المالية العالمية بدأ في آسيا، مما أثار مخاوف بشأن سياسة حماية الأسواق. ومن الجدير بالملاحظة أن سير المفاوضات رافقه احتشاد الآلاف في شوارع جنيف للاحتجاج على مخاطر العولة مطالبين بإقفال مقر المنظمة في جنيف.

وقد ركز الوزراء المشاركون في الدول الأعضاء في المنظمة على استكمال بحث القضايا الرئيسية المنقولة من مؤتمر سنغافورة والمتعلقة بتخفيض سقوف التعريفات الجمركية على السلع الصناعية والزراعية، بالإضافة إلى مواضيع مستجدة، مثل موضوع التجارة الإلكترونية (Electronic Commerce)، ومدى التناسق بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأنكاد، وكذلك بحث الشفافية في عمل منظمة التجارة العالمية، وموضوع التجارة والمديونية ونقل التكنولوجيا باعتبار أن تلك الموضوعات من اختصاص العديد من مجالس ولجان منظمة التجارة العالمية.

وقد طرح موضوع التجارة الإلكترونية للمرة الأولى في مؤتمر جنيف، حيث رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن خضوع المنتجات الإلكترونية لمبادئ منظمة التجارة الدولية يعتبر أمراً ضرورياً وأن لا يتم فرض رسوم جمركية على الرسائل الإلكترونية، ولكن الدول النامية رأت أن موضوع التجارة الإلكترونية من المواضيع المرتبطة باتفاقيات أخرى مثل تجارة الخدمات، ولا داعي لبحثها منفصلة وأن على المنظمة تأكيد أهمية الدعم الفني والمالي للدول النامية لتمكينها من إنشاء بنية أساسية تمكنها من المشاركة في التجارة الإلكترونية.

وحول خفض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية، أدرج هذا البند بطلب من الدول المتقدمة، فسي حين رأت الدول النامية أن لا داعي لمزيد من التخفيضات

في التعريف الجمركية على السلع الصناعية في الوقت الراهن: لأن الدول المتقدمة لم تقدم الكثير للدول النامية في مجال النفاذ لسلعها للأسواق العالمية، وأن خفض الجمركي المقترح يخفض من الإيرادات الجمركية التي تستخدمها الدول النامية في أغراض برامج التنمية، وأن الدول المتقدمة مازالت تقوم بسياسات الإغراق لأسواق الدول النامية.

أما موضوع التنسيق بين منظمة التجارة العالمية وبقية المنظمات الدولية، فقد اعتبر أن التنسيق قائم بين المنظمة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وحول موضوع الشفافية في عمل منظمة التجارة العالمية فقد تم الاتفاق بين الدول المشاركة على أهمية توافر الشفافية في أعمال منظمة التجارة العالمية.

وحول موضوع اتفاقيات التجارة الإقليمية فقد طالبت الدول النامية بإعطائها مرونة في مجال إبرام اتفاقيات وترتيبات إقليمية لتحقيق المزيد من تحرير التجارة ودعم عمليات التكامل.

أما موضوع التجارة والتمويل فقد طالبت ببحثه الدول النامية لدراسة العلاقة بين نظام التجارة العالمي وبين نظم التمويل الضرورية لبرامج التنمية وقد اعترضت الدول المتقدمة على هذا الاقتراح من الدول النامية.

أما موضوع التجارة والمديونية فقد اقترحت الدول النامية إنشاء مجموعة عمل في إطار منظمة التجارة العالمية لدراسة العلاقة بين التجارة والمديونية الخارجية للدول النامية لتحديد مدى مساهمة نظام التجارة العالمية في التغلب على مشكلة المديونية في الدول النامية، وقد اعترضت الدول المتقدمة على هذا البند بحجة عدم اختصاص منظمة التجارة العالمية بهذا الموضوع.

وحول موضوع نقل التكنولوجيا، اقترحت الدول النامية إنشاء مجموعة عمل في إطار منظمة التجارة العالمية لنقل التكنولوجيا لمعرفة أثر تطبيق اتفاقيات المنظمة على عملية نقل التكنولوجيا للدول النامية. وقد اعترضت الدول المتقدمة على هذا البند بحجة عدم اختصاص منظمة التجارة العالمية بهذا الموضوع.

ومن الجدير بالملاحظة أن مشاركة الدول النامية في المفاوضات قد ازدادت، حيث إن أربعة من الموضوعات التي طرحت على المؤتمر كانت مقدمة من الدول النامية.

وقد عكس الإعلان الختامي لمؤتمر المنظمة في جنيف المواقف المختلفة للدول المشاركة وأكد ضرورة الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة ورفض طرح موضوع معايير

العمل وتكليف مجلس المنظمة بإعداد جدول أعمال المؤتمر الثالث في سياتل. كما تضمن إعلان المؤتمر أن الإبقاء على كل الأسواق مفتوحة يجب أن يكون عنصراً أساسياً في إيجاد حل مستمر للصعاب التي تواجه منظمة التجارة العالمية.

٩-٤ مواقف الدول النامية من القضايا الرئيسية المطروحة في المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في سياتل عام ١٩٩٩م:

اجتمع ممثلو ١٢٤ دولة عضو في منظمة التجارة العالمية في الفترة ٢٠ من نوفمبر ٢- من ديسمبر من عام ١٩٩٩م في مدينة سياتل في ولاية واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تحوى أكبر الشركات المتعددة الجنسية في العالم كميكروسوفت والبوبينج ونحوها. وقد جاء توقيت المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بعد الأزمة العالمية في شرق آسيا عام ١٩٩٧م وانخفاض معدلات النمو الاقتصادى العالمى وما صاحب العولة الاقتصادية من آثار سلبية على الدول النامية وعدم التنفيذ الكامل لاتفاقيات الأورغواى .

يعتبر مؤتمر سياتل المؤتمر الثالث لمنظمة التجارة العالمية بعد مؤتمرات سنغافورا وجنيف وبعد مرور خمس سنوات من تأسيس منظمة التجارة العالمية. وقد افتتح المؤتمر الوزاري في سياتل/الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون، وأطلق على هذا المؤتمر جولة الألفية للدلالة على أن ما يصدر عن هذا المؤتمر من قرارات وقواعد وضوابط ستؤثر مباشرة على حياة الغالبية العظمى من سكان الكرة الأرضية مع نهاية الألفية الثانية.

وتشمل أجندة مؤتمر سياتل العديد من الموضوعات أهمها قضايا الزراعة والخدمات ومراجعة بعض الاتفاقيات، بالإضافة إلى موضوعات المنافسة والاستثمار والتجارة الإلكترونية وتسهيل التجارة. ويهدف مؤتمر سياتل إلى إحداث المزيد من التحسين في النظام التجارى العالمى، وخاصة في اتفاقية الخدمات والنفاذ إلى الأسواق ودعم الصادرات ومستويات التعريفات الجمركية على الواردات وإجراءات مكافحة الإغراق، وإطلاق جولة جديدة في بداية عام ٢٠٠٠م حول تحرير التجارة في السلع الزراعية وتجارة الخدمات والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف المتعلقة بالترابط بين السياسات التجارية والنقدية والمالية والتنموية والتأثير المتبادل لهذه السياسات ومراجعة أعمال منظمة التجارة العالمية عن الفترات السابقة، وتحديد ماهية المفاوضات التجارية للألفية الثالثة.

كما هدف المؤتمر إلى التوصل إلى خطة عمل مستقبلية للمنظمة لتوسيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية في مجالات التعليم والثقافة والخدمات الصحية والاستثمارات المالية المتعددة الأطراف والمشتريات الحكومية، بهدف إطلاق مباحثات حول المواضيع المستجدة، مثل حقوق الإنسان وحماية المنتجات البيولوجية والتكنولوجية والبيئة ومزيد من تحرير القطاع الزراعي.

ويمكن إعطاء فكرة موجزة عن القضايا الرئيسية التي طرحت في سياتل على النحو التالي:

١- استكمال تحرير قطاع الزراعة:

كان الملف الزراعي هو المحور الرئيس في المفاوضات: لأهميته الخاصة لدى معظم الدول. ويلاحظ أن هناك مسألتين تشغلان المفاوضات في القطاع الزراعي وتختلف مواقف الدول حولهما، وهما تحرير القطاع الزراعي بالمزيد من خفض التعريفات الجمركية بما يزيد على المعدلات السابقة التي تبلغ (٣٦٪) وتخفيض الدعم الزراعي بنسب تزيد على (٢١٪). وقد ظهر هناك اختلاف في وجهات النظر حول هذين الموضوعين بين الدول النامية والمتقدمة وبين أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي حول مستويات التخفيض في الدعم والمزيد من التخفيضات في التعريفات الجمركية (عبد الحميد: ٢٠٠٥م، ٦٢)

٢- تحرير المزيد من قطاع الخدمات:

تتفق الدول المتقدمة والنامية على تحرير قطاع الخدمات ولكن الاختلاف في درجات التحرير، فالدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في التحرير الشامل لقطاعات الخدمات على مستوى عالمي سواء التحرير الرأسي والأفقى: لأن الدول المتقدمة تملك على سبيل المثال (٩٦٪) من البراءات في العالم، في حين تهتم الدول النامية بفتح قطاعات معينة من الخدمات وليس جميعها وبدرجات متفاوتة.

٣- قضايا مكافحة الإغراق:

تعانى الدول النامية مواجهة القضايا العديدة المرفوعة ضدها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي مقابل عدم تمكنها إلا من رفع قضايا قليلة ضد الدول المتقدمة؛ وذلك لما للدول المتقدمة من قدرات قانونية كبيرة في مجال

مكافحة الإغراق وخاصة في قطاع المنسوجات والملابس التي تتمتع فيه الدول النامية بميزة نسبية.

٤- قضايا ربط التجارة بمعايير العمل والبيئة:

مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً كبيرة على الدول النامية لإدخال قضايا معايير البيئة والعمل وضرورة فرض عقوبات تجارية على الدول التي تخالف هذه المعايير، في حين عارضت الدول النامية إدراج هذه القضايا خشية تعرضها لعقوبات تجارية لاستخدامها عمالة الأطفال ومخالفتها لبعض معايير البيئة.

٥- التجارة الإلكترونية:

تعتبر التجارة الإلكترونية من المواضيع التي تم بحثها في المؤتمر الوزاري في جنيف، وقد شكّلت لجان خاصة لمتابعة موضوعها ضمن منظمة التجارة العالمية، كما تمت الموافقة على عدم فرض تعريف أو رسوم على الرسائل الإلكترونية، ولكن الدول النامية تخشى من ضعف قدراتها التنافسية في مجال الاتصالات وشبكات الإنترنت وسيطرة الدول المتقدمة على هذا القطاع.

٦- المسائل الخاصة بتنفيذ نتائج جولة الأوروغواي:

تم إدراج هذا الموضوع نتيجة لإصرار الدول النامية على أنها تعاني مشكلة قصر الفترة الانتقالية المعطاة لها للالتزام بتنفيذ بعض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

٧- العوائق الفنية المتصلة بالتجارة:

رفضت الولايات المتحدة الأمريكية إدخال أي تعديلات في المسائل الفنية المتعلقة بالإغراق والدعم والمنسوجات، على حين أظهرت مرونة في التعديلات الفنية للاستثمار والتقييم الجمركي.

٨- التجارة والاستثمار:

أصرت دول الاتحاد الأوروبي، يؤيدها عدد من الدول، على ضرورة دراسة العلاقة بين الاستثمار والتجارة ضمن نطاق عمل منظمة التجارة العالمية بينما لم تشجع الولايات المتحدة هذا الموضوع.

٩- التجارة وسياسة المنافسة:

إن هذا الموضوع محل اهتمام دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. في حين عارضه عدد من الدول النامية وتم الاتفاق على الاستمرار في دراسة هذا الموضوع.

١٠- الشفافية في المشتريات الحكومية:

أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة التوصل الى اتفاق حول ذات الموضوع في جولة مؤتمر سياتل تؤيدها في ذلك دول الاتحاد الأوروبي، في حين رأت الدول النامية ضرورة استكمال الدراسة حول الموضوع أولاً.

وثمة ملاحظات حول المؤتمر يمكن إيجازها فيما يلي:

١- وجود خلافات حادة بين الدول المتقدمة والدول النامية حول معظم القضايا المطروحة. ولأن هذه القضايا تهم قطاعات كبيرة من السكان كالمستهلكين والمدافعين عن قضايا البيئة والمنظمات غير الحكومية فقد استقطب المؤتمر المعارضين من شتى أطراف المجتمع ومن جميع الجنسيات.

٢- أخفق المؤتمر إلى حد بعيد في تحقيق الهدف المعلن للمؤتمر، ألا وهو تحرير التجارة الدولية من كل القيود: مما يعنى تخفيف الجمارك وإلغاء جميع إجراءات الحماية وتخفيف القيود المعوقة لانتقال السلع والخدمات والتبادل التجارى الحر بصفة عامة.

٣- ظهر للدول النامية أن الدول المتقدمة ترغب في الهيمنة، وقد اعترضت الدول الأفريقية وطالبت الدول المتقدمة بتنفيذ التزاماتها تجاه الدول النامية، وتقليل فجوة التكنولوجيا بين الدول النامية والمتقدمة، وأن لا تسعى المنظمة إلى فرض قيود مفرطة على الدول النامية والمطالبة بمراعاة أوضاع الدول النامية وخاصة في القارة الأفريقية، وضرورة تمديد الفترة الانتقالية لتنفيذ حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وحركة الاستثمار واتفاقيات التقييم الجمركى. وقد وصفت الهند المنظمة الدولية بأنها تحولت إلى نادٍ للأغنياء دون الفقراء (Phillips: 2000).

٤- ظهرت خلافات بين الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا حول قضايا الدعم الزراعى. وطالبت فرنسا بعدم تطبيق القواعد التجارية البحتة على المنتج الثقافى، أى بمعنى استثناء المنتج الثقافى من هذه القواعد. ومن المعلوم أن لفرنسا ميزة نسبية في المجالات الثقافية.

٥- بصفة عامة لم يتفق أعضاء المؤتمر البالغ عددهم (١٢٥) دولة مشاركة على تقرير المزيد من حرية التجارة.

٦- واجه المؤتمر مظاهرات عنيفة من المتظاهرين والمعارضين لحرية التجارة، وقد بلغ عددهم (٢٥٠٠٠) شخص؛ مما سبب إحراجاً للولايات المتحدة الأمريكية ولرئيسها كلينتون. وقد اضطرت رئيسة المؤتمر إلى إيقاف جلسات المؤتمر نتيجة لأعمال الشغب التي رافقت المظاهرات، إذ اعتقل ما يزيد على (٦٠٠) معارض للمؤتمر. وقد وصف الرئيس المكسيكي ارنستو زيدو المؤتمر بمعركة سياتل وأن ما حصل في المؤتمر من مظاهرات عنيفة كادت أن تدمر المنظمة سببه مخاوف مرضية من العولمة. وكان على رأس المتظاهرين ناشطو حماية البيئة، وحظيت المفاوضات بتأييد بعض النقابات العمالية الأمريكية. وقد وصف أحد كبار المفاوضين المصريين معاملة الدول المتقدمة للدول النامية بأنها معاملة غير لائقة. وقد انفض المؤتمر من دون إعلان ختامى.

٧- كان مصدر المعارضة للمؤتمر الوزاري في سياتل الأسباب التالية (http://www.thirdworldtraveler.com/wto_mai/what_after_seattle):

أ- المعارضة من قبل عدد من الدول النامية بسبب القوانين الصارمة لحماية البيئة.

ب- معارضة الغالبية من عمال العالم خاصة في الدول النامية لتأثير تحرير التجارة على تخفيض مستوى الأجور والقيود على انتقال عمال الدول النامية والمنع الكامل لعمالة الأطفال دون إيجاد حل لمشاكلهم الاجتماعية.

ج- خشية المدافعين عن حقوق الإنسان من دخول الصين وغيرها من الدول إلى منظمة التجارة العالمية لعدم احترامها لحقوق الإنسان من وجهة نظرهم.

د- التضيق على المستهلكين نتيجة للقيود والمعايير الصارمة على الغذاء.

هـ- اعتبر الكثيرون أن منظمة التجارة العالمية وجدت لخدمة النخبة الذين يملكون الشركات المتعددة الجنسية.

و- اعتبرت الدول النامية أن تركيز الدول المتقدمة على قضايا حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة وعمالة الأطفال المقصود بها التضيق على تجارة الدول النامية وفرض هيمنة الدول المتقدمة على الدول النامية خاصة في قضايا الغذاء والدواء والملكية الفكرية.

ز- تلقت جهود تحرير التجارة العالمية صدمة قوية في الأيام الأخيرة من نهاية القرن العشرين نتيجة لفشل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل.

٩-٥ مواقف الدول النامية من القضايا الرئيسية المطروحة في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في الدوحة عام ٢٠٠١م:

يعتبر مؤتمر الدوحة هو المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية والمنعقد في الفترة ٩-١٤ من شهر نوفمبر ٢٠٠١م بمشاركة (١٤٢) دولة من بينها (١١) دولة عربية، وقد جاء المؤتمر بعد أحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة التي سببت إرباكاً في الأسواق العالمية، وأصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً في التوصل إلى نظام اقتصادي عالمي جديد. وقد جاء هذا المؤتمر بعد فشل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في سياتل في أواخر ١٩٩٩م في تحقيق معظم أهدافه في توسيع مجال عمل المنظمة ورسم خطة عمل مستقبلية للمنظمة. ووافق الكثير من الدول على مضمون على حضور المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة / قطر وخاصة الدول النامية؛ لأن أجندة مؤتمر الدوحة، وقد احتوت ٢١ موضوعاً، هي امتداد لجداول أعمال المؤتمرات الوزارية السابقة في سنغافورة وجنيف وسياتل التي لم يكتب لها النجاح والتي تضمنت قضايا الزراعة والتجارة في السلع غير الزراعية والخدمات والنفاذ إلى أسواق المواد المصنعة غير الزراعية وقضايا الملكية الفكرية، والعلاقة بين التجارة والاستثمار وبين التجارة والسياسة التنافسية والشفافية في المشتريات الحكومية وتسهيلات التجارة، وقواعد حل النزاعات وقضايا البيئة المتعلقة بالتجارة والتجارة الإلكترونية، ومشاكل الاقتصاديات الصغيرة، وقضايا التمويل والديون المتعلقة بالتجارة، ونقل التكنولوجيا والتعاون الفني، وبناء القدرات وقضايا الدول الأقل نمواً والمعاملة التفضيلية، بالإضافة إلى قضايا التنمية.

وهدف المؤتمر بالدرجة الأولى إلى تمهيد الطريق إلى جولة جديدة من المحادثات، للتوصل إلى المزيد من تحرير التجارة الدولية وإزالة المعوقات التجارية، وإلى تفعيل وزيادة كفاءة منظمة التجارة العالمية وتحديد مصير منظمة التجارة العالمية بعد أن منيت مؤتمراتها السابقة بقدر كبير من الفشل.

أطلق على جولة مباحثات هذا المؤتمر «جولة التنمية» Doha Development Round أو إعلان الدوحة أو أجندة الدوحة للتنمية (Doha Development Agenda)

اشتملت على ٢١ موضوعاً تتضمن مواضيع مستجدة ومواضيع قديمة لم تستكمل عليها المباحثات، وقد وضع لها إطار زمني للمفاوضات حولها أقصاه ١/١/ ٢٠٠٥م، ثم تم تمديده إلى نهاية عام ٢٠٠٦م بعد عدم التمكن من استكمال المباحثات حول هذه المواضيع في المؤتمرات الوزارية في كانكون وهونج كونج وهذه المواضيع تشمل القضايا التالية (Trade Topics, Doha Development Agenda, www.wto.org):

- ١- قضايا تحت التطبيق أو التنفيذ تتعلق باتفاقية الجات ١٩٩٤م، وهي مفصلة كالتالي: ميزان المدفوعات والنفاذ إلى الأسواق والزراعة والإجراءات الصحية والمنسوجات والملابس والعوائق الفنية والاستثمار المتعلق بالتجارة ومكافحة الإغراق والتقييم الجمركي والإجراءات التعويضية (الفقرات ١٢، ١٣، ١٤ من إعلان الدوحة).
- ٢- التجارة في الخدمات (الفقرة ١٥ من إعلان الدوحة).
- ٣- حماية حقوق الملكية الفكرية، وتشمل: اتفاقية التريس والصحة العامة والمؤشرات الجغرافية ومراجعة بنود اتفاقية التريبس (الفقرتين ١٧، ١٩ من إعلان الدوحة).
- ٤- العلاقة بين التجارة والاستثمار (الفقرتين ٢٠ و ٢٢ من إعلان الدوحة).
- ٥- العلاقة بين التجارة والسياسة التنافسية (الفقرتين ٢٣ و ٢٥ من إعلان الدوحة).
- ٦- الشفافية في المشتريات الحكومية (الفقرة ٢٦ من إعلان الدوحة).
- ٧- التسهيلات التجارية (الفقرة ٢٧ من إعلان الدوحة).
- ٨- الاتفاقيات التجارية الإقليمية (الفقرة ٢٩ من إعلان الدوحة).
- ٩- البيئة والتجارة (الفقرات ٣١-٣٣ من إعلان الدوحة).
- ١٠- التجارة الإلكترونية (الفقرة ٣٤ من إعلان الدوحة).
- ١١- الاقتصاديات الصغيرة (الفقرة ٣٥ من إعلان الدوحة).
- ١٢- التجارة والمديونية والتمويل (الفقرة ٣٦ من إعلان الدوحة).
- ١٣- التجارة ونقل التكنولوجيا (الفقرة ٣٧ من إعلان الدوحة).
- ١٤- التعاون الفني وبناء القدرات (الفقرات ٣٨-٤١ من إعلان الدوحة).
- ١٥- الدول الأقل نمواً (الفقرات ٤٢-٤٣ من إعلان الدوحة).
- ١٦- المعاملة الخاصة والمختلفة (الفقرة ٤٤ من إعلان الدوحة).

وفيما يلى نبذة عن سير المباحثات فى القضايا الرئيسية للمؤتمر:

أ- تجارة السلع الزراعية:

دافعت دول الاتحاد الأوروبى عن سياسة دعمها للسلع الزراعية، ولم ترغب فى تقديم تنازلات فى هذه القضية التى تهم مزارعيها، فى حين طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بتحرير المزيد من قطاع الزراعة، أما الدول النامية فقد طالبت بوقف دعم القطاع الزراعى لتمكينها من التصدير للأسواق الدولية. وفى النهاية تم التوصل إلى نصوص غير حاسمة تقضى بإحالة القضية إلى مفاوضات مستقبلية موسعة.

ب- قضايا البيئة:

تم التوفيق بين رغبات الدول المتقدمة فى ضرورة الالتزام بمعايير بيئية وترك الحرية للدول النامية فى اختيار الإجراءات البيئية المناسبة لحماية البيئة والصحة فيها فى ظل منظمة التجارة العالمية.

ج- تجارة المنسوجات:

اعترضت الدول النامية، وعلى رأسها الهند، على القيود التى تضعها الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية، وطالبت بإلغاء نظام الحصص الذى تقوم بممارسته بعض الدول المتقدمة ولم يتم حل هذه المعضلة وتم الإشارة الغامضة باستمرار التفاوض حول هذا الموضوع مستقبلاً.

د- الصحة العامة وحقوق الملكية الفكرية:

حققت الدول الأقل نمواً إنجازاً كبيراً فى البيان الوزارى فى المؤتمر يؤكد حقها فى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة فيها، وعدم تقييد الصناعات الدوائية بقيود مصطنعة وإصرارها على الحق فى الترخيص الإجبارى للأدوية المقاومة للأوبئة بدون الحصول على الموافقة المسبقة لشركات الأدوية العالمية صاحبة براءات الاختراع لهذه الأدوية.

هـ- علاقة التجارة الدولية بالاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية:

هذه القضايا من المسائل الرئيسية التى تصر عليها الدول المتقدمة وتعارضها الدول النامية. وقد تم الاتفاق على الاستمرار فى التفاوض المتعدد الأطراف حولها وإعطاء الاهتمام للأليات التى تربط التجارة العالمية بالاستثمار والمشتريات الحكومية فى ظل اتفاقية الخدمات (GATS).

لقد ظهر من المفاوضات أن الدول النامية، خاصة في منطقة الكاريبي، والدول الأفريقية لم تكن مستعدة للدخول في اتفاقيات متعددة تزيد من التزامات بلدانها في قضايا تصب في مصلحة الدول المتقدمة بشكل رئيس كالاستثمارات الأجنبية والبيئة والمستتريات الحكومية ومعايير العمل والبيئة والغذاء، لأن الدول النامية ترى أن الدخول في اتفاقيات جديدة متعددة الأطراف سيضيف عليها أعباء جديدة (WTO Doha 4th) (Ministerial Declaration. http://wto.org_minist_e/min01_e/mindecl.htm)

وبشكل عام استمرت الدول النامية في إصرارها على أن مصالحها يجب أن تحتل أولوية بارزة في الاهتمام. وتتنوع تلك المصالح بين إمكانيات أفضل للوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية في الدول الأغنى اقتصادياً والترتيبات التي تسمح للدول الأفقر بالحصول على عقاقير رخيصة لعلاج الإيدز. واتفقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على أن برامجها لدعم المنتجات الزراعية يجب أن تدخل في المفاوضات.

وقد تمخض المؤتمر الوزاري في الدوحة عن نتائج غامضة تتعلق بالدعوة إلى مزيد من تحرير التجارة للدول النامية والرغبة في إدخال مواضيع جديدة من قبل الدول المتقدمة. وقد أصرت الدول النامية على ضرورة سماع صوتها ومناقشة قضايا التنمية فيها قبل الشروع في اتفاقيات جديدة.

وقد تضمن البيان الختامي للمؤتمر الوزاري للمنظمة المعقود في الدوحة في الفترة ٩-١٤ من نوفمبر ٢٠٠١م في الفقرتين ١٣ و ١٤ أهمية أن يتم التوصل إلى تحقيق تحسينات جوهرية في النفاذ إلى الأسواق وإجراء تخفيضات على مراحل في دعم الصادرات تمهيداً لإلغائها وعمل تخفيضات جوهرية في الدعم الزراعي المحلي المشوه للتجارة الدولية في السلع الزراعية، على أن يتم التوصل إلى نماذج تحقق هذا التوجه في نهاية ٢٠٠٣/٣/٢١م وأن يؤخذ بعين الاعتبار المعاملة الخاصة للدول النامية، وكذلك الاعتبارات غير التجارية من أجل الأمن الغذائي والتنمية الريفية والمحافظة على البيئة، ولكن المفاوضات حول هذه القضايا تعثرت ولم يتم التوصل إلى اتفاق يرضى الأطراف في المفاوضات (العبيد: ٢٠٠٦).

وصدر إعلان بيان ختامي للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة ليحدد البرنامج لجولة جديدة في المحادثات التجارية يعرف باسم « جدول أعمال الدوحة للتنمية »، حيث تم تأجيل ونقل معظم القضايا المعلقة التي لم يتم التوصل إلى حلول لها إلى المؤتمرات الوزارية اللاحقة.

٩-٦ مواقف الدول النامية من القضايا الرئيسية المطروحة في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في كانكون عام ٢٠٠٣م: انعقدت جولة مفاوضات المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون / المكسيك في الفترة ١٠-١٤ من سبتمبر من عام ٢٠٠٣م، وقد اعتبرت أجندة المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون امتداداً لأجندة الدوحة التي لم يكتب لها النجاح المتوقع، وقد تضمنت قضايا الاستثمار والمشتريات الحكومية والغذاء والزراعة والبيئة بالإضافة إلى قضايا التنمية .

وقد شهد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية باعتبارها دولة نامية؛ مما أعطى قوة دفع كبيرة لمواقف الدول النامية في المؤتمر رغم عدم التوافق التام بين مصالح الصين وبقية الدول النامية.

وظهرت في المؤتمر بوادر تصادم مصالح الدول النامية والدول المتقدمة، إذ أصرت الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان، على عدم موافقتها بشكل نهائي على موضوع إعطاء الأولوية لقضايا التنمية التي تهم الدول النامية، ودافعت بقوة عن قضايا تم استحداثها في مؤتمر الدوحة، مثل معايير العمل والبيئة وحقوق الإنسان والغذاء وأن يتم إعطاء الأولوية لهذه المواضيع قبل قضايا التنمية. حتى إن دول الاتحاد الأوروبي أنكرت رغبتها في التخلص من الإعانات الزراعية التي وعدت بها الدول النامية، كما أن اليابان أصرت على موقفها بعدم إجراء تخفيضات على سلعة الأرز.

ومن جانب الدول النامية، وعلى رأسها الهند والدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي، أبدت عدم موافقتها النهائية على إدراج البنود التي طالبت باستحداثها الدول المتقدمة في أثناء مؤتمر سنغافورة عام ١٩٩٦م، وخاصة تلك المتعلقة بالاستثمار والتنافسية والمشتريات الحكومية وإجراءات التسهيلات للتجارة، وقد وافقت دول الاتحاد الأوروبي على التخلي عن إدراج بعض هذه القضايا والإبقاء على تسهيلات التجارة والشفافية في المشتريات الحكومية، كما أبدت الدول النامية غضبها بسبب ما اعتبرته محاولات من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تجارة المنتجات الزراعية لإعفاثهما من تقديم تنازلات للدول النامية (http://www.Com.WTO_Derailed.html, Third World Traveler).

وقد ظهر لأول مرة تكتل جديد للدول النامية باسم مجموعة العشرين، حيث أظهرت المجموعة المكونة من عشرين دولة من الدول النامية (G20)، وعلى رأسها البرازيل والهند والصين، قوة تفاوض معتبرة وصوتاً قوياً للدفاع عن مصالح الدول النامية. حيث تخوفت الهند من تخفيض الجمارك على المنتجات الزراعية، كما أصرت الدول النامية مجتمعة على ضرورة قيام الدول المتقدمة بإيقاف الدعم للسلع الزراعية، حيث بلغ هذا الدعم ما يزيد على ٣٠٠ مليار دولار؛ لأن من شأن هذا الدعم أن يغرق أسواق الدول النامية بالسلع الزراعية الرخيصة، وخاصة القطن في الدول الأفريقية إلا أن الدول المتقدمة رفضت هذه المطالب مما سبب انهيار مؤتمر كانكون وفشله.

وحاول وزير تجارة المكسيك لويس إرنستو دربيز إنقاذ المؤتمر بتقديمه اقتراحات حول الالتزامات الجديدة في اتفاقية الزراعة. ولكن مقترحاته واجهت معارضة من جانب بقية الدول النامية وخاصة مجموعة ٢٠ التي تفاوض باسم الدول النامية. واضطر أن يعلن بصورة مفاجئة إيقاف المؤتمر (العبيد: ٢٠٠٦م).

وعلى كون نتائج مفاوضات المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون في المكسيك مخيبة للآمال: أثبتت الدول النامية بقيادة مجموعة العشرين صلابة مواقفها في المؤتمر ودافعت بفعالية عن مصالح الدول النامية. وقد استمدت الدول النامية قوة إضافية بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية باعتبارها محسوبة على الدول النامية.

وقد عكس البيان الختامي للمؤتمر الوزاري في كانكون ضائلة النتائج التي حققها المؤتمر، حيث كانت الإشارة إلى موضوع الدعم الزراعي وخاصة للقطن غامضة، ووعد البيان الختامي للمؤتمر بمراجعة سياسات قطاع المنسوجات، ولم يتم ذكر أي تعويضات للدول النامية عن أضرار سياسات الإغراق للسلع الزراعية التي تمارسها الدول المتقدمة.

٩-٧ مواقف الدول النامية من القضايا الرئيسية المطروحة في المؤتمر الوزاري

السادس لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في هونج كونج عام ٢٠٠٥م:

يأتي المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في هونج كونج في نهاية عام ٢٠٠٥م بعد فشل مؤتمر كانكون في التوصل إلى اتفاق حول القضايا المطروحة في برنامج الدوحة للتنمية. لذلك انطلقت مفاوضات المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونج كونج الصين في الفترة من ١٣-١٨ من شهر

ديسمبر ٢٠٠٥م اعتماداً على ما يسمى بأجندة الدوحة للتنمية التى أطلقت فى المؤتمر الوزارى الرابع فى الدوحة عاصمة قطر فى عام ٢٠٠١م، والمؤتمر الوزارى السادس لمنظمة التجارة العالمية فى هونج كونج يهتم بإطار المفاوضات التجارية الشاملة المتعددة الأطراف التى بدأت فى أجندة الدوحة للتنمية، وهى تشمل بنوداً أهمها زيادة التحرر التجارى فى قطاعات الزراعة، والخدمات والسلع الصناعية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتوفير التنمية المستدامة للدول الأقل نمواً وفتح الأسواق أمام صادرات الدول النامية وخاصة الأقل نمواً منها.

ويأتى المؤتمر الوزارى السادس للمنظمة فى هونج كونج مؤتمر إنقاذاً للمؤتمرات السابقة التى حالف معظمها الفشل فى سياتل وكانكون. وقد شاركت فى المؤتمر (١٤٩) دولة عضواً فى المنظمة الدولية من بينها المملكة العربية السعودية والتى تم قبولها مؤخراً قبل أسبوع من بداية المؤتمر باعتبارها العضو (١٤٩).

وقد تصدى المؤتمر السادس إلى أهم القضايا الحساسة كإلغاء الدعم الزراعى حيث تنص الاتفاقية الزراعية على إلغاء الدعم للصادرات الزراعية، ويتم معظمه فى الدول المتقدمة، إذ يبلغ نحو (٣٠٠) مليار دولار سنوياً وإتاحة الفرصة للصادرات الزراعية للدول النامية لكى تنافس بشكل عادل فى الأسواق العالمية.

واختلفت وجهات النظر حول المسائل المطروحة، ولاسيما مسألة الدعم والإعانات للقطاع الزراعى لكل من الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى من جهة والدول النامية بقيادة الصين والهند والبرازيل، وتمثل دولها (٧٥٪) من الدول الأعضاء فى المنظمة العالمية، حيث طالبت الدول النامية الدول المتقدمة بوضع جدول زمنى لإيقاف دعم المنتجات الزراعية، وأظهرت أن ما يقدم للبقرة من دعم فى بعض الدول المتقدمة يزيد على ما يحصل عليه الإنسان الفقير فى بعض الدول النامية.

واحتجت المنظمات غير الحكومية والمتظاهرون من جميع أنحاء العالم على الهجمة الشرسة للعملة لصالح الشركات المتعددة الجنسية حيث اعتقل ما يزيد على ٩٠٠ متظاهر.

وقد طالبت الدول النامية والناشئة فى مجموعة العشرين بقيادة وزير خارجية البرازيل بوقف الدعم للسلع الزراعية بحلول عام ٢٠١٠م إلى أن دول الاتحاد الأوروبى (ويمثل ٢٥ دولة) لم توافق على هذا العرض. وقد كان موضوع خفض الدعم للصادرات

الزراعية فى الدول الغنية يشكل نقطة الخلاف الرئيسة فى المؤتمر، إذ إن هذا الدعم يلحق ضرراً بالمنتجين الرئيسين فى دول الجنوب.

وعمل باسكال لامى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية فى الأيام الأخيرة من المؤتمر على إنقاذ المؤتمر من الفشل، فتم التوصل إلى حلول وسط تقضى بقيام الدول المتقدمة بإلغاء دعم الصادرات الزراعية تدريجياً، وينتهى هذا الدعم بحلول عام ٢٠١٣م ووقف الدعم الزراعى للقطن، وهو مطلب ملح للدول الأفريقية المنتجة للقطن لتمكينها من التصدير والنفوذ إلى الأسواق العالمية.

ومن القضايا التى أكدتها الدول النامية فى المؤتمر الوزارى السادس قضية تقديم تنازلات ملموسة للدول النامية بشأن قضية الزراعة التى تعتبر جوهر المفاوضات المستقبلية، وكذلك مسألة التوصل إلى اتفاق حول إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على بعض منتجات الدول الأقل نمواً ونظام الحصص، وأن تساعد الدول المتطورة الدول الأقل نمواً على تقوية قدراتها التجارية وبناء منشآتها الأساسية.

واختتمت المفاوضات فى المؤتمر الوزارى السادس لمنظمة التجارة العالمية فى هونج كونج ببيان ختامى يتضمن النقاط التالية (WTO Delegates Race for Compromise Deal http://news.Yahoo.com/wto_meeting):

- ١- الاتفاق على إلغاء الدعم وقيود الصادرات الزراعية بحلول عام ٢٠١٣م. (وهذا يزيل إحدى العقبات الرئيسة للوصول إلى اتفاق تجارى كامل حول أجندة الدوحة).
- ٢- رفع الدعم عن صادرات القطن (وقد كان هذا مطلب الدول الأفريقية المنتجة للقطن ووافقت الولايات المتحدة الأمريكية أخيراً على هذا المطلب).
- ٣- تسمح الدول المتقدمة بدخول (٩٧٪) من وارداتها من الدول الأقل نمواً بدون رسوم جمركية ولا حصص استيراد ابتداء من العام ٢٠٠٨م.
- ٤- الإنهاء التدريجى لدعم الصادرات الزراعية بحلول عام ٢٠١٣م، وذلك يؤدى إلى تلبية حاجة الدول الأكثر فقراً للمعاملة التفضيلية من قبل الدول المتقدمة.
- ٥- الإلغاء المتوازى لكل صور دعم الصادرات والقيود على كل إجراءات التصدير على أن تستكمل العملية بنهاية عام ٢٠١٣م.
- ٦- تحديد تاريخ ٢٠٠٦/٤/٣٠ م ليصبح موعداً أقصى للتوصل إلى مسودة اتفاق شامل بشأن أجندة الدوحة.

وما زالت هناك قضايا معلقة مثل التخفيضات الجمركية على السلع المصنعة، بالإضافة إلى قضايا الخدمات المالية والمشتريات الحكومية ومكافحة الإغراق واتفاقية التدابير التعويضية وحماية حقوق الملكية الفكرية وقضايا الاستثمار والتمويل والبيئة والعمل والتي تعتبرها الدول الأقل نمواً موضوعات تشكل عبئاً عليها؛ لأنها تؤثر على ميزتها النسبية في الوقت الراهن، وقد أجلت هذه القضايا إلى حين بحثها مجدداً في نهاية عام ٢٠٠٦ م فتكون جزءاً من أجندة الدوحة (Ministerial Declaration: (WT/Min. (05)/w/3/Rev. 1 December 17'2005

٨-٩ الملخص:

تتبع أهمية المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية من كونها صاحبة السلطة التشريعية العليا في المنظمة، وما يصدر عنها من قرارات يصبح نافذاً على جميع الدول الأعضاء في المنظمة، كما أن أي اتفاقية تصدر عن هذه المؤتمرات الوزارية بالإجماع المطلق تعد إلزامية على جميع الدول تحت مبدأ الالتزام الشامل الموحد الذي يعد أهم مبدأ من مبادئ الانضمام للمنظمة. وفي الوقت نفسه فإن المؤتمرات الوزارية تضع الإطار العام للمفاوضات التجارية الشاملة متعددة الأطراف.

عقدت منظمة التجارة العالمية خلال فترة حياتها التي قاربت عشر سنوات منذ تأسيسها في ١/١/١٩٩٥ م ستة مؤتمرات وزارية في سنغافورة ١٩٩٦ م، وفي جنيف عام ١٩٩٨ م، وفي سياتل عام ١٩٩٩ م وفي الدوحة ٢٠٠١ م وفي كانكون عام ٢٠٠٣ م وأخيراً في هونج كونج عام ٢٠٠٥ م.

وقد لوحظ من سير المفاوضات في المؤتمرات الوزارية أن هناك تبايناً في مواقف الدول من القضايا المطروحة، سواء بين الدول النامية والدول المتقدمة أو داخل التجمعات الإقليمية، وهذا التباين في المواقف يعكس الاختلاف في المصالح والناجم عن اختلاف المعطيات الاقتصادية ودرجة النمو بين البلدان. كما لوحظ أن مفاوضات المؤتمرات الوزارية أصبحت أكثر تعقيداً وصعوبة وتحتاج إلى المتابعة الدقيقة لمواقف الدول والاطلاع الواسع على التطورات الاقتصادية والسياسية الدولية. وبالإضافة إلى صعوبة وتعقد المفاوضات، تواجه منظمة التجارة العالمية المظاهرات الشعبية من المنظمات غير الحكومية وقطاعات المجتمع المدني احتجاجاً على العولة الاقتصادية التي تصب بشكل رئيس في صالح الدول المتقدمة.

ولا يخفى على المراقب والمحلل لنتائج هذه المؤتمرات الوزارية أن الدول النامية قد واجهت صعوبات فى مفاوضاتها مع الدول المتقدمة حول القضايا الشائكة المطروحة والمتعلقة بمسائل حيوية تهم الملايين من البشر، كقضايا الدواء والغذاء والعمل والبيئة والاستثمار والصادرات والدعم الزراعى وحقوق الملكية الفكرية. وما زالت هناك قضايا معلقة مثل التخفيضات الجمركية على السلع المصنعة بالإضافة إلى قضايا الخدمات المالية والمشتريات الحكومية ومكافحة الإغراق واتفاقية التدابير التعويضية وحماية حقوق الملكية الفكرية وقضايا الاستثمار والتمويل والبيئة والعمل والتي تعتبرها الدول الأقل نمواً موضوعات تشكل عبئاً عليها؛ لأنها تؤثر على ميزتها النسبية فى الوقت الراهن. ومن القضايا التي أكدتها الدول النامية فى المؤتمر الوزارى السادس قضية تقديم تنازلات ملموسة للدول النامية بشأن قضية الزراعة التي تعتبر جوهر المفاوضات، وكذلك مسألة التوصل إلى اتفاق حول إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على بعض منتجات الدول الأقل نمواً ونظام الحصص وأن تساعد الدول المتطورة الدول الأقل نمواً على تقوية قدراتها التجارية وبناء منشآتها الأساسية.

ورغم أن الدول النامية تشكل نحو (٧٥٪) من أعضاء منظمة التجارة العالمية فإن طريقة اتخاذ قرارات المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية بطريقة الإجماع تعوق محاولات الدول النامية فى التوصل إلى قرارات نهائية لمعظم القضايا المطروحة من قبلها على جداول أعمال المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية.

ومن هنا يمكننا القول إن النظام التجارى العالمى الذى تتبناه منظمة التجارة العالمية يمر فى مأزق حقيقى لذلك لا بد من إعادة النظر فى آلية المفاوضات واستبدال طريقة اتخاذ القرارات فى المنظمة الدولية من التوافق العام بالإجماع إلى اتخاذ القرارات بالأغلبية؛ مما يعطى الدول النامية قوة تفاوضية أكثر تأثيراً فى المفاوضات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية.

المراجع

أ- المراجع العربية:

- الحمزاوى، محمد كمال خليل (٢٠٠٠م) اقتصاديات الائتمان المصرفى: دراسات تطبيقية للنشاط الائتماني ومحدداته. منشأة المعارف. الإسكندرية.
- العبيد، عبد الله بن عبد الله (٢٠٠٦م) القطاع الزراعى فى ظل منظمة التجارة العالمية : الاستثناءات والالتزامات والتحديات والفرص. وزارة الزراعة. الرياض.
- العلمى، فواز عبد الستار (٢٠٠٥م) نتائج انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية. رئيس الفريق الفنى السعودى لمفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وزارة التجارة والصناعة. الرياض.
- عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٥م) الجات وآليات منظمة التجارة العالمية. الدار الجامعية. الإسكندرية.

ب- المراجع الأجنبية:

- com. wto_derailed. html. <http://www.thirdworldtraveler.com/wto/org:UnderstandingoftheWTO>
- Ministerial Declaration of the Fourth Session Doha: 914- November 2001(WT/MIN (01) DEC/1)
- Ministerial Declaration of the Sixth Conference of WTO in Hong Kong during 1318- December 2005. (WT/Min. (05)/w/3/Rev. 1 December 17th 2005)
- Phillips' Jim (2000) What Happens After Seattle. **Dollars& Sense Magazine**. January-February' 2000.
- Trade Topics. Doha Development Agenda (www. wto. org.)
- WTO (2000) What Happen After Seattle: http://www.thirdworldtraveler.com/WTO_MAI/what_after_Seattle.html
- WTO' Doha 4th Ministerial Declaration. http://wto.org.minist_e/min01_e/mindecl.htm.

WTO (2000) What Happen after Seattle (http://www.thirdworldtraveler.com/WTO_MAI/what_after_Seattle.html)

WTO Delegates Race for Compromise Deal (http://news.yahoo.com/wto_meeting)

الملحق رقم (١)

عضوية الدول والمراقبين في منظمة التجارة العالمية في نهاية عام ٢٠٠٥م
عدد الأعضاء (١٤٩) وعدد المراقبين (٣٢) حتى ١١ ديسمبر ٢٠٠٥م.

| الدول الأعضاء | تاريخ العضوية |
|----------------------------|---------------|
| ١- ألبانيا | ٢٠٠٠/٩/٨ |
| ٢- أنجولا | ١٩٩٦/٢٣ |
| ٣- أنتيجيو & باربوده | ١٩٩٥/١/١ |
| ٤- الأرجنتين | ١٩٩٥/١/١ |
| ٥- أرمينيا | ٢٠٠٣/٢/٥ |
| ٦- أستراليا | ١٩٩٥/١/١ |
| ٧- النمسا | ١٩٩٥/١/١ |
| ٨- البحرين | ١٩٩٥/١/١ |
| ٩- بنغلاديش | ١٩٩٥/١/١ |
| ١٠- باربودس | ١٩٩٥/١/١ |
| ١١- بلجيكا | ١٩٩٥/١/١ |
| ١٢- بيليز | ١٩٩٥/١/١ |
| ١٣- بنين | ١٩٩٦/٢/٢٢ |
| ١٤- بوليفيا | ١٩٩٥/٩/١٢ |
| ١٥- بوتسوانا | ١٩٩٥/٥/٣١ |
| ١٦- البرازيل | ١٩٩٥/١/١ |
| ١٧- بروناي | ١٩٩٥/١/١ |
| ١٨- بلغاريا | ١٩٩٦/١٢/١ |
| ١٩- بوركينا فاسو | ١٩٩٥/٦/٣ |
| ٢٠- بوروندي | ١٩٩٥/٧/٢٣ |
| ٢١- كمبوديا | ٢٠٠٤/١٠/١٣ |
| ٢٢- الكاميرون | ١٩٩٥/١٢/١٣ |
| ٢٣- كندا | ١٩٩٥/١/١ |
| ٢٤- جمهورية إفريقيا الوسطى | ١٩٩٥/٥/٣١ |

| | |
|-----------------------------|------------|
| ٢٥- تشاد | ١٩٩٦/١٠/١٩ |
| ٢٦- تشيلي | ١٩٩٥/١/١ |
| ٢٧- الصين | ٢٠٠١/١٢/١١ |
| ٢٨- كولومبيا | ١٩٩٥/٤/٣٠ |
| ٢٩- الكونغو | ١٩٩٧/٣/٢٧ |
| ٣٠- كوستاريكا | ١٩٩٥/١/١ |
| ٣١- كوت دى فوار | ١٩٩٥/١/١ |
| ٣٢- كرواتيا | ٢٠٠٠/١١/٣٠ |
| ٣٣- كوبا | ١٩٩٥/٤/٣٠ |
| ٣٤- قبرص | ١٩٩٥/٧/٣٠ |
| ٣٥- جمهورية التشيك | ١٩٩٥/١/١ |
| ٣٦- جمهورية الكونغو | ١٩٩٧/١/١ |
| ٣٧- دنيمارك | ١٩٩٥/١/١ |
| ٣٨- جيبوتي | ١٩٩٥/٥/٣١ |
| ٣٩- دومينيكا | ١٩٩٥/١/١ |
| ٤٠- جمهورية الدومنيكان | ١٩٩٥/٣/٩ |
| ٤١- الأكوادور | ١٩٩٦/١/٢١ |
| ٤٢- مصر | ١٩٩٥/٦/٣٠ |
| ٤٣- السلفادور | ١٩٩٥/٥/٧ |
| ٤٤- إستونيا | ١٩٩٩/١١/١٣ |
| ٤٥- المجموعة الأوروبية (EC) | ١٩٩٥/١/١ |
| ٤٦- فيجي | ١٩٩٦/١/١٤ |
| ٤٧- فنلندا | ١٩٩٥/١/١ |
| ٤٨- مكادونيا | ٢٠٠٣/٤/٤ |
| ٤٩- فرنسا | ١٩٩٥/١/١ |
| ٥٠- جابون | ١٩٩٥/١/١ |
| ٥١- جامبيا | ١٩٩٦/١٠/٢٣ |
| ٥٢- جورجيا | ٢٠٠٠/٦/١٤ |
| ٥٣- ألمانيا | ١٩٩٥/١/١ |

| | |
|------------|-----------------------------|
| ١٩٩٥/١/١ | ٥٤- غانا |
| ١٩٩٥/١/١ | ٥٥- اليونان |
| ١٩٩٦/٢/٢٢ | ٥٦- غرينادا |
| ١٩٩٥/٧/٢١ | ٥٧- جواتيمالا |
| ١٩٩٥/١٠/٢٥ | ٥٨- غينيا |
| ١٩٩٥/٥/٣١ | ٥٩- جويانا بيساو |
| ١٩٩٥/١/١ | ٦٠- جويانا |
| ١٩٩٦/١/٣٠ | ٦١- هايتي |
| ١٩٩٥/١/١ | ٦٢- هوندوراس |
| ١٩٩٥/١/١ | ٦٣- هونج كونج /الصين |
| ١٩٩٥/١/١ | ٦٤- هنغاريا |
| ١٩٩٥/١/١ | ٦٥- أيسلندا |
| ١٩٩٥/١/١ | ٦٦- الهند |
| ١٩٩٥/١/١ | ٦٧- إندونيسيا |
| ١٩٩٥/١/١ | ٦٨- ايسلند |
| ١٩٩٥/٤/٢١ | ٦٩- إسرائيل |
| ١٩٩٥/١/١ | ٧٠- ايطاليا |
| ١٩٩٥/٣/٩ | ٧١- جمايكا |
| ١٩٩٥/١/١ | ٧٢- اليابان |
| ٢٠٠٠/٤/١١ | ٧٣- الأردن |
| ١٩٩٥/١/١ | ٧٤- كينيا |
| ١٩٩٥/١/١ | ٧٥- جمهورية كوريا |
| ١٩٩٥/١/١ | ٧٦- الكويت |
| ١٩٩٨/١٢/٢٠ | ٧٧- جمهورية كيرجيز (Kyrgyz) |
| ١٩٩٩/٢/١٠ | ٧٨- لاتفيا |
| ١٩٩٥/٥/٣١ | ٧٩- ليسوتو |
| ١٩٩٥/٩/١ | ٨٠- ليشتنشتين |
| ٥٢٠٠١/٣١ | ٨١- لتوانيا |
| ١٩٩٥/١/١ | ٨٢- لكسمبرج |

| | |
|------------|---------------------|
| ١٩٩٥/١/١ | ٨٣- مكاو/الصين |
| ١٩٩٥/١١/١٧ | ٨٤- مدغشقر |
| ١٩٩٥/٥/٣١ | ٨٥- ملاوى |
| ١٩٩٥/١/١ | ٨٦- ماليزيا |
| ١٩٩٥/٥/٣١ | ٨٧- مالديف |
| ١٩٩٥/٥/٣١ | ٨٨- مالى |
| ١٩٩٥/١/١ | ٨٩- مالطا |
| ١٩٩٥/١/١ | ٩٠- موريتانيا |
| ١٩٩٥/١/١ | ٩١- موريشيس |
| ١٩٩٥/١/١ | ٩٢- المكسيك |
| ٢٠٠١/٧/٢٦ | ٩٣- مولدوفا |
| ١٩٩٧/١/٢٩ | ٩٤- مونغوليا |
| ١٩٩٥/١/١ | ٩٥- المغرب |
| ١٩٩٥/٨/٢٦ | ٩٦- موزامبيق |
| ١٩٩٥/١/١ | ٩٧- ميانمار |
| ١٩٩٥/١/١ | ٩٨- ناميبيا |
| ٢٠٠٤/٤/٢٣ | ٩٩- نيبال |
| ١٩٩٥/١/١ | ١٠٠- هولندا |
| ١٩٩٥/١/١ | ١٠١- نيوزيلندا |
| ١٩٩٥/٩/٣ | ١٠٢- نيكاراغوا |
| ١٩٩٦/١٢/٣١ | ١٠٣- النيجر |
| ١٩٩٥/١/١ | ١٠٤- نيجيريا |
| ١٩٩٥/١/١ | ١٠٥- النرويج |
| ٢٠٠٠/١١/٩ | ١٠٦- عمان |
| ١٩٩٥/١/١ | ١٠٧- باكستان |
| ١٩٩٧/٩/٦ | ١٠٨- بنما |
| ١٩٩٦/٦/٩ | ١٠٩- بابو نيو غينيا |
| ١٩٩٥/١/١ | ١١٠- براغواي |
| ١٩٩٥/١/١ | ١١١- البيرو |

| | |
|-----------------------------|------------|
| ١١٢- الفلبين | ١٩٩٥/١/١ |
| ١١٣- بولندا | ١٩٩٥/٧/١ |
| ١١٤- البرتغال | ١٩٩٥/١/١ |
| ١١٥- قطر | ١٩٩٦/١/١٣ |
| ١١٦- رومانيا | ١٩٩٥/١/١ |
| ١١٧- رواندا | ١٩٩٦/٥/٢٢ |
| ١١٨- سانت كيتس & نيفيز | ١٩٩٦/٢/٢١ |
| ١١٩- سانت لوشيا | ١٩٩٥/١/١ |
| ١٢٠- سانت فنسنت & جرينادينز | ١٩٩٥/١/١ |
| ١٢١- السعودية | ٢٠٠٥/١٢/١١ |
| ١٢٢- سينيغال | ١٩٩٥/١/١ |
| ١٢٣- سيراليون | ١٩٩٥/٧/٢٣ |
| ١٢٤- سينغافورا | ١٩٩٥/١/١ |
| ١٢٥- جمهورية سلوفاك | ١٩٩٥/١/١ |
| ١٢٦- سلوفينيا | ١٩٩٥/٧/٣٠ |
| ١٢٧- جزر السولومون | ١٩٩٦/٧/٢٦ |
| ١٢٨- جنوب أفريقيا | ١٩٩٥/١/١ |
| ١٢٩- إسبانيا | ١٩٩٥/١/١ |
| ١٣٠- سيريلانكا | ١٩٩٥/١/١ |
| ١٣١- سورينام | ١٩٩٥/١/١ |
| ١٣٢- سوازيلاند | ١٩٩٥/١/١ |
| ١٣٣- السويد | ١٩٩٥/١/١ |
| ١٣٤- سويسرا | ١٩٩٥ /٧/١ |
| ١٣٥- تايلوان | ٢٠٠٢/١/١ |
| ١٣٦- تنزانيا | ١٩٩٥/١/١ |
| ١٣٧- تايلند | ١٩٩٥/١/١ |
| ١٣٨- توغو | ١٩٩٥/٥/٣١ |
| ١٣٩- ترينيداد & توباغو | ١٩٩٥/٣/١ |
| ١٤٠- تونس | ١٩٩٥/٣/٢٩ |

| | |
|-----------|---------------------------------|
| ١٩٩٥/٣/٢٥ | ١٤١- تركيا |
| ١٩٩٥/١/١ | ١٤٢- يوغندا |
| ١٩٩٦/٤/١٠ | ١٤٣- الإمارات العربية المتحدة |
| ١٩٩٥/١/١ | ١٤٤- المملكة المتحدة |
| ١٩٩٥/١/١ | ١٤٥- الولايات المتحدة الأمريكية |
| ١٩٩٥/١/١ | ١٤٦- يوروغواي |
| ١٩٩٥/١/١ | ١٤٧- فنزويلا |
| ١٩٩٥/١/١ | ١٤٨- زامبيا |
| ١٩٩٥/٣/٥ | ١٤٩- زامبابوي |

المراجع: Understanding The WTO (2005): [www. wto. com](http://www.wto.com)

حكومات بصفة مراقب عددها ٣٢ حتى تاريخ ١١ ديسمبر ٢٠٠٥ م.

حكومات بصفة مراقب

- ١- أفغانستان
- ٢- الجزائر
- ٣- أندورا
- ٤- أذربيجان
- ٥- بهاماز
- ٦- بيلاروس
- ٧- بهوتان
- ٨- بوسنيا & الهرسك
- ٩- كيب فيردى
- ١٠- غينيا الاستوائية
- ١١- أثيوبيا
- ١٢- الفاتيكان
- ١٣- إيران
- ١٤- العراق
- ١٥- كاخازستان
- ١٦- لاوس
- ١٧- لبنان
- ١٨- ليبيا
- ١٩- مونتيفرو
- ٢٠- روسيا
- ٢١- ساموا
- ٢٢- ساو توم لله برينسيب
- ٢٣- صربيا
- ٢٤- شيسيل
- ٢٥- السودان
- ٢٦- طاكاجستان
- ٢٧- تونجا
- ٢٨- أوكرانيا
- ٢٩- أوزباكستان
- ٣٠- فيناتو
- ٣١- فييتنام
- ٣٢- اليمن

المرجع: Understanding The WTO (2005): www.wto.com.

الملحق رقم (٢)

تسلسل زمني لتطور الجات ومنظمة التجارة العالمية (١٩٤٧-٢٠٠٥م)

| السنة | أوجه تطور الجات ومنظمة التجارة العالمية |
|-------|--|
| ١٩٤٧م | بدء مفاوضات التعرفة الجمركية بين ٢٣ دولة. |
| ١٩٤٨م | اجتماع ٥٦ دولة في هافانا/كوبا لتأسيس الميثاق الأساسي لمنظمة التجارة الدولية (ITO) ونظراً لظهور الصعوبات تم استبدال المنظمة المقترحة بالاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (GATT). |
| ١٩٤٩م | بدء جولة مفاوضات أنسى (Ancey Round) للجات حول التخفيضات في التعرفة الجمركية. |
| ١٩٥٠م | انسحاب الصين الشعبية من الجات وعدم مصادقة الكونجرس على ميثاق إقامة منظمة التجارة الدولية (ITO). |
| ١٩٥١م | بدء جولة مفاوضات توركاى (Torquay) للجات حول التعرفة الجمركية والإجراءات التجارية فى حالة عجز ميزان المدفوعات وشهدت الفترة انضمام المانيا الاتحادية للجات. |
| ١٩٥٥م | جلسة مراجعة لتعديل عدد من مواد اتفاقية الجات ولم يتوصل إلى اتفاق حول تحويل الجات إلى منظمة للتعاون التجارى (OTC) وشهدت الفترة انضمام اليابان للجات. |
| ١٩٥٦م | بدء الجولة الرابعة للمفاوضات المتعددة الأطراف (MTN) فى جنيف. |
| ١٩٥٧م | تأسيس المجتمع الاقتصادى الأوروبى (European Economic Community). |
| ١٩٦٠م | بدء جولة مفاوضات ديلون للجات (Dillon Round) التى انتهت فى عام ١٩٦١م وتشكيل مجلس المندوبين لإدارة الأعمال اليومية للجات. |
| ١٩٦١م | وضع إجراءات قصيرة الأجل تسمح بوضع نظام الحصص على المنسوجات القطنية كاستثناء من قواعد الجات. |
| ١٩٦٢م | تحويل الإجراءات القصيرة الأجل إلى إجراءات طويلة الأجل حول المنسوجات القطنية ثم تحويلها إلى اتفاقية الخيوط المتعددة الألياف (MFN) فى عام ١٩٧٤م. |
| ١٩٦٤م | بدء جولة مفاوضات كينيدي للجات وانتهائها فى عام ١٩٦٧م وشهدت الفترة تأسيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). |
| ١٩٦٥م | أضيف جزء رابع (IV) لاتفاقية الجات يتعلق بالتنمية والتجارة وتشكيل لجنة للتجارة والتنمية لتشرف على التنفيذ. |
| ١٩٦٧م | انضمت بولندا للجات لتصبح أول دولة ذات تخطيط مركزى . |
| ١٩٧٣م | بدء جولة طوكيو لمفاوضات الجات التى انتهت عام ١٩٧٩م. |
| ١٩٧٤م | التوصل إلى الاتفاقية الدولية للتجارة المنسوجات والمعروفة باسم (MFA) محددة لنمو الصادرات من المنسوجات بنسبة ٦٪ سنوياً. |

- ١٩٨٢م فشل جلسة وزارية لأطلاق جولة جديدة لمفاوضات الجات ووضع برنامج لوضع أجندة لمفاوضات متعددة الأطراف.
- ١٩٨٦م إطلاق جولة الأوروغواي لمفاوضات الجات.
- ١٩٨٨م عقد جلسة مراجعة على مستوى وزارى فى مونتريال لعمل تقدم فى مفاوضات الجات.
- ١٩٩٠م تقدمت كندا باقتراح لإنشاء منظمة تجارة متعددة الأطراف بدلاً من الجات لتشمل اتفاقيات للخدمات واتفاقيات أخرى بجانب اتفاقية السلع.
- ١٩٩٣م اختتام جولة الأوروغواي فى ١٥/١٢/١٩٩٣م فى مقر الجات فى جنيف.
- ١٩٩٤م توقيع بروتوكول مراكش لتأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) كنتيجة لمفاوضات جولة الأوروغواي.
- ١٩٩٥م التوصل إلى اتفاقية مراكش لتأسيس منظمة التجارة العالمية فى ١/١/١٩٩٥م، وقد تم التوصل إلى اتفاقية الخدمات المالية فى العام نفسه.
- ١٩٩٦م بدء مفاوضات المؤتمر الوزارى الأول لمنظمة التجارة العالمية فى سنغافورة حول الاستثمار المتعلق بالتجارة والتنافسية والشفافية فى المشتريات الحكومية وإجراءات تسهيل التجارة.
- ١٩٩٧م اتفقت ٤٠ دولة على الحد من التعريفات الجمركية على منتجات الكمبيوتر والاتصالات من أجل التوصل إلى اتفاقية لتكنولوجيا المعلومات بحلول عام ٢٠٠٠م.
- ١٩٩٨م بدء اجتماع المؤتمر الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية فى جنيف، وقد تزامنت هذه الجولة مع الاحتفال بمرور خمسين عاماً على تأسيس الجات.
- ١٩٩٩م انتخاب مدير جديد لمنظمة التجارة العالمية والبدء فى مفاوضات المؤتمر الوزارى الثالث فى سياتل الذى فشل فى إطلاق جولة مفاوضات جديدة.
- ٢٠٠٠م بدء المفاوضات حول البنود غير المستكملة فى جولة الأوروغواي وخاصة حول الزراعة والخدمات.
- ٢٠٠١م البدء فى مفاوضات المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية فى الدوحة.
- ٢٠٠٣م البدء فى مفاوضات المؤتمر الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية فى كانكون/ المكسيك.
- ٢٠٠٥م البدء فى مفاوضات المؤتمر الوزارى السادس لمنظمة التجارة العالمية فى هونج كونج / الصين. وانضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية بحيث أصبحت العضو ١٤٩ فى المنظمة الدولية.

النموذج تبناه وأضاف إليه المؤلف من كتاب Hockman & Kostecki (2005) The Political Economy of the World Trade Organization Systems. Oxford Press. P. 39

الملحق رقم (٣)

اتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (تريس)

نيسان (إبريل) ١٩٩٤م

Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS)

المقدمة

الجزء الأول: أحكام عامة ومبادئ أساسية:

الجزء الثاني: المعايير المتعلقة بتوفير حقوق الملكية الفكرية ونطاقها واستخدامها:

١- حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها.

٢- العلامات التجارية.

٣- المؤشرات الجغرافية.

٤- التصميمات الصناعية.

٥- براءات الاختراع.

٦- التصميمات التخطيطية (الرسومات الطبوغرافية) للدوائر المتكاملة.

٧- حماية المعلومات السرية.

٨- مكافحة الممارسات غير التنافسية في التراخيص التعاقدية.

الجزء الثالث: الالتزام بتنفيذ حقوق الملكية الفكرية:

١- الالتزامات العامة.

٢- الإجراءات والجزاءات المدنية والإدارية.

٣- التدابير المؤقتة.

٤- المتطلبات الخاصة بالتدابير الحدودية.

٥- الإجراءات الجنائية.

الجزء الرابع: اكتساب حقوق الملكية الفكرية واستمرارها وما يتصل بها من الإجراءات فيما بين أطرافها.

الجزء الخامس: منع المنازعات وتسويتها.

الجزء السادس: الترتيبات الانتقالية.

الجزء السابع: الترتيبات المؤسسية، الأحكام النهائية.

اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية

إن البلدان الأعضاء، رغبة منها في تخفيض التشوهات والعراقيل التي تعوق التجارة الدولية، وإذ تأخذ في الاعتبار ضرورة تشجيع الحماية الفعالة والملائمة لحقوق الملكية الفكرية، وبهدف ضمان ألا تصبح التدابير والإجراءات المتخذة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية حواجز في حد ذاتها أمام التجارة المشروعة؛ وإقراراً منها، لهذه الغاية، بالحاجة إلى وضع قواعد وأنظمة بشأن: (أ) إمكان تطبيق المبادئ الأساسية لاتفاقية جات لعام ١٩٩٤م والاتفاقيات أو المعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية؛ (ب) وضع المعايير والمبادئ الكافية فيما يتعلق بتوافر ونطاق واستخدام حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة؛ (ج) توفير الوسائل الفعالة والملائمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، مع مراعاة الفروق بين شتى الأنظمة القانونية القومية؛ (د) إتاحة التدابير الفعالة والسريعة لمنع نشوء المنازعات بين الحكومات في هذا الخصوص وحسمها بأساليب متعددة الأطراف؛ (هـ) وضع الترتيبات الانتقالية التي تستهدف تحقيق أقصى قدر من المشاركة في نتائج المفاوضات؛ وإقراراً منها بالحاجة إلى إطار متعدد الأطراف من المبادئ والقواعد والأنظمة التي تتناول التجارة الدولية في السلع المقلدة؛ وإقراراً منها بأن حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة؛ وإقراراً منها بالأهداف الخاصة بالسياسات العامة التي تستند إليها الأنظمة القومية المعنية بحماية الملكية الفكرية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية والتكنولوجية؛ وإقراراً منها أيضاً بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان الأعضاء نمواً من حيث المرونة القصوى في تنفيذ القوانين واللوائح التنظيمية محلياً بغية تمكينها من إنشاء قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للاستمرار؛ وتأكيداً منها على أهمية تخفيف التوترات عن طريق الاتفاق على التزامات معززة بحل المنازعات المتعلقة بقضايا الملكية الفكرية والمتعلقة بالتجارة من خلال إجراءات متعددة الأطراف؛ ورغبة منها في إقامة علاقة تعاون متبادلة بين منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ويشار إليها في هذه الاتفاقية بالـ wipo وكذلك المنظمات الدولية الأخرى المعنية - تعلن اتفاقها على ما يلي:

الجزء الأول: أحكام عامة ومبادئ أساسية:

المادة (١): طبيعة ونطاق الالتزامات:

تلتزم البلدان الأعضاء بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية. ويجوز للبلدان الأعضاء، دون إلزام، أن تنفذ ضمن قوانينها ما يتيح حماية أوسع من التي تتطلبها هذه الاتفاقية،

شريطة عدم مخالفة هذه الحماية لأحكام هذه الاتفاقية. وللبلدان الأعضاء حرية تحديد الطريقة الملائمة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية في إطار أنظمتها وأساليبها القانونية. في هذه الاتفاقية، يشير اصطلاح (الملكية الفكرية) إلى جميع فئات الملكية الفكرية المنصوص عليها في الأقسام من ١ إلى ٧ من الجزء الثاني. ٢- تطبق الأعضاء المعاملة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على مواطني البلدان الأخرى الأعضاء. وفيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة، يعتبر من مواطني البلدان الأعضاء الأخرى الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون الذين يستوفون مقاييس الأهلية اللازمة للحماية المنصوص عليها في معاهدة باريس (١٩٦٧م) ومعاهدة برن (١٩٧١م) ومعاهدة روما ومعاهدة الملكية الفكرية فيما يتصل بالدوائر المتكاملة، لو أن جميع البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية كانت من البلدان الموقعة على هذه الاتفاقيات. ويلتزم أي بلد عضو يستفيد من الإمكانيات المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة الخامسة أو الفقرة ٢ من المادة السادسة من معاهدة روما بإرسال الإخطار الذي تنص عليه تلك الأحكام إلى مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

المادة (٢): المعاهدات المبرمة بشأن الملكية الفكرية:

- ١- فيما يتعلق بالأجزاء الثاني والثالث والرابع من الاتفاق الحالي، تلتزم البلدان الأعضاء بمراعاة أحكام المواد من ١ حتى ١٢ والمادة ١٩ من معاهدة باريس (١٩٦٧م).
- ٢- لا ينتقص أي من الأحكام المنصوص عليها في الأجزاء من الأول وحتى الرابع من هذه الاتفاقية من أي من الالتزامات الحالية التي قد تترتب على البلدان الأعضاء بعضها تجاه الأخرى بموجب معاهدة باريس، ومعاهدة برن، ومعاهدة روما، ومعاهدة الملكية الفكرية فيما يتصل بالدوائر المتكاملة.

المادة (٣): المعاملة الوطنية:

- ١- يلتزم كل من البلدان الأعضاء بمنح مواطني البلدان الأخرى الأعضاء معاملة لا تقل عن المعاملة التي تمنحها لمواطنيها فيما يتعلق بحماية (٣) الملكية الفكرية مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها بالفعل في كل من معاهدة باريس (١٩٦٧م)، ومعاهدة برن (١٩٧١م)، ومعاهدة روما، ومعاهدة الملكية الفكرية فيما يتصل بالدوائر المتكاملة. وفيما يتعلق بالمؤدين ومنتجات التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة، لا ينطبق هذا الالتزام إلا فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، ويلتزم

أى بلد عضو يستفيد من الإمكانيات المنصوص عليها فى المادة ٦ من معاهدة برن (١٩٧١م) أو الفقرة ١ (ب) من المادة ١٦ من معاهدة روما بإرسال الإخطار المنصوص عليه فى تلك الأحكام إلى مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. ٢- لا يجوز للبلدان الأعضاء الاستفادة من الاستثناءات المسموح بها بمقتضى الفقرة ١ فيما يتعلق بالإجراءات القضائية والإدارية، بما فى ذلك تحديد موطن مختار أو تعيين وكيل فى أراضى بلد عضو، إلا حين تكون هذه الاستثناءات ضرورية لضمان الالتزام بمراعاة أحكام القوانين واللوائح التنظيمية التى لا تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية وشرط ألا يكون فى اللجوء إلى هذه الممارسات تقييد مستتر للتجارة.

المادة (٤): المعاملة الخاصة بحق الدولة الأولى بالرعاية؛

فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية، فإن أى ميزة أو تفضيل أو امتياز أو حصانة يمنحها بلد عضو لمواطنى أى بلد آخر يجب أن تمنح على الفور ودون أى شروط لمواطنى جميع البلدان الأعضاء الأخرى. ويستثنى من هذا الالتزام أى ميزة أو تفضيل أو امتياز أو حصانة يمنحها بلد عضو وتكون: (أ) نابعة عن اتفاقيات دولية بشأن المساعدة القضائية أو إنفاذ القوانين ذات الصبغة العامة وغير المقتصرة بالذات على حماية الملكية الفكرية: (ب) ممنوحة وفقاً لأحكام معاهدة برن (١٩٧١م) أو معاهدة روما التى تجيز اعتبار المعاملة الممنوحة غير مرتبطة بالمعاملة الوطنية بل مرتبطة بالمعاملة الممنوحة فى بلد آخر: (ج) متعلقة بحقوق المؤدين، ومنتجى التسجيلات الصوتية، وهيئات الإذاعة، التى لا تنص عليها أحكام الاتفاق الحالى: (د) نابعة من اتفاقيات دولية متعلقة بحماية الملكية الفكرية أصبحت سارية المفعول قبل سريان مفعول اتفاق منظمة التجارة العالمية، شريطة إخطار مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بهذه الاتفاقيات وألا تكون تمييزاً عشوائياً أو غير مبرر ضد مواطنى البلدان الأعضاء الأخرى.

المادة (٥): الاتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن اكتساب الحماية أو استمرارها؛

لا تطبق الالتزامات المنصوص عليها فى المادتين (٣ و ٤) على الإجراءات المنصوص عليها فى الاتفاقيات المتعددة الأطراف المبرمة تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية فيما يتعلق باكتساب حقوق الملكية الفكرية أو استمرارها.

المادة (٦): الانقضاء لأغراض تسوية المنازعات؛

بموجب هذه الاتفاقية، مع مراعاة أحكام المادتين (٣ و ٤)، لا تتضمن هذه الاتفاقية

ما يمكن استخدامه للتعامل مع مسألة انقضاء حقوق الملكية الفكرية.

المادة (٧): الأهداف:

تسهم حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية فى تشجيع روح الابتكار التكنولوجى ونقل وتعميم التكنولوجيا، بما يحقق المنفعة المشتركة لمنتجى المعرفة التكنولوجية ومستخدميها، بالأسلوب الذى يحقق الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية، والتوازن بين الحقوق والواجبات.

المادة (٨): المبادئ:

يجوز للبلدان الأعضاء، عند وضع أو تعديل قوانينها ولوائحها التنظيمية، اعتماد التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة والتغذية وخدمة المصلحة العامة فى القطاعات ذات الأهمية الحيوية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية والتكنولوجية فيها، شريطة اتساق هذه التدابير مع أحكام الاتفاق الحالى. ٢- قد تكون هناك حاجة لاتخاذ تدابير، يشترط اتساقها مع أحكام الاتفاق الحالى، لمنع حائزى حقوق الملكية الفكرية من إساءة استخدامها، أو منع اللجوء إلى ممارسات تسفر عن تقييد غير معقول للتجارة أو تؤثر سلباً على النقل الدولى للتكنولوجيا.

الجزء الثانى: المعايير المتعلقة بتوفير حقوق الملكية الفكرية ونطاقها واستخدامها:

القسم (١): حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها:

المادة (٩): العلاقة مع معاهدة برن:

تلتزم البلدان الأعضاء بمراعاة الأحكام التى تنص عليها المواد من ١ وحتى ٢١ من معاهدة برن (١٩٧١م) وملحقها، غير أن البلدان الأعضاء لن تتمتع بحقوق، ولن تتحمل التزامات بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها فى المادة ٦ مكررة من معاهدة برن أو الحقوق النابعة عنها. تسرى حماية حقوق المؤلف على النتائج وليس على مجرد الأفكار أو الإجراءات أو أساليب العمل أو المفاهيم الرياضية.

المادة (١٠): برامج الحاسب الآلى وتجميع البيانات:

١- تتمتع برامج الحاسب الآلى (الكمبيوتر)، سواء أكانت بلغة المصدر أو بلغة الآلة، بالحماية باعتبارها أعمالاً أدبية بموجب معاهدة برن (١٩٧١م).

٢- تتمتع بالحماية البيانات المجمعة أو المواد الأخرى، سواء أكانت في شكل مقروء آلياً أو أى شكل آخر، إذا كانت تشكل خلقاً فكرياً نتيجة انتقاء أو ترتيب محتوياتها. وهذه الحماية لا تشمل البيانات أو المواد فى حد ذاتها، ولا تخل بحقوق المؤلف المتعلقة بهذه البيانات أو المواد ذاتها.

المادة (١١): حقوق التأجير:

فيما يتعلق على الأقل ببرامج الحاسب الآلى (الكمبيوتر) والأعمال السينمائية، تلتزم البلدان الأعضاء بمنح المؤلفين وخلفائهم حق إجازة أو حظر تأجير أعمالهم الأصلية المتمتعة بحقوق الطبع أو النسخ المنتجة عنها تأجيراً تجارياً للجمهور. ويستثنى البلد العضو من هذا الالتزام فيما يتعلق بالأعمال السينمائية ما لم يكن تأجير هذه الأعمال فيها قد أدى إلى انتشار نسخها بما يلحق ضرراً مادياً بالحق المطلق فى الاستنساخ الممنوح فى ذلك البلد العضو للمؤلفين وخلفائهم. وفيما يتعلق ببرامج الحاسب الآلى (الكمبيوتر)، لا ينطبق هذا الالتزام على تأجير البرامج حين لا يكون البرنامج نفسه الموضوع الأساسى للتأجير.

المادة (١٢): مدة الحماية:

عند حساب مدة حماية عمل من الأعمال، خلاف الأعمال الفوتوغرافية أو الأعمال الفنية التطبيقية، على أساس آخر غير مدة حياة الشخص الطبيعي، لاتقل هذه المدة عن ٥٠ سنة اعتباراً من نهاية السنة التقويمية التى أجز فيها نشر تلك الأعمال أو فى حال عدم وجود ترخيص بالنشر فى غضون ٥٠ سنة اعتباراً من إنتاج العمل المعنى.

المادة (١٣): القيود الاستثنائية:

تلتزم البلدان الأعضاء بقصر القيود أو الاستثناءات من الحقوق المطلقة على حالات خاصة معينة لا تتعارض مع الاستغلال العادى للعمل الفنى ولا تلحق ضرراً غير معقول بالمصالح المشروعة لصاحب الحق فيه.

المادة (١٤): حماية المؤدين ومنتجى التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة:

١- فيما يتعلق بتسجيل أعمال المؤدين فى تسجيلات صوتية، يحق للمؤدين منع الأفعال التالية التى تتم دون ترخيص منهم: تسجيل أدائهم غير المسجل وعمل نسخ من هذه التسجيلات. كما يحق لهم منع الأفعال التالية دون ترخيص منهم: بث أدائهم

الحى على الهواء بالوسائل اللاسلكية ونقله للجمهور. ٢- يتمتع منتجو التسجيلات الصوتية بحق إجازة النسخ المباشر أو غير المباشر لتسجيلاتهم الصوتية، وبحق منعه. ٣- يحق لهيئات الإذاعة منع الأفعال التالية عندما تتم دون ترخيص منها: تسجيل البرامج الإذاعية وعمل نسخ من هذه التسجيلات، وإعادة البث عبر وسائل البث اللاسلكي، ونقل هذه المواد للجمهور بالتلفزيون. وحيث لا تمنح البلدان الأعضاء هذه الحقوق لهيئات الإذاعة، تلتزم بمنح مالكي حقوق المؤلف على المادة موضوع البث إمكانية منع الأفعال المذكورة أعلاه، مع مراعاة أحكام معاهدة برن (١٩٧١م). ٤- تطبق أحكام المادة ١١ المتعلقة ببرامج الحاسب الآلى (الكمبيوتر)، مع ما يلزم من تعديل، على منتجي التسجيلات الصوتية وأى أصحاب حقوق آخرين فى مجال التسجيلات الصوتية حسبما تنص على تحديدها قوانين البلد العضو المعني. فإن كان لدى ذلك البلد فى ١٥ نيسان / إبريل ١٩٩٤م نظام يضمن المكافأة المنصفة لأصحاب الحقوق فيما يتعلق بتأجير التسجيلات الصوتية، يجوز للبلد مواصلة تطبيق هذا النظام شريطة ألا يؤدى التأجير التجارى للتسجيلات الصوتية إلى إلحاق ضرر مادي بحقوق النسخ المطلقة التى يتمتع بها أصحاب الحقوق. ٥- تدوم مدة الحماية المتاحة بموجب الاتفاق الحالى للمؤدين ومنتجي التسجيلات الصوتية على الأقل حتى نهاية فترة ٥٠ سنة تحسب اعتباراً من نهاية السنة التقويمية التى تم فيها التسجيل الأصلى أو حدث فيها الأداء. أما مدة الحماية التى تمنح بموجب الفقرة ٢ فتدوم ما لا يقل عن (٢٠) سنة اعتباراً من نهاية السنة التقويمية التى حصل فيها بث المادة المعنية. ٦- فيما يتعلق بالحقوق الممنوحة بموجب الفقرات ١ و ٢ و ٣، يجوز لأى بلد عضو النص على شروط أو قيود أو استثناءات أو تحفظات إلى الحد الذى تسمح به معاهدة روما. غير أن أحكام المادة ١٨ من معاهدة برن (١٩٧١م) تطبق أيضاً، مع ما يلزم من تعديل، على حقوق المؤدين ومنتجي التسجيلات الصوتية فى تلك التسجيلات.

القسم (٢): العلامات التجارية:

المادة (١٥): المواد القابلة للحماية:

١- تعتبر أى علامة أو مجموعة علامات تسمح بتمييز السلع والخدمات التى تنتجها منشأة ما عن تلك التى تنتجها المنشآت الأخرى صالحة لأن تكون علامة تجارية. وتكون هذه العلامات، لاسيما الكلمات التى تشمل أسماء شخصية وحرفاً وأرقاماً وأشكالاً ومجموعة ألوان وأى مزيج من هذه العلامات، مؤهلة للتسجيل كعلامات تجارية. وحين لا يكون فى هذه العلامات ما يسمح بتمييز السلع والخدمات

ذات الصلة، يجوز للبلدان الأعضاء أن تجعل الصلاحية للتسجيل مشروطة بالتمييز المكتسب من خلال الاستخدام. كما يجوز لها اشتراط أن تكون العلامات المزمع تسجيلها قابلة للإدراك بالنظر، كشرط لتسجيلها. ٢- ينبغي عدم فهم الفقرة (١) على أنها تحظر على البلدان الأعضاء رفض تسجيل علامة تجارية لأسباب أخرى، شريطة عدم الانتقاص من أحكام معاهدة باريس (١٩٦٧م). ٣- يجوز للبلدان الأعضاء جعل قابلية التسجيل معتمدة على الاستخدام. غير أنه لا يجوز اعتبار الاستخدام الفعلي للعلامة شرطاً للتقدم بطلب لتسجيلها. ويحظر رفض طلب تسجيل لمجرد أن الاستخدام المزمع لم يحدث قبل انقضاء فترة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ تقديم الطلب. ٤- لا يجوز مطلقاً أن تكون طبيعة السلع أو الخدمات التي يراد استخدام العلامة التجارية بشأنها عقبة تحول دون تسجيل العلامة. ٥- تلتزم البلدان الأعضاء بنشر كل علامة تجارية إما قبل تسجيلها أو بعده فوراً، وبإعطاء فرصة معقولة لتقديم الالتماسات بإلغاء التسجيل. كما يجوز للبلدان الأعضاء إتاحة فرصة الاعتراض على تسجيل علامة تجارية.

المادة (١٦): الحقوق الممنوحة:

١- يتمتع صاحب العلامة التجارية المسجلة بالحقوق المطلق في منع جميع الأطراف الثلاثة التي لم تحصل على موافقة صاحب العلامة من استخدام العلامة ذاتها أو علامة مماثلة في أعمالها التجارية بالنسبة للسلع والخدمات ذاتها، أو المماثلة لتلك التي سجلت بشأنها العلامة التجارية، حين يمكن أن يسفر ذلك الاستخدام عن احتمال حدوث لبس. ويفترض احتمال حدوث لبس في حالة استخدام علامة تجارية مطابقة بالنسبة لسلع أو خدمات مطابقة. ويحظر أن تضر الحقوق الموصوفة أعلاه بأية حقوق سابقة قائمة حالياً، أو أن تؤثر في إمكانية منح البلدان الأعضاء حقوقاً في العلامات التجارية على أساس الاستخدام. ٢- تطبق أحكام المادة (٦) مكررة من معاهدة باريس (١٩٦٧م)، مع ما يلزم من تعديل، على الخدمات وعند تقرير ما إذا كانت العلامة التجارية معروفة جيداً تراعى البلدان الأعضاء مدى معرفة العلامة التجارية في قطاع الجمهور المعنى بما في ذلك معرفتها في البلد العضو المعنى نتيجة ترويج العلامة التجارية. ٣- تطبق أحكام المادة (٦) مكررة من معاهدة باريس (١٩٦٧م)، مع ما يلزم من تعديل، على السلع أو الخدمات غير المماثلة لتلك التي سجلت بشأنها علامة تجارية، شريطة أن يدل استخدام تلك العلامة التجارية بالنسبة لتلك السلع أو الخدمات على صلة بين تلك السلع أو الخدمات وصاحب العلامة التجارية المسجلة.

وشريطة احتمال أن تتضرر مصالح صاحب العلامة التجارية المسجلة من جراء ذلك الاستخدام.

المادة (١٧): الاستثناءات:

يجوز للبلدان الأعضاء النص على استثناءات محدودة من الحقوق الناشئة عن العلامات التجارية، كالاستخدام المنصف لعبارات الوصف، شريطة أن تراعى هذه الاستثناءات المصالح المشروعة لصاحب العلامة التجارية والأطراف الثلاثة.

المادة (١٨): مدة الحماية:

يكون التسجيل الأول للعلامة التجارية، وكل تجديد لذلك التسجيل، لمدة لا تقل عن سبع سنوات. ويكون تسجيل العلامة التجارية قابلاً للتجديد لمرات غير محددة.

المادة (١٩): متطلبات استخدام العلامة التجارية:

١- إذا كان استخدام العلامة التجارية شرطاً لاستمرار تسجيلها، لا يجوز إلغاء التسجيل إلا بعد انقضاء مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متواصلة من عدم استخدامها، ما لم يثبت صاحب العلامة التجارية وجود أسباب وجيهة تستند إلى وجود عقبات تحول دون هذا الاستخدام. وتعتبر الأوضاع الناشئة بغير إرادة صاحب العلامة والتي تحول دون استخدامها، كقيود الاستيراد المفروضة على السلع والخدمات التي تحميها العلامة التجارية المعنية أو الشروط الحكومية الأخرى المفروضة عليها، أسباباً وجيهة لعدم استخدامها. ٢- حين تكون العلامة التجارية خاضعة لسيطرة صاحبها، يعتبر استخدامها من قبل أى شخص آخر استخداماً لها لأغراض استمرار تسجيلها.

المادة (٢٠): متطلبات أخرى:

يحظر بدون مبرر تقييد استخدام العلامة التجارية في التجارة بشروط خاصة كاستخدامها إلى جانب علامة تجارية أخرى، واستخدامها بشكل خاص أو بأسلوب ينتقص من قدرتها على التمييز بين السلع والخدمات التي تنتجها منشأة معينة وتلك التي تنتجها منشآت أخرى. ولا يستبعد هذا اشتراط استخدام العلامة التجارية التي تحدد المنشأة المنتجة للسلع أو الخدمات إلى جانب العلامة التجارية المميزة للسلع أو الخدمات المحددة المعنية التي تنتجها تلك المنشأة، دون ارتباطها بها.

المادة (٢١): الترخيص والتنازل:

يجوز للبلدان الأعضاء تحديد شروط الترخيص باستخدام العلامات التجارية أو التنازل عنها، على أن يفهم أنه غير مسموح بالتريخيص الإلزامى باستخدام العلامات التجارية، وبأن لصاحب العلامة التجارية حق التنازل عنها للغير مع أو بدون نقل المنشأة التي تعود العلامة التجارية إليها لصاحب العلامة الجديد.

القسم (٣): المؤشرات الجغرافية:

المادة (٢٢): حماية المؤشرات الجغرافية:

١- فى هذه الاتفاقية، تعتبر المؤشرات الجغرافية هى المؤشرات التى تحدد منشأ سلعة ما فى أراضى بلد عضو، أو فى منطقة أو موقع فى تلك الأراضى، حين تكون النوعية أو السمعة أو السمات الأخرى لهذه السلعة راجعة بصورة أساسية إلى منشئها الجغرافى. ٢- فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، تلتزم البلدان الأعضاء بتوفير الوسائل القانونية للأطراف المعنية لمنع: (أ) استخدام أية وسيلة فى تسمية أو عرض سلعة ما توحي بأن السلعة المعنية نشأت فى منطقة جغرافية غير المنشأ الحقيقي. بأسلوب يضل الجمهور بشأن المنشأ الجغرافى للسلعة: (ب) أى استخدام يشكل عملاً من أعمال المنافسة غير المنصفة حسبما يتحدد معناها فى المادة (١٠) مكررة من معاهدة باريس (١٩٦٧م). ٣- تلتزم البلدان الأعضاء، من تلقاء نفسها إن كانت تشريعاتها تسمح بذلك أو بناء على طلب من طرف له مصلحة فى ذلك، برفض أو إلغاء تسجيل علامة تجارية تشمل أو تتألف من مؤشر جغرافى فيما يتعلق بسلع لم تنشأ فى الأراضى المشار إليها، إن كان استخدام المؤشر فى العلامة التجارية بالنسبة لهذه السلع فى البلد العضو ذات طبيعة تضلل الجمهور فيما يتعلق بالمنشأ الحقيقى للسلع. ٤- تطبق تدابير الحماية المنصوص عليها فى الفقرات ١ و ٢ و ٣ ضد المؤشرات الجغرافية التى تصور كذباً للجمهور أن السلع المعنية نشأت فى أراض أخرى، على الرغم من أنها صحيحة حرفياً فيما يتعلق بالأراضى أو المنطقة أو الموقع الذى نشأت فيه السلع.

المادة (٢٣): الحماية الإضافية للمؤشرات الجغرافية فيما يتعلق بالخمور والمشروبات الكحولية:

١- يلتزم كل من البلدان الأعضاء بتوفير الوسائل القانونية للأطراف المعنية لمنع استخدام المؤشرات الجغرافية التى تحدد منشأ الخمور لتسمية الخمور التى لم تنشأ فى المكان الذى تشير إليه المؤشرات الجغرافية المعنية، أو المؤشرات التى تعرف نشأة

المشروبات الروحية لتسمية المشروبات الروحية التي لم تنشأ في المكان الذي تشير إليه المؤشرات الجغرافية المعنية حتى حين يبين المنشأ الحقيقي للسلع. أو حين تستخدم المؤشر الجغرافي مترجمة أو مقرونة بعبارات مثل (نوع) و(صنف) و(نسق) و(تقليد) أو ما يشابهها. ٢- تلتزم البلدان الأعضاء برفض أو إلغاء تسجيل أى علامة تجارية بشأن الخمر أو تشمل أو تتألف من مؤشر جغرافي يحدد منشأ الخمر، أو بشأن المشروبات الروحية تشمل أو تتألف من مؤشر جغرافي يحدد منشأ المشروبات الروحية، من تلقاء نفسها إن كانت تشريعاتها تسمح بذلك، أو بناء على طلب من طرف معنى فيما يتعلق بالخمر أو المشروبات الروحية التي لم تنشأ في تلك الأماكن. ٣- بالنسبة للخمر التي تحمل مؤشرات جغرافية متماثلة الاسم، تمنح الحماية لكل من المؤشرات الجغرافية مع مراعاة أحكام الفقرة (٤) من المادة (٢٢). ويحدد كل بلد عضو الأوضاع العملية للفرقة بين المؤشرات الاسمية المتماثلة المعنية، مع مراعاة ضرورة ضمان المعاملة المنصفة للمنتجين المعنيين وعدم تضليل المستهلكين. ٤- لتسهيل حماية المؤشرات الجغرافية الخاصة بالخمر، تجرى مفاوضات في مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية حول إنشاء نظام دولي للإخطار بالمؤشرات الجغرافية وتسجيلها بالنسبة للخمر المؤهلة للحماية في البلدان الأعضاء المشاركة في النظام.

المادة (٢٤): المفاوضات الدولية:

الاستثناءات ١ - توافق البلدان الأعضاء على الدخول في مفاوضات تستهدف زيادة الحماية الممنوحة للمؤشرات الجغرافية المنفردة بموجب المادة (٢٣). ويحظر استخدام أحكام الفقرات من رقم (٤) إلى رقم (٨) أدناه من قبل بلد عضو لإجراء مفاوضات أو عقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف. وفي سياق تلك المفاوضات، تلتزم البلدان الأعضاء بالاستعداد لبحث استمرار تطبيق هذه الأحكام على المؤشرات الجغرافية المنفردة التي كان استخدامها موضوع تلك المفاوضات. ٢- يلتزم مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية باستمرار مراجعة تطبيق أحكام هذا القسم، على أن يجرى أول مراجعة من هذا النوع في غضون سنتين اعتباراً من تاريخ نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية. ويجوز لفت انتباه المجلس إلى أى قضية تؤثر على التقيد بالالتزامات التي تنص عليها هذه الأحكام، وعلى المجلس بناء على طلب أى بلد عضو أن يتشاور مع أى من البلدان الأعضاء منفردة أو مجتمعة بشأن أى مسألة لم يمكن إيجاد حل مرضٍ لها من خلال المشاورات الثنائية أو الجماعية فيما بين البلدان

المعنية. وعلى المجلس اتخاذ التدابير التي يتم الاتفاق عليها لتسهيل تنفيذ هذا القسم وخدمة أهدافه. ٣- يحظر على البلدان الأعضاء في أثناء تنفيذ هذا القسم الانتقاص من الحماية الممنوحة للمؤشرات الجغرافية التي كانت قائمة في ذلك البلد العضو قبيل تاريخ سريان مفعول اتفاقية منظمة التجارة العالمية. ٤- لا يلزم أى من الأحكام التي ينص عليها هذا القسم أياً من البلدان الأعضاء بمنع الاستخدام المستمر أو المماثل لمؤشر جغرافي معين خاص ببلد عضو آخر تعرف خموراً أو مشروبات روحية، وذلك فيما يتعلق بسلع أو خدمات ينتجها أى من مواطنيها أو الأشخاص المقيمين فيها الذين ظلوا يستخدمون ذلك المؤشر الجغرافي استخداماً مستمراً بالنسبة للسلع أو الخدمات ذاتها أو المتصلة بها في أراضي ذلك البلد العضو إما (أ) على الأقل لمدة عشر سنوات سابقة لتاريخ ١٥ نيسان / إبريل ١٩٩٤م، أو (ب) بحسن نية قبل ذلك التاريخ. ٥- حين تقديم طلب بتسجيل علامة تجارية أو تسجيلها بحسن نية، أو حين تكون حقوق في ملكية علامة تجارية قد اكتسبت من خلال الاستخدام الحسن النية إما: (أ) قبل تاريخ تطبيق هذه الأحكام في ذلك البلد العضو حسبما يحدده الجزء السادس؛ أو (ب) قبل منح المؤشر الجغرافي الحماية في بلد المنشأ؛ فإنه لا يجوز أن تخل التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام هذا القسم بأهلية تسجيل العلامة التجارية أو باستمرار صلاحيتها أو بحق استخدامها على أساس أنها إما مطابقة أو مماثلة لمؤشر جغرافي. ٦- لا يلزم أى من الأحكام التي ينص عليها هذا القسم أياً من البلدان الأعضاء بتطبيق هذه الأحكام فيما يتعلق بمؤشر جغرافي خاص بأى بلد عضو آخر فيما يتعلق بسلع أو خدمات يكون المؤشر الدال عليها مطابقة للعبارة المألوفة في اللغة الدارجة على أنها الاسم الدارج لهذه السلع أو الخدمات في أراضي ذلك البلد العضو. ولا يلزم أى من الأحكام التي ينص عليها هذا القسم أياً من البلدان الأعضاء بتطبيق هذه الأحكام فيما يتعلق بإشارة جغرافية خاصة بأى بلد عضو آخر فيما يتعلق بإنتاج الكرمة التي تعتبر المؤشر الدال عليها مطابقة للاسم الدارج لنوع من الأعناب الموجودة في أراضي ذلك البلد العضو اعتباراً من تاريخ نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية. ٧- يجوز لأى بلد عضو اشتراط أن يكون تقديم أى طلب بموجب أحكام هذا القسم فيما يتعلق باستخدام أو تسجيل علامة تجارية في غضون خمس سنوات اعتباراً من ذبوع أمر الاستخدام المخالف للمؤشر المحمي في ذلك البلد العضو أو اعتباراً من تاريخ تسجيل العلامة التجارية في ذلك البلد العضو شرط كون العلامة التجارية قد نشرت في ذلك التاريخ، وإن كان ذلك التاريخ سابقاً لتاريخ ذبوع أمر الاستخدام المخالف في ذلك البلد العضو، شريطة عدم كون المؤشر الجغرافي قد استخدم أو سجل بسوء نية. ٨- لا يجوز في سياق

العمل التجاري أن يخل أى من الأحكام التى ينص عليها هذا القسم بأى شكل بحق أى شخص فى استخدام اسم ذلك الشخص أو اسم سلفه فى العمل، إلا إذا استخدم ذلك الاسم بطريقة تضلل الجمهور. ٩- لا ينشأ بموجب هذه الاتفاقية التزام بحماية المؤشرات الجغرافية غير المحمية أو التى انتهت حمايتها فى بلد منشأها، أو التى لم تعد مستخدمة فى ذلك البلد.

القسم (٤): التصميمات الصناعية:

المادة (٢٥): شروط منح الحماية:

١- تلتزم البلدان الأعضاء بمنح الحماية للتصميمات الصناعية الجديدة أو الأصلية التى أنتجت بصورة مستقلة. ويجوز للبلدان الأعضاء اعتبار التصميمات غير جديدة أو أصلية إن لم تختلف كثيراً عن التصميمات المعروفة أو مجموعات السمات المعروفة للتصميمات. ويجوز للبلدان الأعضاء الامتناع عن منح هذه الحماية للتصميمات التى تمليها عادة الاعتبارات الفنية أو الوظيفية العملية. ٢- يلتزم كل من البلدان الأعضاء بضمان أن لا تسفر متطلبات منح الحماية لتصميمات المنسوجات، لاسيما فيما يتعلق بتكالييفها أو فحصها أو نشرها، عن إضعاف غير معقول لفرصة السعى للحصول على هذه الحماية. وللبلدان الأعضاء حرية الوفاء بهذا الالتزام من خلال القانون المنظم للتصميمات الصناعية أو القانون المنظم لحقوق المؤلف.

المادة (٢٦): الحماية:

١- لصاحب التصميم الصناعى المتمتع بالحماية حق منع الأطراف الثالثة التى لم تحصل على موافقته من صنع أو بيع أو استيراد السلع المحتوية على أو المجدسة لتصميم منسوخ، أو معظمه منسوخ، عن التصميم المتمتع بالحماية حين يكون القيام بذلك لأغراض تجارية. ٢- يجوز للبلدان الأعضاء منح استثناءات محدودة من حماية التصميمات الصناعية، شريطة أن لا تتعارض هذه الاستثناءات بصورة غير معقولة مع الاستخدام العادى للتصميمات الصناعية المتمتع بالحماية وأن لا تخل بصورة غير معقولة بالمصالح المشروعة لصاحب التصميم المتمتع بالحماية، مع مراعاة المصالح المشروعة للأطراف الثالثة. ٣- تدوم مدة الحماية الممنوحة مالا يقل عن عشر سنوات.

القسم (٥): براءات الاختراع:

المادة (٢٧): المواد القابلة للحصول على براءات الاختراع:

١- مع مراعاة أحكام الفقرتين (٢) و(٣)، تتاح إمكانية الحصول على براءات اختراع لأي اختراعات، سواء أكانت منتجات أم عمليات صناعية، في كافة ميادين التكنولوجيا، شريطة كونها جديدة وتنطوي على (خطوة إبداعية) وقابلة للاستخدام في الصناعة. ومع مراعاة أحكام الفقرة (٤) من المادة (٦٥)، والفقرة (٨) من المادة (٧٠)، والفقرة (٣) من هذه المادة، تمنح براءات الاختراع ويتم التمتع بحقوق ملكيتها دون تمييز فيما يتعلق بمكان الاختراع أو المجال التكنولوجي أو ما إذا كانت المنتجات مستوردة أم منتجة محلياً. ٢- يجوز للبلدان الأعضاء أن تستثني من قابلية الحصول على براءات الاختراعات التي يكون منع استغلالها تجارياً في أراضيها ضرورياً لحماية النظام العام أو الأخلاق الفاضلة، بما في ذلك حماية الحياة أو الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية أو لتجنب الإضرار الشديد بالبيئة، شريطة أن لا يكون ذلك الاستثناء ناجماً فقط عن حظر قوانينها لذلك الاستغلال. ٣- يجوز أيضاً للبلدان الأعضاء أن تستثني من قابلية الحصول على براءات الاختراع ما يلي: (أ) طرق التشخيص والعلاج والجراحة اللازمة لمعالجة البشر أو الحيوانات: (ب) النباتات والحيوانات، خلاف الأحياء الدقيقة، والطرق البيولوجية في معظمها لإنتاج النباتات أو الحيوانات خلاف الأساليب والطرق غير البيولوجية والبيولوجية الدقيقة. غير أنه على البلدان الأعضاء منح الحماية لأنواع النباتات إما عن طريق براءات الاختراع أو نظام فريد فذ خاص بهذه الأنواع أو بأي مزيج منهما. ويعاد النظر في أحكام هذه الفقرة الفرعية بعد أربع سنوات من تاريخ نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية.

المادة (٢٨): الحقوق الممنوحة:

١- تعطى براءة الاختراع لصاحبها الحقوق التالية: (أ) حين يكون موضوع البراءة منتجاً مادياً، حق منع أطراف ثالثة لم تحصل على موافقته من هذه الأفعال: صنع أو استخدام أو عرض للبيع أو بيع أو استيراد ذلك المنتج لهذه الأغراض: (ب) حين يكون موضوع البراءة عملية صناعية، حق منع أطراف ثالثة لم تحصل على موافقته من الاستخدام الفعلي للطريقة، ومن هذه الأفعال: استخدام عرض للبيع أو بيع أو استيراد على الأقل المنتج الذي يتم الحصول عليه مباشرة بهذه الطريقة لهذه الأغراض. ٢- لأصحاب براءات الاختراع أيضاً حق التنازل للغير عنها أو تحويلها للغير بالأيلولة أو التعاقب، وإبرام عقود منح التراخيص.

المادة (٢٩): شروط التقدم بطلبات الحصول على براءات الاختراع:

١- على البلدان الأعضاء اشتراط إفصاح المتقدم بطلب الحصول على البراءة عن الاختراع بأسلوب واضح وكامل يكفى لتمكين تنفيذ الاختراع من جانب شخص يمتلك الخبرة التخصصية فى ذلك المجال، ويجوز اشتراط أن يبين المتقدم أفضل أسلوب يعرفه المخترع لتنفيذ الاختراع فى تاريخ التقدم بالطلب أو فى تاريخ أسبقية الطلب المقدم حين تزعم الأسبقية.

٢- يجوز للبلدان الأعضاء اشتراط أن يقدم المتقدم بطلب الحصول على براءة اختراع المعلومات المتعلقة بطلبات مماثلة تقدم بها فى بلدان أجنبية أو براءات منحت له فيها.

المادة (٣٠): الاستثناءات من الحقوق الممنوحة:

يجوز للبلدان الأعضاء منح استثناءات محدودة من الحقوق المطلقة الممنوحة بموجب براءة اختراع، شريطة أن لا تتعارض هذه الاستثناءات بصورة غير معقولة مع الاستخدام العادى للبراءة وأن لا تخل بصورة غير معقولة بالمصالح المشروعة لصاحب البراءة، مع مراعاة المصالح المشروعة للأطراف الثالثة.

المادة (٣١): الاستخدامات الأخرى:

بدون الحصول على موافقة صاحب الحق حين يسمح قانون أى من البلدان الأعضاء باستخدامات أخرى للاختراع موضوع البراءة الممنوحة، دون الحصول على موافقة صاحب الحق فى البراءة، بما فى ذلك الاستخدام من قبل الحكومة أو أطراف ثالثة مخولة من قبل الحكومة، على البلدان الأعضاء احترام الأحكام التالية: (أ) دراسة كل ترخيص بالاستخدام فى ضوء جدارته الذاتية: (ب) لا يجوز السماح بهذا الاستخدام إلا إذا كان من ينوى الاستخدام قد بذل جهوداً قبل هذا الاستخدام للحصول على ترخيص صاحب الحق فى البراءة بأسعار وشروط تجارية معقولة، وأن هذه الجهود لم تكلل بالنجاح فى غضون فترة زمنية معقولة. ويجوز للبلدان الأعضاء منح إعفاء من هذا الشرط فى حالة وجود طوارئ قومية أو أوضاع أخرى ملحة جداً أو فى حالات الاستخدام غير التجارى لأغراض عامة. وفى حالة الطوارئ القومية الملحة أو الأوضاع الأخرى الملحة جداً، يخطر صاحب الحق فى البراءة، مع ذلك، حالما يكون ذلك ممكناً عملياً. وفى حالة الاستخدام غير التجارى لأغراض عامة، حيثما تعلم الحكومة أو المتعاقد معها، دون إجراء بحث حول ما إذا كانت هناك براءة اختراع، أو

كانت لديها أسباب لمعرفة أنه يجرى استخدام براءة صالحة أو أنها ستستخدم من قبل الحكومة أو لحسابها، فإنه يتم إخطار صاحب الحق في براءة الاختراع فوراً؛ (ج) يكون نطاق ومدة هذا الاستخدام محدودين بخدمة الغرض الذي أجاز من أجله هذا الاستخدام، وفي حالة تعلقه بتكنولوجيا أشباه الموصلات لا يجوز هذا الاستخدام إلا للأغراض العامة غير التجارية أو لتصحيح ممارسات تقرر بعد اتخاذ إجراءات قضائية أو إدارية أنها غير تنافسية؛ (د) لا يجوز أن يكون مثل هذا الاستخدام مطلقاً؛ (هـ) لا يجوز أن يكون مثل هذا الاستخدام قابلاً للتنازل للغير عنه، إلا فيما يتعلق بذلك الجزء من المؤسسة التجارية أو السمعة التجارية المتمتع بذلك الاستخدام؛ (و) يجيز البلد العضو هذا الاستخدام أساساً لأغراض توفير الاختراع في الأسواق المحلية في ذلك البلد العضو؛ (ز) يخضع الترخيص بهذا الاستخدام للإلغاء، شريطة منح حماية كافية للمصالح المشروعة للأشخاص الذين أجاز لهم ذلك الاستخدام، إذا انتهت وعندما تنتهي الأوضاع التي أدت لذلك الترخيص ولم يكن من المرجح تكرار حدوثها. وللسلطة المختصة صلاحية النظر في استمرار هذه الأوضاع بناء على طلب أصحاب المصلحة المعنيين؛ (ح) تدفع لصاحب الحق في البراءة تعويضات كافية حسب ظروف كل حالة من الحالات، مع مراعاة القيمة الاقتصادية للتخخيص؛ (ط) تكون قانونية أى قرار متخذ بإصدار ترخيص يجيز هذا الاستخدام خاضعة للنظر فيها أمام القضاء أو للمراجعة المستقلة من قبل سلطة منفصلة أعلى في ذلك البلد العضو؛ (ي) يكون أى قرار متعلق بتحديد التعويض المنصوص عليه فيما يتعلق بهذا الاستخدام خاضعاً للنظر فيه أمام القضاء أو للمراجعة المستقلة من قبل سلطة منفصلة أعلى في ذلك البلد العضو؛ (ك) لا تلتزم البلدان الأعضاء بتطبيق الشروط المنصوص عليها في الفقرتين الفرعيتين (ب) و(و) حين يكون السماح بهذا الاستخدام لأغراض تصحيح ممارسات تقرر بعد اتخاذ إجراءات قضائية أو إدارية أنها غير تنافسية. ويجوز أخذ ضرورة تصحيح الممارسات غير التنافسية في الاعتبار في أثناء تحديد مبلغ التعويض في مثل هذه الحالات. وللسلطات المختصة صلاحية رفض إنهاء الترخيص إذا كان وعندما يكون من المرجح تكرار حدوث الأوضاع التي أدت لمنح الترخيص؛ (ل) حين يمنح الترخيص بهذا الاستخدام للسماح باستغلال براءة اختراع (البراءة الثانية) لا يمكن استغلالها دون التعدي على براءة أخرى (البراءة الأولى)، تطبق الشروط الإضافية التالية: ١- يجب أن ينطوى الاختراع المطالب بالحق فيه بموجب البراءة الثانية على تقدم تكنولوجي ذي شأن وله أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للاختراع المطالب بالحق فيه في البراءة الأولى؛ ٢- يحق لصاحب البراءة الأولى الحصول على

ترخيص مقابل بشروط معقولة باستخدام الاختراع المزعوم في البراءة الثانية؛ ٣- لا يجوز أن يكون ترخيص الاستخدام الممنوح فيما يتعلق بالبراءة الأولى قابلاً للتنازل عنه للغير إلا مع التنازل عن البراءة الثانية

المادة (٣٢): الإلغاء والمصادرة:

تتاح فرصة النظر أمام القضاء في أي قرار بإلغاء أو مصادرة الحق في براءة الاختراع.

المادة (٣٣): مدة الحماية:

لا يجوز أن تنتهي مدة الحماية الممنوحة قبل انقضاء مدة عشرين سنة تحسب اعتباراً من تاريخ التقدم بطلب الحصول على البراءة (٨).

المادة (٣٤): براءات اختراع العملية الصناعية:

عبء الإثبات ١- لأغراض الإجراءات المدنية فيما يتعلق بالتعدي على حقوق صاحب البراءة المشار إليها في الفقرة ١ (ب) من المادة ٢٨، للسلطات القضائية، إذا كان موضوع البراءة طريقة تصنيع منتجات، صلاحية إصدار الأمر للمدعي عليه بإثبات أن طريقة تصنيع منتج مطابق تختلف عن الطريقة المشمولة ببراءة اختراع، لذلك تلتزم البلدان الأعضاء بالنص على أنه في أحد الأوضاع التالية على الأقل يعتبر أن أي منتج مطابق قد تم الحصول عليه وفق الطريقة المشمولة ببراءة الاختراع، عندما يتم إنتاجه دون موافقة صاحب الحق في البراءة، ما لم يثبت خلاف ذلك: (أ) إذا كان المنتج الذي تم الحصول عليه وفق طريقة التصنيع المشمولة ببراءة الاختراع منتجاً جديداً: (ب) إذا توافر احتمال كبير في أن يكون المنتج المطابق قد صنع وفق هذه الطريقة، ولم يتمكن صاحب الحق في براءة الاختراع من تحديد الطريقة التي استخدمت فعلاً من خلال بذل جهود معقولة في ذلك السبيل. ٢- لأي بلد عضو حرية النص على أن عبء الإثبات المشار إليه في الفقرة (١) يقع على عاتق الشخص المتهم بالتعدي على براءة اختراع فقط إذا استوفى الشرط المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) أو إذا استوفى الشرط المشار إليه في الفقرة الفرعية (ب). ٣- في أثناء تقديم الدليل إثباتاً للاختلاف، تؤخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للمتهمين من حيث حماية أسرارهم الصناعية والتجارية.

القسم (٦): التصميمات التخطيطية (الرسومات الطبوغرافية) للدوائر المتكاملة:

المادة (٣٥): العلاقة بمعاهدة الملكية الفكرية الخاصة بالدوائر المتكاملة:

توافق البلدان الأعضاء على منح الحماية للتصميمات التخطيطية (الرسومات الطبوغرافية) للدوائر المتكاملة (المشار إليها في هذه الاتفاقية باسم التصميمات التخطيطية) وفقاً لأحكام المواد من (٢) إلى (٧)، (باستثناء الفقرة ٣ من المادة ٦)، والمادة (١٢) والفقرة ٣ من المادة (١٦) من معاهدة الملكية الفكرية فيما يتصل بالدوائر المتكاملة، إضافة إلى الالتزام بالأحكام التالية.

المادة (٣٦): نطاق الحماية:

مع مراعاة أحكام الفقرة (١) من المادة (٢٧)، تلتزم البلدان الأعضاء باعتبار الأفعال التالية غير قانونية إذا نفذت دون الحصول على ترخيص من صاحب الحق (٩) الاستيراد أو البيع أو التوزيع بشكل آخر لأغراض تجارية لتصميم تخطيطي متمتع بالحماية، أو دائرة متكاملة تتضمن تصميماً تخطيطياً متمتعاً بالحماية، أو أى سلعة تتضمن هذه الدائرة المتكاملة بقدر ما تظل متضمنة تصميماً تخطيطياً منسوخاً بصورة غير قانونية.

المادة (٣٧): الأفعال التي لا تستلزم الحصول على ترخيص من صاحب الحق:

١- على الرغم من المادة (٣٦)، لا يجوز لأى من البلدان الأعضاء اعتبار القيام بأى من الأفعال المنصوص عليها في تلك المادة غير قانوني فيما يتعلق بدائرة متكاملة تتضمن تصميماً تخطيطياً منسوخاً بصورة غير قانونية أو أى سلعة تتضمن دائرة متكاملة كهذه حين لا يكون الشخص الذى يقوم بهذه الأفعال أو يأمر بالقيام بها على علم ولم يكن لديه أسباب معقولة للعلم عند الحصول على الدائرة المتكاملة أو السلعة المتضمنة لهذه الدائرة بأنها تتضمن تصميماً منسوخاً بصورة غير قانونية، وعلى البلدان الأعضاء النص على جواز قيام ذلك الشخص بأى من الأفعال المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالكميات المخزونة أو التى تم طلبها قبل ذلك، بعد تلقيه إخطاراً كافياً بأن التصميم التخطيطي كان منسوخاً بصورة غير قانونية، ولكنه يكون ملزماً بأن يدفع لصاحب الحق فى البراءة مبلغاً يعادل العوائد المعقولة التى يمكن أن يستحقها صاحب الحق بموجب ترخيص متفاوض عليه بحرية بشأن هذا التصميم التخطيطي.

٢- تطبيق الشروط المنصوص عليها فى الفقرات الفرعية من (أ) وحتى (ك) من المادة (٣١)، مع ما يلزم من تعديل، فى حالة حدوث أى ترخيص قسرى لتصميم تخطيطي أو لاستخدامه من قبل الحكومة المعنية دون الحصول على ترخيص من صاحب الحق.

المادة (٣٨): مدة الحماية الممنوحة:

١- فى البلدان الأعضاء التى تشترط تسجيل التصميمات التخطيطية لمنح الحماية لها، لا يجوز انتهاء مدة حماية هذه التصميمات قبل مضى مدة عشر سنوات تحسب اعتباراً من تاريخ التقدم بطلب التسجيل أو من تاريخ أول استغلال تجارى للتصميمات فى أى مكان فى العالم. ٢- فى البلدان الأعضاء التى لا تشترط التسجيل لمنح الحماية تكون حماية التصميمات لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ أول استغلال تجارى فى أى مكان فى العالم. ٣- على الرغم من الفقرتين (١) و(٢)، يجوز لأى من البلدان الأعضاء النص على انقضاء مدة الحماية بعد مضى خمس عشرة سنة على وضع التصميمات التخطيطية.

القسم (٧): حماية المعلومات السرية:

المادة (٣٩):

١- أثناء ضمان الحماية الفعالة للمنافسة غير المنصفة حسب ما تنص عليه المادة (١٠) مكررة من معاهدة باريس (١٩٦٧م)، تلتزم البلدان الأعضاء بحماية المعلومات السرية وفق الفقرة (٢) والبيانات المقدمة للحكومات أو الهيئات الحكومية وفقاً لأحكام الفقرة (٣)، ٢- للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين حق منع الإفصاح عن المعلومات التى تحت رقابتهم بصورة قانونية لآخرين أو حصولهم عليها أو استخدامها لها دون الحصول على موافقة منهم، بأسلوب يخالف الممارسات التجارية النزيهة طالما كانت تلك المعلومات: (أ) سرية من حيث إنها ليست بمجموعها أو فى الشكل والتجميع الدقيقين لمكوناتها، معروفة عادة أو سهلة الحصول عليها من قبل أشخاص فى أوساط المتعاملين عادة فى النوع المعنى من المعلومات؛ (ب) ذات قيمة تجارية نظراً لكونها سرية؛ (ج) أخضعت لإجراءات معقولة فى إطار الأوضاع الراهنة من قبل الشخص الذى يقوم بالرقابة عليها من الناحية القانونية بغية الحفاظ على سريتها. ٣- تلتزم البلدان الأعضاء، حين تشترط للموافقة على تسويق الأدوية أو المنتجات الكيماوية الزراعية التى تستخدم مواد كيماوية جديدة تقديم بيانات عن اختبارات سرية أو بيانات أخرى ينطوى إنتاجها أصلاً على بذل جهود كبيرة، بحماية هذه البيانات من الاستخدام التجارى غير المنصف، كما تلتزم البلدان الأعضاء بحماية هذه البيانات من الإفصاح عنها إلا عند الضرورة من أجل حماية الجمهور أو ما لم تتخذ إجراءات لضمان عدم الاستخدام التجارى غير المنصف.

القسم (٨): الرقابة على الممارسات غير التنافسية في التراخيص التعاقدية:

المادة (٤٠):

١- توافق البلدان الأعضاء على أنه قد يكون لبعض ممارسات أو شروط منح التراخيص للغير فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية المقيدة للمنافسة آثاراً سلبية على التجارة. وقد تعرقل نقل التكنولوجيا ونشرها.

٢- لا يمنع أى من أحكام هذا الاتفاق البلدان الأعضاء من أن تحدد فى تشريعاتها ممارسات أو شروط الترخيص للغير التى يمكن أن تشكل فى حالات معينة إساءة لاستخدام حقوق الملكية الفكرية أو التى لها أثر سلبى على المنافسة فى السوق ذات الصلة. وحسب ما تنص عليه الأحكام الواردة أعلاه، يجوز لأى من البلدان الأعضاء اتخاذ تدابير ملائمة تتسق مع الأحكام الأخرى المنصوص عليها فى هذا الاتفاق لمنع هذه الممارسات أو مراقبتها، ويجوز أن تشمل هذه التدابير مثلاً منع اشتراط عودة الحق فى براءات اختراع ناجمة عن التراخيص إلى المرخص وليس المرخص له، ومنع الطعن فى قانونية الترخيص أو منع اشتراط الترخيص القسرى بمجموعة من الحقوق بدلاً من حق واحد، فى إطار القوانين واللوائح التنظيمية المتصلة بذلك فى أى من الدول الأعضاء.

٣- يلتزم كل من البلدان الأعضاء بالدخول فى مشاورات، حين الطلب، مع أى بلد عضو آخر لديه سبب للاعتقاد بأن صاحب حق فى ملكية فكرية من المواطنين أو المقيمين فى البلد العضو الذى قدم له طلب التشاور يقوم بممارسات تشكل خرقاً للقوانين واللوائح التنظيمية للبلد العضو طالب التشاور فيما يتعلق بالقضايا موضوع هذا القسم، والذي يرغب فى ضمان الامتثال لهذه التشريعات، وذلك دون الإخلال بأى إجراء متخذ وفقاً للقانون وللحرية الكاملة لأى من البلدين العضوين فى اتخاذ قرار نهائى بذلك الخصوص. ويلتزم البلد العضو الذى يقدم إليه الطلب بالموافقة على بحثه بحثاً كاملاً ومتعاطفاً وإتاحة إمكانية الفرصة للتشاور مع البلد العضو المتقدم بالطلب والتعاون معه من خلال تقديم المعلومات المعلنه المتاحة غير السرية فيما يتصل بالقضية موضوع البحث والمعلومات الأخرى المتاحة للبلد العضو، مع مراعاة القوانين المحلية وإبرام اتفاقات مرضية للطرفين المعنيين فيما يتعلق بحماية سرية المعلومات من قبل البلد العضو المتقدم بالطلب.

٤- يمنح البلد العضو، الذى يحاكم أحد مواطنيه أو المقيمين فيه بلد عضو آخر بزعم أنه خرق قوانين ذلك البلد العضو الآخر ولوائحه التنظيمية المتصلة بالقضايا موضوع هذا القسم، فرصة التشاور بناء على طلبه من قبل البلد العضو الآخر بموجب الشروط نفسها التى تنص عليها الفقرة ٣.

الجزء الثالث: إنفاذ حقوق الملكية الفكرية:

القسم (١): الالتزامات العامة:

المادة (٤١):

١- تلتزم البلدان الأعضاء بضمان اشتغال قوانينها لإجراءات الإنفاذ المنصوص عليها فى هذا الجزء لتسهيل اتخاذ تدابير فعالة ضد أى تعد على حقوق الملكية الفكرية التى تغطيها هذه الاتفاقية، بما فى ذلك الجزاءات السريعة لمنع التعديات والجزاءات التى تشكل رادعاً لأى تعديات أخرى. وتطبق هذه الإجراءات بالأسلوب الذى يضمن تجنب إقامة حواجز أمام التجارة المشروعة ويوفر ضمانات ضد إساءة استعمالها. ٢- تكون إجراءات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية منصفة وعادلة. ولا يجوز أن تكون معقدة أو باهظة التكاليف بصورة غير ضرورية، ولا أن تتطوى على حدود زمنية غير معقولة أو تأخير لا داعى له. ٣- يفضل أن تكون القرارات المتخذة بصدد موضوع أى من القضايا مكتوبة ومعللة، وتتم إتاحتها على الأقل للأطراف المعنية بالقضية دون أى تأخير لا لزوم له، ولا تستند القرارات المتخذة بصدد مبررات أى من القضايا إلا إلى الأدلة التى أعطيت للأطراف المعنية فرصة تقديمها للنظر فيها. ٤- تتاح للأطراف محل دعوى فى قضية ما فرصة لأن تعرض على سلطة قضائية القرارات الإدارية النهائية، ومع مراعاة الاختصاصات التى تنص عليها قوانين البلد العضو المعنى فيما يتصل بأهمية تلك القضية، على الأقل الجوانب القانونية للأحكام القضائية الأولى المتخذة بصدد موضوع هذه القضية، غير أنه لا تلزم البلدان الأعضاء بإتاحة فرصة لإعادة النظر فى القضايا الجنائية التى صدرت أحكام ببراءة المتهمين فيها. ٥- من المفهوم أن هذا الجزء لا ينشئ أى التزام بإقامة نظام قضائى خاص بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية منفصل عن النظام الخاص بإنفاذ القوانين بصفة عامة، ولا يؤثر على قدرة البلدان الأعضاء على إنفاذ قوانينها بصفة عامة، ولا ينشئ أى من الأحكام التى ينص عليها هذا الجزء التزاماً فيما يتصل بتوزيع الموارد بين إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وإنفاذ القوانين بصفة عامة.

القسم (٢): الإجراءات والجزاءات المدنية والإدارية:

المادة (٤٢): الإجراءات المنصفة والعادلة:

تتيح البلدان الأعضاء لأصحاب الحقوق (١١) إجراءات قضائية مدنية فيما يتصل بإنفاذ أى من حقوق الملكية الفكرية التى تغطيها هذه الاتفاقية. وللمدعى عليهم الحق فى تلقى إخطار مكتوب فى الوقت المناسب يحتوى على قدر كافٍ من التفاصيل، بما فى ذلك الأساس الذى تستند إليه المطالبات، ويسمح للأطراف المتخاصمة بأن يمثلها محامون مستقلون، ولا يجوز أن تفرض الإجراءات متطلبات مرهقة أكثر مما ينبغى فيما يتعلق بالإلزام بالحضور شخصياً، وتعطى كافة الأطراف المتخاصمة الحق فى إثبات مطالباتها وتقديم كافة الأدلة المتصلة بالقضية، وتتيح الإجراءات وسائل تحديد المعلومات السرية وحمايتها، ما لم يكن ذلك مخالفاً لنصوص الدساتير القائمة.

المادة (٤٣): الأدلة:

١- للسلطات القضائية الصلاحية، حين يقدم طرف فى خصومة أدلة معقولة تكفى لإثبات مطالباته ويحدد أى من الأدلة المتصلة بإثبات أى من مطالباته يخضع لسيطرة الطرف الخصم، فى أن تأمر الخصم بتقديم هذه الأدلة، شريطة مراعاة ضمان حماية سرية المعلومات فى الحالات التى يلزم فيها ذلك. ٢- فى حالة رفض أحد الأطراف المتخاصمة بمحض إرادته ودون أسباب وجيهة إتاحة الحصول على المعلومات اللازمة أو عدم تقديمها فى غضون فترة زمنية معقولة أو عرقلة الإجراءات المتعلقة بإنفاذ إجراء قانونى بصورة جوهريّة، يجوز للبلد العضو منح السلطات القضائية صلاحية إصدار الأحكام الأولية والنهائية، إيجاباً أم سلباً، على أساس المعلومات المقدمة لها، بما فى ذلك الشكوى أو المزاغم المقدمة من الطرف المتضرر من رفض إتاحة الحصول على المعلومات، شريطة إتاحة الفرصة للأطراف المتخاصمة لعرض وجهة نظرها بصدد المزاغم أو الأدلة.

المادة (٤٤): أوامر الإنذار القضائى:

١- للسلطات القضائية صلاحية أن تأمر أى طرف معين بالامتناع عن التعدى على حق من حقوق الملكية الفكرية؛ بغية منع دخول سلع مستوردة تتطوى على هذا التعدى حال إنجاز التخليص الجمركى لهذه السلع إلى القنوات التجارية القائمة فى مناطق اختصاصاتها، ولا تلتزم البلدان الأعضاء بمنح هذه الصلاحية فيما يتصل بمواد متمتعة بالحماية حصل عليها أو طلبها شخص قبل أن يعلم أو أن تكون لديه أسباب

معقولة لأن يعلم أن الإتجار فى هذه المواد يشكل تعدياً على حق من حقوق الملكية الفكرية. ٢- على الرغم من الأحكام الأخرى التى ينص عليها هذا الجزء وشريطة الامتثال للأحكام التى ينص عليها الجزء الثانى بصفة خاصة فيما يتعلق بالاستخدام من جانب الحكومات أو أطراف ثالثة تأذن لها الحكومات دون ترخيص من صاحب الحق، يجوز للبلدان الأعضاء قصر الجزاءات التى تتخذ ضد ذلك الاستخدام على دفع تعويض وفق أحكام الفقرة الفرعية (ح) من المادة (٣١). وفى حالات أخرى، تطبق الجزاءات التى ينص عليها هذا الجزء أو حين تكون هذه الجزاءات غير متسقة مع قوانين البلد العضو المعني، تتاح أحكام تفسيرية وتعويضات كافية.

المادة (٤٥): التعويضات:

١- للسلطات القضائية صلاحية أن تأمر المتعدى بأن يدفع لصاحب الحق تعويضات مناسبة عن الضرر الذى لحق به بسبب التعدى على حقه فى الملكية الفكرية من جانب متعد يعلم أو كانت هناك أسباب معقولة تجعله يعلم أنه قام بذلك التعدى. ٢- وللسلطات القضائية أيضاً صلاحية أن تأمر المتعدى بأن يدفع لصاحب الحق المصروفات التى تكبدها والتى يجوز أن تشمل أتعاب المحامى المناسبة. وفى الحالات المناسبة، يجوز للبلدان الأعضاء تخويل السلطات القضائية صلاحية أن تأمر باسترداد الأرباح أو دفع تعويضات مقررة سلفاً حتى حين لا يكون المتعدى يعلم أو كانت هناك أسباب معقولة تجعله يعلم أنه قام بذلك التعدى.

المادة (٤٦): الجزاءات الأخرى:

بغية إقامة رادع فعال للتعدى، يكون للسلطات القضائية أن تأمر بالتصرف فى السلع التى تجد أنها تشكل تعدياً، دون أى نوع من التعويضات، خارج القنوات التجارية بما يضمن تجنب إضرارها لصاحب الحق، أو إتلافها ما لم يكن ذلك مناقضاً لنصوص دستورية قائمة، كما للسلطات القضائية صلاحية أن تأمر بالتخلص من المواد والمعدات التى تستخدم بصورة رئيسية فى صنع السلع المتعدية، دون أى نوع من التعويضات، خارج القنوات التجارية بما يقلل إلى أدنى حد من مخاطر حدوث المزيد من التعدى، وتتخذ فى الاعتبار أثناء دراسة الطلبات المقدمة لفعل ذلك ضرورة تناسب درجة خطورة التعدى مع الجزاءات التى تأمر بها، ومع مصالح الأطراف الثالثة. وفيما يتصل بالسلع التى تلصق عليها علامات تجارية مقلدة، لا يكفى مجرد إزالة العلامة التجارية الملصقة بصورة غير قانونية للسماح بالإفراج عن السلع فى القنوات التجارية، إلا فى حالات استثنائية.

المادة (٤٧): حق الحصول على المعلومات:

يجوز للبلدان الأعضاء منح السلطات القضائية صلاحية أن تأمر المتعدى بإعلام صاحب الحق بهوية الأطراف الثالثة المشتركة في إنتاج وتوزيع السلع أو الخدمات المتعدية وقنوات التوزيع التي تستخدمها، ما لم يكن ذلك غير متناسب مع خطورة التعدى.

المادة (٤٨): تعويض المدعى عليه:

للسلطات القضائية صلاحية أن تأمر الطرف الذى اتخذت إجراءات بناء على طلبه وأساء استعمال إجراءات الإنفاذ بأن يدفع للطرف الذى يكلف، على سبيل الخطأ، بأمر أو تعويضات كافية امتناع عن الضرر الذى لحق به بسبب تلك الإساءة. كما يكون للسلطات القضائية أن تأمر المدعى بدفع المصروفات التى تكبدها المدعى عليه، والتى يجوز أن تشمل أتعاب المحامى المناسبة. ٢- فيما يتعلق بتطبيق أى قانون يتعلق بحماية أو إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، لا تعفى البلدان الأعضاء سوى الهيئات العامة والمسؤولين الرسميين من التعرض للإجراءات الجزائية المناسبة نتيجة اتخاذ أو نية اتخاذ إجراءات بحسن نية فى سياق تطبيق ذلك القانون.

المادة (٤٩): الإجراءات الإدارية:

تتفق الإجراءات الإدارية المتبعة فى فرض أية جزاءات مدنية، قدر إمكان فرضها، فيما يتصل بموضوع دعوى ما مع مبادئ معادلة من حيث المضمون للمبادئ المنصوص عليها فى هذا القسم.

القسم (٣): التدابير المؤقتة:

المادة (٥٠):

١- للسلطات القضائية صلاحية الأمر باتخاذ تدابير مؤقتة فورية وفعالة: (أ) للحيلولة دون حدوث تعد على أى حق من حقوق الملكية الفكرية، لاسيما منع السلع بما فيها السلع المستوردة فور تخليصها جمركياً من دخول القنوات التجارية القائمة فى مناطق اختصاصاتها: (ب) لصون الأدلة ذات الصلة فيما يتعلق بالتعدى المزعوم. ٢- للسلطات القضائية صلاحية اتخاذ تدابير مؤقتة دون علم الطرف الآخر حيثما كان ذلك ملائماً، لاسيما إذا كان من المرجح أن يسفر أى تأخير عن إلحاق أضرار يصعب تعويضها بصاحب الحق، أو حين يوجد احتمال واضح فى إتلاف الأدلة. ٣- للسلطات

القضائية صلاحية أن تطلب من المدعى تقديم أى أدلة معقولة لديه لكى تتيقن بدرجة كافية من أن المدعى هو صاحب الحق وأن ذلك الحق متعرض للتعدى أو على وشك التعرض لذلك، وأن تأمر المدعى بتقديم ضمانات أو كفالة معادلة بما يكفى لحماية المدعى عليه والحيلولة دون وقوع إساءة استعمال /للمحقوق أو لتنفيذها/. ٤- حين تتخذ تدابير مؤقتة دون علم الطرف الآخر، تخطر الأطراف المتأثرة من جراء ذلك دونما تأخير عقب تنفيذ التدابير على أبعد تقدير. ويجرى مراجعة بناء على طلب المدعى عليه، مع حقه فى عرض وجهة نظره، بغية اتخاذ قرار فى غضون فترة معقولة عقب الإخطار بالتدابير المتخذة بشأن تعديل تلك التدابير أو إلغائها أو تثبيتها. ٥- يجوز أن يطلب من المدعى تقديم معلومات أخرى لازمة لتحديد السلع المعنية من جانب السلطة التى ستقوم بتنفيذ التدابير المؤقتة. ٦- دون الإخلال بأحكام الفقرة (٤). تلغى التدابير المتخذة بناء على أحكام الفقرتين (١) و(٢)، بناء على طلب المدعى عليه، أو يوقف مفعولها إن لم تبدأ الإجراءات المؤدية لاتخاذ قرار بصدد موضوع الدعوى فى غضون فترة زمنية معقولة تحددها السلطة القضائية التى أمرت باتخاذ التدابير إن كانت قوانين البلد العضو تسمح بذلك أو فى غياب أى تحديد من هذا القبيل، فى غضون فترة لا تتجاوز (٢٠) يوم عمل أو (٣١) يوماً من أيام السنة الميلادية، أيهما أطول. ٧- للسلطات القضائية، حين تلغى التدابير المؤقتة المتخذة أو تنقضى مدة سريانها نتيجة إجراء أو إهمال من جانب المدعى أو حين يتضح لاحقاً عدم حدوث أى تعدد أو احتمال حدوث أى تعدد على حق من حقوق الملكية الفكرية، صلاحية أن تأمر المدعى بناء على طلب المدعى عليه بدفع تعويضات مناسبة للمدعى عليه عن أى ضرر لحق به نتيجة هذه التدابير. ٨- تتفق التدابير المؤقتة التى يؤمر باتخاذها نتيجة الإجراءات الإدارية، قدر إمكان ذلك، مع مبادئ معادلة من حيث المضمون للمبادئ المنصوص عليها فى هذا القسم.

القسم (٤): المتطلبات الخاصة فيما يتصل بالتدابير الحدودية:

المادة (٥١):

إيقاف الإفراج عن السلع من جانب السلطات الجمركية تعتمد البلدان الأعضاء، وفقاً للأحكام المنصوص عليها أدناه، إجراءات لتمكين صاحب الحق الذى لديه أسباب مشروعة للارتياح فى أنه يمكن أن يحدث استيراد لسلع تحمل علامات تجارية مقلدة أو تمثل حقوق مؤلف منتحلة من التقدم بطلب مكتوب إلى السلطات المختصة فيه، إدارياً أو قضائياً، لإيقاف السلطات الجمركية إجراءات الإفراج عن تلك السلع

وتداولها بحرية. ويجوز للبلدان الأعضاء السماح بتقديم مثل هذه الطلبات فيما يتصل بسلع تنطوي على تعديلات أخرى على حقوق الملكية الفكرية، شريطة الوفاء بالمتطلبات التي ينص عليها هذا القسم. كما يجوز للبلدان الأعضاء إتاحة إجراءات مماثلة فيما يتصل بإيقاف السلطات الجمركية إجراءات الإفراج عن السلع المتعدية المزمع تصديرها من أراضيها.

المادة (٥٢):

التطبيق يطلب من أى صاحب حق يشرع فى طلب اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها فى المادة (٥١) أن يقدم أدلة كافية لإقناع السلطات المختصة أنه، وفقاً لأحكام قوانين البلد المستورد، يوجد تعدد ظاهر على حقوق الملكية الفكرية لصاحب الحق، وتقديم وصف مفصل بما فيه الكفاية للسلع المخالفة بما يسهل تعرف السلطات الجمركية عليها. وتلتزم السلطات المختصة بإبلاغ المدعى فى غضون فترة زمنية معقولة بما إذا كانت قد قبلت الطلب والمدة الزمنية لسريان مفعول الإجراءات التي تتخذها السلطات الجمركية، إن كان يتم تحديدها من قبل السلطات المختصة.

المادة (٥٣): الضمانات أو الكفالات المعادلة:

١- للسلطات المختصة صلاحية أن تطلب من المدعى تقديم ضمانات أو كفالة معادلة تكفى لحماية المدعى عليه والسلطات المختصة والحيولة دون إساءة استعمال الحقوق. ولا يجوز أن تشكل هذه الضمانة أو الكفالة المعادلة رادعاً غير معقول يحول دون اللجوء إلى هذه الإجراءات. ٢- حين توقف السلطات الجمركية الإفراج عن سلع تنطوي على تصميمات صناعية، أو براءات اختراع، أو تصميمات تخطيطية أو معلومات سرية لوضعها موضع التداول بناء على طلب يتم تقديمه وفقاً للأحكام التي ينص عليها هذا القسم، وبناء على قرار متخذ من سلطة خلاف السلطة القضائية أو سلطة مستقلة أخرى، وبعد انقضاء المدة الزمنية التي تنص عليها المادة (٥٥) دون إصدار السلطة المخولة بالصلاحية حسب الأصول قراراً بمنح تعويض مؤقت، وشريطة أن يكون قد تم الالتزام بكافة شروط الاستيراد الأخرى، يحق لصاحب السلع أو مستوردها أو المرسلة إليه طلب الإفراج عنها لقاء تقديم ضمانات بمبلغ يكفى لحماية مصالح صاحب الحق من أى تعدد. ولا يخل دفع هذه الضمانة بأى تعويضات أخرى متاحة لصاحب الحق، على أن يفهم أنه يفرج عن الضمانة إذا تقاعس صاحب الحق عن ممارسة حقه فى إقامة الدعوى فى غضون فترة زمنية معقولة.

المادة (٥٤): الإخطار بوقف الإفراج عن السلع:

يجب إخطار المستورد والمتقدم بطلب وقف الإفراج على الفور بقرار وقف الإفراج عن السلع وفق أحكام المادة (٥١).

المادة (٥٥): مدة إيقاف الإفراج عن السلع:

إذا لم يتم إبلاغ السلطات الجمركية، في غضون مدة لا تتجاوز (١٠) أيام عمل تلى إخطار مقدم الطلب بقرار إيقاف الإفراج عن السلع، بأنه تم الشروع في إجراءات قضائية تؤدي إلى اتخاذ قرار حول موضوع الدعوى بناء على طلب من طرف غير المدعى عليه أو بأن السلطة المخولة بالصلاحيات حسب الأصول اتخذت تدابير تطيل مدة وقف الإفراج عن السلع، يتم الإفراج عن السلع شريطة أن يكون قد تم الالتزام بكافة الشروط الأخرى المتصلة باستيرادها أو تصديرها. وفي الحالات الملائمة، يجوز تمديد هذه المهلة الزمنية مدة (١٠) أيام عمل أخرى. فإذا كان قد شرع في إجراءات قضائية تؤدي إلى اتخاذ قرار حول موضوع الدعوى، تجرى عملية مراجعة بناء على طلب المدعى عليه تشمل حقه في عرض وجهة نظره بغية اتخاذ قرار في غضون فترة زمنية معقولة حول ما إذا كان سيتم تعديل هذه التدابير أو إلغاؤها أو تثبيتها. وعلى الرغم من الأحكام المنصوص عليها أعلاه، تطبق أحكام الفقرة (٦) من المادة (٥٠) حين ينفذ وقف الإفراج عن السلع أو يتقرر استمراره في إطار تدبير قضائي مؤقت.

المادة (٥٦): تعويض مستورد السلع وصاحبها:

للسلطات المناسبة صلاحية أن تأمر مقدم طلب وقف الإفراج عن السلع بأن يدفع لمستوردها والمرسلة إليه وصاحبها التعويض المناسب عن أي أضرار تلحق بهم من خلال الاحتجاز الخاطئ للسلع أو احتجاز السلع المفرج عنها وفقاً لأحكام المادة (٥٥).

المادة (٥٧): حق المعاينة والحصول على معلومات دون الإخلال بحماية المعلومات السرية:

تلتزم البلدان الأعضاء بإعطاء السلطات المختصة صلاحية منح صاحب الحق فرصة كافية لمعاينة أي سلع تحتجزها السلطات الجمركية بغية إثبات ادعاءاته. وللسلطات المختصة أيضاً صلاحية منح المستورد فرصة معادلة لمعاينة أي من هذه السلع، وحين يصدر حكم إيجابي في موضوع الدعوى، يجوز للبلدان الأعضاء تخويل السلطات المختصة صلاحية إبلاغ صاحب الحق بأسماء وعناوين المرسل والمستورد والمرسلة إليه السلع المعنية وكمياتها.

المادة (٥٨): الإجراءات التي تتخذ بدون طلب:

حين تقتضى البلدان الأعضاء من السلطات المختصة التصرف من تلقاء نفسها ووقف الإفراج عن السلع التي حصلت فيما يتصل بها على أدلة ظاهرية على حدوث تعدد على حق من حقوق الملكية الفكرية: (أ) يجوز للسلطات المختصة فى أى وقت أن تطلب من صاحب الحق تقديم أية معلومات يمكن أن تساعد فى ممارسة صلاحياتها: (ب) يخطر المستورد وصاحب الحق على الفور بقرار الوقف. وحين يكون المستورد قد تقدم بالتماس للسلطات المختصة لاستئناف قرار الوقف، يخضع هذا الوقف للشروط المنصوص عليها فى المادة ٥٥ مع ما يلزم من تبديل: (ج) لا تعفى البلدان الأعضاء إلا الهيئات العامة والمسؤولين الرسميين من التعرض للتدابير الجزائية الملزمة حين تتخذ إجراءات أو ينوى اتخاذها بحسن نية.

المادة (٥٩): الجزاءات:

دون الإخلال بأى حق آخر فى رفع دعوى قضائية متاح لصاحب الحق ومع مراعاة حق المدعى عليه فى أن يطلب إلى السلطات المختصة إعادة النظر، للسلطات المختصة صلاحية الأمر بإتلاف السلع المتعدية أو التخلص منها وفقاً للمبادئ التى تنص عليها المادة (٤٦). وفيما يتعلق بالسلع التى تلتصق عليها علامات تجارية مقلدة، تلتزم السلطات بعدم السماح بإعادة تصدير السلع المتعدية دون تغيير حالتها أو إخضاعها لإجراءات جمركية مختلفة، إلا فى أوضاع استثنائية.

المادة (٦٠): الواردات قليلة الشأن:

يجوز للبلدان الأعضاء أن تستثنى من تطبيق الأحكام الواردة أعلاه الكميات الضئيلة من السلع ذات الصبغة غير التجارية التى ترد ضمن أمتعة المسافرين الشخصية أو ترسل فى طرود صغيرة.

القسم (٥): الإجراءات الجنائية:

المادة (٦١):

تلتزم البلدان الأعضاء بفرض تطبيق الإجراءات والعقوبات الجنائية على الأقل فى حالات التقليد المتعمد للعلامات التجارية المسجلة أو انتحال حقوق المؤلف على نطاق تجارى. وتشمل الجزاءات التى يمكن فرضها الحبس أو الغرامات المالية بما يكفى لتوفير رادع يتناسب مع مستوى العقوبات المطبقة فيما يتعلق بالجرائم ذات الخطورة

المماثلة. وفي الحالات الملائمة، تشمل الجزاءات التي يمكن فرضها أيضاً حجز السلع المخالفة أو أية مواد ومعدات تستخدم بصورة رئيسية في ارتكاب الجرم، ومصادرتها، وإتلافها. ويجوز للبلدان الأعضاء فرض تطبيق الإجراءات والعقوبات الجنائية في حالات أخرى من حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية، لاسيما حين تتم التعديات عن عمد وعلى نطاق تجارى.

الجزء الرابع: اكتساب حقوق الملكية الفكرية واستمرارها وما يتصل بها من الإجراءات التي تؤثر في أطراف العلاقة:

المادة (٦٢):

١- يجوز للبلدان الأعضاء أن تشترط لاكتساب أو استمرار حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها في الأقسام من (٢) وحتى (٦) من الجزء الثانى الالتزام بإجراءات وشكليات معقولة، على أن تكون هذه الإجراءات والشكليات متسقة مع أحكام هذه الاتفاقية. ٢- حين يكون اكتساب حق من حقوق الملكية الفكرية مشروطاً بمنح الحق أو تسجيله، تلتزم البلدان الأعضاء بضمان أن إجراءات المنح أو التسجيل تتيح منح أو تسجيل الحق في غضون مدة زمنية معقولة تجنباً لتقليل مدة الحماية بغير مبرر، مع مراعاة الشروط الجوهرية لاكتساب الحق. ٣- تطبق أحكام المادة (٤) من معاهدة باريس (١٩٦٧م)، مع ما يلزم من تعديل، على العلامات الخاصة بالخدمات. ٤- تخضع الإجراءات المتعلقة باكتساب واستمرار حقوق الملكية الفكرية، وحيثما تنص على ذلك قوانين البلدان الأعضاء، إجراءات الإلغاء الإدارى والإجراءات التي تؤثر في عدة أطراف كالاقتراض والإبطال والإلغاء، للمبادئ العامة المنصوص عليها في الفقرتين (٢) و(٣) من المادة (٤١). ٥- تخضع القرارات الإدارية النهائية المتخذة في إطار أى من الإجراءات المشار إليها في الفقرة (٤) لإعادة النظر فيها من قبل سلطة قضائية أو شبه قضائية. ولكن ليس هناك ما يلزم بإتاحة الفرصة لإعادة النظر في هذه القرارات في حالات الاعتراض غير الناجح أو الإبطال الإدارى، شريطة إمكان كون أسباب هذه الإجراءات موضوع إجراءات إبطال مفعول.

الجزء الخامس: منع المنازعات وتسويتها:

المادة (٦٣): الشفافية:

١- تنشر القوانين واللوائح التنظيمية، والأحكام القضائية والقرارات الإدارية

النهائية العامة التطبيق، والتي يسرى مفعولها في أى من البلدان الأعضاء فيما يتصل بموضوع هذه الاتفاقية (إتاحة حقوق الملكية الفكرية، ونطاقها، واكتسابها، وإنفاذها، والحيولة دون إساءة استخدامها)، أو حين لا يكون هذا النشر ممكناً من الوجهة العملية، تتاح بصورة علنية في لغة قومية بأسلوب يمكن الحكومات وأصحاب الحقوق من التعرف عليها، كما تنشر الاتفاقيات المتعلقة بموضوع هذه الاتفاقية والتي تكون سارية المفعول بين الحكومة أو هيئة حكومية في أى من البلدان الأعضاء والحكومة أو هيئة حكومية في بلد عضو آخر. ٢- تلتزم البلدان الأعضاء بإخطار مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بالقوانين واللوائح التنظيمية المشار إليها في الفقرة ١، بغية مساعدة ذلك المجلس في مراجعة تنفيذ هذه الاتفاقية، ويلتزم المجلس بالسعى لتقليل الأعباء الملقاة على عاتق البلدان الأعضاء في تنفيذ هذا الالتزام ويجوز له أن يقرر الإعفاء من الالتزام بإخطاره مباشرة بهذه القوانين واللوائح إذا تكللت بالنجاح بالمشاورات الجارية مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن إنشاء سجل مشترك يضم هذه القوانين واللوائح التنظيمية. كما يلتزم المجلس بهذا الخصوص بدراسة أى إجراء مطلوب اتخاذه فيما يتعلق بالإخطارات بناء على الالتزامات التي ينص عليها الاتفاق الحالي والنابعة عن أحكام المادة (٦) مكرر ثانية من معاهدة باريس (١٩٦٧م). ٣- يلتزم كل من البلدان الأعضاء بالاستعداد لتقديم معلومات من النوع المشار إليه في الفقرة (١)، استجابة لطلب مكتوب من بلد عضو آخر، كما يجوز لأى من البلدان الأعضاء، إن كان لديه أسباب تحمله على الاعتقاد بأن حكماً قضائياً أو قراراً إدارياً أو اتفاقاً ثنائياً محدداً في مجال حقوق الملكية الفكرية يؤثر على حقوقه المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، أن يطلب كتابة إعطاء معلومات تفصيلية أو تمكنه من الحصول عليها بشأن هذه الأحكام القضائية أو القرارات الإدارية أو الاتفاقات الثنائية المحددة. ٤- لا يتطلب أى من الأحكام المنصوص عليها في الفقرات (١) و(٢) و(٣) من البلدان الأعضاء الإفصاح عن معلومات سرية قد يؤدي الإفصاح عنها إلى عرقلة إنفاذ القوانين أو قد يكون بشكل آخر في غير المصلحة العامة أو قد يلحق الضرر بالمصالح التجارية المشروعة لمؤسسات أعمال معينة عامة أم خاصة.

المادة (٦٤): تسوية المنازعات:

١- تطبق أحكام المادتين (٢٢) و(٢٣) من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٩٤م وحسبما تفصل وتطبق في (التفاهم بشأن تسوية المنازعات) على المشاورات

وتسوية المنازعات وفق أحكام هذه الاتفاقية ما لم ينص على خلاف ذلك بالتحديد فى هذه الاتفاقية. ٢- لا تطبق أحكام الفقرتين الفرعيتين ١(ب) و١(ج) من المادة (٢٣) من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٩٤م على تسوية المنازعات بموجب أحكام الاتفاق الحالى لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية. ٣- خلال الفترة الزمنية المشار إليها فى الفقرة (٢)، يقوم مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بفحص نطاق الشكاوى والأساليب الإجرائية الخاصة بها، من النوع المنصوص عليه فى الفقرتين ١(ب) و١(ج) من المادة (٢٣) من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٩٤م، المقدمة وفقاً لأحكام الاتفاق الحالى، ويرفع توصياته بشأنها إلى المؤتمر الوزارى للموافقة عليها. يتخذ المجلس الوزارى أيضاً من قراراته بالموافقة على هذه التوصيات أو تحديد الفترة الزمنية التى تنص عليها الفقرة (٢) بأسلوب توافق الآراء فقط، ويسرى مفعول التوصيات التى تتم الموافقة عليها فى جميع البلدان الأعضاء دون حاجة للمزيد من عمليات القبول الرسمية.

الجزء السادس: الترتيبات الانتقالية:

المادة (٦٥): الترتيبات الانتقالية:

١- مع مراعاة أحكام الفقرات (٢ و٣ و٤)، لا يلتزم أى من البلدان الأعضاء بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية قبل انتهاء فترة زمنية عامة مدتها سنة واحدة تلى تاريخ نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية. ٢- يحق لأى من البلدان الأعضاء النامية تأخير تاريخ تطبيق أحكام الاتفاق الحالى، حسبما هو محدد فى الفقرة (١)، لفترة زمنية أخرى مدتها أربع سنوات. ٣- يجوز أيضاً لأى من البلدان الأعضاء الأخرى السائرة فى طريق التحول من النظام الاقتصادى المركزى التخطيط إلى نظام اقتصاد السوق الحر، والتى تنفذ حالياً عمليات إصلاح هيكلى لنظام حقوق الملكية الفكرية فيها وتواجه مشاكل خاصة فى إعداد وتنفيذ قوانين الملكية الفكرية ولوائحها التنظيمية، الاستفادة من فترة التأخير التى تنص عليها الفقرة (٢). ٤- بقدر ما تلزم أحكام هذه الاتفاقية أياً من البلدان الأعضاء النامية بتوسيع نطاق منح حماية للمنتجات المغطاة المتمتعة ببراءات اختراع ليشمل مجالات التكنولوجيا غير المتمتعة بمثل هذه الحماية فى أراضيها اعتباراً من التاريخ العام لتطبيق أحكام الاتفاق الحالى بالنسبة لذلك البلد العضو، حسبما هو محدد فى الفقرة (٢)، يجوز لذلك البلد العضو تأخير تطبيق الأحكام المتصلة بحماية المنتجات المغطاة ببراءات اختراع الواردة فى القسم (٥) من

الباب الثانى على مجالات التكنولوجيا هذه لفترة إضافية مدتها خمس سنوات. ٥- يلتزم البلد العضو الذى يستفيد من فترة زمنية انتقالية بموجب أحكام الفقرات (١ و ٢ و ٣ و ٤) بضمان أن لا تسفر أية تغييرات فى قوانينه ولوائحه التنظيمية وممارساته يجريها فى غضون تلك الفترة عن درجة أقل من الاتساق مع أحكام الاتفاق الحالى.

المادة (٦٦): أقل البلدان الأعضاء نمواً:

١- نظراً للاحتياجات والمتطلبات الخاصة لأقل البلدان الأعضاء نمواً والعقبات الاقتصادية والمالية والإدارية التى تعانى منها، وحاجتها للمرونة لخلق قاعدة تكنولوجية قابلة للاستمرار، لالتزم هذه البلدان الأعضاء تطبيق أحكام الاتفاق الحالى، فيما عدا المواد (٣ و ٤ و ٥)، لفترة زمنية مدتها (١٠) سنوات اعتباراً من تاريخ التطبيق المحدد فى الفقرة (١) من المادة (٦٥). ويمنح مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، بناء على طلب وجيه يقدمه أحد أقل البلدان الأعضاء نمواً، تمديدات لهذه الفترة. ٢- تلتزم البلدان الأعضاء المتقدمة بإتاحة حوافز لمؤسسات الأعمال والهيئات فى أراضيها بغية حفز وتشجيع نقل التكنولوجيا لأقل البلدان الأعضاء نمواً لتمكينها من خلق قاعدة تكنولوجية سليمة قابلة للاستمرار.

المادة (٦٧): التعاون الفنى:

تلتزم البلدان الأعضاء المتقدمة، بغية تسهيل تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، بأن تقوم بناء على طلبات تقدم لها ووفقاً لأحكام وشروط متفق عليها بصورة متبادلة بالتعاون الفنى والمالى الذى يخدم مصالح البلدان الأعضاء النامية وأقل البلدان الأعضاء نمواً. ويشمل هذا التعاون المساعدة فى إعداد القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها ومنع إساءة استخدامها، كما يشمل المساندة فيما يتعلق بإنشاء أو تعزيز المكاتب والهيئات المحلية ذات الصلة بهذه الأمور، بما فى ذلك تدريب أجهزة موظفيها.

الجزء السابع: الترتيبات المؤسسية، الأحكام النهائية:

المادة (٦٨): مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية:

يتابع مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية تنفيذ هذه الاتفاقية، لاسيما امتثال البلدان الأعضاء بالتزاماتها المنصوص عليها فى الاتفاق

الحالي. ويتيح للبلدان الأعضاء فرصة التشاور بشأن الأمور المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، كما يقوم المجلس بالمسؤوليات الأخرى التى توكلها إليه البلدان الأعضاء، ويقدم لها بصورة خاصة أى مساعدة تطلبها فى سياق إجراءات تسوية المنازعات. وأثناء تنفيذ المجلس للوظائف والمهام المنوطة به، يجوز له التشاور مع أى مصدر يراه ملائماً والسعى للحصول على معلومات منه. ويسعى المجلس، بالتشاور مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، لوضع ترتيبات التعاون الملائمة مع أجهزة هذه المنظمة، فى غضون سنة اعتباراً من تاريخ أول اجتماع يعقده.

المادة (٦٩): التعاون الدولى:

توافق البلدان الأعضاء على التعاون فيما بينها بغية إلغاء التجارة الدولية فى السلع التى تتعدى على حقوق الملكية الفكرية. ولهذا الغرض، تقيم هذه البلدان نقاط اتصال فى أجهزتها الإدارية وتخطرهما بالمعلومات، وتكون على استعداد لتبادل المعلومات بشأن التجارة فى السلع المتعدية، وتشجع البلدان الأعضاء بصورة خاصة تبادل المعلومات والتعاون بين السلطات الجمركية فيما يتعلق بتجارة السلع التى تحمل علامات مقلدة والسلع التى تنتحل حقوق المؤلف.

المادة (٧٠): حماية المواد القائمة حالياً:

١- لا ينشئ هذا الاتفاق التزامات فيما يتصل بأعمال حدثت قبل تاريخ تطبيق أحكامه فى البلد العضو المعنى. ٢- ما لم يرد فى الاتفاقية الحالية نص آخر، ينشئ الاتفاق الحالى التزامات فيما يتعلق بجميع المواد القائمة فى تاريخ تطبيق الاتفاق الحالى فى البلد العضو المعنى، والمحمية فى ذلك البلد العضو فى التاريخ المذكور، أو التى تستوفى عند ذلك أو لاحقاً معايير الحماية المحددة بموجب أحكام الاتفاق الحالى. وفيما يتعلق بأحكام هذه الفقرة والفقرتين (٢ و ٤)، يتم تحديد الالتزامات المتعلقة بحقوق المؤلف فيما يتصل بالأعمال القائمة بموجب أحكام المادة (١٨) من معاهدة برن (١٩٧١م) وحدها، ويتم تحديد الالتزامات فيما يتعلق بحقوق منتجى التسجيلات الصوتية وفنانى الأداء فى التسجيلات الصوتية القائمة بموجب المادة (١٨) من معاهدة برن (١٩٧١م) وحدها حسب تطبيقها بموجب الفقرة (٦) من المادة (١٤) من الاتفاق الحالى. ٣- لا يفرض الاتفاق الحالى التزامات بإعادة الحماية للمواد التى أصبحت ملكاً عاماً فى تاريخ تطبيقه فى البلد العضو المعنى. ٤- فيما يتعلق بأى من الأعمال التى تتصل بأشياء محددة تنطوى على مواد متمتعة بالحماية تصبح

متعدية بموجب أحكام التشريعات المتسقة مع هذه الاتفاقية، والتي شرع فى القيام بها قبل تاريخ قبول البلد العضو المعنى اتفاق منظمة التجارة العالمية، أو التى نفذ استثمار كبير بشأنها، يجوز لأى من البلدان الأعضاء النص على فرض قيود على التعويضات المتاحة لصاحب الحق نتيجة استمرار أداء تلك الأعمال بعد تاريخ تطبيق أحكام الاتفاق الحالى فى البلد العضو المعنى. غير أن البلد العضو المعنى يلتزم فى مثل هذه الحالات على الأقل بفرض دفع تعويضات عادلة. ٥- لا تلزم البلدان الأعضاء بتطبيق أحكام المادة (١١) والفقرة (٤) من المادة (١٤) فيما يتعلق بالأصول أو النسخ المشتركة قبل تاريخ تطبيق الاتفاق الحالى فى البلد العضو المعنى. ٦- لا تلزم البلدان الأعضاء بتطبيق أحكام المادة (٣١)، أو الشرط المنصوص عليه فى الفقرة (١) من المادة (٢٧) بأن يتم التمتع بحقوق براءات الاختراع دون تمييز فيما يتعلق بمجالات التكنولوجيا، على الاستخدام دون ترخيص من صاحب الحق حين يكون الترخيص بذلك الاستخدام قد منح من قبل الحكومة قبل تاريخ العلم بالاتفاق الحالى. ٧- فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية التى يشترط تسجيلها لاكتسابها الحماية، يسمح بتعديل الطلبات المقدمة لاكتساب الحماية التى لم يبت فيها حتى تاريخ تطبيق الاتفاق الحالى فى البلد العضو الاتفاق الحالى المعنى لطلب اكتساب أى حماية معززة ينص عليها الاتفاق الحالى. ولا يجوز أن يشمل هذا التعديل /إضافة/ مواد جديدة. ٨- حيثما لا يتيح بلد عضو فى تاريخ سريان مفعول اتفاق منظمة التجارة العالمية حماية لبراءات الاختراع فيما يتصل بالأدوية والمنتجات الكيماوية الزراعية، تتناسب مع التزاماته بموجب المادة (٢٧)، على البلد العضو المعنى: (أ) على الرغم من أحكام الجزء السادس، أن يتيح اعتباراً من تاريخ سريان مفعول اتفاق منظمة التجارة العالمية وسيلة تجعله من الممكن تقديم طلبات الحصول على براءات لهذه الاختراعات: (ب) أن يطبق على هذه الطلبات، فى تاريخ ينص سريان مفعول الاتفاق الحالى معايير قابلية الحصول على براءات الاختراع حسبما ينص عليها الاتفاق الحالى كما لو أن هذه المعايير كانت تطبق فى تاريخ تقديم الطلبات فى ذلك البلد العضو، أو حين يكون من الممكن طلب الأسبقية وتطلب فعلاً، فى تاريخ أسبقية تقديم الطلب: (ج) منح الحماية لبراءات الاختراع بموجب الاتفاق الحالى اعتباراً من تاريخ منح البراءات ولبقية مدة سريان مفعولها محسوبة اعتباراً من تاريخ تقديم الطلبات وفق أحكام المادة (٢٣) من الاتفاق الحالى. بالنسبة للطلبات المستوفية لمعايير الحماية المنصوص عليها فى الفقرة الفرعية (ب). ٩- حين يكون أحد المنتجات موضوع طلب مقدم للحصول على براءة اختراع فى بلد عضو وفقاً لأحكام الفقرة ٨ (أ)، تمنح حقوق تسويقه المطلقة، على الرغم من أحكام الباب السادس، لمدة

خمس سنوات عقب الحصول على الموافقة على التسويق في ذلك البلد العضو أو حتى يتم منح أو رفض منح براءة اختراع خاصة بهذا المنتج في ذلك البلد العضو، أى من الفترتين أقصر، شريطة أن يكون قد تم بعد نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية تقديم طلب الحصول على براءة الاختراع ومنحها فيما يتعلق بذلك المنتج في بلد عضو آخر والحصول على موافقة على تسويقه في ذلك البلد العضو الآخر.

المادة (٧١): المراجعة والتعديل:

١- يراجع مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية تنفيذ الاتفاق الحالي عقب انقضاء الفترة الانتقالية المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة (٦٥). ويقوم المجلس، بناء على الخبرة العملية المكتسبة في تنفيذه، بالمراجعة بعد مضي سنتين على ذلك التاريخ وعلى فترات مماثلة بعد ذلك. كما يجوز للمجلس إجراء عمليات استعراض في ضوء أى تطورات جديدة ذات صلة قد تستلزم تعديل هذا الاتفاق أو تنقيحه. ٢- يجوز أن تحال إلى المؤتمر الوزاري التعديلات التي لاتخدم سوى غرض زيادة مستويات الحماية الممنوحة لحقوق الملكية الفكرية، والمتحققة والنافذة، في اتفاقات أخرى متعددة الأطراف ومقبولة بموجب أحكام هذه الاتفاقات من جانب كافة البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، لاتخاذ ما يلزم من إجراءات وفق أحكام الفقرة (٦) من المادة (١٠) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية على أساس اقتراح يحظى بتوافق الآراء من جانب مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

المادة (٧٢): التحفظات:

لا يجوز التقدم بتحفظات فيما يتعلق بأى من أحكام هذه الاتفاقية دون موافقة البلدان الأعضاء الأخرى.

المادة (٧٣): الاستثناءات الأمنية:

ليس في هذه الاتفاقية ما يفسر على أنه: (أ) يُلزم أى من البلدان الأعضاء بتقديم معلومات يعتبر الإفصاح عنها منافياً لمصالحه الأمنية الأساسية، (ب) يمنع أى من البلدان الأعضاء من اتخاذ إجراءات يعتبرها ضرورية لحماية مصالحه الأمنية الأساسية: ١- فيما يتعلق بالمواد القابلة للانشطار أو المواد التي تشتق منها: ١- فيما يتعلق بتجارة الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية والتجارة في سلع ومواد أخرى تتم التجارة فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بغية تزويد المؤسسات العسكرية

باحتياجاتها: ٢- اتخذت في أوقات الحرب أو الطوارئ الأخرى في العلاقات الدولية: (ج) يَمْنَعُ أيّاً من الدول الأعضاء من اتخاذ أي إجراء في سياق القيام بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة لصون الأمن والسلام الدوليين.

المرجع: اتحاد الناشرين العرب - اللجنة العربية لحماية الملكية الفكرية

<http://www.arabpip.org/index.htm>

المؤلف في سطور

د. خليل عليان عبد الرحيم

- المؤهل العلمي:

- الدكتوراه (PhD) في الاقتصاد والتمويل من جامعة برادفورد - بريطانيا عام ١٩٩٥م.

- العمل الحالي:

- مستشار وكيل جامعة الطائف للبحوث، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية. وأستاذ مشارك في الاقتصاد والتمويل في كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الطائف.

- الأنشطة العملية:

- مستشار اقتصادي لمنتدى الرياض الاقتصادي. غرفة صناعة وتجارة الرياض. السعودية.

- أستاذ مساعد وعضو هيئة التدريس والأبحاث والدراسات في معهد الإدارة العامة. الرياض للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م.

- أستاذ مساعد في الاقتصاد والتمويل في الجامعة الهاشمية وجامعة فيلادلفيا وجامعة الإسراء والأكاديمية العربية للعلوم المالية والبنكية في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥م.

- أستاذ مساعد في الاقتصاد والتمويل في جامعة عمان العربية للدراسات العليا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣م.

- اقتصادي رئيسي في برنامج أمير لتطوير بيئة الأعمال في الأردن والتابع لـ (USAID) خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٠).

- أستاذ مساعد في الاقتصاد والتمويل في جامعة عمان الأهلية في الأردن للفترة ١٩٩٦-١٩٩٨م.

- مدير وحدة إدارة التعليم في الأمم المتحدة (UNRWA) للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦م.

- محلل مالي وضابط مشاريع في البنك الصناعي الأردني (IDB) للفترة ١٩٧٩-١٩٩٢م.

- الأنشطة العلمية والدراسات:

- من أبرز تلك الدراسات:

- 1- UNIDO, Khalil Elian & Kirkpatrick Colin (1992) Industrial Development and Policy Reform in Jordan, Report no. DP/JOR/89/J 12413, Vienna.
- 2- University of Bradford (1995) Economic Analysis of Small-Scale Industries in Jordan with Particular Reference to The Amman Region: A Study of Socio-economic Characteristics, Economic Performance, Growth Constraints, Structure of Incentives, and Policy Implications. A Ph.D Thesis submitted to the University of Bradford. UK, 1995.
- 3- Dirasat, Administrative Sciences, Vol. 25, No.1, 1998 " The Place of Small-Scale Industry in Economic Theory ", University of Jordan.
- 4- Irbid Journal for Research & Studies, July 2001, "The Tax System in Jordan: Assessment of Strength and Weaknesses of the Tax Structure, Procedures, Exemptions, Yield. Burden and Reform". Irbid National University
- 5- Jordan Journal of Applied Sciences, August 2001, "Economic & Political Dimensions of Privatization: With Special reference to Jordan". Applied Science University.
- 6- Jordan Journal of Applied Sciences, published in 2002, The Economic & Political Implications of the Qualified Industrial Zones In Jordan: A Qualitative Analysis". Applied Science University.
- 7- Zarka Journal for Research & Studies, vol. 4, no.2, 2002. " Potential Implications of the Agreement on Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights on the pharmaceutical Industry in Jordan". Zarka University.
- 8- Irbid Journal for Research & Studies, vol.5, no.1 July 2002, The Prospects of the Computer Sector in Jordan in the Post Intellectual Era. Irbid National University
- 9- Abhath Al-Yarmouk Research Journal, vol.19, no. 4b, December 2003 "Measurement and Analysis of Total Factor Productivity of Jordan Economy During the Period (1976-2000-), University of Yarmouk.
- 10- Al-Balqa Research Journal, 2004, The Potential Implications of Euro on Developing Economies With A Particular Reference To Jordan: An Exploratory Study. Amman National University.
- 11- Public Administration Journal (2006) no. 3, vol. 54, Economic Exchange Systems : An Essay. The Institute of Public Administration, Riyadh
- 12- Public Administration Journal (2007) no. 1, January. Assessment of WTO Ministerial Conferences from Singapore to Hong Kong (1996-2005-) The Institute of Public Administration, Riyadh
- 13- The Institute of Public Administration (2008) Book on Developing Economies Under the TWO: with A Special reference to KSA: Opportunities & Challenges. Riyadh.

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد الإدارة العامة ولا يجوز
اقتباس جزء من هذا الكتاب أو إعادة طبعه بأية صورة دون
موافقة كتابية من المعهد إلا في حالات الاقتباس القصير
بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

تم التصميم والإخراج الفنى والطباعة فى
الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة - ١٤٣٠هـ

هذا الكتاب

يأتى فى وقت تشهد فيه منظمة التجارة العالمية إقبالاً كبيراً على عضويتها. ولا سيما من الدول النامية. وحتاج المكتبة العربية إلى إضافات قيمة من الباحثين العرب فى ذلك المجال. إذ تتعدد نشاطات المنظمة لتشمل التجارة فى السلع والخدمات. بالإضافة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية بوصفها نشاطات رئيسة بجانب النشاطات الفرعية المستجدة المتعلقة بالتنمية المستدامة والبيئة وانتقال العمالة والتقنية بين بلدان العالم.

يسهم الكتاب فى بيان ذلك الدور. كما يسهم فى إزالة الغموض الذى يكتنف اتفاقيات ومبادئ وآثار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التى تشكل بجانب البنك الدولى وصندوق النقد الدولى عصب الحياة الاقتصادية المعاصرة. كما يعمل على بث الوعى بين المهتمين ورجال الأعمال والمديرين فى القطاعين العام والخاص حول أنشطة هذه المنظمة العالمية ومتطلبات الانضمام إليها والالتزامات والحقوق المترتبة على الدول من عضويتها فى منظمة التجارة العالمية. ويأمل المؤلف أن يساعد الكتاب فى تحسين جاهزية المؤسسات والشركات الصناعية والزراعية والخدمية فى التعامل مع معطيات هذه المنظمة.

جاء الكتاب فى تسعة فصول. عمل فيها الباحث على استعراض دور المنظمة تاريخياً وبيان خصائص الاقتصاديات النامية بشكل عام والاقتصاد السعودى بشكل خاص. وإلى جانب المنظور التاريخى تبنتى الباحث المنهج التحليلى لبيان دور المنظمة فناقش القضايا ذات العلاقة. والحقوق والالتزامات. والآثار الاقتصادية المتوقعة من انضمام الدول النامية إلى المنظمة. والتحديات التى تواجهها. ومواقفها من القضايا المطروحة للمفاوضات فى مؤتمرات المنظمة.

ويأمل الباحث أن يكون عمله هذا لبنة نافعة وحافزاً لمزيد من البحوث والدراسات المستقبلية.